هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التقرير السنوي الثامن

للسنة المالية (2018-2019)

دولة الكويت

هيئة أسواق المال

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة أسواق المال

حضرة صاحب السمو الشيخ

صبـاح الأحمـد الجابـر الصبـاح

أميـــر دولـــة الكـويـــت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

فهرس المحتويات

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة	**7**
مقدمة	**11**
الباب الأول: هيئة أسواق المال... الرؤية والرسالة والأهداف	**15**
التأسيس	17
الأهداف الأساسية للهيئة	17
الرؤية	17
الرسالة	17
القيم المؤسسية	18
الهيكل التنظيمي للهيئة	18
تمهيد	24
الباب الثاني: حوكمة هيئة أسواق المال	**25**
مقدمة	27
أولاً: هيئة أسواق المال	28
ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال	29
ثالثاً: أمانة سر مجلس المفوضين	30
رابعاً: اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال	31
خامساً: اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال	34
سادساً: أداء الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31	36
سابعاً: المهمات الرسمية لأعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال	51
ثامناً: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية	51
تاسعاً: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية	52
عاشراً: الإفصاح والشفافية	53
حادي عشر: أصحاب المصالح	53
ثاني عشر: تعزيز وتحسين الأداء	53
ثالث عشر: المسؤولية الاجتماعية	54
رابع عشر: الرؤى والتطلعات المستقبلية	55
الباب الثالث: المشاريع الاستراتيجية للهيئة	**57**
مقدمة	59

الفصل الأول: مشروع تطوير منظومة سوق المال	60
الفصل الثاني: ترقية تصنيف بورصة الكويت إلى سوقٍ ناشئة	71
الفصل الثالث: مشروع تخصيص شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	72
الفصل الرابع: مشروع تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL "نظام إفصاح – iFSAH"	79
الفصل الخامس: مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI	82
الفصل السادس: المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية	83
الفصل السابع: مشروع "إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم"	84
الباب الرابع: إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين	**87**
مقدمة	89
أولاً: المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	89
ثانياً: مجلس التأديب	90
ثالثاً: لجنة الشكاوى والتظلمات	91
رابعاً: مكتب التدقيق الداخلي	92
خامساً: مكتب الرقابة المالية	93
سادساً: مكتب المستشارين	96
الباب الخامس: إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها	**97**
مقدمة	99
الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال	100
الفصل الثاني: المجال التنظيمي	107
الفصل الثالث: المجال الرقابي	125
الفصل الرابع: المجال التوعوي	136
العلاقات العامة والإعلام	158
الفصل الخامس: مجال التعاون العربي والدولي المشترك	162
الباب السادس: إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية	**165**
مقدمة	167
الفصل الأول: المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية	168
الفصل الثاني: مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة	170
الفصل الثالث: التنظيم والتحديث التقني	172
الفصل الرابع: تطوير الأداء وإدارة المخاطر	174
الفصل الخامس: التخطيط الاستراتيجي	175
الباب السابع: الرؤى والتطلعات المستقبلية	**177**
الباب الثامن: البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2019/2018	**187**

مجلس
مفوضي الهيئة

هيئة أسواق المال

مجلس مفوضي الهيئة

السيد/ أ. د. أحمد عبد الرحمن محمد عبد الله الملحم
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال-المدير التنفيذي

السيد/ عثمان إبراهيم عثمان العيسى
نائب رئيس مجلس المفوضين

السيد/ عبد المحسن حسن عبد الله المزيدي
عضو مجلس المفوضين

السيد/ عبد العزيز فهد عبد العزيز المرزوق
عضو مجلس المفوضين

السيد / خليفة عبدالله ضاحي العجيل
عضو مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني أن أقدم لكافة المعنيين والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية التقرير السنوي للهيئة للسنة المالية (2019/2018)، والذي تقوم بإعداده وتقديمه سنوياً في موعده المحدد لاعتبارات عدة، فإضافةً لكونه استحقاقاً قانونياً وفقاً لقانون إنشائها الذي أوجب عليها تقديم تقرير سنوي للوزير المختص يرفع إلى مجلس الوزراء حول أنشطتهاوأعمالها وإنجازاتها، فإن تقديم هذا التقرير يأتي تحقيقاً لالتزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية ورغبةً منها في إطلاع المعنيين بخدماتها والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية على تفاصيل إنجازاتها ومهامها خلال السنة المالية الأخيرة.

إن هيئة أسواق المال من منطلق عملها كجهة مشرعة ومنظمة لقطاع أنشطة الأوراق المالية المحلية ووفقاً لنهجها الذي يعتبر دورها في منظومة أسواق المال شريكاً مطوراً لا رقيباً فحسب، تسعى بصورةٍ حثيثة إلى تحقيق أهدافها المحددة في قانون إنشائها، لاسيما على صعيد تنظيم أنشطة الأوراق المالية، وتنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية، إضافةً إلى حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية وتقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في تلك الأنشطة وسوى ذلك من الأهداف التي تندرج بمجملها في إطار رؤيةٍ استراتيجيةٍ بعيدة المدى للهيئة تستهدف تحقيق "الريادة في تطوير أسواق مال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني"، مما يساعد في تحقيق رسالتها الساعية لـ "تعزيز النظام الإشرافي والرقابي ليكون داعماً لأسواق مالٍ جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبادئ العدالة والتنافسية والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية". وهنا لابد من التأكيد على أن جهود الهيئة في الأطر آنفة الذكر تسهم بصورةٍ مباشرة في تحقيق أحد التوجهات التنموية الاستراتيجية لدولة الكويت المنبثقة من رؤيةٍ أميريةٍ سامية في التحول إلى مركزٍ مالي إقليمي رائد وذلك من خلال إيجاد بيئةٍ استثماريةٍ جاذبة تمتلك مقومات الكفاءة والنزاهة والشفافية المطلوبة وتمثل أسواق المال المنظمة ذاتَ الكفاءة المطلوبة أحد أهم مفرداتها.

الإنجازات الاستثنائية المتحققة خلال السنوات القليلة الماضية، كحصول الهيئة على عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والانضمام إلى مجلس إدارة هذه المنظمة الدولية، ورئاستها لفريق تنمية الأسواق التابع للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)، وترقية بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة وفق معايير العديد من وكالات ومؤسسات التصنيف الدولية، ووضعها على قائمة الاستشارات للترقية وفق مؤشرات وكالات تصنيفٍ أخرى، تعكس أهمية ما تحقق في إطار التوجهات آنفة الذكر.

وقبل أن أشير لأبرز إنجازات الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة (2019/2018)، أود التأكيد على الطبيعة الاستمرارية لآلية تنفيذ مهامها، الأمر الذي يجعل من الإنجازات المتحققة مؤخراً نتاجاً لسنوات عمل الهيئة الممتدة منذ تأسيسها واستكمالاً لما تم البدء به سابقاً، وهو مايدعوني للإشادة بالجهود المبذولة خلال فترات عمل المجلسين السابقين لمفوضي الهيئة وصولاً لفترة عمل المجلس الحالي.

أما بالنسبة لما تم تحقيقه من إنجازاتٍ ومهام خلال السنة المالية الأخيرة فإنني سأترك الفرصة كاملةً للتقرير لاستعراضها بصورةٍ تفصيلية في شتى مجالات عمل الهيئة التنظيمية والتشريعية والرقابية والتوعوية، وأكتفي بالإشارة إلى أبرزها وتحديداً على صعيد مشاريع الهيئة الاستراتيجية قيد التنفيذ في الوقت الحالي والتي وصلت إجراءات تنفيذ معظمها إلى مراحل متقدمة، وذلك نظراً للمنعكسات الإيجابية المنتظرة لتلك المشاريع لا على واقع أنشطة الأوراق المالية فحسب، بل على واقعنا الاستثماري والاقتصادي على وجه العموم. فقد شهدت السنة المالية الأخيرة وتحديداً شهر فبراير منها تطوراتٍ مهمة على صعيد العديد من تلك المشاريع، لعل أبرزها ذلك الحدث التاريخي الاستثنائي في الرابع عشر من الشهر المذكور والذي تمثل في إسدال الستار على المرحلة قبل النهائية لمشروع خصخصة البورصة بالإعلان عن فوز التحالف المكون من شركة الاستثمارات الوطنية وشركة أرزان للتمويل والاستثمار والشركة الأولى للاستثمار إضافةً إلى بورصة أثينا بالمزايدة الخاصة بالحصة المطروحة من أسهم شركة بورصة الكويت والبالغة 44%، وتأتي أهمية حدثٍ كهذا باعتباره استحقاقاً وطنياً ونجاحاً لأول وأهم توجه نحو مشاريع الخصخصة في تاريخ دولة الكويت من ناحية، إضافةً إلى دوره في تعزيز دور القطاع الخاص ومنحه فرصةً إدارة دفة واحدٍ من أهم مرافقنا الاقتصادية، كما أن الاكتتاب العام لحصة

المواطنين والبالغة (50%) يُعد ترجمةً عملية لمشاركة المواطنين في تملك المشروعات، الأمر الذي يدعم توجهات الإصلاح المالي والإداري الحكومية من ناحيةٍ أخرى.

كما شهد شهر فبراير أيضاً حدثين آخرين مهمين متصلين بمشاريع الهيئة الاستراتيجية، أولهما يتمثل في إطلاق الهيئة لنظامها الجديد للإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـXBRL بصورةٍ تأهيلية تسبق مرحلة تطبيقه الإلزامية المزمع وضعها موضع التطبيق خلال السنة المالية القادمة وذلك بعد مراحل إعدادٍ للمشروع امتدت على مدار سنواتٍ عدة، وتتمثل أهميته في دوره الحاسم على صعيد تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح في أسواق المال، وتجاوز المعوقات الحالية التي تواجه عملية تبادل البيانات والمعلومات بين مختلف الأطراف المعنية والمتعاملة في السوق المالي المحلي، الأمر الذي يجعل من المشروع أحد المرتكزات الرئيسة لإرساء البنية الأساسية المطلوبة لأسواق المال ويسهم في تعزيز تنافسيتها ويساعد على تحسين المناخ الاستثماري المحلي بصورةٍ عامة.

أما ثانيهما فيتمثل في الوصول بمشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم إلى مراحل متقدمة مع إنجاز ثلاثٍ من مراحله الأربع أفضت إلى إعداد المسودة النهائية لتلك التعليمات والنماذج الخاصة بها، ومما لاشك فيه أن توجهاً كهذا يعزز كفاءة أداء الشركات المرخصة للتعامل في الأوراق المالية وضمان سلامة مراكزها المالية وصولاً للمساهمة الفاعلة في حماية حقوق المستثمرين وخلق بيئةٍ استثماريةٍ آمنة عن طريق توفير الاحتياطات اللازمة لتأمين المخاطر المتعلقة بأعمال وتعاملات الأشخاص المرخص لهم.

وفي الإطار ذاته، يتم الإعداد لتطبيق ثالث مراحل مشروع تطوير منظومة سوق المال كأحد أهم مشاريع الهيئة على الإطلاق بإعتباره يُعنى بتطوير منظومة أسواق المال كاملةً بكافة مكوناتها ومفرداتها ويتضمن تغييراتٍ جذرية شاملة تساعد إلى حدٍ بعيد في تحقيق التوافق مع المعايير العالمية المطبقة في جوانب شتى من أنشطة الأوراق المالية خاصةً وأنه يرفع كفاءة أنظمة التداول ويعزز مقومات الشفافية في أنشطة التقاص والتسوية ويمكن من تداول أدوات استثمارية ومالية متطورة وتهيئة البيئة الملائمة لتوطين الاستثمارات المحلية وجذب الخارجية منها.

أما على صعيد مشروع ترقية الكويت إلى سوقٍ ناشئة فأود الإشارة إلى إعلان وكالة التصنيف العالمية S&P Dow Jones عن ترقية تصنيف دولة الكويت إلى سوق ناشئ على أن يكون التطبيق الفعلي في سبتمبر 2019 بعد أن سبقتها مؤسسة FTSE Russell بالإعلان عن ترقية تصنيف الكويت إلى سوق ناشئ في سبتمبر 2017، كما أعلنت وكالة التصنيف العالمية MSCI بوضع الكويت على قائمة المراقبة لرفع التصنيف إلى سوق ناشئ، ومن المتوقع الإعلان عن تلك الترقية في يونيو 2019.

وفي الإطار ذي الصلة بمشاريع الهيئة أيضاً، أود الإشارة إلى أن إجراءات تنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل قد وصلت بدورها إلى مراحل متقدمة بعد إنجاز خامس مراحله الثمانية، كما تواصلت مهام تنفيذ المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية وفق الآلية المعتمدة.

أما على صعيد المهام التشريعية للهيئة فأود الإشارة إلى إنجاز تعديلات عدة خاصة ببعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة استناداً إلى متطلبات التطبيق العملي قبل اعتماد التوجه لإجراء مثل تلك التعديلات بصورةٍ نصف سنوية، أما في الإطار التنظيمي فقد تابعت الهيئة تنفيذ مهامها المعتادة مع الإشارة هنا إلى نمو نشاط إصدار أدوات الدين التي تجاوزت 715 مليون دينار خلال السنة المالية الماضية أما قيمة هذه الإصدارات منذ تأسيس الهيئة فقد تخطت بدورها حاجز الخمسة مليارات دينار، وكذلك الحال بالنسبة لنشاط الاستحواذ والاندماج الذي تجاوز المليار دينار منذ تأسيس الهيئة.

وعلى صعيد آخر، فقد شهدت السنة المالية (2019/2018) اعتماد الهيئة لاستراتيجيتها للأعوام (2021/2018) والتي تضمنت محاور رئيسية أربعة تتناول شتى مفاصل أنشطة الأوراق المالية (الكفاءة والتنافسية، حماية المستثمرين، استقرار أسواق المال، والتنمية المستدامة) تتوزع إلى اثني عشر هدفاً استراتيجياً يستلزم إنجازها تحقيق أربعاً وأربعين مبادرة البعض منها يتعلق باستكمال مشاريع حالية وبعضها الآخر يمثل مبادراتٍ جديدة سيتم العمل على إنجازها خلال سنوات تلك الاستراتيجية.

لن أستفيض في استعراض تفاصيل المهام المنجزة خلال السنة المالية الأخيرة وكذلك توجهاتها المستقبلية وأتركها للتقرير السنوي الذي آمل نجاحه في تقديم صورةٍ حقيقية عما تم تحقيقه من مهام وبصورةٍ تعكس واقع مشاريعها الحالية ورؤاها المستقبلية.

وقبل ختام كلمتي، يطيب لي أن أشيد بجهود كافة الإخوة أعضاء مجالس المفوضين السابقين والتي أسهمت بصورةٍ فاعلة في التأسيس لإنجازات الهيئة الحالية، كما لايفوتني الإشادة بجهود وتعاون شركائنا في منظومة أسواق المال بصورةٍ خاصة، وكافة المعنيين بأنشطة الأوراق المالية على وجه العموم.

وفي الختام، لايسعني إلا أن أعبر بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس مفوضي الهيئة وكافة منتسبيها عن بالغ الشكر والامتنان لقيادتنا الرشيدة وأن أتقدم بأسمى آيات التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على رعايتهم لهيئة أسواق المال ودعمهم المتواصل لجهودها، مؤكداً حرص الهيئة على مواصلة العمل بنهج توجيهاتهم الحكيمة التي تمثل نبراس عملها وأفق توجهاتها سائلاً المولى عزَ وجل ان يسدد خطانا لما فيه كل الخير والتقدم لوطننا العزيز.

والله وليُ التوفيق،،،

أ. د أحمد عبد الرحمن الملحم
رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي

مقدمة

هيئة أسواق المال

مقـدمـة

نصت المادة (25) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته على مايلي: "تقدم الهيئة للوزير المختص تقريراً سنوياً يرفع إلى مجلس الوزراء خلال 120 يوماً من نهاية كل سنة مالية حول أنشطتها، وأعمالها، وإنجازاتها في تطوير وتنمية السوق خلال السنة المنقضية، على أن يشتمل على حسابات الهيئة وتقرير مراقب الحسابات".

أما الوزير المختص فهو وزير التجارة والصناعة وفقاً لنص المادة الثانية من القانون ذاته، والتي نصت على مايلي: "تنشأ هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الإعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة تسمى (هيئة أسواق المال)".

المادة (25) آنفة الذكر جعلت من تقديم التقرير إلى الوزير المختص في الموعد المحدد التزاماً قانونياً، لذا تحرص هيئة أسواق المال سنوياً إلى إعداد التقرير السنوي في نهاية كل سنة مالية فتضمنه إنجازاتها المتحققة ومجمل أعمالها وأنشطتها وجهودها لتطوير وتنمية أسواق المال وترفق به بياناتها المالية المدققة إضافةً إلى تقرير مراقب الحسابات عن تلك السنة المالية، كما تعرض فيه لأبرز توجهاتها المستقبلية.

أما المادة (18) من قانون إنشاء الهيئة فقد حددت أطر إعداد ميزانية الهيئة كما حددت موعد بدء ونهاية سنتها المالية فنصت على مايلي: "يكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بقانون. وتعد وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية. مع مراعاة أحكام المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي. وتبدأ السنة المالية في الأول من أبريل وتنتهي في نهاية مارس من كل عام. وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المالية لتصرف الهيئة في أموالها. والدفاتر التي تمسكها لضبط عملياتها. وكيفية مراقبة حساباتها. ويكون لرئيس مجلس المفوضين اختصاصات وزير المالية فيما يخص أحكام المرسوم بالقانون المشار إليه".

تنفيذاً للالتزامات القانونية هذه، تقدم الهيئة تقريرها السنوي الثامن عن السنة المالية (2019/2018) والذي يتضمن عرضاً لأهم إنجازاتها ومهامها المنفذة خلال تلك السنة المالية موزعةً وفقاً لسائر أنشطتها، كما يقدم إيجازاً لأبرز رؤاها وتوجهاتها المستقبلية، وكذلك بياناتها المالية المدققة وتقرير مراقب الحسابات، وفق أبوابٍ عدة يتوزع بعضها إلى العديد من الفصول على النحو التالي:

الباب الأول: هيئة اسواق المال.. الرؤية والرسالة والأهداف.

الباب الثاني: حوكمة هيئة أسواق المال.

الباب الثالث: المشاريع الإستراتيجية للهيئة.

الباب الرابع: إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين.

الباب الخامس: إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها.

الباب السادس: إنجازات الهيئة في مجال تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية.

الباب السابع: الرؤى والتطلعات المستقبلية للهيئة.

الباب الثامن: البيانات المالية للهيئة عن السنة المالية (2019/2018).

هيئة أسواق المال

الباب الأول

هيئـــة أســـــــواق المـــال...
الـرؤيـة والرسـالـة والأهـداف

هيئة أسواق المال

التأسيس

صدر قانون هيئة أسواق المال، وهو القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 21 فبراير من عام 2010 م ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010 م، كما صدر القانون رقم (108) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بتاريخ 23 يوليو 2014 م ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014 م، كما صدر القانون رقم (22) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بتاريخ 4 مايو 2015 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015 م.

وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم (7) لسنة 2010 على الآتي: "تنشأ هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة تسمى (هيئة أسواق المال)".

كما نصت المادة (1-1) من الكتاب الثاني من كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة على مايلي: "تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويشرف عليها الوزير المختص. ويكون للهيئة حق التقاضي وإبرام العقود وحق تملك الأموال العقارية والمنقولة وإجراء سائر التصرفات القانونية من أجل تحقيق أهدافها".

الأهداف الأساسية للهيئة

حددت المادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته أهداف الهيئة وفق الآتي:

1. تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
2. تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
3. توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
4. تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
5. تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
6. العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
7. توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

الرؤية

الريادة في تطوير أسواق مال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني.

الرسالة

تعزيز النظام الإشرافي والرقابي ليكون داعماً لأسواق مالٍ جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية.

القيم المؤسسية:

المسؤولية: التعهد بتحمل مسؤولية تطبيق القانون واللوائح المنظمة لعمل أسواق المال.

العدل: العدالة والمساواة في تطبيق القوانين واللوائح على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة دون تحيز أو تمييز.

النزاهة: الالتزام بالأمانة والاستقامة وأخلاقيات المهنة.

الشفافية: تكفل الهيئة حق المجتمع في المعرفة وفق القانون والقواعد المنظمة لعمل الهيئة.

التميز: الالتزام بالقيام بدورنا بدرجة عالية من الإتقان والحرفية.

الكفاءة: الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة المتاحة.

الشراكة: العمل بروح الفريق والشراكة مع الجهات الرقابية الآخرى، ومع المرخص لهم من الهيئة.

الهيكل التنظيمي للهيئة

نصت المادة (4-19) من الكتاب الثاني (هيئة أسواق المال) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 على مايلي: "يختص المجلس (مجلس المفوضين) دون غيره بوضع واعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وجداول الصلاحيات الإدارية والمالية، وله إدخال التعديلات اللازمة عليهم كلما اقتضى الأمر ذلك".

تنفيذاً لهذه المادة فقد أصدر مجلس المفوضين قراره رقم (147) لسنة 2017 بتاريخ 29 أكتوبر 2017 بشأن تنظيم الهيكل الإداري لهيئة أسواق المال وتحديد أهداف واختصاصات وحداته التنظيمية، نعيد التذكير بمضمون هذا القرار بإعتباره المحدد للهيكل التنظيمي الحالي للهيئة، كما نشير إلى أبرز القرارات الصادرة تعديلاً لبعض أحكامه.

قرار رقم (147) لسنة 2017
بشأن تنظيم الهيكل الإداري لهيئة أسواق المال
وتحديد أهداف واختصاصات وحداته التنظيمية

بعد الإطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال المتخذ باجتماعه رقم (5) لسنة 2017 المنعقد بتاريخ 2017/4/12 بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي لهيئة أسواق المال.
- قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال المتخذ باجتماعه رقم (31) لسنة 2017 المنعقد بتاريخ 2017/8/9 بشأن تنظيم الهيكل الإداري لهيئة أسواق المال وتحديد أهداف واختصاصات وحداته التنظيمية.
- وبناءً على ماتقتضيه مصلحة العمل.

قرر مايلي:

مادة أولى:

يتكون هيكل الإدارة التنفيذية لهيئة أسواق المال من وحدات تنظيمية يجري تسميتها وترتيبها على النحو التالي:

1. وحدات تنظيمية رئيسية بمسمى "قطاع".
2. وحدات تنظيمية أساسية بمسمى "إدارة /مكتب".
3. وحدات تنظيمية فرعية بمسمى "دائرة".
4. وحدات تنظيمية داخلية بمسمى" وحدة".

مادة ثانية:

يشكل هيكل الإدارة التنفيذية للهيئة على النحو التالي:

الإدارة التنفيذية للهيئة ويتولاها المدير التنفيذي ويتبعه:

- المكاتب التابعة للمدير التنفيذي وهي:
  1. مكتب التنسيق والمتابعة.
  2. مكتب المدير التنفيذي.
  3. مكتب التوعية.
  4. مكتب تطوير الأداء وإدارة المخاطر.
  5. مكتب الاستراتيجيات.
  6. مكتب العلاقات العامة والإعلام.
  7. مكتب العلاقات الدولية.

- قطاع الشؤون القانونية: وينظم هيكله الإداري على النحو التالي:

1. مكتب التنسيق والمتابعة.
2. إدارة الدراسات القانونية، ويتبعها:
   - دائرة الدراسات والتشريع.
   - دائرة العقود.
3. إدارة التحقيق، ويتبعها:
   - دائرة التحقيق الإداري.
   - دائرة التحقيق الرقابي.
4. إدارة القضايا والتحكيم، ويتبعها:
   - دائرة القضايا.
   - دائرة التنفيذ.
   - دائرة التحكيم.

- قطاع الأسواق: وينظم هيكله الإداري على النحو التالي:

1. مكتب التنسيق والمتابعة.
2. إدارة تنظيم الأسواق، ويتبعها:
   - دائرة الإدراج.
   - دائرة التداول.
3. إدارة الإفصاح، ويتبعها:
   - دائرة الإفصاح عن المصالح.
   - دائرة الإفصاح الجوهري.
   - دائرة إفصاح الأشخاص المطلعين.
4. إدارة الاندماج والاستحواذ، ويتبعها:
   - دائرة الاندماج.
   - دائرة الاستحواذ.
5. إدارة الدراسات وتنمية أسواق المال، ويتبعها:
   - دائرة تنمية أسواق المال.
   - دائرة تقييم وإدارة مخاطر أسواق المال.
6. إدارة متابعة عمليات الأسواق، ويتبعها:
   - دائرة الرقابة على التداول.
   - دائرة الرقابة على عمليات الأسواق.

- قطاع الإشراف: وينظم هيكله الإداري على النحو التالي:

1. مكتب التنسيق والمتابعة.
2. إدارة التراخيص والتسجيل، ويتبعها:
   - دائرة التراخيص.
   - دائرة التسجيل والاعتماد.
3. إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي، ويتبعها:
   - دائرة الصناديق الاستثمارية.
   - دائرة متابعة أنظمة الاستثمار الجماعي.
4. إدارة تمويل وحوكمة الشركات، ويتبعها:
   - دائرة تمويل الشركات.
   - دائرة حوكمة الشركات.
5. إدارة الرقابة المكتبية، ويتبعها:
   - دائرة الرقابة على الأشخاص المرخص لهم.
   - دائرة الرقابة على أنظمة الاستثمار الجماعي.
   - دائرة الرقابة على الشركات المدرجة.
   - وحدة التطوير والدراسات الفنية.
6. إدارة الرقابة الميدانية، ويتبعها:
   - دائرة الرقابة الميدانية الشاملة.
   - دائرة الرقابة الميدانية محدودة الغرض والمتابعة.
   - دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- قطاع الخدمات المساندة، وينظم هيكله الإداري على النحو التالي:

1. مكتب التنسيق والمتابعة.
2. إدارة الشؤون المالية والخزانة، ويتبعها:
   - دائرة الميزانية.
   - دائرة الخزانة.
   - دائرة المشتريات والخدمات.
   - دائرة المحاسبة.
   - وحدة المخازن.
   - وحدة المراجعة.
3. إدارة الموارد البشرية، ويتبعها:
   - دائرة شؤون الموظفين.
   - دائرة التعويضات وتقييم الأداء.
   - دائرة التدريب والتطوير الوظيفي.
   - وحدة تخطيط القوى العاملة.

4. إدارة تقنية المعلومات، ويتبعها:
   - دائرة دعم التطبيقات.
   - دائرة العمليات.
   - دائرة قواعد البيانات والمعلومات.

مادة ثالثة:

تحدد أهداف واختصاصات الوحدات التنظيمية بهيكل التنظيم الإداري للهيئة على النحو المرفق بهذا القرار.

مادة رابعة:

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كلٌ فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره ويلغى مايخالفه من قرارات.

صدر بتاريخ 2017/10/29

وتجدر الإشارة أخيراً إلى اللجان والمجالس والمكاتب التابعة لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال، والمتمثلة في أربعة مجالس (المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية، مجلس التأديب، المجلس الاستشاري، مجلس التقويم)، وثلاث من اللجان (التدقيق الداخلي، المزايا وشؤون العاملين، الشكاوى والتظلمات)، إضافةً إلى مكاتب (أمانة السر، المستشارين، التدقيق الداخلي).

كما تجدر الإشارة إلى صدور قراراتٍ عدة تناولت إجراء تعديلاتٍ على الهيكل التنظيمي نشير إلى أهمها بالآتي:

- القرار رقم (14) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 2018/2/4 بشأن تنظيم الهيكل الإداري للوحدات التابعة لمجلس مفوضي الهيئة وتحديد أهدافها واختصاصاتها.
- القرار رقم (102) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 2018/8/6 بشأن تعديل تنظيم الهيكل الإداري لقطاع الشؤون القانونية وتحديد أهدافه واختصاصاته.
- القرار رقم (148) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 2018/11/25 بشأن تعديل تنظيم الهيكل الإداري لإدارة أنظمة الاستثمار الجماعي وتحديد أهدافها واختصاصاتها.
- القرار رقم (163) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 2018/12/23 بشأن تعديل أهداف واختصاصات مكتب الرقابة المالية.
- القرار رقم (37) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/3/24 بشأن تعديل تنظيم الهيكل التنظيمي للهيئة (إضافة لجنة منبثقة عن مجلس المفوضين تسمى بـ"لجنة إدارة المخاطر").

الهيكل التنظيمي:

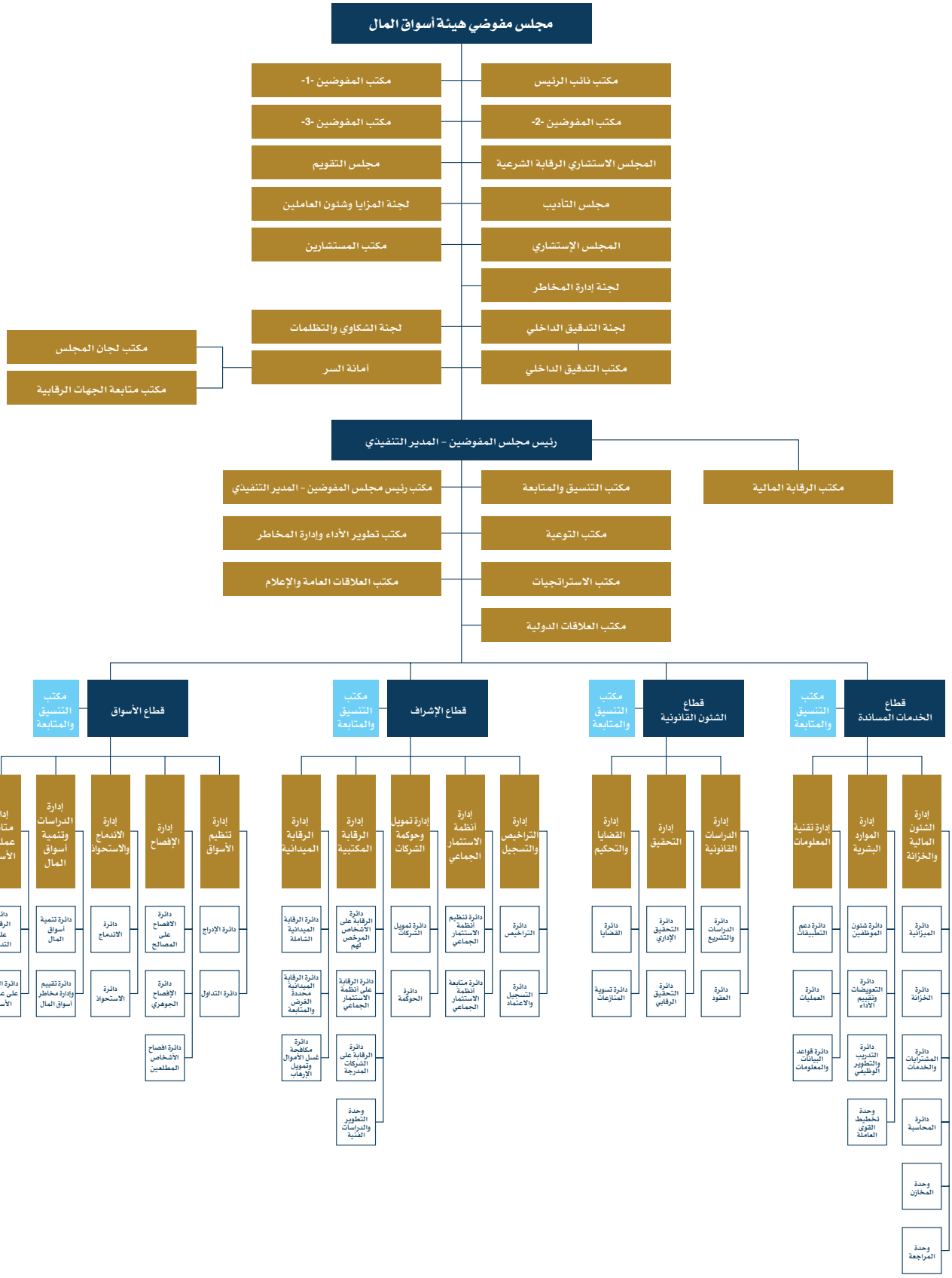

تمهيد

بعد تخصيص الباب الأول من التقرير السنوي الثامن لعرض رؤية الهيئة ورسالتها وأهدافها الأساسية وقيمها المؤسسية وهيكلها التنظيمي، يخصص الباب الثاني من التقرير كاملاً لرابع تقرير حوكمة الهيئة والذي يأتي إعداده تطبيقاً لنهجها المتبع منذ السنة المالية (2016/2015) في أعقاب وضع قواعد حوكمة الشركات موضع التنفيذ في يونيو من عام 2016 لتقدم الهيئة بذلك النموذج والمثل وتكون أول المتقيدين بما تصدره من تعليمات، ويبدأ تقرير " حوكمة الهيئة" بالتعريف بالهيئة وتأسيسها لينتقل لتحديد مهام ومسؤوليات مجلس المفوضين، ثم أعمال أمانة سر مجلس المفوضين واجتماعات المجلس خلال السنة المالية الأخيرة وكذلك اجتماعات اللجان المنبثقة عنه، كما يستعرض إنجازات الهيئة خلال السنة المالية موضوع التقرير وفق محاور عدة، لينتقل بعدها لعرض المهمات الرسمية لأعضاء مجلس المفوضين، يلي ذلك تناول ماتم في إطار وضع النظم السليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية، فالإفصاح والشفافية وأصحاب المصالح ثم تعزيز وتحسين الأداء ليختتم بعرض ماتم في إطار المسؤولية الاجتماعية للهيئة.

الباب الثالث من التقرير يقدم تفصيلاً لواقع أبرز المشاريع الاستراتيجية للهيئة التي تعكف على تنفيذها في الوقت الراهن وتحديداً المشاريع التالية: (مشروع تطوير أسواق المال، مشروع ترقية بورصة الكويت إلى سوقٍ ناشئة، مشروع تخصيص شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، مشروع تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـXBRL، مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI، المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم).

إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين تم تخصيصها في الباب الرابع من التقرير، أما الباب الخامس من التقرير فيقدم عرضاً تفصيلياً شاملاً لكافة إنجازات الهيئة ومهامها المنجزة موزعةً في فصولٍ عدة وفقاً لمجالات نشاطها المختلفة وفق الآتي:

المجال التشريعي والقانوني: ويتناول ماتم تنفيذه من مهام تتصل بالمجالات التشريعية واللائحية والقانونية والقضائية من مجالات عمل الهيئة.

المجال التنظيمي: ويعرض هذا المجال لأبرز الإنجازات المتحققة في الجانب التنظيمي من عمل الهيئة سواءً ماتعلق بتنظيم الأسواق أو بأنظمة الاستثمار الجماعي، أو في مجال الدراسات وتنمية الأسواق، إضافةً إلى المهام التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة، وكذلك أنشطة حوكمة الشركات، وأنشطة الاندماج والاستحواذ.

المجال الرقابي: يتضمن هذا المجال عرضاً لما تم القيام به على صعيد الرقابة المكتبية والميدانية إضافةً إلى الرقابة ذات الصلة بعمليات الأسواق، وكذلك ما تم تنفيذه من مهام في مجالات كلٍ من: الإفصاح والشفافية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المجال التوعوي: يعرض هذا المجال لما تم تنفيذه من فعالياتٍ وبرامج توعوية باختلاف أنواعها وطبيعتها من ورش عمل توعوية وإعلانات وإصدارات وتقارير ومؤتمرات إضافةً إلى الأنشطة التوعوية التي تندرج في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية.

مجال التعاون العربي والدولي: يركز هذا الجانب على استعراض المهام المنفذة المتصلة بأنشطة الهيئة في مجالات التعاون العربي والدولي من تواصل مع جهاتٍ دولية لغاياتٍ متعددة، والمشاركة في فعاليات خارجية، وتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون وبرامج مشتركة لتبادل الخبرات والمعلومات.

الباب السادس من التقرير، فيخصص لإنجازات الهيئة ذات الصلة بتطوير وتنظيم بيئة العمل الداخلية، فيعرضها وفق فصولٍ عدة، تبدأ بالمجال الإداري وتطوير الموارد البشرية، ثم مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة، كما يعرض لمجال التنظيم والتحديث التقني، قبل أن يختتم بمجالي: تطوير الأداء وإدارة المخاطر، وكذلك التخطيط الاستراتيجي.

أما سابع أبواب التقرير فيقدم عرضاً موجزاً لأبرز رؤى الهيئة وتوجهاتها المستقبلية سواءً ما تضمنته استراتيجيتها للأعوام (2018-2021) أو ما تعلق بمبادراتٍ خاصة بمجالات أنشطها المختلفة قبل أن يختتم في بابه الثامن والأخير بعرض للبيانات المالية للهيئة للسنة المالية (2019/2018).

الباب الثاني
حوكمة هيئة أسواق المال

هيئة أسواق المال

مقدمة

يقدم التقرير الرابع لحوكمة هيئة أسواق المال عرضاً لأدائها وموجزاً لأبرز إنجازاتها خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31، والتي بذل فيها مجلس مفوضي الهيئة جهوداً متواصلة للحفاظ على النهج المستمر للهيئة بأن تكون هيئة تنظيمية إشرافية رقابية واعية للتحديات ومستشعرة للمسؤوليات ومؤمنة بالكفاءات الوطنية وداعمة لها، تسعى إلى توفير سوق رأس مال يمتلك مقومات الكفاءة المطلوبة، ويتوافق مع أحدث المعايير الدولية المطبقة، وقادرٍ على توفير بيئة استثمارية جاذبة تضمن خلق فرص استثمارية مناسبة تحظى بثقة المستثمرين.

إن ما تحقق من انجازات لهيئة أسواق المال خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31 ما هي إلا ثمارٌ للأطر التشريعية والتنظيمية التي وضعتها خلال السنة المنصرمة والتي جاءت متناغمة ومتناسقة لمسيرة ممتدةٍ منذ تأسيسها سعياً لتحقيق أهدافها المنشودة والمحددة في قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010، والهادفة بدورها للمساهمة الفاعلة في تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية لدولة الكويت والمتمثل في تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والارتقاء بالاقتصاد الكويتي ليكون أحد المراكز المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، أعدت الهيئة إستراتيجيتها الأولى في مرحلتها التأسيسية التي تضمنت وضع الأسس المنظمة لقطاع أسواق المال المحلية من هيكلة وتنظيم وتداول، إضافةً إلى الأطر الرقابية والتشريعية والتنظيمية والتنموية والتوعوية مع مراعاة مواءمتها لتوجهات خطة الدولة التنموية. واستطاعت الهيئة من خلالها تحقيق جملةً من الإنجازات المهمة، كإصدار اللائحة التنفيذية الشاملة لقانون الهيئة في أواخر عام 2015، والتي تُعد أكبر عمل تشريعي وتنظيمي لأسواق المال في دولة الكويت، وتحديث البنى التحتية لأسواق المال بما يضمن كفاءة أنظمة التداول والتقاص والتسويات والإدارة السليمة للمخاطر لدى كافة الأطراف المشاركة، ويتيح في الوقت ذاته للشركات المرخص لها إمكانية طرح أدوات استثمارية جديدة، كما قطعت أشواطاً مهمة في مسار خصخصة البورصة، وحرصت على إجراء تعديلاتٍ دورية على اللائحة التنفيذية على ضوء متطلبات التطبيق العملي، إضافةً إلى العمل على توفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم بممارسةٍ أنشطة الأوراق المالية وبما يتوافق مع قانون إنشاء هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية، والتأكد وبصفة دورية من تطابق نماذج أعمالهم مع الأنشطة المرخص لهم بمزاولتها، وضمان قيام الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية بالإفصاح المستمر عن البيانات المالية التي تهم المتعاملين في الأوراق المالية بما في ذلك التطورات والأحداث الجوهرية التي من شأنها أن تؤثر على سلامة الوضع المالي لهذه الشركات وأسعار أسهمها، إضافةً إلى التأكد المستمر من قيام الشركات بالالتزام بمبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال، وتفعيل الدور التنظيمي والإشرافي على عمليات الاندماج والاستحواذ وحماية حقوق الأقلية، والرقابة على التداولات في بورصة الكويت حمايةً للمتعاملين في نشاط الأوراق المالية، وبالأخص صغار المستثمرين، وقد ترافق ذلك بإعداد وتنفيذ حملات توعوية واسعة موجهة لكافة فئات المجتمع بشأن أنشطة الأوراق المالية والمنافع والمخاطر المرتبطة بها وتوعية المساهمين بحقوقهم وتفعيل دورهم في مراقبة أداء الشركات التي يساهمون بها من خلال الحضور الفاعل لجمعياتها العامة.

كما تم تحقيق إنجازاتٍ مهمة على صعيد تنمية العلاقات الدولية والإقليمية مع المنظمات والهيئات والمؤسسات العاملة في مجالات تنظيم ومراقبة أسواق المال وكافة القضايا ذات الصلة بها والانضمام إليها كأعضاء فاعلين، ومنها على سبيل المثال، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (INTERNATIONAL ORGANIZATION OF SECURITIES COMMISSIONS; IOSCO) والتي تعد الجهة المرجعية العليا المعنية بوضع المعايير الدولية لأسواق المال وأنشطة الأوراق المالية.

هذا، ويُعد قرار قبول انضمام هيئة أسواق المال إلى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بتاريخ 2017/5/16، وأيضاً قرار ترقية تصنيف الكويت وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية من سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة والذي صدر بتاريخ 2017/9/29 من قبل مؤسسة فوتسي راسل (FTSE RUSSELL)، أحد أهم الجهات العالمية المعنية بتصنيف أسواق الأوراق المالية، ترجمة واقعية لمجهودات الهيئة المستمرة وخطواتها الطموحة بتنفيذ حزمة الإصلاحات والتطوير التي أطلقتها منذ تاريخ إنشائها في العام 2010.

واستمراراً لهذا النهج، وتماشياً مع متطلبات المرحلة القادمة في جعل أسواق المال الكويتية أسواقاً رائدة إقليمياً وبأبعاد دولية، فقد أعدت هيئة أسواق المال استراتيجيتها الثانية للسنوات (2018- 2021) والتي تقوم مبادؤها على الاستمرار في التطوير والتميز والمضي قدماً في رفع كفاءة أسواق المال بمختلف جوانبها التشريعية والتنظيمية والرقابية والإشرافية وذلك بالتعاون مع كافة الجهات الأخرى ذات العلاقة، وضمن اختصاصاتها المحددة بقانون إنشائها.

وانطلاقا من قناعة الهيئة بأهمية الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة على كافة الشركات المساهمة الخاضعة لرقابتها وإشرافها، سواءً كانت مدرجة في البورصة أم غير مدرجة، فقد وضعت تلك القواعد موضع التطبيق الفعلي في العام 2016 واستمراراً لهذا النهج، سوف تولي الهيئة اهتماما بالغاً بتوجهات ترسيخ ممارسات الحوكمة الرشيدة ومتابعة التزام كافة الجهات المعنية بها، إضافةً إلى العمل على نشر ثقافة حوكمة الشركات بشتى الوسائل التوعوية الممكنة من مؤتمرات وندوات وبرامج تدريبية، وتنفيذاً لقناعتها تلك، فقد قامت الهيئة وللعام الرابع على التوالي بالاسترشاد بتطبيق بعض قواعد الحوكمة على نفسها في إعداد هذا التقرير، أسوة بما هو معمول به في حوكمة الشركات وبما يتناسب وكونها إحدى المؤسسات الحكومية (حوكمة المؤسسات والهيئات الحكومية)، مع الإشارة إلى استمرار الهيئة بتطبيق سياسة الإفصاح الكامل على مفوضيها وموظفيها لمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية لتحقيق أفضل حماية وتوازن بين أدائها لأعمالها ومصالح الأشخاص المرتبطين بها حتى تضفي الطمأنينة وتعزز الشعور بالثقة في التعامل مع الآخرين عند قيامها بأعمال الرقابة عليهم.

أولاً: هيئة أسواق المال

تأسست هيئة أسواق المال (الهيئة) بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والقوانين المعدلة له. وهي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية تقوم بالدور الإشرافي والرقابي على الأشخاص الخاضعين لرقابتها.

أ. الوضع القانوني:

صدر القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 21 فبراير 2010 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010، كما صدر القانون رقم (108) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 23 يوليو 2014 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014، كما صدر القانون رقم (22) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 4 مايو 2015 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015.

ب. أهداف الهيئة:

تعمل هيئة أسواق المال منذ تأسيسها على تنظيم نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت، تحدوها رؤية مستقبلية للارتقاء بهذا النشاط والوصول به لأقصى درجات الكفاءة والشفافية الممكنة، هذا وقد تضمنت المادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته تحديداً لتلك الأهداف.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

يناط بمجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم انشاء الهيئة من أجلها، حيث يتولى المهام المسندة إليه وفق الاختصاصات الواردة في المادتين (4) و(5) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

أ. مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال يتكون من خمسة مفوضين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص يصدر بتسميتهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير المختص. ويحدد المرسوم من بين الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس. ويتولى رئيس المجلس عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات الهيئة كما يتولى الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها، ويمارس اختصاصاته وفق القوانين واللوائح والقرارات التي يقرها مجلس المفوضين ويكون مسؤولاً مع بقية المفوضين عن إدارة الهيئة وله أن يفوض بعض اختصاصاته الإدارية الى أحد المفوضين أو إلى وحدة إدارية بالهيئة.

ب. تشكيل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

تناوب على إدارة الهيئة تشكيلان لمجلس المفوضين خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31:

- المجلس الأول: هو المجلس المشكل بناء على المرسوم رقم (216) لسنة 2014 الصادر بتاريخ 2 سبتمبر 2014 وذلك على النحو التالي:-

1. السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف — رئيساً
2. السيد/ مشعل مساعد العصيمي — نائباً للرئيس
3. السيد/ عبد المحسن حسن المزيدي — عضواً
4. السيد/ د. فيصل عبد الوهاب الفهد — عضواً
5. السيد/ خليفة عبد الله العجيل — عضواً

وقد خلا منصب رئيس مجلس المفوضين لاستقالة السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف – رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي وفق كتابه المقدم إلي معالي وزير التجارة والصناعة المؤرخ 2017/12/10، وذلك نظراً لصدور المرسوم رقم (254) لسنة 2017 الصادر بتاريخ 2017/12/11 بشأن تشكيل الوزارة الجديدة، والذي تضمن تعيين السيد/د. نايف فلاح مبارك الحجرف – وزيراً للمالية.

- المجلس الثاني: والذي شكل بناء على المرسوم رقم (235) لسنة 2018 بشأن تشكيل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الصادر بتاريخ 2018/8/15 المنشور بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في عددها رقم (1406) الصادر بتاريخ 2018/8/19، وعلى الاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في ملحق العدد رقم (1408) الصادر بتاريخ 2018/9/5. وذلك على النحو التالي:

1. السيد/أ. د. أحمد عبد الرحمن الملحم — رئيساً
2. السيد/ عثمان إبراهيم العيسى — نائباً للرئيس
3. السيد/خليفة عبد الله العجيل — عضواً
4. السيد/ عبد العزيز فهد المرزوق — عضواً
5. السيد/عبد المحسن حسن المزيدي — عضواً

ثالثاً: أمانة سر مجلس المفوضين

تتلخص الأهداف العامة لأمانة سر مجلس المفوضين في تحضير وتنسيق اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، واللجان المنبثقة منه، وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك، وتسجيل وتوثيق وأرشفة المناقشات وما يصدر من توصيات أو توجيهات أو تكليفات أو قرارات، وإبلاغ الجهات المعنية بما يلزم من ذلك، ومتابعة تنفيذه، وتنظيم وإدارة قواعد البيانات المتعلقة بأعمال المجلس ولجانه، من حيث حفظها وتجميعها وتصنيفها وتحليلها، وإعداد البيانات والتقارير اللازمة، ومتابعة تنظيم التعاون مع الجهات الرقابية، وإعداد تطوير آلياته، وذلك في إطار من القوانين واللوائح والقواعد واجبة التطبيق وتوجيهات مجلس المفوضين، وتتكون أمانة سر مجلس المفوضين من ثلاث وحدات إدارية، وذلك على النحو التالي:

الهيكل التنظيمي لأمانة سر مجلس المفوضين

أ. **مكتب لجان المجلس:**

يختص المكتب بالإشراف المباشر على أعمال اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس المفوضين وغيرها من اللجان المشكلة بموجب قرارات مجلس المفوضين، حيث يتولى هذا المكتب كافة الأعمال المتعلقة بهذه الاجتماعات ومتابعة قراراتها وتوصياتها، ويبلغ عدد اللجان المنبثقة والمشكلة (3) لجان ومجلس واحد، وهي كالتالي:

1. لجنة التدقيق الداخلي.
2. لجنة المزايا وشؤون العاملين.
3. لجنة إدارة المخاطر (تم استحداث هذه اللجنة باجتماع مجلس المفوضين رقم (38) لسنة 2018 المنعقد بتاريخ 2018/12/12).
4. مجلس التقويم.

ب. **مكتب متابعة الجهات الرقابية:**

مكتب متابعة الجهات الرقابية الذي تم إنشاؤه بتاريخ 2017/2/22 بهدف التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الرقابية وكافة الجهات المعنية داخل الهيئة وفق إطار عمل منظم يأخذ بعين الاعتبار المدد القانونية والدستورية المحددة في القوانين ذات العلاقة، تبنى إجراءات جادة لتلافي تكرار الملاحظات التي ترد من ديوان المحاسبة وذلك من خلال اجتماعات دورية مع الجهات المعنية لمتابعة آخر التطورات بشأن الملاحظات. كما سعى لمعالجة كافة الملاحظات والمخالفات المتكررة والواردة في تقارير ديوان المحاسبة بشكل جدي من خلال تقديم العديد من المقترحات لمجلس مفوضي الهيئة، وقد أفضى ذلك عن انخفاض كبير في عدد الملاحظات سواء كانت عن ذات السنة أو تلك المستمرة من سنوات سابقة بما في ذلك المخالفات المالية، هذا وقد بلغ عدد الأسئلة والطلبات الواردة من الجهات الرقابية والتي قام المكتب بدراستها واستيفاء الردود بشأنها خلال السنة المالية الأخيرة (162) طلباً، منها (76) طلباً من ديوان المحاسبة و(86) طلباً أخر تراوحت بين أسئلة برلمانية وطلبات جهاتٍ أخرى.

وقد تم تحديث واعتماد الدليل التنظيمي الجديد، والوصف الوظيفي لموظفي أمانة سر مجلس المفوضين بتاريخ 2018/8/1، والذي روعي فيه أن يكون شاملاً لكافة المهام والأعمال، حيث صمم ليكون دليلاً إرشادياً يهدف إلى مساعدة جميع الفئات الوظيفية في الوحدات الإدارية المختلفة بأمانة السر على تأدية أعمالها على الوجه المطلوب.

رابعاً: اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

تنفيذاً لما ورد في البند (ثامناً: التوجهات والرؤى المستقبلية) في التقرير السنوي لأمانة سر مجلس المفوضين لعامي 2016 و2017 والمتضمن قيام مكتب أمانة السر بإعداد لائحة تنظم أعمال اجتماعات مجلس المفوضين، واتماماً واستكمالاً لأحكام المواد المنصوص عليها بشأن اجتماعات مجلس المفوضين الواردة بالقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، فقد رفعت أمانة السر لمجلس المفوضين لائحة تنظم أعمال اجتماعات مجلس المفوضين ولجانه، آخذةً بعين الاعتبار أفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال. وتم اعتماد هذه اللائحة باجتماع مجلس المفوضين رقم (32) لسنة 2018 بتاريخ 2018/10/10.

هذا، وقد عقد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31 (39) اجتماعاً، منها (17) اجتماعاً لمجلس المفوضين السابق (خلال الفترة من 2018/4/1 حتى 2018/9/6) و(22) اجتماعاً لمجلس المفوضين الحالي (خلال الفترة من 2018/9/7 حتى 2019/3/31)، أما بالنسبة للبيانات الخاصة بحضور السادة المفوضين أعضاء المجلسين السابق والحالي لتلك الاجتماعات فتعرضها الجداول التالية:

1) مجلس المفوضين السابق (خلال الفترة من 2018/4/1 حتى 2018/9/6):

المفوض	عدد الاجتماعات	ملاحظات
السيد/ مشعل مساعد العصيمي	17 من أصل 17	عدد الاجتماعات للمجلس السابق حتى صدور المرسوم بتشكيل المجلس الجديد (17) اجتماعاً.
السيد/ عبدالمحسن حسن المزيدي	17 من أصل 17	عدد الاجتماعات للمجلس السابق حتى صدور المرسوم بتشكيل المجلس الجديد (17) اجتماعاً.
السيد/د. فيصل عبدالوهاب الفهد	15 من أصل 17	عدد الاجتماعات للمجلس السابق حتى صدور المرسوم بتشكيل المجلس الجديد (17) اجتماعاً.
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	10 من أصل 17	عدد الاجتماعات للمجلس السابق حتى صدور المرسوم بتشكيل المجلس الجديد (17) اجتماعاً.

2) مجلس المفوضين الحالي (خلال الفترة من 2018/9/7 حتى 2019/3/31):

المفوض	عدد الاجتماعات	ملاحظات
السيد/ أ. د. أحمد عبدالرحمن الملحم	21 من أصل 22	عدد الاجتماعات منذ بداية تشكيل المجلس الجديد (22) اجتماعاً.
السيد/ عثمان إبراهيم العيسى	22 من أصل 22	عدد الاجتماعات منذ بداية تشكيل المجلس الجديد (22) اجتماعاً.
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	21 من أصل 22	عدد الاجتماعات منذ بداية تشكيل المجلس الجديد (22) اجتماعاً.
السيد/ عبدالعزيز فهد المرزوق	22 من أصل 22	عدد الاجتماعات منذ بداية تشكيل المجلس الجديد (22) اجتماعاً.
السيد/ عبدالمحسن حسن المزيدي	21 من أصل 22	عدد الاجتماعات منذ بداية تشكيل المجلس الجديد (22) اجتماعاً.

وقد كانت جميع غيابات السادة مفوضي هيئة أسواق المال بعذر مقبول، إما في مهمات رسمية أو إجازات سنوية.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة (26) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتي كانت بنداً دائماً في جدول أعمال مجلس المفوضين تنص على الآتي "لا يجوز لأي مفوض أو موظف في الهيئة مدعو إلى اجتماع في مجال اختصاص الهيئة وكانت له في الموضوع المطروح للبحث مصلحة مباشرة أو غير مباشرة. أن يشارك في بحثه أو إبداء رأي فيه أو التصويت عليه. ويجب عليه أن يفصح عن هذه المصلحة في بداية الاجتماع وأن يترك الاجتماع قبل البدء في مناقشة الموضوع.

كما يتعين على كل شخص مدعو إلى اجتماع في مجال اختصاص الهيئة. وكانت له في الموضوع المطروح للبحث مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أن يفصح عن هذه المصلحة في بداية الاجتماع وقبل أن يشارك في بحثه أو إبداء رأي فيه.

وفي جميع الأحوال يجب على رئيس الاجتماع أن ينبه الحضور بضرورة الإفصاح المشار إليه في الفقرتين السابقتين".

هذا، وقد ناقش المجلس بتشكيليه (السابق والحالي) خلال تلك الاجتماعات (363) موضوعاً اتخذ خلالها (505) قراراً تنوعت طبيعتها وفقاً لما يظهره الجدول التالي:

الموضوع	قرارات المجلس السابق من 2018/4/1 حتى 2018/9/6	قرارات المجلس الحالي من 2018/9/7 حتى 2019/3/31	اجمالي عدد القرارات
قرارات تنظيمية داخلية: وتشمل القرارات الداخلية الخاصة بأعمال الهيئة، وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.	102	133	235
قرارات تنظيمية خارجية: وهي قرارات تخص الشركات، والصناديق، والأشخاص المرخص لهم.	47	38	85
قرارات تشريعية: وتتضمن اللوائح، والقواعد، والتعليمات، والضوابط، والأنظمة، والآليات، والنماذج، وجدول الرسوم.	19	35	54
قرارات متصلة بالإحالة إلى التحقيق ونتائجها والتظلمات بشأنها والإحالة إلى النيابة العامة، ومجلس التأديب، ولجنة الشكاوى والتظلمات، والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية.	49	51	100
قرارات متصلة بجهات خارجية: وتشمل مجلس الوزراء، ومجلس الأمة، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، وغيرها من جهات حكومية، والهيئات والمنظمات الدولية.	9	22	31
المجموع	226	279	505

أما الجدول التالي فيقدم مقارنة للقرارات المتخذة في اجتماعات مجلس المفوضين خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31 مع القرارات المتخذة في اجتماعات المجلس خلال السنوات المالية الثلاث السابقة لها:

أنواع القرارات / السنة المالية	قرارات تنظيمية داخلية	قرارات تنظيمية خارجية	قرارات تشريعية	قرارات متصلة بالإحالة إلى التحقيق ونتائجها والتظلمات بشأنها والإحالة إلى النيابة العامة ومجلس التأديب، ولجنة الشكاوى والتظلمات، والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	قرارات متصلة بجهات خارجية	المجموع
السنة المالية المنتهية في 2016/3/31	179	102	30	82	8	401
السنة المالية المنتهية في 2017/3/31	233	204	45	127	24	633
السنة المالية المنتهية في 2018/3/31	256	165	51	77	29	578
السنة المالية المنتهية في 2019/3/31	235	85	54	100	31	505

خامساً: اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

يبلغ عدد اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال (3) لجان، والمهام الموكلة إلى هذه اللجان هي من صميم اختصاصات مجلس المفوضين، ويتولى مكتب لجان المجلس كافة الأعمال المتعلقة بهذه اللجان ومتابعة توصياتها وقراراتها، وهذه اللجان هي كالتالي:

- لجنة التدقيق الداخلي (لجنة دائمة).
- لجنة المزايا وشؤون العاملين (لجنة دائمة).
- لجنة إدارة المخاطر (لجنة دائمة).

الجدول التالي، يقدم بياناً بعدد اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس المفوضين خلال السنة المالية الأخيرة مقارنةً مع سابقتيها:

عدد الاجتماعات / اللجنة	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في **2017/3/31**	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في **2018/3/31**	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في **2019/3/31**
لجنة التدقيق الداخلي	11	18	9
لجنة المزايا وشؤون العاملين	15	15	14
لجنة إدارة المخاطر	لجنة مستحدثة	لجنة مستحدثة	2

كما يظهر الجدول التالي بياناً بعدد اجتماعات اللجان التي تم عقدها من قبل كل من مجلس المفوضين السابق (خلال الفترة من 2018/4/1 حتى 2018/9/6) ومجلس المفوضين الحالي (خلال الفترة من 2018/9/7 حتى 2019/3/31):

عدد الاجتماعات / اللجنة	عدد اجتماعات مجلس المفوضين السابق خلال الفترة من **2018/4/1** حتى **2018/9/6**	عدد الاجتماعات مجلس المفوضين الحالي خلال الفترة من **2018/9/7** حتى **2019/3/31**	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في **2019/3/31**
لجنة التدقيق الداخلي	3	6	9
لجنة المزايا وشؤون العاملين	7	7	14
لجنة إدارة المخاطر	لجنة مستحدثة	2	2

هذا، ويبين الجدول التالي المعلومات الخاصة بحضور السادة أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال لاجتماعات هذه اللجان خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31:

1) مجلس المفوضين السابق (خلال الفترة من 2018/4/1 حتى 2018/9/6):

المفوض	لجنة التدقيق الداخلي	لجنة المزايا وشؤون العاملين	لجنة إدارة المخاطر
السيد/ مشعل مساعد العصيمي	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة	لم تنشأ بعد
السيد/ عبدالمحسن حسن المزيدي	3 من أصل 3	6 من أصل 7	لم تنشأ بعد
السيد/د. فيصل عبدالوهاب الفهد	3 من أصل 3	7 من أصل 7	لم تنشأ بعد
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	3 من أصل 3	7 من أصل 7	لم تنشأ بعد

2) مجلس المفوضين الحالي (خلال الفترة من 2018/9/7 حتى 2019/3/31):

المفوض	لجنة التدقيق الداخلي	لجنة المزايا وشؤون العاملين	لجنة إدارة المخاطر
السيد/ أ. د. أحمد عبدالرحمن الملحم	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة
السيد/ عثمان إبراهيم العيسى	ليس عضواً باللجنة	7 من أصل 7	2 من أصل 2
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	6 من أصل 6	6 من أصل 7	2 من أصل 2
السيد/ عبدالعزيز فهد المرزوق	6 من أصل 6	7 من أصل 7	2 من أصل 2
السيد/ عبدالمحسن حسن المزيدي	5 من أصل 6	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة

وقد كانت جميع غيابات السادة مفوضي هيئة أسواق المال بعذر مقبول، إما في مهمات رسمية أو إجازات سنوية.

سادساً: أداء الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31

تعمل الهيئة بشكل رئيسي على تنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك وفقاً لما ورد في القانون رقم (7) لسنة 2010 والقوانين المعدلة له حيث تضطلع الهيئة بالعديد من المهام، كإصدار وتجديد التراخيص لأنشطة الأوراق المالية، وتنظيم ومراقبة التداولات في الأوراق المالية، ودراسة ومتابعة طلبات زيادة وخفض رؤوس أموال الشركات، وكذلك التنظيم والإشراف على عمليات الاندماج والاستحواذ، إضافةً إلى توعية الأشخاص المرخص لهم والجهات الخاضعين لرقابة الهيئة والمستثمرين بالجوانب المختلفة لأنشطة الأوراق المالية، وكذلك بحقوقهم والتزاماتهم طبقاً لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية، وتوعية كافة الفئات المجتمعية بالمفاهيم الأساسية للاستثمار وغيرها من المواضيع ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، إضافةً إلى تنمية أسواق المال والارتقاء بها وتطوير آلياتها والحد من المخاطر المترتبة عليها، ومتابعة أنظمة الاستثمار الجماعي لضمان سيرها وفق المعايير والأنظمة المتبعة، ومتابعة عمليات الإفصاح للوصول إلى أعلى درجات الشفافية الممكنة، وتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وتلقي الشكاوى والتظلمات ودراستها والتحقق منها والحكم بشأنها، وتسوية المنازعات المتعلقة بأسواق المال والتحكيم بشأنها.

هذا وقد اعتمدت الهيئة نهجاً خاصاً لتحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها وسائر أنشطتها، يرتكز إلى محاور عدة، أهمها:

المحور الأول: الهيئة وتطوير البنية التنظيمية.

المحور الثاني: الهيئة وتطوير سوق المال.

المحور الثالث: الهيئة والتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية المنظمة لأعمال الشركات والنظام المالي في دولة الكويت.

المحور الرابع: الهيئة وإشراك الأطراف المعنية.

المحور الخامس: الهيئة والعلاقات الدولية.

المحور الأول: الهيئة وتطوير البنية التنظيمية

تعتمد هيئة أسواق المال في تحقيق أهدافها نهجاً استراتيجياً يرتكز على توافر بيئة داخلية مهيئة ومنظمة ومواتية تمتلك أدوات تنفيذ تلك الأهداف، فتحرص على تطوير بيئة العمل والإدارة المثلى لمواردها البشرية والمالية، وتعزيز الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر التشغيلية، وتطوير البيئة التقنية لخدماتها الإلكترونية مع كافة متعامليها، والارتقاء بمستوى أمن المعلومات واستمرارية الأعمال، وغرس الثقافة القانونية ومبادئ الهيئة الاستراتيجية لدى موظفيها، كما حرصت الهيئة على توفير بيئة عمل منظمة تمتاز بالسرعة والكفاءة والقدرة على تلبية متطلبات العمل وأداء مهامها بفاعلية، وقد أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال العديد من القرارات التنظيمية الخاصة بأعمال الهيئة تمثل أهمها بتحديث الهيكل التنظيمي للهيئة وإعادة تنظيمه وترتيب وتقسيم وحداته على نحو يحقق الانسجام والتجانس والتكامل والشمول وذلك بالنظر إلى طبيعة ونوعية أهداف واختصاصات الهيئة بما يكفل الكفاءة والفاعلية في أداء وإنجاز أعمال الهيئة واجراءاتها ومن ثم يدعم تحقيق أهدافها، كما تم تحديد الأهداف العامة والاختصاصات لكافة قطاعات الهيئة والوحدات التنظيمية لضمان التنسيق والتكامل في الأداء ومنعاً للازدواجية وبما يساعد على تحديد المسؤوليات وسهولة تقييم وقياس الأداء، كما قامت الهيئة بتنظيم صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاعاتها والتفويض فيها من خلال إسناد وتفويض المستويات الإدارية المختلفة بالهيئة لسلطة الاعتماد النهائي للإجراء حسب أهميته وطبيعته بما يضمن سرعة إنجاز أعمال الهيئة وكفاءة وفاعلية أداء إجراءاتها وترسيخ وتأكيد روح تحمل المسؤولية والقدرة على اتخاذ القرار والمبادرة لدى موظفيها.

المحور الثاني: الهيئة وتطوير سوق المال

يمثل الارتقاء بأسواق المال وتطويرها وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين محلياً وعالمياً هدفاً استراتيجياً تسعى لتحقيقه بصورةٍ مستمرة، من هذا المنطلق تأتي المراجعة الدورية لكافة التشريعات المتضمنة في اللائحة التنفيذية والتحديث المستمر للمتطلبات التنظيمية للأشخاص المرخص لهم والعاملين بأنشطة الأوراق المالية والتي تشمل شركة بورصة الكويت والمؤسسات المساندة والداعمة لأعمالها ضمن أهم أولويات الهيئة في إطار سعيها لتطوير أسواق المال، وبما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية المطبقة مع الأخذ بعين الاعتبار رؤى أصحاب المصالح.

وهناك العديد من المشاريع والتوجهات التي تعمل الهيئة على تحقيقها في الفترة الحالية بعضها يندرج في إطار مشاريع الهيئة الاستراتيجية كمشروعي تطوير السوق وخصخصته والتي سنكتفي باستعراضها بإيجاز نظراً لتناولها بصورةٍ تفصيلية في بابٍ مستقل

من التقرير السنوي الحالي، وتوجهات أخرى خارج إطار تلك المشاريع شهدت السنة المالية (2019/2018) تنفيذها وهي (وضع الإطار التنظيمي لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية، الإجراءات الخاصة بتسهيل عملية فتح حسابات التداول للمستثمر الأجنبي وتطوير متطلبات إفصاح الأشخاص المطلعين، تداول الأوراق المالية غير المدرجة)، نعرض لمجمل تلك التوجهات بالآتي:

أ. **مشروع تطوير منظومة سوق المال:**

يستهدف المشروع تطوير منظومة سوق المال في دولة الكويت كاملةً بكافة مكوناتها ومفرداتها، ويتضمن إحداث تغييراتٍ جوهرية في بنى تلك المنظومة، وقد حرصت الهيئة على تقسيمه لمراحل أربع من شأنها تسهيل انتقال السوق للعمل بتلك التغييرات الجوهرية.

المرحلة الأولى من المشروع تم إطلاقها بتاريخ 21 مايو من عام 2017 وكانت من أهم العوامل التي ساعدت على ترقية تصنيف سوق المال في دولة الكويت إلى سوق ناشئ ثانوي (Secondary Emerging Market) من قبل مؤسسة FTSE Russell، وفي الأول من أبريل 2018 أعلنت الهيئة عن انطلاق مرحلته الثانية والتي تضمنت بدورها تغييرات جذرية واختبارات موسعة مع جميع الأطراف المشاركة بهدف ضمان جهوزيتها وجهوزية أنظمتها الآلية لاستيعاب تلك التغيرات.

وقد بدأت الهيئة مراحل الاستعداد لتنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة من المشروع بإصدار قرارها رقم (69) لسنة 2018 بشأن تطوير البنى التحتية لنظام ما بعد التداول، وقد تضمن القرار سلسلة تغييرات في اللائحة التنفيذية، لعل أبرزها دمج ترخيص نشاط "وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية "وترخيص" وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية "وترخيص" وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية "وترخيص" "وكيل اكتتاب" في نشاط "مقدم خدمات أوراق مالية"، وهو مسمى لنشاط جديد تم استحداثه لقائمة أنشطة الأوراق المالية الواردة في الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، وكذلك فصل نشاط بورصة الأوراق المالية ونشاط وكالة المقاصة عن قائمة أنشطة الأوراق المالية الواردة في الكتاب الخامس، كما تضمن فصل متطلبات الترخيص لدى الهيئة عن متطلبات العضوية لدى بورصة الأوراق المالية (Members of the Exchange) وكذلك وكالة المقاصة (Clearing Agency) وذلك للأشخاص المرخص لهم الحاصلين على عضوية هذه الجهات (Market Intermediaries)، وكذلك استحداث مفهوم مركز التقاص كشخص اعتباري مرخص له لمزاولة نشاط وكالة مقاصة لتقديم كل من خدمة التسوية والتقاص (SFF) وخدمة الوسيط المركزي (CCP) معاً من خلال كيانٍ واحد، إضافةً إلى تطوير مفهوم العضوية لتشمل كل من الكيانات التالية (مركز التقاص، الكيان المركزي لإيداع الأوراق المالية، بورصة الأوراق المالية).

بتاريخ 28 نوفمبر 2018 أعلنت هيئة أسواق المال عن الخطة الزمنية للمرحلة الثالثة من المشروع والتي تعتزم تنفيذها على دفعتين بدأت اختبارات الأولى منها في يناير 2019، وتضم مبادرات عدة، في حين ستضم الدفعة الثانية المبادرات التي تحتاج وقتاً مناسباً للإعداد والتأكد من جاهزية جميع الأطراف المشاركة فيها.

ب. **مشروع خصخصة بورصة الكويت للأوراق المالية**

انطلاقا من قناعة هيئة أسواق المال بأهمية دور السوق المالي في إنجاح التوجهات الاستراتيجية التنموية الحكومية، وتعزيز مقومات الإصلاح الاقتصادي، فإنها قد جعلت من اعادة تأهيل السوق وتطويره والارتقاء بتصنيفه محور اهتمامها خلال السنوات القليلة التي أعقبت تأسيسها، وكان التوجه لخصخصته وفق رؤيةٍ متكاملة يمثل الحل الأمثل لتجاوز ثغراته وتمكينه من أداء دوره التنموي المنشود، ومما لاشك فيه أن هناك انعكاساتٍ إيجابية متوقعة لتوجه خصخصة السوق لا على واقع أنشطة الأوراق المالية فحسب، بل على واقع اقتصادنا المحلي بمجمله.

الرابع عشر من شهر فبراير لعام 2019 شهد حدثاً تاريخياً في مسار بورصة الكويت ومحطة مهمة من محطات اتمام عملية خصخصتها، وذلك بالإعلان عن ترسية المزايدة الخاصة بحصة 44% من أسهم رأس مالها المصدر والمدفوع والبالغ عددها 84,134,600 سهماً (أربعة وثمانين مليوناً ومائة وأربعة وثلاثين ألفاً وستمائة سهماً) على التحالف المكون من "بورصة أثينا، وشركة الاستثمارات الوطنية، والشركة الأولى للاستثمار، ومجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار"، الذي قدم عطاءً مالياً بقيمة 237 فلساً للسهم الواحد وبقيمة اجمالية بلغت 19,939,900.200 دينار كويتي فقط للحصة المعروضة، باعتباره صاحب العطاء الأعلى سعراً. وذلك نفاذاً لأحكام المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

وتعديلاته، ووفقاً لإجراءات وأحكام وشروط المزايدة المنشورة في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في العدد رقم (1422) بتاريخ 9 ديسمبر 2018.

ويعد التوجه لخصخصة البورصة خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التنموية الوطنية الطموحة المحددة في رؤية الكويت 2035. إذ ستعزز مكانة الكويت كمركزٍ مالي إقليمي، وستمنح القطاع الخاص دوراً أقوى وفرصة أكبر لتطوير الاقتصاد الوطني.

إن هذا الإنجاز التاريخي المتميز، والذي يحسب للهيئة وكوادرها الوظيفية بشكل خاص ولدولة الكويت بشكل عام، كون هذا المرفق الحيوي – بورصة الكويت للأوراق المالية – أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني والمالي لدولة الكويت، لما لهذا الانجاز من أثر وانعكاس إيجابي مباشر على الاقتصاد الوطني الذي سوف ينال ثقة المستثمرين، وما هذه الخطوة إلا ترجمة حية وتلبية لرؤية ورغبة "حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه–" بشأن جعل دولة الكويت "مركزاً مالياً وتجارياً ".

ج. وضع الإطار التنظيمي لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية

وضعت هيئة أسواق المال الإطار التنظيمي لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية بإصدارها القرار رقم (100) لسنة 2018، والذي يستهدف وضع القواعد الخاصة لهذه النوعية من أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية التي تنشأ بغرض استثمار أموال مملوكة لعميلين محترفين أو أكثر، يكون الغرض منها تمكين العملاء المشاركين في هذه الأنظمة من المشاركة أو الحصول علـــى الأرباح التي قد تنشأ عن حيازة أو امتلاك أو إدارة أو التصرف في تلك الأصول، حيث شمل القرار المذكور معظم التعديلات المطلوبة كما تضمن العديد من المزايا الفنية، إذ يتيح هذا التنظيم للأشخاص المرخص لهم وللعملاء تكوين علاقة تستند إلى أسسٍ ثابتة يحكمها عقد مبرم بين الطرفين تُحفظ فيه الحقوق وتُوَضح فيه الالتزامات لكلا الطرفين، كما أنه يكتسب الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص تتملك الأصول نيابة عن النظام، كما يتاح في الشركة ذات الغرض الخاص إمكانية فصل الأصول وحمايتها مقابل أي تعثرٍ محتمل لمدير النظام أو أحد حملة الوحدات.

ومن ناحيةٍ أخرى، يقتصر طرح النظام على العملاء المحترفين وبحيث لا يتجاوز عدد المشاركين في النظام 25 عميلاً محترفاً، كما أن هذا المنتج يخدم على الأخص شريحة العملاء المحترفين الذين يرغبون بالدخول في استثماراتٍ خاصة دون التقيد بأحكام المنتجات الأخرى المتاحة للجمهور.

كما أن هذا النظام يقوم على عدم وجود ضوابط استثمار أو اقتراض محددة من قبل الهيئة، حيث يترك أمر وضع الضوابط المناسبة للعقد الخاص بكل نظام وفقاً لرغبة الطرفين ليخضع بعدها لرقابة الهيئة وفقاً للإجراءات المتبعة مما يمنح هذا المنتج المرونة الكافية، إضافةً إلى عدم وجود اشتراطات معينة للحد الأدنى لرأس المال، كما يجوز فيه الاشتراك/الاسترداد العيني.

وتجدر الإشارة إلى وجود فريق تنفيذي للنظام يمثلُ مدير النظام في المسؤوليات والصلاحيات وإدارة الأصول بما يحقق أهداف النظام الاستثمارية المحددة في العقد، كما أن موافقة حملة الوحدات ضرورية في حال رغبة المدير بتعديل أي من بنود العقد المبرم فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة لحملة الوحدات. وفي جميع الأحوال، لا يسري أي تعديل إلا بعد موافقة الهيئة.

هذا، وقد راعت الهيئة من خلال هذا المنتج أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية القائمة، وتم التواصل مع مدراء تلك الأنظمة بشكل مباشر للوقوف على العوائق التي قد تنشأ عند توفيق أوضاعها مع التشريعات الجديدة، لذا فقد ارتأت الهيئة منح الأنظمة القائمة مهلة تبلغ 13 شهراً تحسباً للتعقيدات التي قد تنشأ خلال هذه المهلة من ناحية، وإتاحة فرصة استيفاء اشتراطات التشريعات المستحدثة خلال تلك المهلة أيضاً من ناحيةٍ أخرى، كما حرصت على دعوة كافة مدراء أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية القائمة إلى البدء بإجراءات توفيق الأوضاع نظراً لأهمية عامل الوقت حفاظاً على مصالح حملة الوحدات.

وأخيراً، تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى قيام الهيئة قبل الإصدار النهائي للتشريعات الجديدة ذات الصلة بأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية بإجراء دراسة موسعة لاستطلاعات الرأي تضمنت طرح مسودة الفصول التشريعية قيد التعديل للجمهور واستبيان الآراء بشأنها والتواصل مع الجهات المشاركة وتوضيح ومناقشة كل ما هو متعلق باستفساراتها حول المسودة المعروضة.

د. **إجراءات تسهيل عملية فتح حسابات التداول للمستثمر الأجنبي وتطوير متطلبات إفصاح الأشخاص المطلعين**

في إطار سعي الهيئة لتسهيل عملية دخول المستثمرين الأجانب من عملاء أمناء الحفظ الدوليين للسوق الكويتي، فقد قامت بإصدار قرار ها رقم (135) لسنة 2018 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما. ويعتبر هذا التعديل نتاج عملٍ مشترك قامت به الهيئة والشركة الكويتية للمقاصة باعتبار الشركة هي المعنية بعملية فتح الحسابات للمتداولين في السوق. وذلك بعد استبيان آراء جهات أجنبية مختلفة وأمناء الحفظ لتطوير هذا الجانب.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة MSCI رصدت تحسناً في هذا الجانب من خلال تطبيق المرحلة الأولى من مشروع تطوير السوق في مايو 2017، وذلك وفقاً لمستند الاستشارة لإعادة تصنيف الكويت إلى سوق ناشئ والذي صدر تزامنا مع المراجعة الأخيرة لتلك المؤسسة في يونيو من عام 2018، كما أوردت مؤسسة MSCI هذا الموضوع ضمن استشارتها في ذات المستند في جزء الأسئلة الهامة Key Questions للمستثمرين المفترض استشارتهم لإصدار قرار الترقية، ويمكن إيجاز أبرز ما جاء في القرار آنف الذكر بالآتي:

- إضافة تعريف لمفهوم أمين الحفظ الدولي Global Custodian والذي يكون مرخصاً له من قبل جهات رقابية في دول أجنبية تطبق توصيات مجموعة العمل المالي FATF.
- تنظيم عملية التحقق من هوية العميل الذي يتعامل مع جهة أجنبية أو أمين حفظ دولي وذلك من خلال وجود ضوابط محددة يلزم توافرها لدى الجهات التي تتعامل مع شخص مرخص له في دولة الكويت، وذلك بهدف إعفاء الشخص المرخص له من بعض المتطلبات المتعلقة بالتحقق من هوية العميل.
- تنظيم عملية الاعتماد على طرفٍ ثالث للقيام بإجراءات العناية الواجبة تجاه العميل.

كما أقر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال باجتماعه رقم (34) لسنة 2018 المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2018 بعض التعديلات على الفصل الثالث "تنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين" من الكتاب العاشر "الإفصاح والشفافية" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، والتي تمثل أبرزها في استثناء صانع السوق من نطاق تطبيق الفصل الثالث من الكتاب العاشر بالنسبة للأوراق المالية التي يزاول نشاطه عليها بهذه الصفة، وتعديل المهلة الزمنية المتاحة لتقديم الشركات المدرجة لقائمة الأشخاص المطلعين وتحديثاتها لتصبح خلال "خمسة أيام عمل" بدلاً من "فوراً"، كما تم تعديل إلزام الشخص المطلع بالإفصاح عن جميع الأسهم التي يمتلكها في الشركات المدرجة هو وأولاده القصر المشمولين بولايته إلى الإفصاح عن أسهمه هو وأولاده القصر في الشركة المطلع عليها فقط.

الجدير بالذكر بأن هذين القرارين يأتيان ضمن سلسلة إصلاحات تقوم بها الهيئة أسهمت بصورةٍ مباشرة في تطوير البيئة الاستثمارية والمالية في دولة الكويت، حيث تم ترقية تصنيف الكويت إلى سوق ناشئ ثانوي من قبل شركة فوتسي، بالإضافة إلى تحسن ترتيب الكويت في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية من المرتبة (81) إلى المرتبة (72) وذلك حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 والصادر عن مجموعة البنك الدولي.

هـ. **تداول الأوراق المالية غير المدرجة**

أصدرت الهيئة قرارها رقم (139) لسنة 2018 ايذاناً بانطلاق نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة اعتباراً من تاريخ 18 نوفمبر 2018. وقد سبق هذا القرار، اعتماد الهيئة لقواعد تداول الأوراق المالية غير المدرجة والصادرة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك بعد مضي أكثر من عامين من العمل المشترك بين الهيئة وشركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة لإنجاز هذا المشروع المهم بالشكل المطلوب. وقد قامت جميع الأطراف المعنية بإجراء الاختبارات الفنية اللازمة خلال الأشهر السابقة لصدور هذا القرار، للتأكد من جاهزية الأنظمة الآلية والاجراءات الإدارية لضمان سير التداولات في نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة بشكل سليم ومن دون أية عوائق.

وسيوفر هذا النظام منصة آلية لتداول الأوراق المالية غير المدرجة بخلاف ما كان الأمر عليه سابقاً، ومن أهم المميزات التي توفرها هذه المنصة تيسير اجراءات تداول أسهم الشركات غير المدرجة وإتاحة الفرصة لمساهمي الشركات المشطوبة أو الملغي إدراجها

بالتصرف بأسهمهم عن طريق توفير آلية واضحة ومنظمة لهذا الغرض. كما سيمكن هذا النظام المتداولين من الاطلاع على البيانات اللازمة كأسعار أسهم الشركات وجدول الأوامر وذلك عن طريق الخدمات التي ستوفرها شركة بورصة الكويت للأوراق المالية لهذا الغرض والذي سيؤدي بدوره إلى توفير المزيد من الشفافية عند تداول الأوراق المالية غير المدرجة وإلى توفير أسعار مرجعية يمكن للمستثمر استخدامها لبناء القرار الاستثماري المناسب. كما سيكون للشركة الكويتية للمقاصة دوراً مهماً في تسوية الصفقات المنفذة من خلال هذا النظام، وسوف يؤدي هذا الأمر للتقليل من الإجراءات الإدارية التي كانت تنفذها شركات الوساطة المالية مع عملائها.

الجدير بالذكر بأن الالتزامات التي تقع على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية لا تقع على أسهم الشركات القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية غير المدرجة، حيث لا يعتبر تسجيل تلك الشركات للتداول في هذا السوق إدراجاً لها. ويقتصر دور الهيئة وشركة البورصة والمقاصة في هذا النظام على متابعة تداول الأوراق المالية غير المدرجة وعملية تسويتها، ولا تتطلب الهيئة أو البورصة أي عملية تدقيق للبيانات المالية أو أي إلزام للشركات بمتطلبات الإفصاح أو فرض أي تعليمات على الشركات المتداول أسهمها في هذه المنصة. نتيجة لذلك فإن الهيئة توصي المستثمرين ببذل العناية الكافية لدراسة جدوى الاستثمار في أسهم تلك الشركات قبل اتخاذ أي قرار استثماري نظرا للمخاطر التي قد تحيط بعملية التداول في هذه المنصة للأسباب الواردة أعلاه. كما توصي أيضاً بمراجعة قواعد تداول الأوراق المالية غير المدرجة الصادرة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ومستند الضمان المالي الصادر من الشركة الكويتية للمقاصة والمعتمدين من قبل هيئة أسواق المال، لمعرفة حقوقهم وواجباتهم عند تداول الأوراق المالية غير المدرجة.

المحور الثالث: الهيئة والتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية المنظمة لأعمال الشركات والنظام المالي في دولة الكويت

لعل أبرز ما تم إنجازه في هذا الإطار متابعة تنفيذ ما تضمنته مذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة مع كلٍ من بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة ووحدة التحريات المالية.

أ. **بنك الكويت المركزي:**

يختص البنك المركزي بالرقابة على الجهاز المصرفي في دولة الكويت وتنظيم المهنة المصرفية وفق ما ورد في القانون رقم (32) لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية والقوانين المعدلة له، لا سيما ما ورد في المادة (15) من القانون المذكور.

وفي إطار التنسيق والتعاون بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة وإصدارها وتداولها، فقد تم بتاريخ 17 يناير 2018 توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والبنك. حيث تمثل هذه المذكرة تحديثاً لمذكرة التفاهم التي سبق توقيعها بين الطرفين بتاريخ 2011/9/11 لتأخذ في الاعتبار المستجدات والتطورات التشريعية والرقابية خلال الفترة التي أعقبت ذلك التاريخ لاسيما تعديل بعض أحكام قانون هيئة أسواق المال في شهر مايو من عام 2015 ولائحته التنفيذية في شهر نوفمبر من العام ذاته، وما نتج عن ذلك من أمور جديدة في مجالات العمل المشتركة التي تتطلب التنسيق بشأنها، حيث تناولت العديد من المحاور في مجال تحديد أطر التنسيق والاختصاصات لمنع أي ازدواجية رقابية أو تداخل في إطار عمل المهام الأساسية لبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إضافة لذلك، فقد تناولت مذكرة التفاهم تنسيق الأعمال والإجراءات بالنسبة لشركات الاستثمار القائمة قبل صدور قانون الهيئة، وترخيص مزاولة أنشطة الأوراق المالية بالنسبة للبنوك، وتعيين مراقبي الحسابات، والرقابة الشرعية، وعمليات الاستحواذ والاندماج. كما تناولت المذكرة تحديد المسؤوليات الرقابية في حالة الرقابة المزدوجة، وتبادل البيانات والمعلومات وسريتها وفق المتطلبات الدولية. ومن المحاور الأخرى التي تضمنتها مذكرة التفاهم تحديد الاختصاصات بالنسبة لأدوات الدين (التمويل) العام وأدوات البنك المركزي للتدخل في السوق النقدي، وذلك بالإضافة إلى تنظيم عمليات الوسيط المركزي المؤهل لمعاملات الأوراق المالية وأعضاء التقاص والرقابة عليهم.

إن توقيع مذكرة التفاهم وما تضمنته من محاور تم التنسيق بشأنها إنما ينطلق من حرص هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي على تحقيق الانسجام والتكامل في آليات العمل وإجراءاته بين أجهزة الدولة، ومن أجل تحقيق رقابة فاعلة لضمان إنجاز الأعمال على أكمل وجه.

ب. **وزارة التجارة والصناعة:**

تختص وزارة التجارة بالرقابة على الشركات العاملة في دولة الكويت بوجه عام تأسيساً وتسجيلاً وتنظيماً وترخيصاً على النحو المنظم بالقانون رقم (1) لسنة 2016 بشأن إصدار قانون الشركات ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وانطلاقاً من دور هيئة أسواق المال بوجه خاص في مجال الرقابة على نشاط الأوراق المالية تنظيماً وترخيصاً ونشاطاً وعلى كافة المتعاملين في هذا المجال بما فيها الشركات وذلك على النحو المنظم بالقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وفي إطار تنظيم مباشرة الاختصاصات الموكلة إلى وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة على الشركات العاملة في دولة الكويت بوجه عام تأسيساً وتسجيلاً وتنظيماً وترخيصاً على النحو المنظم بالقانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات ولائحته التنفيذية، وإزاء ما قرره المشرع من دور الوزارة في مجال الإشراف والرقابة على الشركات بوجه عام وما كفله في الوقت ذاته من خصوصية واستقلال لدور الهيئة في هذا المجال بالإشراف والرقابة على الشركات العاملة في نشاط الأوراق المالية بوجه خاص وما نتج عن ذلك من تداخل بعض الاختصاصات في مجالات العمل المشتركة بينهما وعلى سند من أحكام المادة (2-1) من الكتاب الثاني (هيئة أسواق المال) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما والتي دعت إلى توقيع مذكرات تفاهم بين الجهات الرقابية لتفادي ازدواجية الرقابة، وسعياً من الطرفين لتنسيق التعاون في هذه المجالات وصولاً لتحقيق الانسجام والتكامل في آليات العمل وإجراءاته بين أجهزة الدولة وتخفيفاً للأعباء الإجرائية على جمهور المتعاملين في هذا المجال، وتحقيقاً لرقابة فاعلة وضماناً لإنجاز الأعمال على أكمل وجه وبما يكفل الوضوح والشفافية والانضباط، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن تنسيق التعاون مع وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2017/11/21.

ج. **وحدة التحريات المالية:**

نظراً لما تتمتع به كلٌ من هيئة أسواق المال ووحدة التحريات المالية من سلطة في مجال تبادل المعلومات لأغراض التعاون في سبيل المصلحة العامة بهدف مكافحة جريمة غسل الأموال والجرائم المرتبطة بها وجريمة تمويل الإرهاب، وعملاً بأحكام القوانين والتشريعات ذات الصلة،خاصةً القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (106) لسنة 2013 وقرار مجلس الوزراء رقم (1532) لسنة 2013 بشأن وحدة التحريات المالية الكويتية، والقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، فقد اتفق الطرفان على توقيع مذكرة تفاهم من أجل التعاون وتبادل المعلومات بشأن جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وبتمويل الإرهاب، وتتلخص أغراض هذه الاتفاقية بوضع آلية لعملية تبادل المعلومات بين الطرفين وإرساء أطر التعاون والتنسيق بينهما خاصةً فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تضمنت هذه الاتفاقية الموقعة في 2019/3/11 تحديداً لنطاق المعلومات التي يمكن تبادلها بين الطرفين وكذلك آلية تبادلها إضافةً إلى الاتفاق على اعتبارات السرية وآلية التعاون بين الطرفين.

المحور الرابع: الهيئة وإشراك الأطراف المعنية

انطلاقاً من إيمان الهيئة بأهمية الشراكة والعمل بروح الفريق، حيث يخضع لرقابة الهيئة الأشخاص المرخص لهم بنشاط الأوراق المالية وبما يشمل الشركات المدرجة وغير المدرجة. كما تخضع الشركات المدرجة الأخرى للرقابة من الهيئة في بعض المسائل التي تتعلق باختصاص الهيئة طبقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010، يأتي حرص الهيئة الدائم على فتح قنوات التواصل والتشاور والحوار مع كافة الجهات المعنية بأنشطة الأوراق المالية واستنباط آرائها والوقوف على مقترحاتها، وتمثل ذلك على سبيل المثال لا الحصر خلال السنة المالية المنصرمة بما يلي:

أ. **إطلاق باقة من الخدمات عبر البوابة الإلكترونية للهيئة:**

سعياً من الهيئة لتبسيط إجراءات التعامل معها وتعزيز كفاءة أدائها من خلال بيئة إلكترونية سهلة ومبسطة وانفاذاً لرؤيتها المتوافقة مع التوجهات الحكومية بشأن ميكنة الأعمال وفق آلية تيسر إجراءات العمل وتوفر كثيراً من الوقت والجهد وتسهم بصورة فاعلة في تحسين بيئة الأعمال في مجال أنشطة الأوراق المالية بصورة عامة، فقد أطلقت بتاريخ 9 سبتمبر 2018 باقة جديدة من خدماتها عبر بوابتها الإلكترونية تضاف إلى خدماتها السابقة التي أطلقتها في يونيو من عام 2016، وقد تنوعت تلك الخدمات الجديدة بين خدمات قانونية وأخرى خاصة بأنشطة التراخيص وثالثة تتعلق بخدمات التسجيل إضافة إلى خدمات أخرى خاصة بإدراج أسهم الشركات المحلية والأجنبية في بورصة الأوراق المالية بالتنسيق مع شركة بورصة الكويت.

ب. **استطلاع الهيئة للآراء بشأن بعض توجهاتها (مسودة تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم):**

هيئة أسواق المال وانطلاقاً من قناعتها بأهمية استبيان آراء كافة المتعاملين في السوق وكذلك المعنيين بأنشطة الأوراق المالية على وجه العموم بشأن مختلف توجهاتها ذات الصلة بتلك الأنشطة، فإنها تعمل على استبيان آرائهم والإحاطة بملاحظاتهم بشأن تلك التوجهات، وهذا ما فعلته في إطار الإعداد لاعتماد تعليماتها لمعيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، إذ انها وبعد إعداد مسودة تلك التعليمات وكذلك نماذجها باللغتين العربية والإنجليزية فقد قامت بإجراء عمليات "دراسة الأثر الكمي المختلفة" وطبقت تلك التعليمات على عينة مختارة من الأشخاص المرخص لهم لبيان مدى ملاءمتها لبيئة الأعمال، كما قامت بعد ذلك باستبيان آراء المعنيين بمسودة التعليمات بعد عرضها في ركن خاص على موقعها الإلكتروني واستقبلت آراءهم وملاحظاتهم بشأنها وذلك عبر بريد إلكتروني مخصص لهذه التعليمات، كما قامت بتنفيذ ورشة عمل توعوية للأشخاص المرخص لهم المعنيين بتطبيق تلك التعليمات بهدف مشاركتهم مسودة التعليمات تلك، وإيضاح مضمونها وشرح نماذجها.

ج. **إقامة المؤتمر السنوي الرابع للهيئة:**

لا يمثل المؤتمر السنوي للهيئة فعالية توعوية سنوية بارزة فحسب، بل إنه يمثل فرصة للهيئة للقاء كفاءات محلية وإقليمية ودولية لبحث أحدث مستجدات أسواق المال وأنشطة الأوراق المالية، كما يمثل فرصةً سانحة لإشراك الأطراف المعنية بأنشطة الهيئة وأعمالها في بحث أحد توجهاتها أو مناقشة ما يتم اختياره من قضايا تتصل بأنشطة الأوراق المالية.

المؤتمر السنوي الرابع للهيئة تم تنفيذه في الثالث والعشرين من شهر يناير لعام 2019 وخصص لبحث موضوع" تطوير أسواق المال من خلال المبادرات الإقليمية"، بمشاركة نخبة من الشخصيات الرسمية والخبرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية والكثير من المعنيين بالشأن الاقتصادي عموماً وبأنشطة الأوراق المالية بصورة أكثر تحديداً، وقد سبق المؤتمر استضافة دولة الكويت للمرة الأولى في تاريخها اجتماع اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) وهي إحدى لجان المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيسكو"، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

د. **تنفيذ برامج توعوية للمستثمرين والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية:**

تعزيزاً لتواصل الهيئة مع كافة المعنيين بخدماتها وبأنشطة الأوراق المالية على وجه العموم، وسعياً لتوعيتهم بتلك الخدمات ومتطلبات أدائها وإجراءاتها، وكذلك توعيتهم بمختلف القضايا ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية فإنها تعمد إلى تنفيذ برامج تدريبية توعوية متكاملة تخصص كلاً منها لتناول موضوعٍ محدد وتضمنه فعالياتٍ عدة، إضافة إلى توجهها لتنفيذ ورش عمل تتناول موضوعات محددة بصورة منفردة، وقد شهدت السنة المالية الأخيرة تنفيذ العديد من تلك البرامج.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير السنوي الماثل سيستعرض تلك الأنشطة إضافةً للمؤتمر السنوي سابق الذكر بشيءٍ من التفصيل في الباب المخصص لاستعراض الجانب التوعوي من نشاط الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة.

المحور الخامس: الهيئة والعلاقات الدولية

انطلاقا من حرص الهيئة على تعزيز مقومات التعاون مع الجهات والمنظمات الرقابية الدولية والهيئات المماثلة، وذلك سعياً لتبادل الخبرات اللازمة والارتقاء في تصنيف السوق المالي، فقد قامت الهيئة بالعديد من المبادرات في اتجاهاتٍ عدة خاصة بتعزيز تعاونها الدولي، تركز أهمها في المجالات التالية:

أ. عضوية العديد من المنظمات الدولية والمشاركة الفاعلة في مختلف فعالياتها.

ب. تحقيق متطلبات التكامل بين الأسواق المالية في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في إطار السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

ج. التوافق مع المعايير الدولية في مجال أنشطة الأوراق المالية.

نستعرض أبرز ما تم في المجالات سابقة الذكر بشيءٍ من التفصيل وفق الآتي:

أ. **عضوية العديد من المنظمات الدولية والمشاركة الفاعلة في مختلف فعالياتها.**

إلى جانب عضوية الهيئة في كلٍّ من:

- لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA).
- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC).
- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

فقد شهدت السنة المالية المنتهية في 2019/3/31 حضور فعاليات وتحقيق إنجازات عدة في هذا الإطار، كان من أهمها:

- **انتخاب نائب المدير التنفيذي السابق للهيئة عضواً في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الايسكو)**

شهدت السنة المالية موضوع التقرير انتخاب نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال سابقاً عضواً في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، كما تم انتخابه نائباً لرئيس اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) للعامين المقبلين وذلك بعد تنافس على المنصب مع ممثلي كلٍ من مملكة المغرب وجمهورية موريشيوس.

وقد أتى انتخاب ممثل الهيئة بعد أحد عشر شهراً فقط من نجاحها في الانضمام لتلك المنظمة الدولية في إنجازٍ غير مسبوق للدول الأعضاء نتيجة للجهود المستمرة المبذولة من الهيئة لضمان توفير نظام مالي سليم ومستقر قادر على إجراء إصلاحات رقابية. لتصبح دولة الكويت بانضمامها إلى مجلس إدارة تلك المنظمة التي تضم في عضويتها (34) دولة تمثل أكبر اقتصادات العالم الدولة الرابعة عربياً في عضوية مجلس إدارة هذه المنظمة بعد المغرب والسعودية ومصر، كما أن هذا الإنجاز سيتيح لدولة الكويت الحصول على مقعد في مجلس IOSCO تلقائيًا والذي يعد هيئة تنظيمية تتولى مهام وضع معايير IOSCO. ومراجعة القضايا التنظيمية التي تواجه أسواق الأوراق المالية الدولية.

ويأتي هذا الانجاز نتيجةً لحرص الهيئة على تعزيز حضورها الفاعل في منظمة الأيسكو ولجانها المختلفة، ويساعد على تبادل الخبرات مع الدول الأعضاء لتطوير أسواق المال، والارتقاء بمستوى الرقابة، ويمكن من تحقيق أقصى درجات التوافق الممكنة مع أفضل الممارسات الدولية المطبقة، وبالمحصلة فإن إنجازاً كهذا يعزز حضور دولة الكويت في شتى المحافل الدولية.

- **مشاركة الهيئة في الفعاليات المقامة على هامش الاجتماع الثالث والأربعين للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)**

شارك وفد هيئة أسواق المال في المؤتمر السنوي الثالث والأربعين للمنظمة الدولية (IOSCO)، في بودابست خلال الفترة ما بين 7-11 مايو 2018. ويعتبر هذا الحدث الدولي فرصة ممتازة لمناقشة القضايا الأكثر إلحاحًا على المستوى المالي والتنظيمي والإشرافي، ويقدم المؤتمر السنوي برنامجًا احترافيًا لمدة خمسة أيام، تتخلله اجتماعات لأعضاء IOSCO خلال الأيام الثلاثة الأولى، يليها مؤتمر عام يستمر لمدة يومين، ويشارك فيه العديد من خبراء الأوراق المالية وخبراء أسواق رأس المال.

وتمثلت مشاركة وفد هيئة أسواق المال في هذا الحدث بحضور عدة اجتماعات للجان المختلفة للمنظمة الدولية والمشاركة في ورش العمل المقامة، كاجتماع "اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، والذي ناقش موضوعاتٍ عدة كحماية المعلومات والمخاطر المتعلقة بالعملات الرقمية والتكنولوجيا المالية (Fintech)، كما شهد الإعلان عن استضافة هيئة أسواق المال في دولة الكويت للاجتماع القادم للجنة الإقليمية لمنظمة إفريقيا والشرق الأوسط.

وكذلك اجتماع "لجنة النمو والأسواق الناشئة GEMC" الذي تناول التدابير المحددة لأمن المعلومات الإلكترونية في الأسواق الناشئة والمسائل المتعلقة بتبادل المعلومات وبناء القدرات وخصوصية البيانات المتداولة، كما قدم فيه الأمين العام للآيسكو معلومات حديثة عن الآثار المترتبة على لائحة حماية البيانات العامة بالتزامن مع دخول تلك اللائحة للاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في مايو 2018، كما تم فيه استعراض جهود المنظمة الدولية في إيجاد طريقة مشتركة للتعامل مع حماية البيانات الخاصة، وكذلك المبادرات المتعلقة بتقديم مزيدٍ من الدعم لأعضاء الأسواق الناشئة وتعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية من خلال تشكيل منصة لمشاركة البيانات لأعضاء لجنة النمو والأسواق الناشئة، كما شهد الاجتماع أيضاً تقديم رئيس الهيئة الوطنية للأوراق المالية الأرجنتينية CNV وأمانة السر في منظمة الأيسكو تحديثًا عن منصة مشاركة البيانات.

أما اجتماع "لجنة الرؤساء Presidents Committee" فقد ناقش قضايا عدة في المنظمة حظيت بأهميةٍ بالغة، كإدارة الأصول ومبادئ إدارة مخاطر السيولة التي صدرت في وقت سابق، وكذلك جهود المنظمة الدولية للعمل من خلال فريق عمل Cyber Task على إدارة مخاطر الإنترنت، والآليات التي قامت تلك المنظمة بالعمل عليها والتي تستخدمها في مقار التداول لإدارة التقلبات الشديدة للأسواق وحفظ التداول المنظم، إضافةً إلى الجهود التي تبذلها مع لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) لمعالجة مرونة البنى التحتية للسوق المالية، لا سيما المتعلقة بالوسيط المقابل المركزي (CCPs)، بالإضافة الى مناقشة الثغرات في البيانات وتبادل المعلومات وطرق حماية المستثمر.

وتأتي مشاركة هيئة أسواق المال في تلك الاجتماعات لتستكمل تعزيز حضور دولة الكويت الفاعل في كافة المنظمات الدولية، وهو توجهٌ سيسهم في تبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الأعضاء بما يساعد على إنجاح التوجهات ذات الصلة بتطوير سوق المال وكذلك بحماية المستثمرين واستقطابهم والارتقاء بمستوى الرقابة بما يحقق أعلى مستويات النزاهة والعدالة والشفافية.

- **استضافة الهيئة للاجتماع السنوي الـ (42) للجنة الإقليمية لمنظمة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)**

استضافت دولة الكويت ممثلة بهيئة أسواق المال يوم الثلاثاء الموافق للثاني والعشرين من شهر يناير من عام 2019 أعمال الاجتماع (42) للجنة الإقليمية لمنظمة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، وهي إحدى اللجان الإقليمية الأربع الدائمة في منظمة الأيسكو، وقد شارك في جلسات هذا الاجتماع ممثلون عن منظمة الأيسكو والأعضاء في لجنة الـ AMERC، وقدتضمنت فعالياته إلى جانب الموضوعات المطروحة للنقاش على جدول أعماله، كلمةً للسيد عثمان إبراهيم العيسى المدير التنفيذي لهيئة أسواق المال بالإنابة، رحب بها بضيوف دولة الكويت مؤكداً حرص الكويت على تفعيل دورها في مختلف لجان المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بعد الحصول على عضويتها كلجنة (AMERC) ولجنة النمو والأسواق الناشئة (GEMC) ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية (C2) ولجنة تنظيم الوسطاء (C3)، كما قدم عرضاً موجزاً لتاريخ دولة الكويت والنشاط الاقتصادي فيها بما في ذلك أنشطة الأوراق المالية مشيراً في ختام كلمته إلى أن حصول هيئة أسواق المال الكويتية على عضوية "الأيسكو" في مايو من عام 2017 أتى نتاجاً لاستيفائها كافة مبادئ المنظمة الدولية ومواكبة أفضل المعايير الدولية المطبقة مشدداً على أهمية التعاون المستمر بين أعضاء "الأيسكو" لتحقيق التطوير المستمر والوصول إلى الأهداف المنشودة.

كما شهد الاجتماع ذاته كلمةً للسيد "بول ماثورا" رئيس اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) رحب فيها بأعضاء اللجنة المجتمعين معرباً عن شكره للكويت ممثلةً بالهيئة لاستضافتها هذا الاجتماع الهام.

أما على صعيد موضوعات الاجتماع الرئيسية، فقد تم التركيز على المداولات والنقاشات المتصلة بموضوع تمويل الاستدامة والفرص والمخاطر الناشئة عن التكنولوجيا ودعم النمو الاقتصادي من خلال التمويل طويل الأجل، بموجب ما أشار إليه السيد "بول ماثورا" في كلمته الافتتاحية، وهي بمجملها تمثل أولويات لا لدول المنطقة فحسب بل للمنظمة الدولية بأكملها. وركز الاجتماع أيضاً على تسهيل التعلم من تجارب مختلف السلطات القضائية لضمان الاستفادة من الدروس وإدارة المخاطر في البيئات الاستثمارية المختلفة لأسواق المال.

كما أشار السيد "ماثورا" إلى أهمية المشاركة الفاعلة لأعضاء اللجنة الإقليمية وسائر اللجان الأخرى لدى المنظمة الدولية في المشاريع الإقليمية ذات الأولوية وكذلك في مشاريع "الأيسكو"، قبل أن يذكر بالنتائج التي أفضى إليها الاجتماع السابق للجنة والمنعقد في مدينة بودابست، لاسيما ما تعلق منها بضرورة تضمين مجالاتٍ أخرى ذات أولوية في إطار مهام لجنة (AMERC) كتعليم المستثمرين وتعزيز الثقافة المالية وبناء القدرات والتأهيل للابتكار المالي، منوهاً إلى أن اللجنة تعمل على تقديم مساهماتٍ هامة متعلقة بمستثمري التجزئة لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الرؤى السلوكية لنشر الثقافة المالية وبرامج تعليم المستثمرين، وكذلك في المجالات المتصلة بالتكنولوجيا التنظيمية (RegTech) والتكنولوجيا الإشرافية (SupTech).

ومن الجدير بالذكر أن لجنة (AMERC) تعنى بمواضيع تنظيم الأوراق المالية في إقليم إفريقيا والشرق الأوسط، وتضم في عضويتها (26) عضواً، وسبق للهيئة أن شاركت في أعمال الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة الـ (41) في مايو الماضي واللذين عقدا في العاصمة المجرية "بودابست" إنطلاقاً من حرص الهيئة على المشاركة الفاعلة في مختلف الفعاليات الدولية لتوثيق العلاقات وتبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات في مجال نشاط الأوراق المالية، ومتابعة أخر التطورات في مجال الرقابة على الأسواق، إضافة الى مشاركة الهيئة في الاجتماع السنوي الـ (43) لمنظمة الأيسكو في مايو الماضي كذلك.

ب. **العمل على تحقيق متطلبات التكامل بين الأسواق المالية في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في إطار السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.**

شهدت السنة المالية الأخيرة استضافة الكويت لحدثين بارزين على هذا الصعيد، كانا كالآتي:

- **استضافة الكويت فعاليات الاجتماع السابع عشر للجنة رؤساء هيئات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي:**

استضافت دولة الكويت ممثلةً بالهيئة يوم الأربعاء الموافق 24 أكتوبر من عام 2018 فعاليات الاجتماع السابع عشر للجنة رؤساء هيئات أسواق المال (أو من يعادلهم) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هذا، وقد ترأس الدكتور أحمد عبد الرحمن الملحم رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال –المدير التنفيذي فعاليات هذا الاجتماع والتي امتدت ليوم واحد بحضور الأمين العام المساعد لمجلس التعاون للشؤون الاقتصادية والتنموية لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، سعادة/ خليفة بن سعيد العبري، وبمشاركة ممثلين عن الأمانة العامة، إضافة إلى ممثلين عن هيئات أسواق المال في دول مجلس التعاون (أو من يعادلهم) لدى كافة الدول الأعضاء.

وقد بدأت فعاليات الاجتماع بكلمة للدكتور أحمد الملحم رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي للهيئة رحب فيها بالسادة الضيوف المشاركين ممثلي الأمانة العامة وكذلك ممثلي الجهات الرقابية على أسواق المال في دول المجلس مشيداً بحرصهم على إنجاح توجهات تعزيز التعاون المشترك وتذليل معوقاته، كما أشار السيد الملحم إلى أهمية الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال متمنيا نجاح الاجتماع في التوصل إلى المستهدفات المنشودة، أعقب ذلك كلمة للسيد الأمين العام المساعد توجهَ في مستهلها بآيات الشكر والتقدير لمقام صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه وإلى صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد حفظه الله وإلى حكومة وشعب الكويت لاستضافة دولة الكويت للاجتماع، كما رحب بانضمام الدكتور أحمد الملحم –رئيس مجلس مفوضي الهيئة للجنة وترؤسه فعاليات الاجتماع السابع عشر، وبعد أن ثمن جهود اللجنة في مسار تحقيق تكامل أسواق المال في دول المجلس استعرض أبرز ما يتضمنه جدول أعمال الاجتماع وفق بنوده المقررة.

وقد مثل استعراض قرارات الاجتماع السابق (السادس عشر) للجنة واستعراض ما تم على صعيدها نقطة البداية لمناقشات الاجتماع، لاسيما مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بمتابعة وتنفيذ قرارات اللجنة في الاجتماع آنف الذكر المنعقد في المنامة، أعقب ذلك بحث ما تضمنته مذكرة الأمانة العامة بشأن المستجدات والتطورات ذات الصلة بمذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس وتحديداً ملاحظات ومقترحات الدول الأعضاء حول سير العمل في المذكرة ومراجعة الأعمال المشتركة واقتراح مبادرات للتعاون بين الجهات المنظمة.

ثالث بنود الاجتماع خصص لمناقشة مذكرة الأمانة العامة بشأن دراسة إستراتيجية وآليات تحقيق تكامل أسواق المال في دول المجلس، وبعد استعراض مشروع خطة التكامل وكذلك خلاصة المبادرات العديدة التي قدمت بشأن التكامل والتي تضمنتها حلقة نقاشية عقدت لهذه الغاية في مملكة البحرين.

أما مذكرة الأمانة العامة بشأن الاجتماع المشترك بين لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية واللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس فكانت رابع محاور نقاشات الاجتماع، وقد اتخذ المجتمعون القرار المناسب بهذا الشأن.

خامس محاور نقاشات الاجتماع تناول بحث موضوع تحديد زمان ومكان انعقاد الاجتماع المشترك الثاني بين لجنة رؤساء هيئات أسواق المال (أو من يعادلهم) وكذلك رؤساء البورصات بدول المجلس، وأبرز الموضوعات التي سيتم تناولها لاسيما موضوع توحيد موعد افتتاح أسواق المال في دول المجلس، وكذلك التشاور مع رؤساء البورصات واستعراض مرئياتهم ذات الصلة بتكامل أسواق المال، لينتقل بعدها المجتمعون لبحث مذكرة الأمانة العامة ذات الصلة بمستجدات وتطورات أسواق المال في دول المجلس بصورة عامة قبل الانتقال لبحث موعد ومكان عقد الاجتماعات القادمة، حيث تم تحديد شهر أبريل من عام 2019 موعداً لعقد الاجتماع الثامن عشر للجنة رؤساء هيئات أسواق المال (أو من يعادلهم) بدول المجلس في مدينة مسقط بسلطنة عمان، قبل أن يختتم

السيد أحمد الملحم رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية فعاليات المؤتمر بشكره الإخوة المشاركين ممثلي الجهات المنظمة لأسواق المال في دول المجلس وحرصهم على تفعيل مقومات التعاون المشترك بين دوله بكافة الجوانب لاسيما في الجانب الاقتصادي منها وتحديداً في مجال أنشطة الأوراق المالية مثمناً جهودهم الدؤوبة لإنجاح فعاليات الاجتماع السابع عشر وإثراء نقاشاته لما فيه الخير للجميع.

- **استضافة الكويت أعمال الاجتماع السادس لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

استضافت هيئة أسواق المال في دولة الكويت يوم الخميس الموافق 27 ديسمبر 2018، أعمال الاجتماع السادس لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحضور ومشاركة الأمانة العامة وممثلين عن دول المجلس، حيث تقدمت هيئة أسواق المال في دولة الكويت في أبريل 2016، بمبادرة لمشروع بناء واستضافة موقع الكتروني يتم من خلاله استعراض البرامج التدريبية ومحتوياتها، وأي أوراق عمل يتم إعدادها ونشرها من الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، وقد تم الترحيب والموافقة على المقترح من قبل لجنة رؤساء الهيئات في اجتماعها الخامس عشر المنعقد في الرياض، وعلى ضوئه تم تكليف فريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس بالعمل مع هيئة أسواق المال في الكويت للإتفاق على الإطار النهائي للموقع الإلكتروني، حيث استمر العمل على المشروع خلال أربع مراحل، انطلقت منذ يونيو 2017.

وقد قامت دولة الكويت متمثلة بهيئة أسواق المال بتبني مشروع بوابة التدريب الإلكترونية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث عملت على تأسيس المشروع واضطلعت بمسؤولية تشغيله وتوفير الدعم الفني له، ويهدف المشروع الى تبادل الخبرات والبرامج التدريبية من خلال نشرها على بوابة التدريب الإلكترونية، وتسهيل استقبال طلبات التسجيل في البرامج التدريبية، وتوفير قاعدة بيانات معرفية تحتوي على جميع المواد العلمية، بالإضافة الى توفير بيانات وإحصائيات عن أنشطة منتسبي الجهات المعنية، وتعزيز وترسيخ وتفعيل مفهوم التعلم الإلكتروني بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما تجدر الإشارة الى أن هذا المشروع يهدف الى تكامل البنى التحتية للمعلومات بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال بناء منصة إلكترونية متاحة على شبكة الإنترنت ومتوافقة مع أعلى معايير أمن المعلومات.

وخلال اجتماع فريق عمل المسؤولين عن التدريب تم الاطلاع والإحاطة بقرارات لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس (أو من يعادلهم) في اجتماعها (السادس عشر) والذي عقد في مملكة البحرين واجتماعها (السابع عشر) المنعقد في دولة الكويت، لاسيما مذكرة الأمانة العامة بشأن بوابة التدريب الإلكترونية المشتركة للجهات المنظمة لأسواق المالية بدول المجلس، في ضوء ما اتفقت عليه لجنة رؤساء الهيئات في اجتماعها السابق في دولة الكويت، والذي تم فيه تكليف الأمانة العامة للتنسيق مع هيئة أسواق المال في دولة الكويت لعقد ورشة عمل للمشرفين على التدريب في دولة الكويت خلال شهر ديسمبر من عام 2018، والعمل على البوابة بشكل تجريبي، تمهيدا لإطلاقها.

كما استعرض الفريق نتائج التدريب والتطوير والبرامج التدريبية التي عقدت في عام 2018 في دول المجلس، إضافة الى مناقشة التقويم التدريبي المقترح عقده للعام التالي 2019.

وتجدر الإشارة إلى تنفيذ ورشة عمل على هامش هذا الاجتماع كانت خاصة بفريق عمل المسؤولين عن التدريب، لعرض نظام بوابة التدريب الإلكترونية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي وتدريب الفريق على استخدام النظام، إضافة الى تسجيل مسؤولي التدريب في البوابة وتفعيل الصلاحيات الخاصة بهم لإعداد ونشر البرامج التدريبية من دول مجلس التعاون، وتسجيل منتسبي الجهات في البوابة لاستعراض البرامج التدريبية.

وأخيراً، تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه من المنتظر أن يشهد الاجتماع القادم للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المزمع انعقاده في شهر سبتمبر لعام 2019 بسلطنة عمان إطلاق هذه البوابة بعد اعتماد "بوابة المعرفة لأسواق المال الخليجية" مسمىً لها، وذلك بعد اتخاذ لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) لدول الخليج العربية قراراً بإطلاق هذه البوابة من قبل اللجنة الوزارية وذلك في اجتماعها السابع عشر في دولة الكويت.

ج. **التوافق مع المعايير الدولية في مجال أنشطة الأوراق المالية:**

التزام الهيئة الكامل بتحقيق أهدافها على صعيد تطوير أسواق المال في دولة الكويت بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية وتحقيق التوافق المطلوب مع المعايير الدولية المطبقة، تجلى خلال السنة المالية الأخيرة بأحداثٍ عدة، نوجزها بالآتي:

- **ترقية دولة الكويت ضمن الأسواق الناشئة الثانوية:**

شهدت السنة المالية الأخيرة قيام مؤسسة FTSE Russell بالإعلان عن إدراج دولة الكويت ضمن الأسواق الناشئة الثانوية والشركات التي ستدرج ضمن مؤشر FTSE Global Equity Index Series وذلك على مرحلتين تتزامنان مع المراجعة نصف السنوية لمؤشرات FTSE GEIS، الأولى منهما في 24 سبتمبر 2018، والثانية في 24 ديسمبر 2018.

وقد أعلنت مؤسسة FTSE Russell مسبقاً عن تحديد إقفالات يوم الخميس الموافق 20 سبتمبر 2018 كمرجع لاحتساب الوزن الفعلي لكل شركة في المؤشر المشار إليه أعلاه وذلك وفقاً لإعلانها الصادر في 10 سبتمبر 2018 بشأن إدراج دولة الكويت ضمن قائمة الأسواق الناشئة الثانوية وبالتحديد على مؤشرات FTSE Global Equity Index Series (GEIS).

- **ترقية الكويت إلى سوق ناشئ ضمن مؤشرات S&P Dow Jones:**

أعلنت مؤسسة S&P Dow Jones Indices عن ترقية دولة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة ضمن مؤشراتها، بعد أن أشادت بالتقدم الملحوظ على صعيد أنظمة التسوية والتقاص من خلال الانتقال إلى دورة تسوية موحدة T+3 وتحقيق مبدأ التسليم مقابل الدفع (D.v.P)، علماً بأن المؤشرات المتأثرة بهذا القرار هي:

- S&P Global BMI
- S&P Global BMI Shariah
- S&P/IFCI
- Dow Jones Global Index
- S&P Global Property
- Dow Jones Islamic Markets

وتجدر الإشارة إلى أن S&P Dow Jones Indices وضعت الكويت على قائمة الاستشارة للترقية إلى سوق ناشئ في تقريرها الصادر في يونيو من عام 2018، وذلك للسنة الثانية على التوالي، وقد ذكرت في الإعلان الصادر بهذه المناسبة بأن الجهة الرقابية (ممثلة بهيئة أسواق المال) تقوم بتنفيذ خطوات هامة في طريق استحقاق الترقية إلى تصنيف سوق ناشئ، وذلك من خلال مشروع يتم تنفيذه وفق مراحل متعددة بهدف التقارب مع المعايير العالمية. واستعرضت أبرز ما تم تنفيذه ضمن عملية التطوير والمتمثل في:

- توحيد دورة التسوية إلى T+3 وذلك استيفاء للمعايير العالمية.
- تحقيق مبدأ التسليم مقابل الدفع Delivery versus Payment (DvP) والخطط المستمرة لتطويره.
- القيام بتقسيم السوق وفق معايير محددة.

كما أشار التقرير إلى أن النسبة المتوقعة لوزن الكويت في مؤشر الأسواق الناشئة هو 0.56%.

ويأتي هذا الإنجاز كثاني ترقية إلى مؤشرات الأسواق الناشئة تحصل عليها دولة الكويت بعد ترقية FTSE Russell، وكذلك وضع دولة الكويت في قائمة المراقبة للترقية إلى تصنيف الأسواق الناشئة ضمن مؤشرات MSCI والمرتقب صدور القرار بشأنه في يونيو 2019.

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى استقبال حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في قصر بيان بتاريخ 18 ديسمبر 2018 كلاً من معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال والسادة أعضاء مجلس المفوضين، بالإضافة الى رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك السيدين رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية للمقاصة والرئيس التنفيذي لها، حيث قدموا لسموه التهنئة بمناسبة ترقية الكويت الى مصاف الأسواق الناشئة ضمن مؤشرات S&P Dow Jones، كما استمع حضرة صاحب السمو أمير البلاد الى شرح موجز عن محاور الخطة الاستراتيجية للهيئة ومشاريعها المستقبلية.

وقد أشاد سموه بجهود الهيئة المبذولة وكافة الجهات المعنية في سبيل الحصول على الترقية، الأمر الذي يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز مكانته محلياً ودولياً، وقدم معالي وزير التجارة والصناعة لسموه التقرير السنوي السابع لهيئة اسواق المال للسنة المالية 2017-2018.

كما التقى الوفد بكلٍ من معالي رئيس مجلس الأمة السيد/ مرزوق علي الغانم، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وقدم لهما التهاني بهذه المناسبة.

وبتاريخ 19 ديسمبر 2018 استقبل سمو ولي العهد الشيخ/ نواف الأحمد الصباح حفظه الله معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال اللذين قدما التهاني لسموه بهذه المناسبة، شاكرين لسموه دعمه وتشجيعه الدائمين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الترقية تعد الثانية على التوالي بعد ترقية الكويت الى مصاف الأسواق الناشئة ضمن مؤشر FTSE Russel والتي أعلن عنها في 29 سبتمبر 2017، مع الإشارة إلى أن التطبيق الفعلي لإضافة دولة الكويت في مؤشرات S&P Dow Jones سيكون قبل افتتاح السوق ليوم 2019/09/23.

- **استقرار مؤشرات أنشطة الأوراق المالية في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2018**

أشار التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تحت عنوان "مؤشر التنافسية العالمية لعام 2018"، إلى تحسنٍ نسبي في ترتيب تنافسية دولة الكويت وتقدمها مرتبتين مقارنةً بالعام الذي سبقه، ويعزى ذاك التحسن بطبيعة الحال إلى تحسن ترتيب دولة الكويت فيما يزيد عن نصف مؤشرات التقييم من ناحية، واستقرار الاقتصاد الكويتي الكلي من ناحيةٍ أخرى.

تنافسية الاقتصاد الكويتي خلال العام الماضي عززتها مقوماتٌ عدة، بعضها يتصل بأنشطة الأوراق المالية وتحديداً المؤشرات الثلاثة ذات الصلة بتلك الأنشطة والتي تضمنتها مؤشرات التقييم التسعون.

وبصورةٍ أكثر تحديداً، يمكن الإشارة إلى استقرار مؤشري "تشريع لمنع تضارب المصالح" و"حوكمة المساهمين"، حيث حافظ المؤشر الأول منهما على رصيده البالغ (57.0) في مقياس القرب من الأداء الأفضل، كما حافظ المؤشر الثاني بدوره على رصيده السابق والبالغ (53.0) وفق المقياس ذاته.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى توجهات عدة لهيئة أسواق المال وضعتها موضع التنفيذ مؤخراً على صعيد هذين المؤشرين، سواءً مؤشر "منع تضارب المصالح" الهادف لحماية المساهمين من إجراءات سوء استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية، وكذلك مؤشر حماية حقوق المساهمين الهادف بدوره لحماية حقوق مساهمي الشركات، ولعل أبرز التوجهات ذات الصلة بحماية حقوق المستثمرين الأقلية يتمثل في إصدار القرار رقم (57) لسنة 2018 بشأن تعديل كتب عدة في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة رقم (7) لسنة 2010، وتحديداً: الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) والكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) والكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) وكذلك الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات)، ومن المنتظر لتلك التعديلات أن تنعكس نمواً ملحوظاً في رصيد هذين المؤشرين في تقارير التقييم المقبلة مع وضع تلك التعديلات موضع التطبيق، لاسيما مع ترافقها بتوجهاتٍ حاسمة تتصل بتطوير سوق المال في إطار مشروعٍ متكامل لهيئة أسواق المال لتطوير منظومة عمل أسواق المال كاملةً، وذلك بالمشاركة مع بعض الجهات المعنية، حيث قطعت الهيئة شوطاً جيداً في إطار هذا المشروع الذي يتضمن تغييراتٍ جوهرية في مختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية للمهام ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، حيث كان لهذا المشروع إضافةً إلى الوصول بتوجه خصخصة السوق إلى مراحله النهائية الأثر الأبرز في تحقيق النجاحات الاستثنائية التي تحققت خلال الفترة الماضية كترقية البورصة المحلية إلى مصاف الأسواق الناشئة، ووضع دولة الكويت في قائمة الاستشارة للترقية إلى فئة الأسواق الناشئة في مؤشر MSCI.

أما بالنسبة للمؤشر الأخير ذي الصلة بأنشطة الأوراق المالية ضمن مؤشرات التقييم التسعين والمتعلق بالقيمة السوقية لأسواق المال كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي ورغم تراجعه الطفيف وفقاً للتقييم الأخير، فإن هيئة أسواق المال وبعد تكليفها فريق عمل متخصص لديها بدراسة المؤشر المذكور أعلاه بناءً على البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات Bloomberg وبناءً على تقييم ماورد في وصف الآليات التي تتضمنها كتب المعلومات التقنية لدى مؤشر التنافسية العالمية، يُلاحظ من الجدول أدناه بأن المؤشر قد سجل ارتفاعاً طفيفاً وتحسناً نسبياً خلال السنوات 2014-2016 مقارنة بالفترة التي تسبقها.

Year	Market cap Billions USD	GDP Billions USD	Mcap/GDP
2010	119.02	115.40	1.03
2011	96.90	154.03	0.63
2012	97.18	174.07	0.56
2013	102.85	174.00	0.59
2014	93.17	162.00	0.58
2015	80.90	114.00	0.71
2016	78.78	110.00	0.72

سابعاً: المهمات الرسمية لأعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

قام السادة أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بالعديد من مهمات العمل الرسمية خلال السنة المالية المنتهية في 2019/3/31 وذلك بهدف التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثيلة فيما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة نوجزها بالجدول التالي:

الاسم	المهمة	التاريخ	البلد
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	المشاركة في الدعوة الموجهة من البنك الدولي	2018/4/18	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد/عبد المحسن حسن المزيدي	المؤتمر السنوي للوسطاء الماليين العرب	2018/4/22	دولة الإمارات العربية المتحدة
السيد/ مشعل مساعد العصيمي	Goldman Sachs	2018/4/23	المملكة المتحدة
	الاجتماع السنوي الثالث والأربعين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).	2018/5/5	المجر
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	حضور اجتماعات مشروع طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	2018/7/21	المملكة المتحدة
السيد/عبد المحسن حسن المزيدي	الاجتماع الثالث عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والمؤتمر السنوي الثاني لأسواق المال العربية	2019/3/26	المملكة الأردنية

ثامناً: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- **مكتب تطوير الأداء وإدارة المخاطر:**

يختص المكتب بإعداد الدراسات اللازمة في مجالات تنظيم وترتيب أعمال الهيئة وإعداد أدلتها الإجرائية ومؤشرات قياس أدائها بما يكفل إنجازها بالكفاءة والجودة المرجوة ويحقق الأداء المؤسسي وإدارة المخاطر التشغيلية التي قد تواجه الهيئة من خلال تحديدها وتحليلها وحصر أسبابها وبيان تأثيراتها واقتراح وسائل الحد منها أو تلافيها . بالإضافة إلى العمل على تطوير أعمال الهيئة بما يدعم تحقيق أهدافها وفق أفضل الممارسات.

- **مكتب الإستراتيجيات:**

يختص المكتب بوضع وتخطيط الإستراتيجية العامة للهيئة بكافة مجالات عملها وتنفيذ وإدارة وتقييم الإستراتيجية من خلال تحقيق وإنجاز المشاريع الداخلية للقطاعات المختلفة بالإضافة إلى توعية منتسبي الهيئة بالخطة والأهداف الإستراتيجية وسبل تحقيقها .

- **مكتب التدقيق الداخلي:**

يتبع المكتب لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة من مجلس المفوضين، ويختص بتقييم أنظمة الرقابة بهيئة أسواق المال ومراحل تقدمها نحو تحقيق الأهداف والأغراض المرحلية واقتراح سبل تحسين النتائج ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق الداخلي.

- **مكتب الرقابة المالية:**

يهدف هذا المكتب إلى تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي لهيئة أسواق المال، وضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية للهيئة، إضافةً إلى التأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين واللوائح ومعايير المحاسبة الدولية، وتقديم الاستشارات والإرشادات لإدارة الشؤون المالية والخزانة في الهيئة في حال دعت الحاجة لذلك، ومتابعة تحصيل الإيرادات للهيئة.

- **مكتب متابعة الجهات الرقابية:**

هو وحدة إدارية تتبع أمانة سر مجلس المفوضين تختص بمتابعة ملاحظات ديوان المحاسبة والأسئلة البرلمانية وكافة الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة من مختلف الجهات الرقابية، وذلك وفق إطار عمل منظم يأخذ بعين الاعتبار المدد القانونية والدستورية المحددة في القوانين ذات العلاقة، وذلك بهدف تجسيد روح التعاون مع هذه الجهات الرقابية، واستكمالاً لإجراءات الهيئة المستمرة نحو تحقيق الرقابة الذاتية على أعمالها في إطار ما سبق وأن ألزمت نفسها به من نظم ولوائح متعلقة بالإفصاح وميثاق الشرف والتي فرضتها على كافة مفوضيها وموظفيها، متطلعة بذلك أن تكون دائماً نموذجاً يحتذى به في الالتزام بالقوانين والنظم واللوائح المنظمة لأعمالها، واضعة بعين الاعتبار أهمية إعطاء هذه الوحدة ما تستحقه من اهتمام.

تاسعاً: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

استناداً إلى أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، فقد تم وضع ميثاق شرف يحدد قواعد سلوك وأخلاقيات المفوضين أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، والتي يتعين على كل مفوض الالتزام والتقيد به خلال فترة عمله بالهيئة، كما تم وضع ميثاق شرف لموظفي الهيئة لقواعد السلوك والأخلاقيات والواجبات التي يتعين على كل موظف لدى الهيئة الالتزام والتقيد به خلال فترة عمله بالهيئة، وذلك بهدف تحديد المعايير المهنية والشخصية التي يتعيّن أن يلتزم بها جميع منتسبي الهيئة للارتقاء بمستويات النزاهة في أداء العمل ورفع مستوى الشفافية لقواعد السلوك في الهيئة، الأمر الذي يعزز ثقة المتعاملين مع الهيئة.

أما في مجال الإفصاح ووفقاً لما نصت عليه المادة (26) من القانون رقم (7) لسنة 2010 المذكور، والتي تحظر على المفوض أو الموظف المدعو إلى اجتماع في مجال اختصاص الهيئة، وكانت له في الموضوع المطروح للبحث مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، أن يشارك في بحثه أو إبداء الرأي فيه أو التصويت عليه، ويجب عليه أن يفصح عن هذه المصلحة في بداية الاجتماع وأن يترك الاجتماع قبل البدء في مناقشة الموضوع. وإلى جانب الالتزام التام بتطبيق أحكام المادة (26) المذكورة، فقد اعتمد المجلس مفهوم المصلحة المباشرة وغير المباشرة ضمن سياسات تنظيم العمل الداخلية في الهيئة. وخلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019، أفصح السادة المفوضون عما يقرب من (11) مرة عن حالات تعارض المصالح أثناء مناقشة بعض بنود جداول أعمال اجتماعات مجلس المفوضين، وغادروا قاعة الاجتماع قبل مناقشة البنود المعلن عنها، وذلك على النحو التالي:

عضو مجلس المفوضين	عدد حالات تعارض المصالح
السيد/ مشعل مساعد العصيمي	6
السيد/ عثمان إبراهيم العيسى	2
السيد/ د. فيصل عبدالوهاب الفهد	3

عاشراً: الإفصاح والشفافية

تطبق الهيئة سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية، حيث يلتزم كل عضو من أعضاء المجلس والموظفين بالتصريح خطياً لدى الهيئة فور استلام مهامه عن الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية التي يملكها وأولاده القصر المشمولين بولايته، كما يلتزم بالإفصاح خطياً عن أي تغيير يطرأ على ذلك وفقاً للنظام الذي يضعه المجلس. ويحظر على أعضاء المجلس التعامل في أسهم الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة طوال فترة عضويتهم في المجلس، وقد تم اعتماد نظام لإفصاح موظفي الهيئة عن التغيرات التي تطرأ على ملكياتهم، وإجراءات الإفصاح عن الملكية، والنماذج الخاصة بهما، كما يتم تطبيق ذات النظام والإجراءات والنماذج على أعضاء المجلس وذلك بشكل سنوي.

كما توفر الهيئة جميع قراراتها التنظيمية على موقعها الإلكتروني وعلى وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك على التطبيق الخاص بها (CMA APP).

حادي عشر: أصحاب المصالح

وضعت الهيئة النظم والسياسات التي كفلت الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، حيث تهدف الهيئة إلى حماية أصحاب المصالح من خلال العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية وفق أداء مهامها المسندة إليها في المادة (3) من القانون رقم (7) لسنة 2010 من خلال الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية والرقابة على التداول.

ثاني عشر: تعزيز وتحسين الأداء

تعمل الهيئة على تعزيز وتحسين الأداء وذلك وفق خطة وسياسة شاملة ترتكز على العديد من المحاور، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- المشاركات الدولية والإقليمية والمحلية في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بأعمال الهيئة.
- تنظيم منتديات ودورات وورش عمل.
- توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم.
- الاستعانة بالخبراء من داخل وخارج دولة الكويت.
- إطلاق مجموعة من البرامج الداخلية لتطوير بيئة العمل والتي منها:

CMA Rotation	يتيح البرنامج لموظفي الهيئة التعرف على آلية عمل مختلف الإدارات والمكاتب في الهيئة من خلال تجربة العمل فيها، بهدف تبادل الخبرات واكتساب مهارات جديدة.
CMA Star	إيماناً من الهيئة بالكفاءات تم تخصيص هذا البرنامج تقديراً للموظفين المتميزين، حيث يتم في كل شهر اختيار مجموعة من الموظفين كنجوم في الأداء.
CMA Brains	يتيح البرنامج لجميع الموظفين المشاركة بآرائهم واقتراحاتهم وأفكارهم لتطوير العمل في الهيئة، حيث يتم تقييم جميع المشاركات من قبل لجنة متخصصة والإعلان عن الأفكار التي يتم اختيارها.

ثالث عشر: المسؤولية الاجتماعية

أولت هيئة أسواق المال – منذ سنوات تأسيسها الأولى – كثيراً من الاهتمام والحرص على أداء دورها في تنمية المجتمع، وذلك انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية.

فعلى الصعيد التشريعي نص القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية على أن "توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية" أحد أهداف الهيئة الرئيسية، وقد رأت الهيئة أن الجمهور المستهدف لا يقتصر على المعنيين والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية فحسب بل يتخطى هذه الحدود.

أما على صعيد التطبيق فقد حرصت الهيئة على تقديم نموذج لتكون أول الملتزمين بتطبيق مختلف توجهاتها، وذلك من خلال سعيها ومبادرتها بتطبيق قواعد الحوكمة التي تتضمن بدورها دعماً للدور الاجتماعي للشركات واعتبار المسؤولية الاجتماعية قاعدة رئيسية من تلك القواعد.

كما تبنت تنفيذ توجهاتٍ استراتيجية عدة في هذا الإطار يتمثل أبرزها في:

- **المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية:**

يهدف هذا المشروع للنهوض بمستوى الثقافة المالية والاستثمارية والقانونية المتعلقة بأسواق المال لدى كافة فئات المجتمع كأحد أدوات التنمية المستدامة، ويتضمن فعالياتٍ عدة، وقد أنهت الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة تنفيذ أولى مراحل هذا البرنامج والتي امتدت على مدار أربعة فصولٍ دراسية نتج عنها تنفيذ (192) ورشة عمل توعوية في المرحلتين التعليميتين المتوسطة والثانوية، نفذها متطوعون من الهيئة في (48) مدرسة توزعت بين محافظات دولة الكويت تم فيها توعية (2216) طالباً وطالبة، كما تم على الصعيد الجامعي تنفيذ (16) محاضرة جامعية في كليات متعددة.

- **البرنامج التدريبي للكويتيين حديثي التخرج:**

تستهدف الهيئة من خلال هذا البرنامج المساهمة في تأهيل الكوادر الوطنية لدخول سوق العمل من خلال تطوير مهاراتهم، وتمكينهم من امتلاك مقومات المشاركة في تنفيذ البرامج التنموية الحكومية التي تندرج في إطار سياسات التحول المنشود إلى مركزٍ مالي وتجاري إقليمي، ويستقطب هذا البرنامج الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع مؤسسات تدريبية رائدة، المتميزين من حديثي التخرج في تخصصات متعلقة بأسواق المال: "كالتمويل والاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال وكذلك الرياضيات المالية إضافةً للقانون وغيرها"، وذلك وفق آلية معتمدة من الهيئة لقبول المتقدمين واختيارهم وتقييم أدائهم. ويخضع المتدربون لبرامج مكثفة وعلى مراحل، بعضها داخل دولة الكويت تشمل برامج نظرية للمهارات العامة، وبرامج أخرى تخصصية، إضافةً إلى برامج التدريب الميدانية خارج دولة الكويت كما هو الحال في البرنامج التدريبي الخامس والذي تستضيف جامعة هارفارد مرحلته النهائية.

هذا وتشير الإحصائيات الخاصة بهذا البرنامج الذي نفذت الهيئة أربعاً منه ابتداءً من السنة المالية (2014/2013) إلى تدريب (81) متدرباً تم تعيين (38) منهم لدى الهيئة، كما بدأت بتنفيذ خامس هذه البرامج اعتباراً من تاريخ 2 ديسمبر 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن تفاصيل خاصة بهذين المشروعين سنستعرضها في أبوابٍ أخرى من التقرير السنوي الثامن.

هذا، وقد وتواجدت الهيئة إعلامياً بشكل دائم ومستمر من خلال صفحتها الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الأجهزة الذكية، والتي كان من أهمها ما يلي:

- الموقع الإلكتروني للهيئة www.cma.gov.kw
- قناة الهيئة على يوتيوب cmakuwait
- صفحة الهيئة على تويتر @cma_kwt
- تطبيق الهيئة للأجهزة الذكية Cma-kw

- **احتفالات الهيئة بالأعياد الوطنية**

تزامنا مع احتفالات الأعياد الوطنية، أقامت هيئة أسواق المال بتاريخ 21 فبراير 2018 حفلا لموظفيها تخلله إلقاء كلمة من السيد/ أ. د. أحمد عبدالرحمن الملحم – رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي، بهذه المناسبة، كما تضمن البرنامج تكريماً لعددٍ من موظفي الهيئة المنتسبين لفرق العمل لديها، وكذلك تكريم موظفي الهيئة المتميزين للعام 2018، إضافةً إلى تكريم متطوعي الهيئة المشاركين في إحدى فعاليات البرنامج الوطني لتعزيز الثقافة المالية (إنجاز)، وذلك تقديراً لجهودهم وتحفيزاً لهم لمزيد من العطاء، كما تضمن الحفل عرضاً مرئياً اشتمل على استعراض أبرز إنجازات الهيئة.

رابع عشر: الرؤى والتطلعات المستقبلية

تسعى الهيئة لتحقيق توجهاتها المستقبلية عبر إستراتيجيتها المعتمدة والهادفة لتحقيق أهدافها المحددة في قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، مع مواصلة السعي لأداء الدور المنوط بها في إطار التوجه التنموي الإستراتيجي لدولة الكويت في التحول إلى "مركزٍ مالي عالمي" من خلال تحقيق رؤية الهيئة بأن تكون هيئة تنظيمية إشرافية رقابية تسعى لتوفير سوق رأس مال يمتلك مقومات الكفاءة المطلوبة، ويتوافق مع أحدث المعايير الدولية المطبقة، ويمثل أساس توافر بيئة استثمارية جاذبة تضمن خلق فرص استثمارية مناسبة تحظى بثقة المستثمرين.

الإستراتيجية العامة للهيئة للسنوات (2021/2018) والتي تتضمن تحديداً لتوجهاتها المستقبلية، نستعرضها في بابٍ مستقل في سياق تقريرنا السنوي الثامن.

هيئة أسواق المال

الباب الثالث
المشاريع الإستراتيجية للهيئة

هيئة أسواق المال

مقدمة

للعام الثاني على التوالي، تخصص الهيئة باباً مستقلاً في تقريرها السنوي للحديث عن مشاريعها الإستراتيجية التي تعكف على تنفيذها في الوقت الراهن، وذلك نظراً لأهمية تلك المشاريع وما تتضمنه من تغييرات جذرية في بيئة منظومة أسواق المال كاملةً من ناحيةٍ، وانعكاساتُها بالغة الأهمية في شتى جوانب عمل تلك المنظومة من ناحيةٍ أخرى، فتعرض لواقع تلك المشاريع مع نهاية السنة المالية موضوع التقرير كما تقدم تصوراً لآلية إنجاز المراحل المتبقية منها، وذلك وفق فصولٍ عدة يخصص كلٌ منها لأحد تلك المشاريع وفق التالي:

الفصل الأول: مشروع تطوير منظومة سوق المال.

الفصل الثاني: مشروع ترقية بورصة الكويت إلى سوقٍ ناشئة.

الفصل الثالث: مشروع تخصيص شركة بورصة الكويت.

الفصل الرابع: مشروع تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL "نظام إفصاح – iFSAH".

الفصل الخامس: مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI.

الفصل السادس: المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية.

الفصل السابع: مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.

الفصل الأول
مشروع تطوير منظومة سوق المال

يمثل مشروع تطوير منظومة سوق المال الشغل الشاغل لهيئة أسواق المال، لاسيما بعد تجاوز المرحلة التأسيسية واستكمال البنية التنظيمية والتشريعية إلى حدٍ بعيد والتي مثلت أساس الانتقال إلى المرحلة التالية.

توجهات إستراتيجية عدة عملت هيئة أسواق المال على تحقيقها استهدف بعضها في نهاية المطاف الانضمام إلى عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وكذلك الارتقاء بتصنيف السوق إلى مستوى الأسواق الناشئة، وهذا ما تحقق بالفعل، وتكمن أهمية تلك التوجهات بما تحققه من ضمانات للمتعاملين في أنشطة الأوراق المالية، وزيادة كفاءة الآليات والإجراءات المتبعة لدى كافة الأطراف الفاعلة في العمليات ذات الصلة بتلك الأنشطة.

ثمة مشاريع عدة لدى الهيئة لتحقيق تلك التوجهات تم الإعداد لها والمباشرة بتنفيذها، قد يكون أبرزها وأهمها على الإطلاق "مشروع تطوير السوق" الذي تشرف الهيئة على تنفيذه بالتنسيق والتعاون مع شركائها في منظومة أسواق المال، كشركة بورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة، وشركات الوساطة.

تطورات مراحل تنفيذ المشروع مرت بمراحل عدة لتستقر وفق رؤيةٍ تفضي إلى تنفيذه عبر مراحل أربع، تم تنفيذ الأولى والثانية منها، وفي الثامن والعشرين من شهر نوفمبر لعام 2018 أعلنت الهيئة عن الخطة الزمنية لتطبيق ثالث مراحله عبر مؤتمرٍ صحفي شاركها فيه ممثلون عن الجهات المعنية، كما دخلت الدفعة الأولى من التغييرات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (Pre-MD3) من المشروع طور الاختبارات النهائية للتاكد من جاهزية الأطراف المعنية بها وقت إعداد التقرير السنوي.

- **مشروع تطوير السوق.... مطلباً لا خياراً**

يُعنى " مشروع تطوير السوق" بتطوير منظومة عمل أسواق المال في دولة الكويت كاملةً بكافة مكوناتها ومفرداتها، ويتضمن إحداث تغييراتٍ جوهرية في بنى تلك المنظومة، وقد حرصت الهيئة على تقسيمه لمراحل عدة من شأنها تسهيل انتقال السوق للعمل بتلك التغييرات الجوهرية، وقد كانت نقطة التحول في هذا الإطار إصدار القرار رقم (72) لسنة 2016 بشأن تطبيق نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية) والذي يبين الممارسات المقرر تطبيقها لتطوير نظام ما بعد التداول والتي دخلت حيز التنفيذ في مايو 2017.

هذا، وقد استندت الهيئة في تغييراتها على مبادئ البنية التحتية للسوق المالي Principles for Financial Market Infrastructure – PFMI والصادرة عن لجنة المدفوعات والتسويات المكونة من المنظومة الدولية لهيئات أسواق المال وبنك التسويات الدولي، بالإضافة إلى المعايير العالمية التي تضعها مؤسسات تصنيف الأسواق وغيرها من المبادئ والممارسات التي من شأنها الإسهام بتطوير السوق.

ولهذا المشروع جملة من الفوائد التي جعلت من تطبيقه مطلباً لا خياراً، وذلك لضمان نجاح تحقيق النقلة النوعية المستهدفة في مجال أنشطة الأوراق المالية المحلية والتي ساعدت على تحقيق الانضمام للآيسكو، والتوافق مع المعايير العالمية المطبقة، ولن نغالي بالقول بأنه كان أحد الأسس الرئيسة التي ساعدت أيضاً في تجاوز ثغرات الارتقاء بتصنيف السوق والذي تحقق في سبتمبر من عام 2017، لاسيما وأنه يرفع كفاءة أنظمة التداول من ناحية، ويعزز مقومات الشفافية في أنشطة التقاص والتسوية ويساعد في الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها، ويساعد على تداول أدوات استثمارية ومالية متطورة، وتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات المؤسسية المحلية والخارجية من ناحيةٍ أخرى.

- **مشاركة متكاملة**

يتم تنفيذ مشروع تطوير السوق بإشراف فرق مشتركة من هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة، وكذلك شركات الوساطة المالية المسجلة في البورصة، والجهات ذات العلاقة من أمناء الحفظ والأشخاص المرخص لهم ومزودي الخدمات التقنية.

- **مشروع لتطوير السوق.... لا منظومة ما بعد التداول فقط!**

عند الإعداد لمشروع "تطوير منظومة ما بعد التداول" تم تقسيم مراحل تنفيذه إلى مرحلتين: أولى انتقالية وثانية نهائية، إلا أنه وبعد إنجاز المرحلة الأولى من المشروع تم تغيير مسماه من " مشروع نظام ما بعد التداول" إلى "مشروع تطوير السوق" وذلك لعكس طبيعة التغييرات التي تشمل مبادرات بورصة الكويت ونظام التداول، إضافةً إلى تغييرات نظام ما بعد التداول، استناداً إلى ذلك تم إعادة تقسيم تنفيذ ما تبقى من أعمال المشروع إلى ثلاث مراحل أخرى تعقب المرحلة الأولى، مع مراعاة توافق تلك المراحل الجديدة في جدولها الزمني مع بعض الاستحقاقات المزمع تنفيذها، وكذلك إتاحة إمكانية تنفيذ بعض تلك الاستحقاقات قبل موعدها المخطط، وتجدر الإشارة إلى أن أبرز أسس إعادة تقسيم مراحل تنفيذ المشروع تتمثل في:

- جاهزية الأطراف المشاركة لتطبيق الممارسات والتغييرات المخطط تنفيذها في كل مرحلة.
- سهولة الانتقال من مرحلةٍ لأخرى، مع مراعاة تقليل تكاليف التطوير على الأطراف المشاركة في مختلف المراحل.
- تطبيق مبادرات شركة بورصة الكويت بشكلٍ أسرع بعد الإنتهاء من إنجاز التوجهات المتصلة بمعالجة البنية التحتية.

أما أبرز ما تتضمنه مراحل المشروع بصورته النهائية وفي كل مرحلة من مراحله الأربع، فيوجزها الجدول التالي:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
توحيد دورة التسوية لتصبح ثلاثة أيام عمل بعد يوم التداول T+3	تقسيم السوق	تقديم البيع على المكشوف وتطوير استخدام إقراض واقتراض الأسهم (للمستثمرين) (الدفعة الأولى)	نموذج أعضاء التقاص
مفهوم الضمانات المالية لمواجهة مخاطر الإخفاقات	مؤشرات جديدة للسوق	إدراج وتداول الصناديق (الدفعة الأولى)	نموذج نهائي للوسيط المركزي CCP – المشتقات
آلية تحديد المواعيد المتعلقة باستحقاقات الأسهم والمساهمين المستحقين للتوزيعات لتتوافق مع الممارسات العالمية.	فواصل التداول المستمر Circuit Breakers	تحسين آلية تنفيذ صفقات خارج السوق Off exchange trades.	طرح المشتقات، والسندات والصكوك، ووحدات ETFs
وحدات التغيير السعري	جلسة الشراء الإجباري Buy-in Board	استحداث جلسة التداول بعد الإغلاق، يتم التداول فيها على سعر الإغلاق لبضعة دقائق.	تطوير نموذج إدارة المخاطر بشكله النهائي
الحدود السعرية (الحد الأعلى والحد الأدنى).	منصة التداول للشركات غير المدرجة OTC	تطوير إدارة الضمانات بآلية Straight-through-processing (الدفعة الثانية)	
استحداث الإغلاق العشوائي.	التأكيد المتأخر لأمين الحفظ	الفصل بين حسابات العملاء ضمن الحسابات المجمعة مع تغيير آلية الترقيم للحسابات (الدفعة الثانية)	
إتاحة خاصية رفض الإلتزام لأمناء الحفظ	تسهيل إجراءات الصفقات الخاصة	تطوير آلية إدارة استحقاقات الأسهم claims processing (الدفعة الثانية)	
توفير النظم اللازمة لعمل صانع السوق.	التوزيع الإلكتروني للأرباح النقدية	طرح أداة إعادة الشراء Repos (الدفعة الثانية)	
		التداول على الهامش Margin (الدفعة الثانية)	
		نموذج مبدئي للوسيط المركزي CCP – السوق الرسمي للأسهم (الدفعة الثانية)	
		التسويات النقدية من خلال منظومة: بنك الكويت المركزي / بنوك تجارية (الدفعة الثانية)	
		نموذج الوسيط المؤهل (الدفعة الثانية)	

- **المرحلة الأولى... تأسيسية**

نكتفي بإيجاز الحديث عن هذه المرحلة نظراً لوضعها موضع التطبيق قبل السنة المالية موضوع التقرير الماثل، وقد هدفت هذه المرحلة إلى معالجة مخاطر عمليات منظومة ما بعد التداول، وتهيئة البنية التحتية لتطوير أسواق المال والتوافق مع بعض الممارسات العالمية والمساهمة في الاقتراب من ترقية تصنيف البورصة إلى سوق ناشئ، وكذلك توفير البيئة المناسبة لعمل صانع السوق، وإعداد السوق إلى تطبيق المراحل اللاحقة للمشروع، أما أهم تغييراتها فتتمثل في توحيد دورة التسوية وتطبيق مفهوم الضمانات المالية لمواجهة مخاطر الإخفاقات واعتماد آلية تحديد المواعيد المتعلقة باستحقاقات الأسهم، وتغيير حجم حركة الوحدات السعرية وتغيير الحدود السعرية واستحداث آلية الإغلاق العشوائي، وإتاحة خاصية رفض الالتزام بالصفقة لأمناء الحفظ وكذلك توفير النظم اللازمة لعمل صانع السوق.

- **المرحلة الثانية للمشروع... تغييرات جذرية شاملة!**

تضمنت ثاني مراحل مشروع تطوير السوق حزمة من التغييرات التي استهدفت نظام التداول ونظام ما بعد التداول. وتعتبر تلك التغييرات استكمالاً لعملية التطوير التي تم إنجازها في المرحلة الأولى وخطوة تمهد للانتقال إلى المراحل النهائية لمشروع تطوير السوق. في منتصف شهر ديسمبر 2017 بدأت اختبارات هذه المرحلة مع الأطراف ذات الصلة، للتأكد من جاهزيتها لتطبيق هذه المرحلة.

أدى تطبيق هذه المرحلة إلى تحقيق تطور ملحوظ في هيكل السوق من حيث تمييز الشركات المدرجة وفقاً لمعايير تعكس جودة أداء هذه الشركات، ودرجة الشفافية والتواصل مع المستثمرين، بالإضافة إلى سيولة التداولات على أسهمها. كما تم تنظيم حركة أسعار الأسهم والمؤشرات وفقاً لمعايير معينة للحد من تأثير المضاربة في أوقات معينة على تقلبات الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، تم تحسين مستوى منظومة إدارة المخاطر من خلال إتاحة آلية مناسبة للحد من مخاطر الإخفاقات المتعلقة بالأسهم، تفاصيل أبرز التغييرات التي تضمنتها تلك المرحلة نوجزها بالآتي:

أ. **تقسيم السوق: معايير محددة وغاياتٌ منشودة**

تم تقسيم السوق الرسمي إلى ثلاثة أسواق (السوق الأول، والسوق الرئيسي، وسوق المزادات) وذلك وفقاً لمعايير محددة تغطي جوانب مختلفة يتم استيفاؤها من قبل الشركات المشمولة في كل سوق، ومن هذه المعايير على سبيل المثال:

- القيمة السوقية لمجموع الأوراق المالية القائمة (shares outstanding).
- معدلات السيولة.
- مدة مزاولة الشركة لأنشطتها.
- عقد مؤتمرات للمحللين والإفصاحات ثنائية اللغة.

ويعمل السوق الأول والسوق الرئيسي بنظام التداول المستمر. أما بالنسبة لسوق المزادات فهناك عدد محدد من المزادات بشكل يومي يتم الإعلان عنها وتحديد أوقاتها ومدتها من قبل البورصة. ولا يتقيد سوق المزادات بأية قيود على السعر فيما يتعلق بإدخال الأوامر وتحركات الأسعار.

الهدف الرئيسي لتقسيم السوق يتمثل في التوصل إلى تمييز الشركات وفقاً لاستيفائها المستمر لمعايير معلنة من قبل بورصة الكويت، الأمر الذي يتيح للمستثمر معرفة حالة الشركة بشكل دوري واتخاذ القرار الاستثماري المناسب. بالإضافة إلى ذلك يهدف هذا التغيير إلى:

- زيادة الشفافية من خلال متطلبات التواصل المستمر والفعال بين الشركة والمستثمرين.
- تحفيز الشركات لتحسين أدائها وزيادة جاذبية أسهمها للمستثمرين.
- زيادة مستوى السيولة من خلال اشتراطها كمتطلب للسوق الأول والرئيسي والحوافز التي يتيحها السوق الأول.

هذا وبالإضافة إلى المتطلبات المستمرة الموضحة أعلاه، تجدر الإشارة إلى بعض شروط الإدراج في كلٍ من السوقين الأول والرئيسي، إذ لابد أن تبلغ القيمة العادلة للأسهم غير المملوكة للمسيطر 45 مليون دينار كويتي في الشركة الراغبة في الإدراج في السوق الأول، وأن يكون الحد الأدنى المطلوب لعدد مساهميها 450 مساهماً وأن يبلغ الحد الأدنى للملكية 10 آلاف دينار كويتي، وعدد سنواتها التشغيلية 7 سنوات، أما بالنسبة لمتطلبات الإدراج في السوق الرئيسي فتتراوح بين 15 مليون دينار كقيمة عادلة للأسهم غير المملوكة للمسيطر، وعدداً للمساهمين يتراوح بين 225 و450 مساهماً، أما الحد الأدنى للملكية فيتراوح بين 5 آلاف و10 آلاف دينار كويتي.

ب. مراجعة سنوية

تقوم البورصة بإجراء مراجعة بشكل سنوي بهدف التأكد من استيفاء الشركات المدرجة لمعايير الأسواق المختلفة، وإعادة تصنيف الشركات بين سوق إلى آخر وفقاً لهذه المراجعة. والتي ينتج عنها إعلان قوائم تعكس حالة الشركات من حيث الانتقال من سوق إلى آخر. وعليه، تقوم بورصة الكويت بإعلان "قائمة مراقبة الالتزامات المستمرة" والتي تشمل الشركات التي أخلت بالتزام أو أكثر من الالتزامات المستمرة للسوق الأول، و"قائمة الشركات القابلة للتأهيل" والتي تشمل الشركات المرشحة للانضمام إلى السوق الأول بمجرد استيفائها معايير محددة عند أي مراجعة سنوية.

ج. عمولات متفاوتة مرتبطة بنوع السوق

تختلف عمولات التداول على الشركات المدرجة باختلاف السوق الذي تصنف فيه الشركة، بحيث تكون أقل هذه العمولات تلك المرتبطة بالتداول على الشركات المدرجة في السوق الأول لإعطاء حافز أكبر للإدراج في هذا السوق، وترتفع نسبة العمولة بشكل قليل بالنسبة لتداول الشركات المدرجة في السوق الرئيسي، أما أعلى نسبة عمولة فتكون مرتبطة بالتداول على الشركات المدرجة في سوق المزادات. ويوضح الجدول التالي نسبة العمولات التي تم تطبيقها على كل سوق:

السوق		العمولة	
السوق الأول	قيمة الصفقة	250 د.ك	≥ 250 د.ك
	العمولة	0.10% من قيمة الصفقة	250 فلس لكل صفقة
السوق الرئيسي	قيمة الصفقة	165 د.ك	≥ 165 د.ك
	العمولة	0.15% من قيمة الصفقة	250 فلس لكل صفقة
سوق المزادات	قيمة الصفقة	85 د.ك	≥ 85 د.ك
	العمولة	0.30% من قيمة الصفقة	250 فلس لكل صفقة

د. مؤشرات قياس جديدة

استبدلت المؤشرات السابقة والمتمثلة بالمؤشر السعري والمؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، بالمؤشرات التالية:

- مؤشر لقياس أداء جميع الأسهم المشمولة في السوق الأول (مؤشر السوق الأول).
- مؤشر لقياس أداء جميع الأسهم المشمولة في السوق الرئيسي (مؤشر السوق الرئيسي).
- مؤشر لقياس أداء جميع الأسهم المشمولة في السوق الأول والرئيسي (مؤشر السوق العام).

وتقوم البورصة باحتساب مؤشراتها على أساس وزني بطريقة العائد السعري وطريقة العائد الكلي. على أن تكون الأوزان المستخدمة في هذه المؤشرات مبنية على القيمة السوقية لكل شركة Market Capitalization.

وبناء على هذه الطريقة لاحتساب المؤشرات، فإنه يتم إعطاء أوزان أكبر للشركات ذات القيمة السوقية العالية، وبالتالي يكون لهذه الشركات التأثير الأكبر على مؤشر كل سوق، ويكون تأثير أداء الشركات ذات القيمة السوقية المنخفضة محدوداً نظراً للوزن المنخفض الذي ستمثله في المؤشر. وكما ذكر أعلاه، يتم احتساب المؤشرات الوزنية بطريقتين وهما:

- **طريقة العائد السعري:** يعكس المؤشر الوزني المحتسب بطريقة العائد السعري تحركات أسعار الأسهم مقارنةً بالسعر المرجعي للشركات المشمولة في المؤشر، دون الأخذ في الاعتبار عوائد الأرباح النقدية التي تقرها هذه الشركات.
- **طريقة العائد الكلي:** يعكس المؤشر الوزني المحتسب بطريقة العائد الكلي تحركات الأسهم مقارنةً بالسعر المرجعي للشركات المشمولة في المؤشر، مع الأخذ في الاعتبار عوائد الأرباح النقدية التي تقرها هذه الشركات.

وتجدر الإشارة بأنه لم يتم تخصيص مؤشر لسوق المزادات نظراً لطبيعة هذا السوق من حيث السيولة المنخفضة.

هـ. جلسة الشراء الإجباري (Buy-in Board)

تواجه شركات الوساطة المالية بطبيعة عملها بعض المخاطر التي تتطلب توفر أنظمة وآليات تساهم في التعامل معها. إحدى هذه المخاطر تتمثل في الإخفاق في سداد الالتزامات في المواعيد المحددة لذلك (موعد التسوية).

وساهم تطبيق نظام الضمانات المالية للإخفاقات النقدية مع تطبيق المرحلة الأولى من المشروع في تخفيض هذه المخاطر بشكل كبير، حيث أظهرت الإحصائيات تراجعاً كبيراً في قيمة الإخفاقات مقارنةً بالفترة السابقة لتطبيق تلك المرحلة. حيث شجع هذا النظام على قيام شركات الوساطة المالية بتطوير النظم المتعلقة بإدارة المخاطر المرتبطة بتحصيل المبالغ من العميل وتسليمها في الموعد المحدد للتسوية.

وبعد توفير آلية فعالة لمعالجة تسويات الجانب النقدي في المرحلة الأولى، تم في المرحلة الثانية توفير آلية لمواجهة مخاطر الإخفاقات المتعلقة بجانب الأسهم، والتي طورت بشكل أكبر آلية التسليم مقابل الدفع Delivery versus Payment (D.v.P) التي تم العمل بها في المرحلة الأولى من المشروع.

و. جلسة الشراء الإجباري... آليات وإجراءات:

تنعقد جلسة الشراء الإجباري بعد ساعات التداول، ويتم التداول في هذا السوق بطريقة المزاد كما هو موضح في مستند قواعد البورصة، وتقتصر الأطراف التي يمكنها الشراء من هذا السوق على الوسطاء المتوقع إخفاقهم بتسليم الأوراق المالية في موعد التسوية، ويكون بيع الأسهم متاحاً لجميع المتداولين الراغبين في التداول بهذه الجلسة.

لتشجيع عرض الأسهم في هذه الجلسة، وتحقيق الهدف الأساسي منها والمتمثل في توفير الأسهم للوسطاء لإتمام التسويات، تكون أسعار الأسهم في جلسة الشراء الإجباري أعلى من سعر إغلاق الورقة المالية في جلسة التداول في ذات اليوم. حيث يتم تحديد السعر المرجعي لجلسة الشراء الإجباري وفقاً لمعادلة معلنة من قبل شركة بورصة الكويت (موضحة أدناه) يتم على أساسها احتساب العلاوة الإضافية للأسهم المتداولة في جلسة الشراء الإجباري كزيادة على أسعار إغلاق هذه الأسهم في السوق في جلسة التداول.

- أدنى سعر للتداول في جلسة الشراء الإجباري = سعر إغلاق السهم في جلسة التداول + (20% x سعر إغلاق السهم في جلسة التداول)
- أعلى سعر للتداول في جلسة الشراء الإجباري = أدنى سعر للتداول في جلسة الشراء الإجباري x (20% x أدنى سعر للتداول في جلسة الشراء الإجباري)

مثال: على افتراض سعر إغلاق سهم معين في جلسة التداول هو 120 فلساً يتم احتساب الحد الأدنى والأعلى لجلسة الشراء الإجباري على النحو التالي:

الحد الأدنى: 120 فلساً x 1.2 = 144 فلساً.

الحد الأعلى: 144 فلساً x 1.2 = 172.8 فلساً.

وبالتالي تكبد هذه العملية الوسطاء الذين قاموا بالبيع على المكشوف تكاليف إضافية من شأنها ضمان قيامهم باتخاذ التدابير اللازمة لتأكيد قدرة الشركة على متابعة حالة ملكيات الأسهم لعملائهم وضمان تسويتها.

علماً بأن الأوامر تكون مقتصرة على نوعية "أوامر محددة السعر" أو ما يعرف بـ (Limit order) بالنسبة للوسطاء. أما بالنسبة للشركة الكويتية للمقاصة، فلها الحق باستخدام نوعية "أوامر بسعر السوق" (Market order) بالإضافة إلى "أوامر محددة السعر" وذلك لتسهيل إتمام عملية التسوية في أسرع وقت ممكن.

ز. إجراءات جلسة الشراء الإجباري:

دورة التسوية لجميع الصفقات التي تتم في جلسة الشراء الإجباري هو يوم تداول واحد بعد يوم التداول (T+1). ويعود السبب وراء إتمام دورة التسوية لهذا النوع من الصفقات في اليوم التالي ليوم التداول (T+1) إلى ضرورة توفير الأسهم لتسليمها في الموعد المحدد وهو اليوم الثالث بعد إتمام الصفقة الأساسية. يقدم الجدول التالي مثالاً توضيحياً لإجراءات التسوية للصفقات التي يتم تنفيذها خلال جلسة الشراء الإجباري.

الوقت	الإجراء	النتيجة	
الأحد (T+0)	قام الوسيط ببيع أسهم لعميل لا يمتلكها بمكن للوسيط إدخال أوامر شراء للأسهم	تنبيه الوسيط بضرورة توفير الأسهم – الدخول في جلسة الشراء الإجباري – في حال تم الشراء تتم التسوية في يوم الإثنين وفي حال لم يتم الشراء، يجب على الوسيط محاولة الشراء في يوم الإثنين.	
الإثنين (T+1)	يقوم الوسيط بإدخال أوامر شراء الأسهم	تم الشراء، تتم التسوية في يوم الثلاثاء	لم يتم الشراء، يجب على الوسيط محاولة الشراء في يوم الثلاثاء
الثلاثاء (T+2)	يقوم الوسيط بإدخال أوامر شراء الأسهم	تم الشراء، تتم التسوية في يوم الأربعاء	لم يتم الشراء، تقوم المقاصة بمحاولة الشراء عن الوسيط يوم الأربعاء
الأربعاء (T+3)	تقوم المقاصة بإدخال أوامر شراء الأسهم عن الوسيط	تم الشراء، تتم التسوية في يوم الخميس	لم يتم الشراء، تقوم المقاصة بمحاولة الشراء عن الوسيط يوم الخميس
الخميس (T+4)	تقوم المقاصة بإدخال أوامر شراء الأسهم عن الوسيط	تم الشراء، تتم التسوية في يوم الأحد	لم يتم الشراء، الانتهاء من محاولة المقاصة بالشراء
أسبوع لاحق: الأحد (T+5)	تقوم المقاصة بإقفال الصفقة بطريقة التعويض بالنقد cash close-out	إلغاء الصفقة – تعويض الطرف المشتري كامل قيمته الأسهم عند T+5 وأي استحقاقات متراكمة بالإضافة إلى تعويضه عن فرص الربحية	

ح. فواصل تداول (Circuit Breakers) لمعالجة تقلب الأسعار!

تم تحرير القيود على حركة السهم جزئياً عند تطبيق المرحلة الأولى من المشروع، حيث تم إيقاف العمل بنظام حركة وحدات التداول لوضع الحد الأعلى والأدنى لحركة السهم، واستبدالها بنسبة 20% كحد أعلى وحد أدنى لحركة السهم. ولزيادة حرية حركة الأسهم وزيادة كفاءة السوق واكتشاف الأسعار المناسبة للأسهم (Price discovery)، تم إزالة الحدود السعرية بشكل كامل بتطبيق المرحلة الثانية من المشروع.

قد يترتب بناء على ما سبق حدوث تقلبات شديدة كنتيجة للمضاربة على السهم أو الإعلان عن أحداث معينة، لذا كان من اللازم تطبيق آلية تهدف إلى تنظيم حركة أسعار الأسهم أو المؤشرات وفي ذات الوقت تتيح إمكانية التحرك دون وجود قيود، لذا تم استحداث الفواصل المؤقتة للتداول عند تقلب الأسعار وهو ما يعرف بـ Circuit Breakers. وتجدر الإشارة إلى أن آلية عمل فواصل التداول للأسهم مختلفة عن آلية عملها للمؤشر.

ط. فواصل التداول للأسهم (مستوى الشركات):

تعتبر فواصل التداول للأسهم أداة مهمة لتنظيم حركة الأسهم سواء صعوداً أو نزولاً، بحيث يتوقف السهم لفترة قصيرة جداً وذلك لاكتشاف أسعار جديدة بوقت كافٍ يستمر بها التداول بعد ذلك إلى حين الوصول إلى مستوى آخر لتفعيل فاصل التداول، وتوضح الإجراءات التالية كيفية تفعيل فواصل التداول على مستوى السهم:

1. يتم افتتاح التداول وفقاً لمزاد الافتتاح المبني على سعر إغلاق اليوم السابق؛
2. في حال صعود أو نزول السهم بنسبة 5% يتم إيقاف التداول على السهم لمدة دقيقتين وذلك لعمل مزاد على السهم؛
3. لتحديد السعر الذي يستمر به تداول السهم، تكون حدود الطلبات والعروض لهذا المزاد 5% (حد أعلى – حد أدنى) من السعر الذي تم تحقيقه في البند (2) والذي تم بناء عليه تفعيل فاصل التداول؛
4. يستمر التداول إلى حين صعود أو نزول السهم 5% من السعر الذي تم تحديده في البند رقم (3)؛
5. تستمر هذه العملية في حال الوصول إلى مستويات تفعيل فواصل التداول طوال فترة جلسة التداول.

يوضح الشكل أدناه مثالاً لهذه العملية:

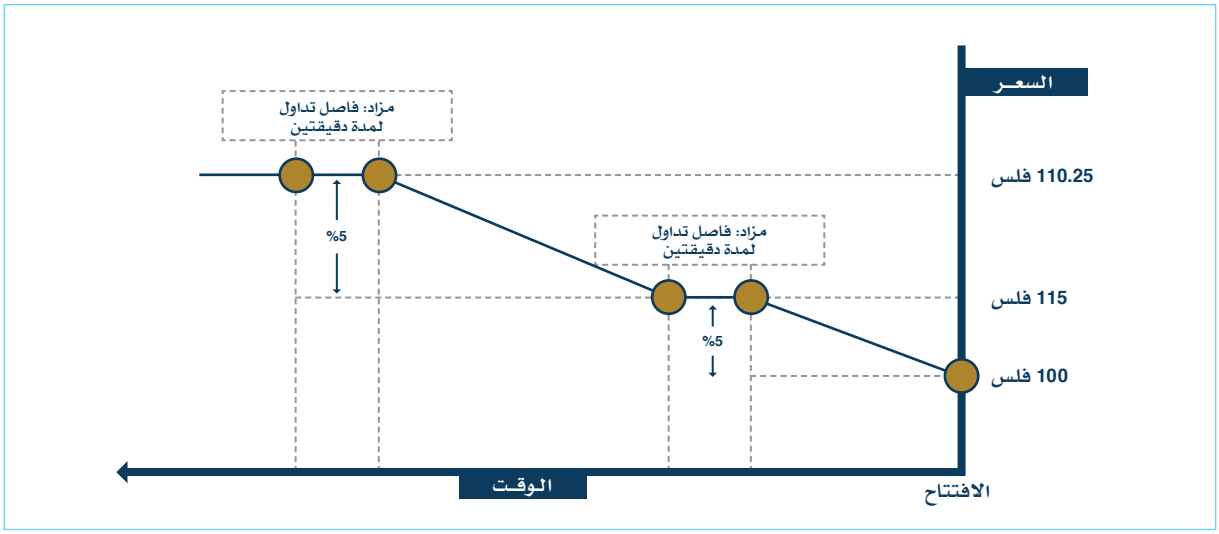

ي. فواصل التداول للمؤشر (السوق الأول أو الرئيسي):

يهدف تطبيق فواصل التداول على المؤشر إلى إتاحة الفرصة للحصول على معلومات إضافية وإجراء تحليل لموقف السوق في حالة النزول السريع، بالإضافة إلى الحد من تقليل الخسائر في حالة النزول الحاد للسوق بشكل عام. أما أبرز خصائص فواصل التداول فنوجزها بالآتي:

- يتم تفعيل فواصل التداول للمؤشر في حالة النزول فقط ولا يتم تفعيلها في حالة الصعود. تقوم البورصة بإيقاف التداول لمدد زمنية محددة وفق حركة المؤشر كما هو موضح أدناه:

نسبة نزول المؤشر (عن مستوى الإقفال السابق)	مدة إيقاف التداول لجميع أسهم المؤشر
%5	15 دقيقة
%7	30 دقيقة
%10	إيقاف التداول إلى نهاية اليوم

- يكون إيقاف التداول في حالة تفعيل فاصل التداول للمؤشر على أسهم كل سوق على حدة. على سبيل المثال: في حالة نزول مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 5% ونزول مؤشر السوق الأول بنسبة 2%، يتم إيقاف التداول على جميع أسهم السوق الرئيسي، دون إيقاف التداول على أسهم السوق الأول.

ك. التأكيد المتأخر لصفقات أمين الحفظ... معالجة حالات شتى من بينها فرق التوقيت!

أتاح تطبيق المرحلة الأولى من المشروع خاصية رفض الالتزام بالصفقة لأمناء الحفظ من قبل الشركة الكويتية للمقاصة، حيث أصبح لأمين الحفظ القدرة على رفض الالتزام بالصفقة عن عملائه. وتعد هذه الخاصية ذات أهمية لعملاء أمين الحفظ (خاصة المستثمرين الأجانب) بحيث تتيح دقة أكبر في تنفيذ الأوامر.

ونظراً لإجراءات عملية التأكيد على الصفقة التي تتطلبها تداولات عملاء أمين الحفظ، وكذلك لوجود معظمهم في أماكن جغرافية بفروقات توقيت كبيرة عن توقيت دولة الكويت، أصبح من اللازم إتاحة فرصة للتأكيد المتأخر لعملاء أمين الحفظ. بناء على ذلك، أتاحت المرحلة الثانية القدرة لـ (أمين الحفظ) المجال لتأكيد صفقات تم رفضها في السابق قبل الموعد المحدد من قبل الشركة الكويتية للمقاصة، وبموافقة الوسيط المعني بالصفقة. علماً بأن أقصى وقت لقبول ورفض الصفقة من قبل أمين الحفظ هو الساعة 12 ظهراً في اليوم الثاني بعد التداول (T+2)، مع إمكانية التأكيد المتأخر بساعات قليلة بعد هذا الوقت.

ل. تطوير آلية تنفيذ الصفقات الخاصة (صفقات خارج نظام التداول)

تعرف "الصفقات الخاصة" على أنها الصفقات التي تتم خارج نظام التداول والتي تتطلب طبيعتها أن يسبق تنفيذها اتفاقٌ بين طرفٍ مشترٍ مع طرفٍ بائع على تنفيذ هذه الصفقة على ورقة مالية مدرجة في البورصة على سعر وكمية محددة.

تعتبر هذه الصفقات ذات أهمية خاصةً للمستثمر المؤسسي والأجنبي الذي قد تؤثر طبيعة الأحجام الكبيرة لصفقاته سلباً على التداول المستمر ضمن نظام التداول.

المرحلة الثانية من المشروع تضمنت تطوير نظم آلية بين الشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية لتسهيل هذه العملية وتقليل العبء والإجراءات المطلوبة في تنفيذ مثل هذه الصفقات. على أن تشمل كذلك الصفقات التي تمثل أكثر من 5% من رأس مال الشركة المدرجة مع الالتزام بمتطلبات الإفصاح، وكذلك الالتزام بشروط الاستحواذ الإلزامي (للصفقات التي تزيد عن 30%) وفقاً لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية. ولن يكون هناك إلزامٌ بالعمل وفق نظام المزادات وإنما سيكون متاحاً بشكل اختياري للأطراف الراغبة بذلك.

تجدر الإشارة إلى أنه يشترط لإجراء الصفقة خارج نظام التداول (صفقات خاصة) أن يكون الحد الأدنى للصفقة 150,000 د.ك، وألا يزيد أو يقل سعر الصفقة عن 20% من سعر الإقفال السابق، بالإضافة إلى غيرها من الاشتراطات الواردة في قواعد شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

م. نظام تداول الاوراق المالية غير المدرجة Over the Counter (OTC)

قامت شركة بورصة الكويت باستحداث منصة لتداول الأوراق المالية غير المدرجة، كما أجرت عمليات التسوية والتقاص لهذه الصفقات عن طريق الشركة الكويتية للمقاصة مع تقديم جميع خدمات الحفظ المركزي للشركات التي يتم تداولها عبر تلك المنصة. على أن تكون دورة التسوية لمثل هذا النوع من التداولات بشكل لحظي (T+0).

وتمثل هذه المنصة وسيلة للتسهيل على مساهمي الشركات التي تقوم بالانسحاب ببيع أسهمهم بوجود منصة تجمع بين المتداولين لخلق سيولة أعلى وزيادة فرص التداول.

ن. خدمة التحويل الإلكتروني.... للأرباح النقدية!

كخطوة ثانية لما سبق طرحه في عام 2017 في إطار التوجه لإنهاء العمل بالشيكات الورقية والذي تمثل بإمكانية استلام الأرباح النقدية عبر التحويل المباشر لحسابات المساهمين ولكن بشريطة أن يكون حساب الشركة الموزعة للأرباح من خلال ذات البنك للمساهم، فإن المرحلة الثانية أتاحت للشركة الكويتية للمقاصة تقديم خدمة التحويل الإلكتروني للأرباح النقدية وذلك للشركات المدرجة التي تقوم باختيار تلك الخدمة وللمساهمين بغض النظر عن مكان تواجد حسابهم المصرفي سواء في ذات البنك أو بنك آخر.

وتعكف الجهات المسؤولة عن المشروع على العمل للتخلص التام من الاعتماد على الشيكات الورقية وشيكات التداول كذلك في المرحلة الثالثة بحيث يصبح التحويل الإلكتروني مطبقا في جميع التعاملات على الأوراق المالية.

- **المرحلة الثالثة لمشروع تطوير أسواق المال**

قام مجلس مفوضي هيئة أسواق المال باجتماعه المنعقد بتاريخ 2018/10/31 باعتماد الخطة الزمنية المقدمة من قبل كل من الشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت والتي قسمت مخرجات المرحلة الثالثة على دفعتين:

- **الدفعة الأولى (المبادرات المبكرة)**: تضم المبادرات التي تحتاج وقتاً قصيراً من ناحية الجاهزية لتطبيقها، وبعض العناصر المطلوبة لاستيفاء معايير مؤشر MSCI. وأثناء ذلك ستقوم كل من شركة البورصة والشركة الكويتية للمقاصة بالقيام ببعض الخطوات اللازمة للإعداد إلى الدفعة اللاحقة.
- **الدفعة الثانية (المبادرات اللاحقة)**: تضم المبادرات التي تحتاج وقتاً أطول للإعداد وتعتمد على جاهزية أطراف أخرى غير خاضعة بشكل رئيسي لرقابة الهيئة، مثل بنك الكويت المركزي والبنوك التجارية.

الدفعة الأولى – المرحلة الثالثة	الدفعة الثانية – المرحلة الثالثة
الاستخدام الشامل للإقراض والاقتراض وتطبيق البيع على المكشوف مشروطاً باقتراض الأسهم	نموذج الوسيط المؤهل
تحسين آلية تنفيذ صفقات خارج السوق Off-Exchange Trades	نموذج مبدئي للوسيط المركزي CCP – السوق الرسمي للأسهم
استحداث جلسة التداول بعد الإغلاق، يتم التداول فيها على سعر الإغلاق لبضعة دقائق.	التسويات النقدية من خلال منظومة: بنك الكويت المركزي / بنوك تجارية
إدراج وتداول الصناديق الاستثمارية	تطوير إدارة الضمانات بآلية Straight-through-processing
	الفصل بين حسابات العملاء ضمن الحسابات المجمعة مع تغيير آلية الترقيم للحسابات
	تطوير آلية إدارة استحقاقات الأسهم claims processing
	طرح أداة إعادة الشراء Repos
	التداول على الهامش Margin

هذا، وقد بدأت أولى خطوات المرحلة الثالثة لمشروع تطوير السوق إذ يجري العمل وقت إعداد التقرير على استحداث بعض التعديلات على اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، وذلك فيما يخص الصناديق العقارية المدرة للدخل (REITS) والذي ينعكس في الكتابين الثاني عشر (قواعد الإدراج) والثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) بالإضافة إلى تعديلات في قواعد كل من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة.

كما قام الفريق المشترك والمسؤول عن مشروع تطوير السوق بإجراء ثلاثة اختبارات موسعة للسوق (Market Wide Tests-MWT) للإعداد لانطلاق المرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق (الدفعة الأولى)، حيث تم إجراء أول تلك الاختبارات الموسعة بتاريخ 2019/01/20، وثانيها بتاريخ 2019/02/19، أما ثالثها فقد كان بتاريخ 2019/03/10 حيث شارك في تلك الاختبارات 11 شركة وساطة، و3 شركات مزودي خدمة، و6 شركات استثمار. وجاري العمل على استكمال جميع الاستعدادات لانطلاق الدفعة الأولى للمرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق.

الفصل الثاني
ترقية تصنيف بورصة الكويت إلى سوقٍ ناشئة

قامت وكالة التصنيف العالمية S&P Dow Jones بالإعلان عن ترقية تصنيف دولة الكويت إلى سوق ناشئ في نوفمبر 2018، على أن يكون التطبيق الفعلي قبل افتتاح السوق في 23 سبتمبر 2019. وقد أشادت S&P Dow Jones في إعلانها بالتقدم الملحوظ فيما يتعلق بأنظمة التسوية والتقاص من خلال الانتقال إلى دورة تسوية موحدة (T+3) وتحقيق مبدأ التسليم مقابل الدفع (D.V.P). علماً بأن المؤشرات التي ستتأثر بإضافة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة هي كالآتي:

· S&P Global BMI	· S&P Global BMI Shariah
· S&P/IFCI	· Dow Jones Global Index
· S&P Global Property	· Dow Jones Islamic Markets

وتعتبر S&P Dow Jones ثاني وكالة تصنيف تقوم بترقية تصنيف الكويت، حيث سبقتها وكالة التصنيف العالمية FTSE Russell بالإعلان عن ترقية تصنيف الكويت إلى سوق ناشئ في سبتمبر 2017، وقد تم تضمين بعض أسهم الشركات الكويتية ضمن مؤشرات FTSE Russell في 2018 مما نتج عنه دخول استثمارات أجنبية تفوق المليار ونصف مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وكالة التصنيف العالمية MSCI بوضع الكويت على قائمة المراقبة لرفع التصنيف إلى سوق ناشئ، ومن المتوقع الإعلان عن قرارها في يونيو 2019.

وتأتي جميع هذه القرارات من شركات التصنيف العالمية كشهادة للجهود المبذولة في مشروع "تطوير سوق المال" والذي تقوده هيئة أسواق المال بالتنسيق والتعاون مع شركائها في منظومة أسواق المال، كشركة بورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة، وشركات الوساطة. ويمثل مشروع تطوير سوق المال الشغل الشاغل لهيئة أسواق المال، لاسيما بعد تجاوز المرحلة التأسيسية واستكمال البنية التنظيمية والتشريعية إلى حدٍ بعيد والتي مثلت أساس الانتقال إلى المرحلة التالية.

"مشروع تطوير السوق" الذي خصصنا له الفصل الأول من هذا الباب كان أحد المقومات الرئيسة لنجاح ترقية البورصة، وبصورة أكثر تحديداً التغييرات الهامة التي تضمنتها المرحلة الأولى من هذا المشروع لاسيما توحيد دورة التسوية الجديدة مع تطبيق مبدأ التسليم والاستلام (D.V.P)، إتاحة خاصية رفض الالتزام بالصفقة لأمناء الحفظ، والتي ساعدت كثيراً على نجاح الجهود المبذولة في إطار ترقية البورصة، مع التأكيد على اكتفائنا بالإشارة إلى أبرزها في إطار هذا المشروع نظراً لاستعراضها كاملةً بالتفصيل في الفصل السابق من هذا الباب كما أسلفنا.

الفصل الثالث

مشروع تخصيص شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

شهدت بورصة الكويت في الأعوام القليلة الماضية مساراً متصاعداً وتطوراً لافتاً على صعيد توجهات ترقيتها وفق العديد من مؤشرات وكالات التصنيف العالمية، بدأتها وكالة التصنيف العالمية FTSE Russell بالإعلان عن ترقية البورصة إلى سوقٍ ناشئة في سبتمبر من عام 2017، تلتها وكالة التصنيف العالمية S&P Dow Jones بالإعلان عن ترقية تصنيف دولة الكويت إلى سوق ناشئة في نوفمبر 2018، على أن يكون التطبيق الفعلي قبل افتتاح السوق بتاريخ 23 سبتمبر 2019، كما أعلنت وكالة التصنيف العالمية MSCI عن وضع الكويت على قائمة المراقبة لرفع تصنيف البورصة الكويتية إلى سوق ناشئة، ومن المتوقع الإعلان عن قرار MSCI في يونيو 2019.

هذه الترقيات لم تأت من فراغ، بل كانت تتويجاً لجهود مستمرة لسنوات عدة استهدفت العمل على مسارين متلازمين في الآن ذاته: خصخصة السوق من جهة، وانتهاج استراتيجية تطويرية شاملة له من جهة أخرى.

ولابد من التأكيد على أن التوجه لخصخصة السوق يتوافق مع التوجهات التنموية الحكومية الهادفة لتحقيق رؤية دولة الكويت الاستراتيجية (الكويت 2035) والمتمثلة في: "الكويت مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويزكي فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظلٍ جهاز دولة مؤسسي داعم، يوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة"، أما الانعكاساتٍ الإيجابية المتوقعة لتوجه خصخصة السوق والارتقاء بتصنيفه فلا تقتصر على واقع أنشطة الأوراق المالية فقط، بل تتخطى ذلك لتشمل واقع اقتصادنا المحلي بمجمله، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الترقية الأولى وحدها ترتب عليها دخول استثمارات أجنبية تفوق المليار ونصف المليار دولار أمريكي.

الأساس القانوني لعملية خصخصة البورصة:

تستند عملية الخصخصة إلى أحكام المواد (33 و154 و156) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، خاصة نص المادة (33) التي تنص على الآتي: "تمنح الهيئة ترخيص بورصة لشركة مساهمة تحل محل سوق الكويت للأوراق المالية، ويحدد رأس مال هذه الشركة بقرار من مجلس المفوضين، ويكون نشاطها مقصوراً على تشغيل بورصة الأوراق المالية، وتكون الهيئة مكلفة بتأسيس هذه الشركة على أن تخصص أسهمها على النحو التالي:-

1. نسبة لا تقل عن ستة في المئة (6%) ولا تزيد على أربعة وعشرين في المئة (24%) تخصص للجهات العامة التي يحق لها تملك الأسهم وتؤول النسبة التي لم يكتب فيها إلى المستثمر الفائز.
2. نسبة لا تقل عن ستة وعشرين في المئة (26%) ولا تجاوز أربعة وأربعين في المئة (44%) تخصص لتكتتب فيها الشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية مع مشغل عالمي للبورصات أو مشغلاً عالمياً منفرداً، وتضع الهيئة الشروط والضوابط اللازم توافرها في المزايدين والمزايدة، ويرسى المزاد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافاً إليها مصاريف تأسيس – إذا وجدت.
3. نسبة خمسون في المئة (50%) تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.
4. تتولى هيئة المفوضين المكلفة بتأسيس الشركة تحديد رأسمالها وتوزيع جميع الأسهم المخصصة للاكتتاب العام بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسمائهم في الهيئة العامـــة للمعلومات المدنية في يوم الاكتتاب، على أن يتم تسديد قيمة هذه الاكتتابات من قبل المواطنين للهيئة وفقاً للإجراءات وبالطريقة التي تحددها الهيئة، دون أي فوائد أو رسـوم أو أي زيادة فـوق سـعر السهم في تاريخ الاكتتاب، في موعـد أقصـاه اليوم الذي تنقضي في نهايته ستون يوماً، محسوبة بدءاً من أول الشهر التالي للشهر الذي تولت فيه الهيئة دعوة المواطنين عن طريق وسائل الإعلام الكويتية المقروءة والمسموعة والمرئية إلى تسديد قيمة الاكتتابات المستحقة عليهم.

وعلى الهيئة أن تضمن نشرة الاكتتاب بنداً يجيز للمواطنين طلب زيادة التخصيص لهم من الأسهم التي لم يتم سداد قيمتها للهيئة بما يضمن تغطية نسبة خمسين في المئة (50%) المخصصة للمواطنين بالكامل. وتحدد الهيئة آلية وإجراءات تخصيص مقدار الزيادة، وتوزيعها على هؤلاء المواطنين وكيفية، وإجراءات، ومواعيد سدادهم قيمتها للهيئة.

ويجوز للهيئة الموافقة على ترخيص بورصات أخرى، يحدد رأس مالها ونشاطها والشروط الخاصة بأعمالها وإداراتها وكل ما يتعلق بها بقرار من مجلس المفوضين."

صورة جماعية لأعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال مع أعضاء لجنة طرح وتخصيص أسهم رأس المال المصدر لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية

المسار التاريخي لتطورات مشروع خصخصة البورصة:

المراحل الأولى لمشروع خصخصة البورصة بدأت في أعقاب صدور قانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 بشأن تنظيم نشاط الأوراق المالية، وشهدت بذل جهودٍ في مساراتٍ عدة، نعرض لتطورات مراحل تنفيذ التوجه لخصخصة سوق الكويت للأوراق المالية والمراحل الزمنية التي مرت بها بإيجاز وفق الآتي:

- بموجب مرسوم تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية الصادر عام 1983 تم تأسيس سوق الكويت للأوراق المالية كمؤسسة عامة أنيط بها العمل كبورصة أوراق مالية والقيام بالمهام التنظيمية والرقابية على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت.

  وبموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، انتقلت المهام الرقابية من السوق إلى الهيئة، ونصت المادة (154) من القانون المذكور على اعتبار سوق الكويت للأوراق المالية بورصة مرخصة وعليه توفيق أوضاعه وفقاً للقانون، ونصت المادة (156) من القانون على أيلولة أصول السوق المادية والمعنوية للهيئة، كما نصت على أن تقوم الهيئة بتكليف لجنة استشارية يناط بها تقييم أصول السوق وتحديد ما يؤول منه للهيئة وما يبقى منه لدى السوق، كما نصت المادة (33) من ذلك القانون على أن تمنح الهيئة ترخيص بورصة لشركة مساهمة تحل محل سوق الكويت للأوراق المالية، ويحدد رأس مال هذه الشركة بقرار من مجلس المفوضين، ويكون نشاطها مقصوراً على تشغيل بورصة الأوراق المالية، وتكون الهيئة مكلفة بتأسيس هذه الشركة.

- في نوفمبر من عام 2013 صدر قرار الهيئة رقم (37) بشأن الموافقة على الترخيص بتأسيس وتحديد رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الموثق برقم (2357) لسنة 2014 بتاريخ 2014/4/22 قامت الهيئة بتأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية لتحل محل سوق الكويت للأوراق المالية برأس مال مصدر ومدفوع بالكامل قدره ستة ملايين دينار كويتي موزعة على ستين مليون سهماً بقيمة مائة فلس للسهم ورأس مال مصرح به قدره ستون مليون دينار كويتي، وتمتلك الهيئة كامل أسهم رأس مال الشركة المصدر.

- في عام 2014 وتنفيذاً لنص المادة (33) من قانون الهيئة، قامت الهيئة بتأسيس شركة بورصة الكويت لتحل محل سوق الكويت للأوراق المالية، وفي يوليو من العام ذاته كان اجتماع اللجنة التأسيسية لشركة بورصة الكويت.

- في عام 2015، صدر القانون رقم (22) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون الهيئة بما في ذلك المادة رقم (33) بشأن تخصيص أسهم رأس مال شركة البورصة، كما شمل التعديل المادة (156) بحيث أجازت للهيئة تفويض شركة البورصة بإدارة السوق، كما صدرت أيضاً اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الهيئة، كما شهدت تلك السنة أيضاً صدور قرار الهيئة رقم (80) لسنة 2015 بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها سير مرفق البورصة، وكذلك قرارها رقم (81) لسنة 2015 بشأن اعتماد الخطة التفصيلية لكيفية إتمام عملية التسليم والتسلم لسوق الكويت للأوراق المالية، إضافةً إلى قرارها رقم (82) لسنة 2015 بشأن تشكيل فريق العمل المشترك لتسليم وتسلم سوق الكويت للأوراق المالية.

- في عام 2016 صدر قرار الهيئة رقم (33) بشأن تقرير المهام والوظائف التي يقوم بها سوق الكويت للأوراق المالية حينها، والتوصية بما سيؤول للهيئة أو الشركة الكويتية للمقاصة، أو ما سيبقى منها في السوق، كما صدر القرار رقم (34) لسنة 2016 بشأن المستندات والوثائق التي سيتم تسليمها من إدارة سوق الكويت للأوراق المالية حينها إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، ومحضر تسليم واستلام مرفق البورصة المؤرخ في 2016/4/24، كما صدر أيضاً قرار الهيئة رقم (63) لسنة 2016 بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية ومرفق البورصة، لتعهد الهيئة بذلك إلى شركة البورصة بإدارة الأصول المادية والمعنوية لمرفق البورصة والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها سير مرفق البورصة وذلك اعتبارا من تاريخ 25 أبريل 2016.

- تاريخ 24 إبريل 2016 كان موعد تولي شركة البورصة مهام تشغيل سوق الكويت للأوراق المالية، وفي الثالث من أكتوبر من عام 2016 تم توقيع اتفاقية بين الهيئة وشركة البورصة بشأن نقل ملكية الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية إلى شركة بورصة الكويت، وفي الرابع من أكتوبر صدر القرار رقم (90) لسنة 2016 بشأن إلغاء ترخيص سوق الكويت للأوراق المالية وانتهاء العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس من عام 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية، والقرار رقم (91) لسنة 2016 بشأن الترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية.

- في يناير من عام 2017 قامت الهيئة بطرح مناقصة تقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والمحولة لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بتاريخ 22 يناير 2017، كما صدر القرار رقم (38) لسنة 2017 بشأن تشكيل لجنة لطرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، لتصدر بعدها قراراتٌ عدة معدلة له آخرها كان القرار رقم (58) لسنة 2018.

- شهد عام 2018 تطوراتٍ عدة خاصة بمشروع خصخصة البورصة، نوجزها بالنقاط التالية:
  - بتاريخ 12 فبراير 2018 أبرمت الهيئة عقداً مع شركة المجموعة الثلاثية العالمية بالتحالف مع شركة كامكو للاستثمار لتقديم خدمات استشارية لتنفيذ عملية المزايدة، والتي تتضمن المراحل التالية:
    - المرحلة الأولى: "متطلبات ومعايير التأهيل للمزايدين، قائمة مختصرة للمشغلين العالميين واختبار السوق".
    - المرحلة الثانية: "خطة الأعمال وإعداد البيانات المالية".
    - المرحلة الثالثة: "خطة الحملة الترويجية والتحضير".
    - المرحلة الرابعة: "ضمان تقديم مشغل عالمي واحد على الأقل لعطاء فني".
    - المرحلة الخامسة: "ضمان مشاركة مشغل عالمي واحد على الأقل بالمزايدة أو بالاشتراك مع الشركة المدرجة".
    - المرحلة السادسة: "تنفيذ وإنهاء المزايدة".

صورة لأحد اجتماعات لجنة طرح وتخصيص أسهم رأس المال المصدر لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية مع الجهة الاستشارية.

- بتاريخ 30 ابريل 2018 تم الإعلان عن المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية تتراوح بين 26% و44%، كما تم تحديد معايير التأهيل الخاصة بالمشغل العالمي وكذلك المعايير الخاصة بالشركات المحلية، وتم أيضاً تحديد الجداول الزمنية للإجراءات التالية، والقواعد الإرشادية للمشاركة في عمليات تقديم العطاءات الرسمية.

وتجدر الإشارة إلى أن معايير تأهيل المشغل العالمي قد تم تحديدها بالآتي:

1. يجب أن يكون مقر المشغل العالمي – كما في 2017/12/31 – في دولة مصنفة ضمن الأسواق الناشئة الثانوية أو أعلى من ذلك من قبل FTSE - Russell، أو مُصنفة على أنها سوق ناشئ أو أعلى من ذلك من قبل MSCI.
2. بالإضافة إلى المعيار السابق يجب أن يتوافر في المشغل العالمي أحد المعيارين التاليين:

- ألا تقل القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية المدرجة لدى المشغل العالمي – كما في 2017/12/31 – عن مبلغ 200 مليار دولار أمريكي، كما يجب ألا يقل عدد الشركات المدرجة لدى المشغل العالمي عن 300 شركة.

أو؛

- لا تقل إيراداته السنوية الاجمالية – عن العام 2017 – عن مبلغ 200 مليون دولار أمريكي.

أما معايير تأهيل الشركات المحلية فكانت كالآتي:

- يجب أن تكون شركة كويتية مدرجة في بورصة الكويت، وتم تأسيسها وتسجيلها داخل دولة الكويت.
- يجب أن تكون الشركة مدرجة في السوق الأول أو السوق الرئيسي لبورصة الكويت.
- يجب أن تكون الشركة بنكاً أو شركة استثمار أو شركة تمويل وحاصلة على ترخيص من هيئة أسواق المال و/أو مسجلة لدى بنك الكويت المركزي.

- وبعد قيام الهيئة بمخاطبة المشغلين العالميين من خلال الكتب الرسمية والرسائل الإلكترونية، وكذلك قيام الجهة الاستشارية بالتنسيق والتواصل مع المشغلين العالميين، وذلك بغرض البدء بعملية اختبار السوق Market Testing فيما يخص عملية طرح أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، تم التوصل إلى تحديد القائمة المعتمدة للمشغلين العالميين المؤهلين، كما تم تحديد واعتماد قائمة للشركات المحلية المؤهلة، وذلك استناداً إلى معايير التأهيل المعتمدة.

- بتاريخ 9 مايو 2018، أعلنت الهيئة عن اجتماعها بعدد من ممثلي الشركات المحلية – المدرجة المؤهلة – التي تنطبق عليها معايير التأهيل الابتدائي للمشاركة في المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، بهدف تقديم شرح حول إجراءات المزايدة وتوضيح المتطلبات اللازمة لذلك، وخلال الاجتماع، تم إلقاء نظرة عامة عن بورصة الكويت، وشرح نموذج الاستثمار ومعايير التأهيل الخاصة بالشركات المدرجة والمشغلين العالميين، والجدول الزمني للعملية، والمستندات الواجب تقديمها، كما تم توضيح آلية عقد التحالف بين الشركات المحلية والمشغلين العالميين المؤهلين، كما تم خلال الاجتماع الإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي طرحها الحضور حول المزايدة ومعايير التأهيل الخاصة بالمشغل العالمي وبالشركات المحلية، وغيرها من الأسئلة التي تتعلق بإجراءات المزايدة.

- بتاريخ 24 مايو 2018 تم إطلاق غرفة البيانات الافتراضية. علما بأن هيئة أسواق المال قامت بإخطار الشركات المحلية والمشغلين العالميين المؤهلين – ممن تقدموا بكتب إبداء الاهتمام واتفاقية عدم الافصاح – خلال 3 أيام عمل من تاريخ تقديم المستندات، بما يفيد الموافقة على الدخول لغرفة البيانات الافتراضية Virtual Data Room "VDR" لإجراء الفحص النافي للجهالة.

- في 4 يونيو 2018 عقد مستشارو هيئة أسواق المال، شركة كامكو للاستثمار والمجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات، بصفتهما مستشار عملية المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، اجتماعاً مع عدد من ممثلي الشركات المحلية المدرجة المؤهلة للمزايدة، من أجل تقديم إيضاحاتٍ خاصة بالإجراءات المتعلقة بعملية المزايدة. بما في ذلك معايير التأهيل الخاصة بالمشغلين العالميين، والجدول الزمني للعملية. كما تم خلال الاجتماع فتح باب النقاشات مع الحضور من الجهات التي أبدت رغبتها بالمشاركة في عملية المزايدة، حيث أجاب ممثلو مستشاري عملية المزايدة عن الاسئلة والاستفسارات التي طرحها الحضور حول تفاصيل عملية المزايدة، وخلال هذا الاجتماع، طلب المستثمرون المحليون من الهيئة تمديد الجدول الزمني لعملية المزايدة لمنحهم مزيدا من الوقت لتقييم ودراسة هذه الفرصة ولتكوين التحالفات اللازمة.

- بتاريخ 28 يونيو 2018 قامت هيئة أسواق المال بإصدار إعلان بخصوص المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وضمنت إعلانها ذاك موافقتها على تلبية طلب المستثمرين المحليين بشأن تمديد الجدول الزمنى للعملية. لتمنح بذلك المستثمرين المحليين المؤهلين والمشغلين العالميين مزيداً من الوقت لانضمامهم لقائمة المهتمين في هذه العملية، كما تم تحديد الأول من أغسطس موعداً نهائياً للمستثمرين للتعبير عن اهتمامهم واستكشاف هذه الفرصة الاستثمارية بشكل أكبر.

- بتاريخ 2 أغسطس 2018 أعلنت الهيئة عن بدء مرحلة جديدة من المزايدة على حصة في أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت مع انتهاء الموعد النهائي (الأول من أغسطس) للمستثمرين للتعبير عن اهتمامهم واستكشاف الفرصة الاستثمارية المتمثلة بتلك المزايدة بشكلٍ أكبر.

- وقد تقدمت خلال تلك الفترة اثنتا عشر شركة محلية ممن أبدوا اهتماماً بالفرصة الاستثمارية وخمسة مشغلين عالميين ممن تقدموا بكتاب إبداء الاهتمام واتفاقية عدم الإفصاح لتتمكن من الدخول لغرفة البيانات الافتراضية لدراسة الفرصة الاستثمارية.

- بتاريخ 18 أكتوبر 2018 قام ثلاثة مشغلين عالميين بتقديم عطاءاتهم الفنية، وتم تأهيل اثنين منهم للتسجيل للمشاركة في عملية المزايدة وذلك بناءً على نتائج تقييم العطاءات الفنية.

- بتاريخ 9 ديسمبر 2018 أعلنت الهيئة في الجريدة الرسمية عن إجراءات وأحكام وشروط المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة البورصة، كما تم تخصيص حصة المزايدة بنسبة 44% من أسهم رأس المال المصدر لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بواقع 84,134,600 سهماً، وتخصيص نسبة 6% لاكتتاب الجهات العامة بواقع 11,472,900 سهماً.

وفيما يلي البرنامج الزمني لعملية المزايدة ومراحلها كما هي مبينة كالآتي:

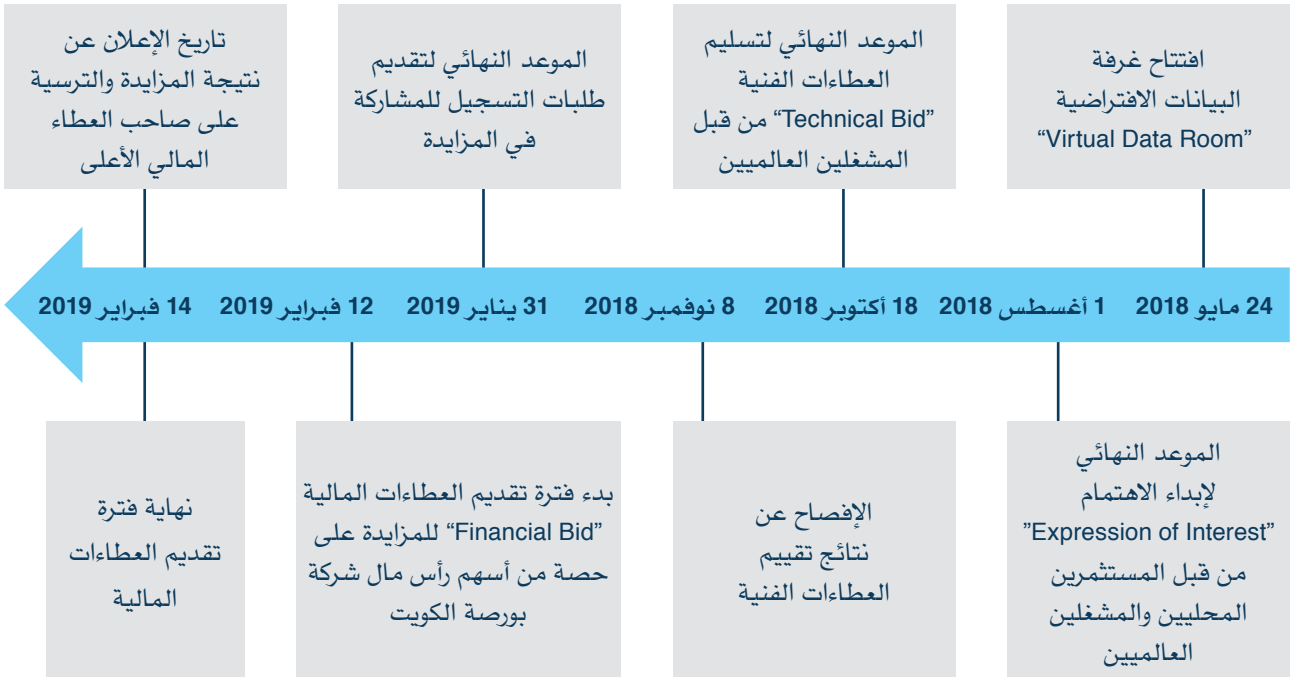

جانب من الحدث التاريخي المتمثل في الإعلان عن التحالف الفائز بالمزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة البورصة.

أما عام 2019 وتحديداً الرابع عشر من شهر فبراير منه، فقد شهد حدثاً استثنائياً في ملف خصخصة البورصة بإسدال الستار على مرحلته ما قبل النهائية بفوز التحالف المكون من شركة الاستثمارات الوطنية وشركة أرزان للتمويل والاستثمار والشركة الاولى للاستثمار إضافة الى بورصة أثينا بالمزايدة الخاصة بالحصة المطروحة من أسهم شركة بورصة الكويت والبالغة 44%، وهو حدث استثنائي وتاريخي قولاً وفعلاً وفق كافة المقاييس، ويكفي القول بأنه يمثل نجاحاً في إنجاز أول وأهم توجهٍ نحو مشاريع الخصخصة في تاريخ دولة الكويت، كما أنه تناول مرفقاً من أهم مرافقنا الاقتصادية على الإطلاق وهو سوق الكويت الأوراق المالية، خاصةً وأن النجاح اللافت في هذا المشروع أتى ترجمةً لخطة محكمة مترافقة بشفافية تامة وفقاً لمبادئ المنافسة والعدالة الإجرائية والموضوعية وفقاً لما ورد بشروط وضوابط المزايدة العلنية المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ 2018/12/9.

هذا، وقد تضمنت المادة الأولى من القرار رقم (25) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/2/14 بشأن ترسية المزايدة الخاصة بالحصة البالغة 44% من أسهم رأس المال المصدر لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية قبول العطاء المالي المقدم من تحالف (BME) "Bolsas y Mercados Espanoles" والبنك التجاري، وكذلك اعتماد العطاء المالي الأعلى المقدم من تحالف Hellenic Exchanges-Athens Stock Exchange SA Holding شركة الاستثمارات الوطنية – شركة الأولى للاستثمار – مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار.

أما المادة الثانية منه فنصت على ترسية المزاد على تحالف: Hellenic Exchanges-Athens Stock Exchange SA Holding شركة الاستثمارات الوطنية – شركة الأولى للاستثمار – مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار الذي تقدم بعطاء مالي بمبلغ (237) فلساً (مائتان وسبعة وثلاثون فلساً) للسهم وبمبلغ اجمالي 19,939,900.200 د.ك (تسعة عشر مليوناً وتسعمائة وتسع وثلاثون ألفاً وتسعمائة دينار كويتي ومئتي فلس) مقابل شراء كامل أسهم الحصة البالغة 44% من أسهم رأس المال المصدر لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، باعتباره العطاء الأعلى سعراً.

كما أوجبت المادة الثالثة على رئيس لجنة طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وجميع قطاعات الهيئة وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة تنفيذ هذا القرار والعمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

وأخيراً، يمكن القول بأن الهيئة قد قطعت بذلك شوطاً طويلاً في مسار تنفيذ المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010، سواءً على صعيد منح ترخيص بورصة لشركة مساهمة تحل محل سوق الكويت للأوراق المالية، وتحديد رأس مالها وتخصيص أسهمهما، ليتبقى فقط مرحلتها النهائية المتعلقة بالاكتتاب العام لنسبة 50% من أسهمها، بعد أن تم تخصيص النسبتين الأخريين، وبالمحصلة يمكن إيجاز ما تم إنجازه من عملية تخصيص أسهم شركة البورصة بالآتي:

- حصة المزايدة (وقدرها 44%): تم الانتهاء منها بالإعلان عن التحالف الفائز.
- حصة الهيئات العامة (وقدرها 6%) للجهات العامة وتم الاكتتاب فيها من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- حصة المواطنين البالغة (50%) سيتم البدء بإجراءاتها في موعدٍ لاحق ومن المنتظر إنهاؤها قبل 2020/3/31.

الفصل الرابع

مشروع تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL "نظام إفصاح – iFSAH"

يندرج مشروع هيئة أسواق المال لنظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL في إطار جهودها الهادفة للارتقاء بمختلف التعاملات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، لاسيما ما اتصل منها بتعزيز مبادئ الشفافية والافصاح في أسواق المال، إذ يتيح هذا النظام الآلي فائق الحداثة استقبال الإفصاحات عن المعلومات والبيانات المالية وغير المالية من الجهات المعنية به بعد توحيد أشكال عناصر تلك الإفصاحات والتقارير الخاصة بها، الأمر الذي يضمن دقة البيانات والمعلومات التي تتضمنها تلك الإفصاحات ويسهل التعامل معها من قبل جميع متعامليها من ناحية، ويتيح فرصة توفيرها في الوقت المناسب لكافة اصحاب المصالح ولأوسع شريحة من المعنيين بها، إضافةً إلى تخفيض أعباء الالتزام على الجهات المناط بها الإفصاح من ناحيةٍ أخرى.

ويعد هذا المشروع توجهاً استراتيجياً تم تضمينه الخطة الإنمائية للدولة باعتباره أحد المرتكزات الرئيسة لإرساء البنية الأساسية المطلوبة لأسواق المال في دولة الكويت، الأمر الذي يسهم في زيادة تنافسيتها وتحسين المناخ الاستثماري المحلي على وجه العموم، وقد أثبتت هذه النوعية من نظم الإفصاح فاعليتها في تيسير عملية الإفصاح إلى حدٍ بعيد ورفع كفاءتها، الأمر الذي من المنتظر أن ينعكس محلياً تبسيطاً في اجراءات بيئة الأعمال المحلية وتعزيزاً للجهود الرقابية في القطاع المالي على وجه العموم، حيث ستقتصر آلية الإفصاح وفقاً لهذا النظام على قيام الجهة المعنية بالإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها مرة واحدة فقط، وبشكل موحد لمفاهيم وعناصر إفصاحٍ موضع اتفاق، ليقوم النظام بالتحقق من صحتها واعتمادها من الأطراف المعنية ومن ثم حفظها في قاعدة بيانات مركزية، وتوفيرها ومشاركتها مع جميع الجهات الرقابية الأخرى التي تتعامل مع النظام وفقاً للصلاحيات والتصاريح الممنوحة، دون الحاجة لطلب تلك البيانات والمعلومات من الجهات الخاضعة للرقابة مرة أخرى، وبالمحصلة فإن هذا النظام يمثل فرصةً لتجاوز المعوقات العديدة المتصلة بعملية تبادل البيانات والمعلومات بين مختلف الأطراف المعنية والمتعاملة في السوق المالي الكويتي، الشكل التالي يعرض مقارنةً لبيئة تبادل معلومات الإفصاح حالياً وتلك المستهدفة عبر هذا المشروع:

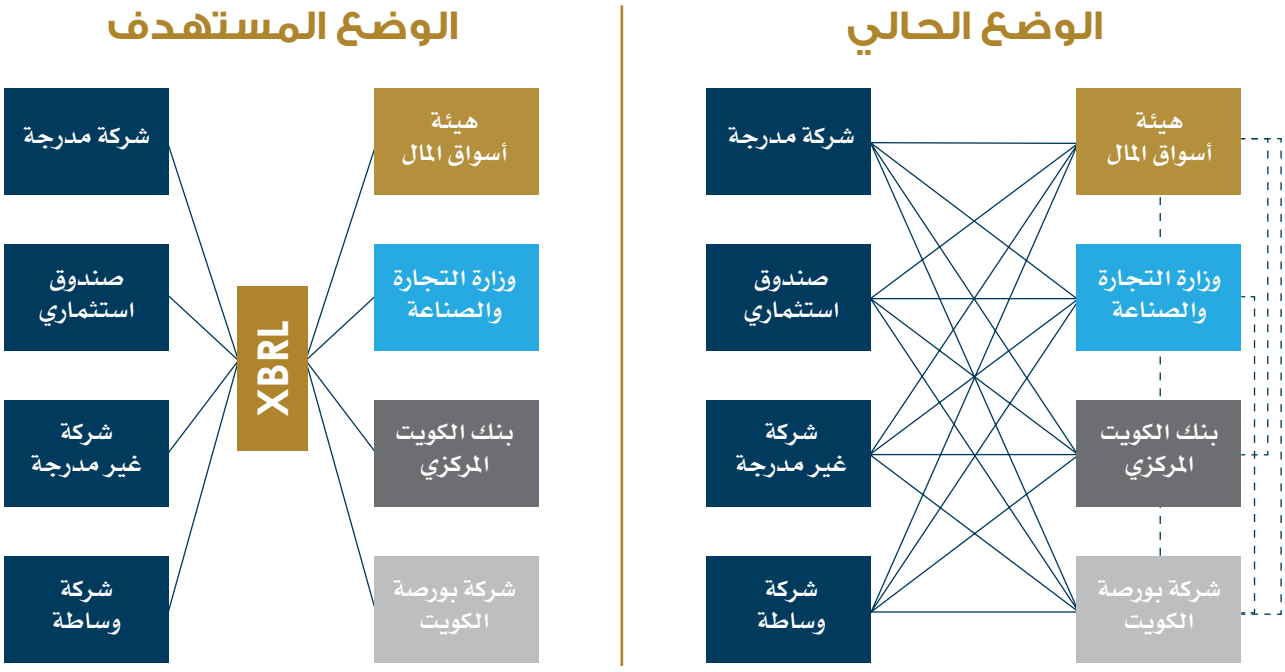

لغة نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـXBRL ومزاياه:

نظام الإفصاح الإلكتروني هذا يعتمد لغة الـ Extensible Business Reporting Language (XBRL)، وهي لغة معيارية رقمية مرنة (قابلة للتوسع) تم تطويرها خصيصاً لدعم الإفصاح وتبادل المعلومات بين جهات وأطراف النشاط الاقتصادي ومختلف مستخدمي البيانات والمعلومات (المالية وغير المالية)، أما المعيارية الخاصة بتلك اللغة فترجع للاتفاق العالمي حول مفاهيمها ومصطلحاتها تحت مظلة منظمة الـ XBRL العالمية، وهي منظمة دولية غير ربحية معنية بوضع المعايير الخاصة بلغة الـ XBRL، وتعمل على إعداد وإصدار التصنيفات والمحددات الخاصة بتلك اللغة، هذا فضلاً عن تطويرها بهدف الارتقاء وتحسين عملية الإفصاح في الأسواق المالية.

أما مزايا هذا النظام فمتعددة، لعل أبرزها ما يتيحه النظام من مرونة في تبادل المعلومات والبيانات المالية وغير المالية وكذلك إتاحته فرصة إنشاء تصنيفات ومفاهيم إفصاح جديدة خاصة بمتطلبات أعمال الجهات الرقابية، وتقديمه للقارئ والحاسب الآلي لغةً مفهومة واضحة مبسطة، وكذلك توفيره البيانات المطلوبة في الوقت المناسب بدقة وموثوقية عاليتين.

بوابات النظام والجهات المعنية به:

تم تخصيص خمس بواباتٍ للإفصاح لاستيفاء متطلبات الإفصاح المحددة ضمن النظام، تتمثل هذه البوابات في الآتي:

- بوابة إفصاح خاصة بالبيانات المالية (Financials Reporting Domain)
- بوابة إفصاح خاصة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال (Anti-Money Laundering Reporting Domain)
- بوابة إفصاح خاصة بالجمعيات العمومية (General Assembly Reporting Domain)
- بوابة إفصاح خاصة بمتطلبات الحوكمة (Corporate Governance Reporting Domain)
- بوابة إفصاح خاصة بافصاحات السوق (Disclosures Reporting Domain)

أما الجهات والأطراف المعنية بتطبيقات النظام، فتتمثل في كافة الأشخاص المرخص لهم، والشركات المدرجة، والأفراد والمؤسسات المتعاملين في السوق المالي الكويتي، ومراقبي الحسابات، والجهات الرقابية الأخرى وشركة بورصة الكويت.

مراحل الإعداد للنظام:

بدأت مراحل الإعداد للمشروع بتاريخ 2016/4/10، وقد تضمنت خطة عمل المشروع تنفيذ العديد من المهام في ثلاثة جوانب رئيسية كالآتي:

- **الجانب التقني:** حيث تم في هذا الإطار تصميم النظام وفق المواصفات وإجراءات العمل الخاصة بالهيئة، وتحميله في بيئة الاختبار والبيئة التشغيلية وإجراء الاختبارات التجريبية المختلفة بما فيها اختبارات الاختراق والتحمل (Penetration and Stress Test)، ليتم بعدها العمل على إعداد وبرمجة النظام لتضمن كافة بوابات الإفصاح الإلكترونية المحددة في المشروع وإجراء الاختبارات اللازمة لتأكد النظام مع ما تم توثيقه في مستندات الأعمال (BRS documents) ومستندات المواصفات الفنية (SRS Documents) المعتمدة في هذا الشأن.
- **جانب هيكل التصنيفات:** تم في هذا الجانب تحديد المتطلبات الفنية لكافة قطاعات الهيئة المعنية والمتمثلة في كافة التعليمات والنماذج والجداول (الكمية والنوعية) الصادرة من قبل الهيئة، وتحديد بوابات الإفصاح المعنية بتطبيقات النظام وعناصر الإفصاح الخاصة بها، وتم العمل على إعداد وتوثيق هيكل التصنيفات الخاصة بكافة بوابات الإفصاح المحددة في المشروع.
- **الجانب التوعوي:** تم تقديم عدة ورش عمل توعوية وتدريبية داخلية وخارجية لكافة الأطراف المعنية باستخدام والتعامل بالنظام من شركات وأفراد ومكاتب تدقيق وجهات رقابية أخرى تهدف إلى توعية وتأهيل تلك الأطراف بمتطلبات النظام، فضلاً عن إبراز ما يمثله النظام من منافع لتلك الأطراف في عملية تبادل المعلومات التي تتم فيما بينهما، والتي من شأنها أن تساهم في الانتقال إلى النظام الإلكتروني الجديد بشكل سلس ومرن. وتم تحديد واختيار شرائح الجهات لمرحلة التطبيق التجريبي، وتأهيلها لتطبيقات هذه المرحلة من خلال ورش عمل توعوية وتدريبية خاصة بها.

كما شاركت هيئة أسواق المال في المؤتمرات السنوية لمنظمة الـ XBRL العالمية منذ عام 2015 حتى تاريخه، وكان للهيئة دوراً فاعلاً في مؤتمر المنظمة المنعقد خلال الفترة 8 إلى 10 نوفمبر 2016 في سنغافورة، حيث حرصت الهيئة على أن تكون مشاركتها مباشرة وفاعلة، وذلك من خلال قيامها بتقديم استعراض ضمن فعاليات المؤتمر بعنوان "– تجربة دولة الكويت في تطبيق نظام الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة الـ XBRL كأحد الأسواق المبتدئة Frontier Market"، والذي تم فيه ابراز جهود الهيئة كعضو نشط في هذا المضمار.

إطلاق النظام:

بعد انتهاء مراحل الإعداد للنظام وإجراء التجارب الاختبارية اللازمة، أعلنت الهيئة في 2019/2/10 عن إطلاقها للنظام وفق خطةٍ تضمن الانتقال التدريجي بشكلٍ سلسٍ ومرن وبلا معوقات، وفق مرحلتين تأهيلية وإلزامية.

المرحلة التأهيلية:

تنفذ هذه المرحلة بدورها وفق مراحل عدة، تبدأ بعملية إطلاق بوابة الإفصاح الخاصة بـ"البيانات المالية" وكذلك بوابة الإفصاح الخاصة بـ"متطلبات مكافحة غسل الأموال" كمرحلةٍ أولى تمتد حتى آخر سبتمبر من عام 2019، حيث ستكون الأطراف المعنية مطالبةً بتقديم متطلبات الإفصاح الخاصة بتلك البوابات للسنة المالية المنتهية في (2018/12/31). هذا وسيتم إطلاق بوابات الإفصاح الأخرى فور استكمال عمليات الربط مع بورصة الكويت والجهات الرقابية الأخرى، وتهدف هذه المرحلة إلى تعريف المعنيين بخصائص هذا النظام ومزاياه وآليات التعامل به، إذ سيتاح لهم في هذه المرحلة وخلال فترةٍ زمنيةٍ محددة، التقدم بالإفصاحات والتقارير المطلوبة من خلال هذا النظام الجديد عبر بواباته المحددة (بصورة تجريبية)، إضافةً إلى استمرارهم بتقديم الإفصاحات والتقارير ذاتها وفقاً للطرق التقليدية المعمول بها قبل تطبيق هذا النظام، الأمر الذي يمثل فرصة لهم لامتلاكهم مقومات التعامل مع هذا النظام ويُمَكن في الوقت ذاته من إجراء المزيد من الاختبارات العملية لتجاوز أية مشاكل قد ترافق عملية تطبيقه فنيةً كانت أم تقنية.

مرحلة التطبيق الالزامي:

من المنتظر أن تشهد هذه المرحلة إيقاف العمل بطرق الإفصاح التقليدية المعمول بها قبل تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL إفصاح iFSAH ليبقى هذا النظام الآلية الوحيدة المتاحة لكافة الجهات المعنية بالإفصاح للتقدم بإفصاحاتها وتقاريرها إلى الهيئة وذلك إعتباراً من تاريخ دخول هذه المرحلة حيز التنفيذ.

وسعياً لضمان امتلاك المعنيين بتطبيق هذا النظام التوعية المطلوبة به وبآليات التعامل معه والإفصاح من خلاله فقد تم إعداد ركنٍ توعوي وتعريفي خاص به يحمل عنوان "نظام إفصاح iFSAH" على الموقع الإلكتروني للهيئة (https://www.cma.gov.kw/en/web/ifsah) يعرض ما تم إعداده من المعلومات الخاصة بهذا النظام وأدلته الاسترشادية المتعلقة بخصائصه وتطبيقاته بصيغة مستنداتٍ الكترونية أو فيديوهات توعوية مسجلة مسبقاً، باللغتين العربية والإنجليزية.

كما تم وضع خطة توعوية تتمثل في تنفيذ مجموعاتٍ متسلسلة من ورش العمل الخاصة بهذا النظام من خلال شبكة الانترنت "Webinars"، تتيح لأوسع شريحة من المعنيين بالتعامل بالنظام متابعة تلك الورش والمشاركة فيها من سائر أماكن تواجدهم، الأمر الذي يعفيهم من عناء الحضور الفعلي ويوفر الكثير من جهدهم ووقتهم، حيث ستتناول هذه الورش إيضاح مختلف الجوانب ذات الصلة بخصائص هذا النظام وتطبيقاته وفق ما جاء من المعلومات والأدلة الاسترشادية المعروضة في موقع النظام التوعوي. كما تم إتاحة إمكانية التواصل المباشر مع فريق الدعم الفني الخاص بالنظام سواءً من خلال الهاتف أو عبر البريد الالكتروني المخصص لهذه الغاية.

الفصل الخامس

مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI

يتم العمل على تنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) المتخصص في هذه النوعية من الاختبارات وفقاً لاتفاقية موقعة معه بشأن التعاون المشترك لتعزيز أطر تأهيل السوق والإعداد لاختبارات محلية للقوانين واللوائح والتشريعات المطبقة في مجال أنشطة الأوراق المالية تأتي استكمالاً للاختبارات الفنية الدولية التي يقدمها المعهد المذكور، وقد تم تشكيل لجنة توجيهية وفريق عمل لتنفيذه وتحديد مهام كل منهما، وذلك بناءً على القرارات الإدارية التالية:

- القرار الإداري رقم (28) لسنة 2017 بشأن تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI، الصادر بتاريخ 2017/03/19.
- القرار الإداري رقم (43) لسنة 2017 بشأن تشكيل فريق عمل لتنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI، الصادر بتاريخ 2017/04/11.
- القرار الإداري رقم (61) لسنة 2018 بشأن إعادة تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI، الصادر بتاريخ 2018/07/19.
- القرار الإداري رقم (74) لسنة 2018 بشأن إعادة تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI، الصادر بتاريخ 2018/09/24.

وبعد الانتهاء من مرحلة التخطيط خلال الفترة السابقة والتي تم بها تحديد المتطلبات اللازمة والجدول الزمني الخاص بالمشروع بجميع مراحله من بدايته حتى موعد تطبيقه، شهدت هذه السنة المالية عدة إنجازات من قبل فريق العمل واللجنة التوجيهية تمثل أبرزها في الانتهاء من إعداد الإصدار النهائي لخطة الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بتفاصيلها العريضة والتي تمثل مخرجات المشروع، واعتمادها من قبل مجلس مفوضي الهيئة، إضافةً إلى الانتهاء من مراجعة منهج اختبار قوانين ولوائح الهيئة واعتماده من قبل اللجنة التوجيهية، ومراجعة وترجمة عدد من المستندات الخاصة بالمادة العلمية للاختبار المذكور، وإعداد واعتماد الإصدار الثاني من الخطة التوعوية للمشروع والأنشطة التوعوية الخاصة بمرحلة الإطلاق.

هذا وقد تم عقد عدة اجتماعات ومشاورات على صعيد الإدارة العليا للطرفين متمثلة بالمدير التنفيذي للهيئة والرئيس التنفيذي للمعهد، بالإضافة إلى اجتماعات أخرى بين ممثلي المعهد وأعضاء اللجنة التوجيهية وفريق العمل للمشروع لمناقشة عدة مواضيع متعلقة بمشروع الاختبارات التأهيلية وأفضل الممارسات بتطبيقه وسبل التعاون الفاعل لإطلاق المشروع بشكل مشترك بين الطرفين.

وقد شهدت السنة المالية موضوع التقرير إنجاز المرحلة الخامسة من مراحل المشروع الثمانية، كما تم الشروع بالمرحلتين "السادسة والسابعة" تمهيداً لإنجاز هما والانتهاء من جميع مراحل المشروع خلال السنة المالية القادمة، الشكل التالي يوضح مراحل سير المشروع:

الفصل السادس
المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية

يمثل "المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية" أحد التوجهات الاستراتيجية لهيئة أسواق المال في المرحلتين الراهنة والقادمة لاسيما على الصعيد التوعوي، كما يؤسس لتجربة رائدة إقليمياً كونه يستهدف تخطي الأدوار المعتادة للجهات الرقابية على أنشطة الأوراق المالية ليستهدف فئاتٍ مجتمعية خارج إطار الأشخاص المرخص لهم والمستثمرين بشتى فئاتهم وتصنيفاتهم.

وإذا كان الإسهام في "توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته" يمثل أحد الأهداف الرئيسية للهيئة وفقاً لقانون إنشائها، فإن هذا المشروع يأتي ترجمة فعلية لذلك كما أنه يعزز إلى حدٍ بعيد دورها على الصعيد المجتمعي وذلك من خلال تكوين وتعزيز الثقافة المالية في أوساط اجتماعية مختلفة.

المشروع يحمل الصفة الوطنية باعتباره يتخطى حدود المعنيين الحاليين بأنشطة الأوراق المالية ليستهدف تأهيل الأجيال القادمة بما يساهم في تأهيل الكوادر الوطنية تلبيةً لاحتياجات سوق العمل وبما يتفق مع التوجهات التنموية المستقبلية للدولة وذلك من خلال تزويدها بالخبرات والمعارف المطلوبة للتوصل إلى المخرجات التعليمية والمجتمعية المنشودة وفقاً لبرامج تراعي التوافق مع أحدث المعايير العالمية المطبقة.

كما يمتد المشروع لسنواتٍ عدة ويتضمن برامج متكاملة يتم تنفيذها بمشاركة عدة جهات من وزارات ومؤسسات وهيئات حكومية ووطنية وبالاستفادة من تجارب دولية ناجحة. وقد تم البدء بتنفيذ بعض برامجه بالتعاون مع جهات وطنية في عام 2017 وتحديداً مع جمعية إنجاز الكويتية، وذلك استناداً إلى آلية تعاون بين الجهتين تستهدف تنفيذ برامج مشتركة بينهما تفضي إلى تعزيز مقومات الثقافة المالية ونشر الوعي المالي في القطاع التعليمي وتحديداً في مرحلتي التعليم المتوسطة والثانوية في مدارس حكومية وخاصة في سائر المحافظات الكويتية، حيث استهدفت تلك البرامج في مرحلتها الأولى الممتدة بين عامي (2019/2017) تأهيل نحو ألفي طالبٍ وطالبة، وذلك من خلال تنفيذ برامج للمعرفة المالية يشارك موظفو الهيئة في تقديمها، كما يتضمن المشروع تنفيذ برامج توعوية في المستوى التعليمي الجامعي تستهدف التوعية في قضايا تتصل بأنشطة الأوراق المالية لدى تخصصاتٍ جامعية عدة.

المستهدفات بعيدة المدى للمشروع تتمثل في الإسهام بصورةٍ فاعلة في التوصل إلى بيئة مجتمعية تمثل المعرفة المالية أحد مقوماتها الرئيسة وتمثل أساس التحول إلى مركزٍ مالي إقليمي كتوجهٍ تنموي والمساعدة في إيجاد بيئة حاضنة داعمة لحديثي التخرج وكذلك المساهمة في خلق فرص عمل جديدة. أما مستهدفاته في المجال التعليمي تحديداً فتتمثل في التوصل إلى اعتماد مقررات دراسية حول مبادئ ومفاهيم مالية واستثمارية مبسطة (المراحل التعليمية المتوسطة والثانوية) ومقررات دراسية جامعية عن أنشطة الأوراق المالية وتشريعات الهيئة في بعض الكليات، مع التوصل إلى المستويات المنشودة للوعي المالي والمعرفة الاستثمارية في الميادين التعليمية كافة.

الإحصائيات الخاصة بمؤشرات تنفيذ بعض برامج المشروع في مرحلته الأولى التي امتدت على فتراتٍ أربع خلال السنتين الماليتين الأخيرتين تشير إلى تجاوز النسب المخططة سواءً من حيث عدد الفعاليات المنفذة أو أعداد الطلبة المستهدفين سواءً في المستوى التعليمي التربوي أو الجامعي.

وتجدر الإشارة إلى بدء الإعداد لتنفيذ المراحل التالية من المشروع وقت إعداد هذا التقرير، حيث من المنتظر تنفيذ مرحلة ثانية من التعاون مع جمعية إنجاز الكويتية للعامين الدراسيين (2021/2020-2020/2019) وكذلك تعزيز جهود التنسيق مع جهاتٍ وطنيةٍ أخرى لتنفيذ برامج أخرى في المشروع، إضافةً إلى العمل على تنفيذ بعض التوجهات المكملة كإصدار مجلة توعوية للأطفال وإنشاء موقع إلكتروني تفاعلي والمشاركة في فعاليات منظمة التمويل الدولي للأطفال والشباب CYFI.

الفصل السابع

مشروع "إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم"

يندرج مشروع "إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم" في إطار سعي الهيئة لتفعيل دورها الرقابي، وتعزيز البنية التشريعية لمنظومة أسواق المال سعياً للتوصل إلى منظومةٍ رقابية فاعلة تتوافق مع المعايير الدولية المطبقة، كما يمثل هذا المشروع في الوقت ذاته استحقاقاً قانونياً وفقاً لأحكام قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وتحديداً المواد التي أتاحت للهيئة فرض متطلبات إضافية للتأكد من امتلاك الشخص المرخص له القدرة على الاستمرارية بأعماله وعلى الأخص الاحتفاظ برأس مال كافٍ يتناسب مع حجم ونوع أنشطة الأوراق المالية التي يزاولها.

تتعدد مستهدفات المشروع بدءاً بتعزيز كفاءة أداء الشركات المرخصة للتعامل في الأوراق المالية وضمان سلامة مراكزها المالية، وصولاً للمساهمة الفاعلة في حماية حقوق المستثمرين، وخلق بيئة استثمارية آمنة عن طريق توفير الاحتياطات اللازمة لتأمين المخاطر المتعلقة بأعمال وتعاملات الأشخاص المرخص لهم.

بدأت الهيئة تنفيذ هذا المشروع بتاريخ 2018/9/18 بالتعاون مع مكتب "إرنست ويونغ للاستشارات" ويتكون من مراحل أربعة، تم إنجازها كاملةً بتاريخ 2019/3/14، ومن المنتظر الانتهاء من الإعلان وإصدار التعليمات خلال الربع الثالث من عام 2019 وفق خطة تطبيق تتضمن مرحلة تمهيدية ومرحلة التطبيق الإلزامي.

المرحلة الأولى من المشروع استهدفت التوصل إلى مخرجاتٍ عدة، لعل أبرزها إعداد تقرير بتقييم للوضع الراهن لدى الأشخاص المرخص لهم متضمناً جملة من التوصيات العامة بشأن نتائج ثلاثٍ من الدراسات التي تم إجراؤها والتي تناولت ما يلي:

- دراسة الوضع الراهن للأشخاص المرخص لهم من حيث متانة وسلامة مراكزهم المالية وأدائهم المالي، فضلاً عن تحديد التركزات الرئيسية لهم وما يصاحبها من إنكشافات.
- دراسة كافة المعايير والقواعد الصادرة بشأن معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.
- دراسة مقارنة لهيكل الأنشطة المرخص لها وما يتعلق بمشروع تطوير السوق وما يرتبط به من سياسات وأدوار خاصة بكياناته.

أما مهام المرحلة الثانية من المشروع فقد تضمنت إعداد مسودة أولية لتعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم وكافة النماذج الخاصة بها، وذلك استناداً إلى عاملين رئيسيين: أولهما يتعلق بقياس المخاطر وتحديد معدل كفاية رأس المال وفق تطبيقات بازل الخاصة بالأصول المرجحة بأوزان المخاطر (risk weighted approach – Basel)، أما ثانيهما فيتعلق بتحديد معدل كفاية رأس المال وفق احتساب صافي الأصول السائلة (Net Liquidation approach)، وذلك تمهيداً لتنفيذ مراحل الاختبارات والدراسات الكمية، ليتم بعد ذلك تحديد العينة المختارة من الأشخاص المرخص لهم للمشاركة في عملية "دراسة الأثر الكمي 1 "والتي تضمنت تحديد البيانات اللازمة لدراسة الأثر الكمي حين تطبيق مسودة التعليمات، والتحقق من مدى ملاءمتها لبيئة الأعمال لاسيما من حيث تغطيتها لكافة أنواع المخاطر المصاحبة لممارسة أنشطة الأوراق المالية المرخص لها من الهيئة، وقد ترافقت تلك الدراسة بتنفيذ ورشة عمل توعوية في الثامن من يونيو لعام 2018، تضمنت تزويد المشاركين بنماذج البيانات المطلوب استيفاؤها للسنتين الماليتين المنتهيتين في 31 مارس لعامي 2016 و2017 على التوالي، وقد أظهرت نتائج دراسة الأثر الكمي المبدئية ملاءمة التعليمات لبيئة الأعمال إلى حدٍ بعيد، كما أظهرت أيضاً تمتع معظم الأشخاص المرخص لهم المشاركين في الدراسة بمعدلات كفاية رأس مال عالية.

المرحلة الثالثة من المشروع تضمنت إجراء بعض التعديلات على مسودة تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم وتنفيذ عملية "دراسة الأثر الكمي 2" الشاملة والنهائية، كما تضمنت دعوة كافة الأشخاص المرخص لهم للمشاركة في هذه الدراسة، إضافةً إلى ورشة عمل توعوية خاصة بتلك المرحلة تم تنفيذها في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر من عام 2018، وقد أظهرت نتائج الدراسة ملاءمتها لبيئة الأعمال.

هذا، وقد توصلت الهيئة في فبراير من عام 2019 إلى إعداد المسودة النهائية لتعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، وكذلك إعداد كافة النماذج الخاصة بها باللغتين العربية والإنجليزية، وقد اعتمدت تلك التعليمات من "تطبيقات الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (Risk Weighted Approach)" أساساً لها، كما أخذت بعين الاعتبار كافة الأدوات المالية الحالية وتلك المزمع العمل بها لاحقاً مع التوصل لتطبيق الهيكل النهائي لأنشطة الأوراق المالية، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى استثناء أربع من الأنشطة المرخصة من تطبيق تلك التعليمات بصورة أولية (مقوم الأصول، مستشار الاستثمار، وكالة التصنيف الائتماني، مراقب استثمار)، وقد أعقبت الهيئة إعداد المسودة آنفة الذكر بعرضها مع نماذجها على موقعها الإلكتروني بهدف استبيان آراء كافة المتعاملين بأنشطة الأوراق المالية بها، كما قامت يوم الإثنين الموافق للثامن عشر من فبراير 2019 بتنفيذ ورشة عمل توعوية للأشخاص المرخص لهم المعنيين بتطبيق تلك التعليمات بهدف إيضاح مضمونها وشرح نماذجها تمهيداً لاعتمادها بصورة نهائية.

المرحلة الرابعة والأخيرة من المشروع تتضمن تقديم التعليمات الخاصة بمعيار كفاية رأس المال بشكلها الكامل والنهائي، والتي تتمثل بشكل رئيسي في عملية إعداد مسودة نهائية لتعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم وكافة النماذج الخاصة بها، باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك بعد مراعاة الملاحظات والتعديلات اللازمة الواردة من الأطراف الداخلية والخارجية في شأن مسودة التعليمات. وجاري العمل حالياً على إعتماد المسودة النهائية للتعليمات والمباشرة في الإجراءات الداخلية اللازمة نحو إصدار والإعلان عن التعليمات وهيكل قائمة الأنشطة المرخص بها والحد الأدنى لرؤوس الأموال المدفوعة بتراخيص تلك القائمة، ومراعاة ما يترتب عليها من تعديلات على اللائحة التنفيذية للهيئة والقرارات الصادرة في شأن تلك المخرجات.

وأخيراً، تجدر الإشارة على صعيد المشاريع الاستراتيجية للهيئة إلى بدء مراحل الإعداد الأولى لمشروعين استراتيجيين آخرين مع نهاية السنة المالية الأخيرة، نكتفي بالإشارة إليهما في تقريرنا الحالي على أن نتناولهما بمزيد من التفصيل في التقارير السنوية القادمة مع تطور مراحل إنجازهما، وهما:

- مشروع إنشاء مؤسسة تعليمية أو تدريبية في مجال أسواق الأوراق المالية، حيث صدر بتاريخ 2018/12/16 القرار الإداري رقم (86) لسنة 2018 بتشكيل لجنة فنية لوضع الأهداف والتقديرات المالية المطلوبة لإنشاء أو المساهمة في إنشاء تلك المؤسسة تتولى تلك اللجنة مهمة إعداد دراسة جدوى تنفيذ هذا المشروع.
- مشروع احتضان وتبني التقنيات المالية في المجالات المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية، حيث صدر بتاريخ 2019/3/31 القرار الإداري رقم (20) لسنة 2019 بتشكيل لجنة توجيهية لهذا المشروع لإنجاز مهام عدة في إطاره، كترشيح مدير وفريق عمله واعتماد اختصاصاته ونطاق وخطة عمله ووضع ميثاقه وميزانيته.

هيئة أسواق المال

الباب الرابع

إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

مقدمة

يمكن إيجاز أبرز إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين للسنة المالية (2019/2018) والتي تنوعت بتنوع اختصاصات تلك الجهات بالآتي:

أولاً: المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية هو المرجع الرئيسي في كل مايتعلق بقرارات الهيئة في مجال الأنشطة المرتبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد قام المجلس خلال السنة المالية (2019/2018) بعقد (16) إجتماعاً، تناول فيها قضايا عدة تنوعت بين مراجعات وإفادات وأبحاث ومقترحات، ففي مجال الإفادات والمراجعات تمت المراجعة لردود الهيئة الخاصة باستبيان اعتماد معايير أيوفي، كما تم الإطلاع على تعليمات البنك المركزي بخصوص حوكمة الرقابة الشرعية، كما تم الإطلاع على التقرير الخاص بالحلقة النقاشية الخاصة بمنظومة الرقابة الشرعية التي سبق عقدها في مقر الهيئة، إضافةً إلى الإطلاع على التعديلات الجديدة على اللائحة التنفيذية بشأن منظومة الرقابة الشرعية، والتي كانت متوافقة مع المقترحات التي قدمها المجلس سابقاً بهذا الخصوص.

أما على صعيد الإفادات، فقد تمت الإفادة بخصوص قيام مكاتب التدقيق الشرعي بعمل حساب الزكاة، وأتى نص الإفادة كالآتي: "لا يظهر مانع من قيام مكاتب التدقيق الشرعي بحساب الزكاة للشركات التي تقوم بالتدقيق عليها، وأن هذا من الالتزامات المتجهة عليها وعلى هذه الشركات تجاه المساهمين للتأكد من الحساب الصحيح للزكاة بناء على تدقيق ومراجعة القوائم المالية"، كما اقترح المجلس مايلي بشأن هذا الموضوع:

- أخذ الشركات موافقة الجمعية العمومية على قيام مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بعمل حساب الزكاة.
- إضافة مادة في اللائحة التنفيذية تفيد أن من اختصاص مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي حساب الزكاة.

كما تم تقديم الإفادة التالية بخصوص المحافظ الاستثمارية للوصية الخيرية والثلث: "أنه في حال وفاة الوصي أو ناظر الوقف، فإنه لا يجوز تجميد المحفظة الاستثمارية والمقيدة باسم الثلث الخيري أو الوقف، وإنما لابد من طلب إعلام شرعي من إدارة التوثيقات بوزارة العدل بالوصي الجديد أو ناظر الوقف الجديد والذي سيعين بناءً على سند من الوصية أو حجية الوقف أو بناء على حكم قضائي.

في حال أذنت الوصية للوصي بتعيين وصي جديد بدلاً عنه في حال وفاته، فإنه ينبغي أيضاً الحصول على إعلام شرعي من إدارة التوثيقات الشرعية بوزارة العدل بذلك الأمر.

أما بالنسبة لصلاحيات الوصي أو ناظر الوقف، فإنه يملك سلطة السحب والإيداع والتحويل إلى الحساب المصرفي المخصص للوصية أو للوقف مع التنبيه إلى ضرورة عدم الاستثمار في الأدوات المالية الخطرة وقصر الاستثمار على النشاطات الآمنة".

وفي إطار آخر، فقد تم الاطلاع على شهادة المدقق الشرعي المعتمد، ولم ير المجلس مانعاً من اعتمادها، ولكنه اقترح تعديل فترة البرنامج لتكون ثلاثة شهور على أقل تقدير، ليتسع الوقت للمادة العلمية المقترحة.

كما اقترح المجلس إضافة بند: (التأمين الوقفي) للقسم الأول: مفاهيم العمليات المالية الإسلامية، فهو موضوع جدير بالدراسة، وقد سبق بحثه ضمن أبحاث مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

وفي إطار المقترحات أيضاً، تجدر الإشارة إلى تقدم المجلس باقتراح إجراء استبانة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، وذلك بالاستعانة بأحد المكاتب المتخصصة بعمل هذه الاستبانات، وتهدف الاستبانة من حيث المبدأ إلى معرفة الأمور التالية:

1. مدى التزام مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بنظام الرقابة الشرعية الموجود في اللائحة التنفيذية للهيئة.
2. الجوانب الإيجابية في نظام الرقابة الشرعية في اللائحة التنفيذية.
3. جوانب القصور في نظام الرقابة الشرعية في اللائحة التنفيذية.
4. مقارنة نظام الرقابة الشرعية بأفضل الممارسات العالمية.
5. مدى التزام الأشخاص المرخص لهم بالتعاقد مع مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.
6. مدى تداخل الاختصاصات بين عمل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي وهيئات الرقابة الشرعية.

أخيراً، وفي مجال الأبحاث، فقد قام المجلس خلال السنة المالية الأخيرة بإجراء بحثين، تناول الأول منهما موضوع زكاة الأسهم، أما الثاني فتناول موضوع حكم المشتقات المالية من الناحية الشرعية وآثارها الاقتصادية.

أما بالنسبة لتشكيل المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية لتلك السنة المالية، فكان وفق التالي:

- السيد /أ.د. محمد عبد الغفار الشريف رئيساً
- السيد /د. محمد علي الحاج عضواً
- السيد/ د. أحمد حسين محمد عضواً
- السيد /أ د أحمد عبد الرحمن الملحم عضواً
- السيد/ وسام جاسم العثمان عضواً

ثانياً: مجلس التأديب

مجلس التأديب هو الجهة المعنية بالهيئة لتوقيع الجزاءات المنصوص عليها بأحكام القانون، ويشكل المجلس من ثلاثة أعضاء برئاسة قاضٍ يندبه مجلس القضاء الأعلى وعضوين من ذوي الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية ويتولى المجلس النظر في الأمور الآتية:

1. الفصل في المساءلة التأديبية المحالة إليه والمرفوعة من الهيئة والمتعلقة بمخالفة أحكام القانون أو اللائحة أو أي قرارات أو تعليمات صادرة بموجبه.
2. الفصل في التظلمات المرفوعة عن قرارات البورصة ولجنة النظر في المخالفات فيها. ويعتبر مجلس التأديب في الهيئة عند نظر التظلمات في قرارات تلك اللجنة بمثابة هيئة استئنافية، ويكون فصله فيها نهائياً.
3. النظر في الاجراءات التأديبية التي تتخذها البورصة تجاه أي من أعضائها، والمحالة إليه من الهيئة.

وقد قام المجلس خلال السنة المالية (2019/2018) بعقد (35) اجتماعاً، نظر خلالها المخالفات المحالة إليه من الهيئة والتي بلغ عددها (102) مخالفة، وفي الوقت الذي لم يتلق فيه المجلس أية شكوى أو تظلم خلال السنة المالية (2019/2018) فقد كانت هناك ثلاثة التماسات من الهيئة إلى المجلس على قرارات لجنة نظر المخالفات في البورصة، مع الإشارة إلى أن الشكاوى يتم إحالتها للمجلس من لجنة الشكاوى والتظلمات والمقدمة من أشخاصٍ طبيعية أو معنوية أما التظلمات فعادة ماتكون من قرارات البورصة ولجنة النظر في المخالفات فيها.

هذا وقد تنوعت نتائج قرارات المجلس بشأن بعض تلك المخالفات بين الجزاءات (82) والحفظ (13) والوقف المؤقت (2) والقرار التكميلي (2)، أما الغرامات المالية التي تم توقيعها من قبل المجلس على بعض المخالفين فقد بلغ مجموعها: 1,197,079.252 د.ك (مليون ومائة وسبعٌ وتسعون ألفاً وتسعة وسبعون ديناراً ومئتان واثنان وخمسوناً فلساً فقط).

أما بالنسبة لتشكيل مجلس التأديب خلال السنة المالية (2019/2018) فقد كان وفقاً للقرار رقم (51) لسنة 2018 بشأن التجديد لمجلس التأديب كالآتي:

1. السيد المستشار/ عادل يوسف الكندري رئيساً
2. السيد/ ماجد بدر جمال الدين عضواً
3. السيد/ يوسف صالح العثمان عضواً
4. السيد/ نوري جمعة علي السالم عضو احتياط

ثالثاً: لجنة الشكاوى والتظلمات

لجنة الشكاوى والتظلمات هي الجهة المعنية في الهيئة بتلقي الشكاوى والتظلمات من كل ذي مصلحة سواءً كان شخصاً طبيعياً أم معنوياً، وقد عقدت هذه اللجنة (34) إجتماعاً خلال السنة المالية (2019/2018) في إطار تنفيذها لمهامها المحددة في القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، حيث تلقت اللجنة خلال السنة المالية الأخيرة (12) شكوى و(7) تظلمات، الجداول التالية تقدم مقارنة لما تلقته اللجنة من شكاوى وتظلمات خلال السنة المالية الأخيرة مقارنةً مع سابقتها كالآتي:

الشكاوى	السنة المالية 2018/2017	السنة المالية 2019/2018
تم البت فيها	7	9
قيد البحث	-	3
الإجمالي	7	12

كما تسلمت (7) تظلمات تم التعامل فيها وفق الآتي:

التظلمات	السنة المالية 2018/2017	السنة المالية 2019/2018
تم البت فيها	8	5
قيد البحث	3	2
الإجمالي	11	7

أما بالنسبة لتشكيل اللجنة فقد تناوب تشكيلان لتلك اللجنة خلال السنة المالية (2019/2018)، أولهما كان وفق القرار رقم (136) لسنة 2016 وقد استمر العمل به لمدة سنتين إعتباراً من تاريخ 2017/1/1، وجاء على النحو التالي:

- السيد / د. عدنان علي السلطان رئيساً
- السيد/ وسمي خالد الوسمي نائباً للرئيس
- السيد/خلف سليمان الجاسم عضواً
- السيد/ رضوان عبد الله جمال عضواً
- السيد/ يوسف سلطان الماجد عضواً
- السيد/ د. حسين جمعة بوعركي عضواً

والثاني كان وفق القرار رقم م. م. هـ 1-38 لسنة 2018 الذي تضمن استدراكاً على القرار رقم م. م. هـ 18-37 لسنة 2018 ليكون تشكيل لجنة الشكاوى والتظلمات في الهيئة وفق التالي:

- السيد / خلف سليمان الجاسم رئيساً
- السيد/ وسمي خالد الوسمي نائباً للرئيس
- السيد/رضوان عبد الله جمال عضواً
- السيد/ د. حسين جمعة بوعركي عضواً
- السيد / علي عثمان الغنام عضواً
- السيد/ يوسف سلطان الماجد عضواً

كما تضمن القرار آنف الذكر، تقديم كتاب شكر إلى السيد /د. عدنان علي السلطان –رئيس اللجنة السابق تقديراً لجهوده خلال فترة عمله في اللجنة.

رابعاً: مكتب التدقيق الداخلي

استناداً إلى اللائحة الداخلية وميثاق عمل مكتب التدقيق الداخلي اللذين تم اعتمادهما في اجتماع مجلس المفوضين رقم (29) لسنة 2012 تم وضع الأسس الرئيسية لعمل المكتب الهادف إلى التحقق من كفاية عملية إدارة مخاطر الهيئة والإجراءات الرقابية وأنظمة الحوكمة وكفاءتها وفاعليتها وبما يضمن المساهمة في تحقيق ما يلي:

- تحديد المخاطر وإدارتها بطريقة ملائمة.
- دقة ومصداقية وفعالية المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية الجوهرية.
- التزام الموظفين بالسياسات والمعايير والإجراءات والقوانين واللوائح المعمول بها.
- الاقتصاد في استغلال الموارد وفعالية استخدامها وحمايتها بما فيه الكفاية.
- تنمية جوانب الجودة والتطوير المستمر ضمن الإجراءات الرقابية بالهيئة.
- الإحاطة والتعامل بطريقة ملائمة مع الجوانب التشريعية أو الرقابية الهامة التي تؤثر على الهيئة.

وبناءً على المسؤوليات المناطة بمكتب التدقيق الداخلي فقد قام المكتب المذكور بإنجاز الآتي خلال السنة المالية (2018-2019):

- تطبيق خطة التدقيق السنوية المعتمدة للسنة المالية (2019/2018) وإصدار التقارير النهائية بشأنها.
- مراجعة المعلومات المالية للهيئة عن فترات مالية مختلفة للسنة المالية (2019/2018).
- القيام بعمليات المتابعة الدورية لتقارير التدقيق الداخلي.
- رفع توصية ودراسة بشأن مقترح انشاء وحدة متخصصة بأمن المعلومات في الهيئة، وهو ما تم الموافقة عليه من قبل مجلس مفوضي الهيئة في قراره رقم. م.م.هـ 7-1 لسنة 2019.
- مراجعة وإبداء الرأي بشأن قضايا ومسائل داخلية في الهيئة تدخل ضمن مهام واختصاصات المكتب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
  - مقترح لائحة التعامل مع أصول المعلومات ومحفوظات الهيئة.
  - دراسة خاصة بتطوير آلية العمل في إدارة الفوائض المالية لهيئة أسواق المال.
  - تعديل اللائحة المالية وسياسة استثمار الفوائض المالية وجداول الصلاحيات لهيئة أسواق المال.
  - دراسة أثر التعديلات في المعايير المحاسبية على البيانات المالية للهيئة.

خامساً: مكتب الرقابة المالية

قبل استعراض أهم المهام المنفذة في مجال الرقابة المالية خلال السنة المالية (2019/2018)، لابد من إيجاز الإجراءات التنظيمية والتشريعية واللوائح المتبعة في تنفيذ المهام ذات الصلة بهذه النوعية من المهام الرقابية، وكذلك استعراض الأهداف العامة لمكتب الرقابة المالية واختصاصاته ومهامه التفصيلية.

أولاً: الإجراءات التنظيمية والقوانين واللوائح المتبعة بمكتب الرقابة المالية:

نظراً "للطبيعة الخاصة" لكيان الهيئة القانوني، وبعد تعيين موظفي مكتب الرقابة المالية من موظفي الهيئة، فقد جاءت فتوى إدارة الفتوى والتشريع متوافقةً مع قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن تعيين موظفي مكتب الرقابة المالية من موظفي الهيئة وذلك بموجب كتاب إدارة الفتوى والتشريع رقم (2201700002440 المؤرخ في 2018/10/07) حيث نصت الفتوى على عدم خضوع هيئة أسواق المال لأحكام القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين وكذلك عدم خضوعها لرقابة جهاز المراقبين الماليين.

ويمكن إيجاز أبرز القرارات الخاصة بإنشاء مكتب الرقابة المالية وتعيين مراقبين ماليين وبيان أهداف وإختصاصات مكتب الرقابة المالية بالقرار رقم (90) لسنة 2016 بخصوص تعيين مراقب مالي، والقرار رقم (م.م.هـ 9 – 13) لسنة 2017 بشأن إنشاء مكتب الرقابة المالية ويكون تابعاً لرئيس مجلس المفوضين المدير التنفيذي بشكل مباشر، وكذلك القرار رقم (80) لسنة 2017 بشأن تعيين رئيس مكتب الرقابة المالية، والقرارين (96 و97) لسنة 2017 بشأن تعيين مراقبين ماليين في مكتب الرقابة المالية.

القرار رقم (163) لسنة 2018 تضمن تعديلات لأهداف وإختصاصات مكتب الرقابة المالية، لتصبح على النحو التالي:

أ. **الأهداف العامة للمكتب:**

التأكد من صحة تصرفات وإجراءات العمليات المالية للهيئة وتوافقها مع القوانين واللوائح والنظم والتعليمات المالية المعتمدة وسلامة التوجيه المحاسبي قبل إتمام الصرف وإعتماده من خلال مراجعة وتدقيق مستندات تلك العمليات في كافة مجالاتها (إيراد – مصروف – استثمار) والوقوف على صحة إجراءاتها والتأكد من صحة القيود بالسجلات المالية وفق القواعد والمعايير واجبة التطبيق.

ب. **الإختصاصات والمهام التفصيلية لمكتب الرقابة المالية:**

1. إعداد السياسات والقواعد المنظمة لأعمال مكتب الرقابة المالية في الهيئة ومباشرة إجراءات تنفيذها بعد إعتمادها من السلطة المختصة والعمل على تطويرها بما يواكب أفضل الممارسات في إطار من القوانين واللوائح والمعايير المعتمدة.
2. دراسة أنظمة الرقابة الداخلية المنظمة للعمل ومدى كفاءتها وكفايتها لإحكام الرقابة على العمليات المالية ورفع التوصيات اللازمة.
3. إعداد الخطط والبرامج اللازمة لإدارة عمليات الرقابة المالية المسبقة على التصرفات المالية للهيئة، وتنفيذ هذه الخطط والبرامج بعد اعتمادها من السلطة المختصة وإعداد التقارير والبيانات اللازمة عن ذلك.
4. مراجعة وتدقيق كافة مشروعات العقود أو الاتفاقات أو الارتباطات التي تبرمها الهيئة ولها أثر مالي قبل اعتماد إبرامها من السلطة المختصة وفق جداول الصلاحيات للتأكد من سلامتها وصحة إجراءاتها وتوافقها مع القواعد واجبة التطبيق وسلامة موقف الهيئة فيها.
5. الرقابة على تنفيذ الميزانية إيراداً ومصروفاً، وكذلك الأصول والخصوم وفقاً للقوانين المعمول بها واللوائح والقواعد المعتمدة والمعايير المحاسبية المتبعة، ودراسة أهداف الاستخدامات والموارد.
6. مراجعة وتدقيق مستندات كافة العمليات المالية والتسويات والقيود المحاسبية في كافة مجالاتها (الصرف – الإيراد – الاستثمار) والمستندات المؤيدة لها والتحقق من صحتها وصحة إجراءاتها ومطابقتها للواقع وتوافقها مع القواعد القانونية واللوائح والنظم والسياسات المالية المتبعة والمعتمدة في اعدادها واثباتها وتوثيقها في سجلات الهيئة وسلامة التوجيه المحاسبي وإجازتها قبل الصرف تمهيدا للاعتماد النهائي.
7. مراجعة السجلات والدفاتر والنظم المحاسبية للتأكد من انتظام القيد بها، والتحقق من الالتزام بالمعايير المحاسبية المتبعة في تنفيذ العمليات المالية وإنجاز القيود المحاسبية على النحو الصحيح.

8. حضور اجتماعات لجنة إعداد الميزانية السنوية دون حق التصويت، وإبداء الرأي في مشروع الميزانية قبل عرضه على مجلس المفوضين.
9. إبداء الرأي في الحساب الختامي والبيانات والقوائم المالية عن السنة المالية المنقضية التي تعدها الهيئة قبل العرض على مجلس المفوضين.
10. التحقق من تحصيل وتوريد إيرادات الهيئة وفقا للقوانين واللوائح والتعليمات المالية.
11. حضور اجتماعات لجنة فحص العروض للتحقق من صحة إجراءاتها وتوافقها مع القواعد والسياسات والإجراءات واجبة التطبيق وإبداء الرأي والملاحظات دون المشاركة في قرار الترسية.
12. متابعة صرف دفعات الموردين والمقاولين وضمان توقيع الشروط الجزائية في حال عدم الالتزام بشروط العقد.
13. رقابة صرف العهد والمشاركة في لجان الجرد.
14. المشاركة في دراسة وبحث الحوادث من سرقات أو إختلاسات أو حرائق وإقتراح وسائل تلافيها.
15. إعداد التقارير اللازمة عن نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة على الهيئة.
16. إعداد المذكرات أو التقارير اللازمة لإنجاز أعمال المكتب ورفعها إلى المستوى الأعلى وتنفيذ قرارات الهيئة الصادرة في هذا الشأن.
17. تنسيق التعاون مع الوحدات التنظيمية الأخرى بالهيئة في مجالات الأنشطة المشتركة.
18. المشاركة والمساهمة في أنشطة الهيئة ذات العلاقة بأعمال المكتب.
19. إبداء الرأي الفني فيما يثار من استفسارات في مجالات عمل المكتب.
20. ما يسند إلى المكتب من أعمال أخرى.

ثانياً: المهام المنجزة في إطار الرقابة المالية خلال السنة المالية (2019/2018)

عمل مكتب الرقابة خلال السنة المالية السابقة على مراجعة العمليات المالية المتعلقة بالصرف وتحصيل الإيرادات والتسويات المحاسبية الشهرية وإبداء أي ملاحظات وطلب إجراء تصويبي عليها إن لزم الأمر.

كما عمل مكتب الرقابة على حضور إجتماعات اللجان المختلفة طبقاً لما تم بيانه في قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (163) لسنة 2018، بشأن الإختصاصات والمهام التفصيلية لمكتب الرقابة المالية وكذلك القيام بأعمال ومهام أخرى حسب ما يتطلبه العمل.

نعرض لأبرز أعمال الهيئة على صعيد الرقابة المالية خلال السنة المالية (2019/2018) بشيءٍ من التفصيل بعد أن نوجزها في الجدول التالي:

المهام المنجزة	السنة المالية 2018/2017	السنة المالية 2019/2018	التغير
سندات الصرف	1457	1170	-287
سندات توجيه الإيرادات	813	781	-32
سندات تسويات القيد المحاسبي	130	137	+7
الودائع*	0	9	+9
أوامر الشراء*	0	117	+117
العقود*	0	13	+13
المجموع	2400	2227	-173
الإجراءات التصويبية	140	125	-15
حضور إجتماعات اللجان	44	38	-6
الإمتناع	5	3	-2
مهام أخرى	9	5	-4

* تم العمل بها بتاريخ 2019/1/9 بعد اعتماد الاختصاص رقم (4) من اختصاصات مكتب الرقابة المالية

أ. **سندات الصرف:**

تم خلال السنة المالية (2019/2018) مراجعة جميع دفعات عقود الهيئة والفواتير وصرف مخصصات المهمات الرسمية والعهد النقدية والرواتب وتوابعها، حيث تم مراجعة (1170) مستنداً والتأكد من مطابقتها للوائح والصلاحيات المالية ومن ثم تم إجازتها أو إعادتها للجهة المعنية للتعديل وتكملة النواقص في حال وجودها.

ب. **سندات توجيه الإيرادات:**

تم خلال السنة المالية (2019/2018) مراجعة إيرادات الهيئة من رسوم وتسجيل وترخيص ومراجعة تبويب الإيراد، حيث تم مراجعة (781) مستنداً والتأكد من مطابقتها لجدول الرسوم المعتمد ومن ثم إجازتها أو اعادتها للجهة المعنية للتعديل وتكملة النواقص إن وجدت.

ج. **سندات تسويات القيد المحاسبي:**

تم مراجعة قيود الإقفال الشهرية وعددها (137) قيد تسوية محاسبي خلال السنة المالية الأخيرة، والتأكد من صحة التوجيه المحاسبي، ومن ثم إجازتها أو اعادتها للجهة المعنية للتعديل وتكملة النواقص في حال وجودها.

د. **الودائع البنكية وأوامر الشراء والعقود:**

مع تفعيل بعض إختصاصات مكتب الرقابة المالية بعد إعتماد الإختصاص رقم (4) من إختصاصات مكتب الرقابة المالية بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (163) لسنة 2018 والذي نص على (مراجعة وتدقيق كافة مشروعات العقود أو الاتفاقات أو الارتباطات التي تبرمها الهيئة ولها أثر مالي قبل اعتماد إبرامها من السلطة المختصة وفق جداول الصلاحيات للتأكد من سلامتها وصحة إجراءاتها وتوافقها مع القواعد واجبة التطبيق وسلامة موقف الهيئة فيها)، حيث تم العمل منذ تاريخ 2019/1/9 وحتى نهاية السنة المالية (2019/2018) على مراجعة (9) مستندات خاصة بالودائع البنكية والتأكد من اتباع الإجراءات المنظمة لعملية ربط الودائع مع البنوك وارفاق كافة المستندات الداعمة حسب اللوائح والقرارات المنظمة، كما تم خلال الفترة ذاتها مراجعة (117) أمر شراء، وكذلك مراجعة (13) مسودة عقد والتأكد من اتباع الإجراءات المنظمة لذلك.

هـ. **الإجراءات التصويبية:**

بلغ إجمالي الإجراءات التصويبية التي طلب مكتب الرقابة المالية إجراؤها على سندات العمليات المالية التي تمت مراجعتها (125) إجراءً تصويبياً خاصاً بملاحظات تم رصدها خلال السنة المالية السابقة، منها (69) ملاحظة على سندات الصرف، و(42) ملاحظة على سندات الإيراد و(14) ملاحظة على تسويات القيود المحاسبية.

و. **الاجتماعات:**

شارك المعنيون بمهام الرقابة المالية بـ (38) اجتماعاً خلال السنة المالية السابقة، توزعت إلى (24) اجتماعاً خاصاً بلجنة فحص العروض، و(8) اجتماعات للجنة الجرد والتلفيات، و(6) اجتماعات مع لجنة الميزانية.

ز. **الإمتناع:**

تم تسجيل ثلاث حالات إمتناع عن إجازة سند صرف فاتورة أو سند قبض أو سند قيد تسوية خلال السنة المالية (2019/2018).

سادساً- مكتب المستشارين:

قام مكتب المستشارين التابع لمجلس مفوضي الهيئة خلال السنة المالية (2019/2018) بصياغة ومراجعة عددٍ من عقود الهيئة مع الجهات الأجنبية إضافة إلى المشاركة مع العديد من فرق عمل الهيئة، كالفريق الممثل للهيئة في تنفيذ مذكرة التفاهم بين الهيئة وبنك الكويت المركزي الموقعة بين الجهتين في يناير من عام 2018، وكذلك فريق عمل الهيئة للتنسيق مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO" بشأن التقييم الذاتي عن مدى مطابقة القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات في الهيئة مع مبادئ الأيسكو حيث بلغت مطابقة تلك التشريعات مع مبادئ الأيسكو نسبةً قاربت 83%.

وكذلك الحال بالنسبة للتعاون مع فريق العمل المنبثق من اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية حيث تم تحسين تصنيف دولة الكويت وفق مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية من الترتيب (81) إلى الترتيب (72) وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر بتاريخ 2018/10/31.

الباب الخامس

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

هيئة أسواق المال

مقدمة

تتنوع مجالات عمل الهيئة لتحقيق أهدافها المحددة في قانون إنشائها، بين مجالٍ تشريعي وآخر تنظيمي، وثالث رقابي، إضافةً إلى المجال التوعوي وكذلك مجال التعاون العربي والدولي، تفاصيل ماتم تحقيقه من مهام في كلٍ من تلك الأطر خلال السنة المالية (2019/2018) نستعرضه بصورةٍ مستقلة في فصولٍ خاصة تتسلسل تباعاً.

في الفصل الأول نتناول ماتحقق في المجال التشريعي والقانوني، حيث أصدرت الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة مجموعة من القرارات معظمها يتعلق بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون إنشائها، كما أصدرت مجموعة من التعاميم وأبدت الرأي القانوني بشأن العديد من الموضوعات والاستفسارات التي قدمت إليها، وقامت بالإجراءات القانونية المتعلقة بمهام التحقيق في المخالفات المرصودة وكذلك الإجراءات المتعلقة بالعقود والاتفاقيات التي أبرمتها، ومتابعة الدعاوى المسجلة والتعامل مع البلاغات والشكاوى والتظلمات.

أما الفصل الثاني فنخصصه لاستعراض ماتحقق في المجال التنظيمي حيث تنوعت طبيعة المهام المنفذة بين جوانب تشريعية تستهدف أموراً تنظيمية وبين إجراءاتٍ تنظيمية وأخرى بحثية، أما مجالاتها فتوزعت بين مهام تتعلق بتنظيم الأسواق كالتداول والإدراج وأنشطة التراخيص والتسجيل والمناصب والوظائف واجبة التسجيل، ومهام تتصل بأنظمة الاستثمار الجماعي كالإجراءات الخاصة بتأسيس تلك الأنظمة أو تصفيتها أو تسويق وحداتها، ومهام تتعلق بإعداد دراساتٍ بحثية تتصل بتنمية الأسواق وتقييم المخاطر المتصلة بأنشطة الأوراق المالية، إضافةً إلى المهام المتصلة بالإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة كمنح الموافقات الخاصة بإصدار نشرات الاكتتاب والإجراءات المتعلقة بزيادة رؤوس أموال تلك الشركات أو تخفيضه أو إعادة هيكلته وكذلك شراء وبيع أسهم الخزينة لديها، إضافةً إلى الإجراءات المتعلقة بالموافقات الخاصة بإصدار أدوات الدين، وأخيراً المهام ذات الصلة بحوكمة الشركات وكذلك أنشطة الاندماج والاستحواذ.

أما الفصل الثالث فيعرض للمهام المتحققة في المجال الرقابي والتي تنوعت بدورها بين مهام رقابية مكتبية بعضها ذو طابعٍ تشريعي وتوعوي وبعضها الآخر يتعلق بدراسة البيانات المالية للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة، إضافةً إلى رصدومعالجة المخالفات، ومهام تفتيش ميداني تتنوع بين تفتيشٍ ميداني شامل وآخر محدد الغرض تستهدف التأكد من استيفاء المتطلبات والشروط والالتزام بأحكام التشريعات المطبقة وتحليل ودراسة المخاطر ورصد الجرائم والمخالفات واتخاذ الإجراءات الإدارية الواجبة حيالها، إضافةً إلى المهام الرقابية ذات الصلة بمتابعة عمليات الأسواق والهادفة لرصد المخالفات ومعالجتها وتطوير القواعد والنظم الرقابية الخاصة بهذه المهام، كما أن هناك مهاماً رقابية تختص بقضايا الشفافية والإفصاح بأنواعه المختلفة من إفصاحٍ جوهري وإفصاحٍ عن المصالح وإفصاحٍ خاصٍ بالأشخاص المطلعين، أما آخر تلك المهام فتختص بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما رابع فصول هذا الباب فنخصصه لعرض ماتم تنفيذه في المجال التوعوي من مهام تنوعت بين إصدارات توعوية وإعلانات وحملات توعوية وفعاليات وأنشطة مختلفة من ورش عمل توعوية وبرامج تدريبية وتنظيم المؤتمر السنوي، إضافةً إلى متابعة تنفيذ فعاليات المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية.

أما خامس وآخر فصول هذا الباب فنخصصه لاستعراض ماقامت به الهيئة خلال السنة المالية الماضية من مهام تتصل بالتعاون العربي والدولي من مشاركات في فعاليات ومنتدياتٍ ومؤتمراتٍ مختلفة إضافةً إلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع جهات رقابية مماثلة إقليمية ودولية.

الفصل الأول

المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال

تسعى الهيئة في المجال القانوني إلى تطوير المنظومة التشريعية والمؤسسية وفق أفضل الممارسات العالمية، وتوفير الدعم القانوني والمعلوماتي والتوعوي، بما يؤدي إلى الارتقاء بأنشطة الأوراق المالية وتوفير الحماية الفعالة لمصالح الهيئة والمتعاملين في تلك الأنشطة، وتقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في تلك الأنشطة، وذلك من خلال كوادر قانونية وإدارية محترفة تعمل على تنفيذ وإنجاز السياسات والقرارات والتعليمات الصادرة، والوقوف على نسب الانجاز ومدى تحقق الأهداف المرجوة في هذا المجال.

يتولى القطاع القانوني في الهيئة كافة الأعمال القانونية المتعلقة بمختلف أعمالها ومهامها وأنشطتها وذلك من خلال إعداد الدراسات والبحوث القانونية اللازمة لإنجاز وتطوير أعمالهاالقانونية وإبداء الرأي القانوني فيما يثار بشأن أعمال الهيئة القانونية أو المادية، وكذلك بشأن مايعرض عليه من مقترحات بتعديل أو إقرار التشريعات التي تمس عمل الهيئة، وكذلك تحديد المسؤولية التأديبية في الجرائم التأديبية التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون الهيئة أو أي نظام أو لائحة أو قرارات أو تعليمات صادرة عن الهيئة في إطار القانون سواء من الجهات أو الأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة أو المتعاملين في نشاط الأوراق المالية أو من موظفي الهيئة، ومباشرة كافة إجراءات التحقيق الإداري واقتراح أوجه التصرف فيه ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة بالتصرف في هذا الشأن، ودراسة وفحص ما يحال إلى القطاع من بلاغات والتحقيق فيها واقتراح أوجه التصرف اللازمة بشأنها، كما يتولى هذا القطاع أيضاً مهام الدفاع عن الهيئة أمام جميع جهات القضاء بكافة أنواعها ودرجاتها، ومباشرة كافة إجراءات التقاضي عن الهيئة ومتابعة تنفيذها.

تفاصيل إنجازات الهيئة للسنة المالية (2019/2018) على الصعيد التشريعي والقانوني سنتناولها من جانبين رئيسيين:

أ. الجانب التشريعي واللائحي:

إضافةً إلى مجموعة القرارات المرتبطة بتراخيص الأشخاص المرخص لهم (موافقة مبدئية، طلب ترخيص، تجديد، إلغاء، وقف، انتهاء) والقرارات المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي (إصدار ترخيص، تجديد، إلغاء قرار تأسيس، إلغاء ترخيص، ترخيص تسويق وحدات)، وكذلك القرارات المتعلقة بمراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة والقرارات المرتبطة بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي وقراراتٍ أخرى تتصل بهذه النوعية من المهام والتي بلغت بمجملها (135) قراراً أصدرتها الهيئة تباعاً خلال السنة المالية (2019/2018)، فقد قامت الهيئة أيضاً بإصدار العديد من القرارات والتعاميم ذات الصلة بختلف مهامها المتعلقة بأنشطة الأوراق المالية من كافة جوانبها التشريعية والتنظيمية والرقابية، معظمها تناول تعديلات لبعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة قبل ان تصدر تعميمها رقم (03) لسنة 2019 بشأن آلية تحديث اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 والذي أتى تنفيذاً لقرار مجلس المفوضين رقم م.م.هـ-19-1 لسنة 2019 المنعقد بتاريخ 2019/1/9 والذي قرر فيه أن يتم تحديث اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 كل ستة أشهر بالتزامن مع تنفيذ أنشطة توعوية خاصة بتلك التعديلات، مالم تقتض الضرورة القصوى تعديلاً خارج ذلك الإطار الزمني، نوجز أبرز قرارات الهيئة خلال السنة المالية الماضية بالجداول الآتية:

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
1	50	2018/4/9	بشأن إلغاء وإضافة بند في المادة رقم (5 – 2 – 3) من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
2	57	2018/4/19	بشأن تعديل بعض كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته (الكتب 10, 11, 12, 15)
3	69	2018/5/28	بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته بغرض تطوير البنى التحتية لنظام ما بعد التداول
4	73	2018/6/3	بشأن منظومة الرقابة الشرعية لدى الأشخاص المرخص لهم بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية
5	74	2018/6/3	بشأن تعديلات على الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) والكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) والكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.
6	75	2018/6/3	بشأن تعديل الفصل الأول (مقدمة ونطاق التطبيق) من الكتاب التاسع (الاندماج والإستحواذ) للائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
7	76	2018/6/3	بشأن التعديل على بعض مواد الفصل الخامس (الاكتتاب في الأوراق المالية) من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.
8	81	2018/6/12	بشان التعديل على الملحق رقم (10) "قواعد التنفيذ على الأوراق المالية" في الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
9	95	2018/7/18	بشأن تمديد فترة السماح للشركة الكويتية للمقاصة بالالتزام بالمادة (2-2-3) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
10	99	2018/7/23	تعديل جدول الرسوم الصادرة بالقرار رقم (9) لسنة 2016
11	100	2018/7/29	بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته (الكتب: 1, 5, 9, 10, 11, 13).
12	101	2018/7/29	بشأن إضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادرة بالقرار رقم (9) لسنة 2016
13	123	2018/9/19	بشأن تعديل الملحق رقم (1) "تقييم الأصول العقارية" من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) للائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
14	124	2018/9/19	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
15	128	2018/9/25	بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته بإصدار أحكام عرض الشراء الجزئي
16	129	2018/9/25	بشأن إضافة رسم التقدم لعرض الشراء الجزئي إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
17	135	2018/10/31	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010
18	136	2018/10/31	بشأن تعديل المادة رقم (5 – 3 – 2) والنماذج أرقام (1) و(3) و(4) و(5) للملحق رقم (2) من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
19	153	2018/12/2	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب العاشر "الإفصاح والشفافية" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
20	154	2018/12/4	بشأن التعديل على قواعد بورصة الكويت
21	157	2018/12/10	بشأن تعديل الفقرة الثانية من (أولاً: مفهوم المحفظة الاستثمارية) للملحق رقم (1) (مفهوم وأهداف ومكونات وأنواع المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية) من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
22	158	2018/12/10	بشأن تعديل المادة رقم (3-5-2) من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
23	159	2018/12/25	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الثالث (إنفاذ القانون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
24	160	2018/12/25	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
25	161	2018/12/25	بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما بإصدار أحكام عرض الاستحواذ المشترك بين الأطراف المتحالفة
26	170	2018/12/30	بشأن تمديد فترة السماح للشركة الكويتية للمقاصة بالإلتزام بالمادة (3-2-2) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما
27	10	2019/1/27	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
28	11	2019/1/27	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الثالث (إنفاذ القانون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
29	20	2019/2/6	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الرابع (بورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
30	23	2019/2/11	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الرابع (بورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
31	24	2019/2/11	بشأن تعديل الملحق رقم (11) "التفويض في تداول الأوراق المالية" من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
32	25	2019/2/14	بشأن ترسية المزايدة الخاصة بالحصة البالغة 44% من أسهم رأس المال المصدر لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية
33	27	2019/2/17	بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما

كما نوجز في الجدول التالي أهم التعاميم التي أصدرتها الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة:

م	رقم التعميم	تاريخه	موضوعه
1	5 لسنة 2018	2018/4/4	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم ماعدا صناديق الاستثمار بشأن تعديل نماذج التقارير المالية الشهرية التي يتوجب موافاة الهيئة بها.
2	6 لسنة 2018	2018/4/4	تعميم إلى صناديق الاستثمار بشأن تعديل نماذج التقارير المالية الشهرية التي يتوجب موافاة الهيئة بها.
3	8 لسنة 2018	2018/5/29	تعميم موجه إلى الأشخاص المرخص لهم بشأن ضرورة عدم استخدام الشعار الرسمي للهيئة في أي من المواقع الرسمية لهم أو عبر الوسائل الإعلانية وبأي صورة تذكر.
4	9 لسنة 2018	2018/7/9	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لاتطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي
5	10 لسنة 2018	2018/7/31	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الالتزام بمتطلبات التقرير والإبلاغ وفقاً لاتفاقية الفاتكا.
6	12 لسنة 2018	2018/10/14	تعميم إلى كافة الأشخاص بضرورة عدم استخدام الشعار الرسمي للهيئة أو اسمها أو أية وسيلة توقع جمهور المتعاملين في الغلط بأن للهيئة دور في الرقابة وذلك في أي من المواقع الإلكترونية أو قنوات التواصل الاجتماعي أو المطبوعات والمحررات الرسمية أو الوسائل الترويجية أو أي مادة أخرى أو إلكترونية.
7	13 لسنة 2018	2018/10/23	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لاتطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.
8	14 لسنة 2018	2018/12/12	تعميم بشأن المعلومات الجوهرية للجمهور والقوائم المالية إلى كافة مدراء الصناديق الذين تسري عليهم أحكام الكتاب الثالث عشر من كتب اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.
9	15 لسنة 2018	2018/12/31	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
10	1 لسنة 2019	2019/2/11	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن تقارير شكاوى العملاء.
11	2 لسنة 2019	2019/2/17	تعميم إلى كافة مصدري الأوراق المالية بشأن منح الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية مهلة انتقالية أقصاها 2019/12/31 لحفظ سجلات المساهمين الحالية فقط وذلك حتى يقوم مصدرو الأوراق المالية بنقل سجلات المساهمين إلى وكالة مقاصة مرخص لها من الهيئة.
12	3 لسنة 2019	2019/3/5	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لاتطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.

ب. **الجانب القانوني والقضائي:**

يمكن إيجاز أهم ماتم إنجازه من مهام على الصعيد القانوني والقضائي خلال السنة المالية (2019/2018) بالآتي:

على الصعيد القانوني، إضافةً إلى القيام بمهام تجميع كلٍ من المبادئ المستقرة في تطبيق أحكام قانون الهيئة والمبادئ القضائية المستقرة في أحكام محكمة أسواق المال والمبادئ المستخلصة من العقود، إضافةً إلى المبادئ المستقرة في قرارات مجلس التأديب، فقد تم العمل على وضع التفسيرات الملزمة لبعض نصوص القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، كما تم أيضاً إعداد دليل استرشادي للعقود والمناقصات الرئيسية التي تبرمها الهيئة، إضافةً إلى إعادة صياغة نظام التحكيم بموجب قرار مجلس المفوضين في اجتماعه رقم (38) لسنة 2018 المنعقد بتاريخ 2018/12/12، فقد شهدت السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019 إعداد (4) دراساتٍ واستخلاص نحو (160) مبدأً قانونياً من تطبيق أحكام قانون هيئة أسواق المال في مجالي "العقود" و"الدراسات والتشريع"، وكذلك مراجعة كافة عقود الهيئة واتفاقياتها مع جهاتٍ أخرى والبالغ عددها (100) عقداً واتفاقية، والقيام بأعمال المراجعة القانونية للمواد العلمية الخاصة بالمحاضرات وورش العمل التوعوية. والمشاركة فيها والبالغة (9) مشاركات، إضافةً إلى مراجعة (191) إصداراً للهيئة تراوحت بين قراراتٍ وتعاميم ونشرات توعوية، ومراجعة (4) قوانين معروضة على الهيئة من جهاتٍ أخرى وكذلك التظلمات المحالة إليها والبالغة (40) تظلماً، إضافةً إلى (474) استفساراً ومذكرة داخلية تم الرد بشأنها، ليبلغ بذلك عدد الموضوعات التي تم إبداء الرأي القانوني بشأنها خلال السنة المالية الأخيرة (982) موضوعاً ويبلغ أيضاً عدد تلك الآراء القانونية منذ شهر مايو من عام 2011 (7335) رأياً، أما بالنسبة للآراء القانونية بشأن الاستفسارات الداخلية خلال السنة المالية الأخيرة والبالغة (474) كما أسلفنا فقد توزعت وفق التالي:

م	الوحدة التنظيمية	عدد المذكرات التي تم الرد عليها
1	رئيس قطاع الشؤون القانونية	108
2	رئيس قطاع الخدمات المساندة	4
3	إدارة التراخيص والتسجيل	49
4	إدارة تمويل وحوكمة الشركات	16
5	إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي	21
6	إدارة الرقابة المكتبية	6
7	إدارة الرقابة الميدانية	8
8	إدارة تنظيم الأسواق	9
9	إدارة الاندماج والاستحواذ	14
10	إدارة متابعة عمليات الأسواق	39
11	إدارة الإفصاح	3
12	إدارة الشؤون المالية والخزانة	65
13	إدارة الموارد البشرية	31
14	إدارة تقنية المعلومات	2
15	مكتب التنسيق والمتابعة – قطاع الشؤون القانونية	13
16	مكتب التنسيق والمتابعة – قطاع الإشراف	42
17	مكتب التنسيق والمتابعة – قطاع الأسواق	1
18	مكتب العلاقات الدولية	7
19	مكتب العلاقات العامة والإعلام	27
20	مكتب التوعية	4
21	مكتب تطوير الأداء	2
22	رئيس لجنة فض العروض	1

م	الوحدة التنظيمية	عدد المذكرات التي تم الرد عليها
23	اللجنة التوجيهية للإشراف على تنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل	1
24	اللجنة التوجيهية لمشروع إعداد ووضع تعليمات وقواعد ونماذج وبرامج العمل الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم	1
الإجمالي		**474**

أما على صعيد نشاط القضايا والتحكيم، فقد بلغ عدد الدعاوى الواردة خلال السنة المالية الماضية (130) دعوى، كما بلغ إجمالي الأحكام النهائية (94) حكماً، كان من بينها (31) حكماً نهائياً موضوعياً، (98.4%) منها كانت لصالح الهيئة، وتجدر الإشارة في هذا الصعيد إلى أن إجمالي الدعاوى المقيدة لدى الهيئة بلغ (904) دعوى، منها (684) دعوى متداولة و(220) دعوى أحيلت للحفظ.

ومن ناحيةٍ أخرى، تشير الإحصائيات المتعلقة بتسوية المنازعات خلال السنة المالية (2019/2018) إلى الآتي:

م	الملفات	العدد
1	قرارات مجلس التأديب المنفذة	79
2	قرارات مجلس التأديب (امتناع عن التنفيذ)	5
2	قرارات مجلس التأديب قيد التنفيذ	0
4	تنفيذ اداري ومدني	0
5	التنفيذ الجنائي (قيد التنفيذ)	1
6	أوامر الصلح منفذة	1
7	أوامر الصلح مرفوضة	4
	إجمالي عدد الملفات	90

ومن ناحيةٍ أخرى، وفي إطار مهام التحقيق لدى الهيئة، نود الإشارة إلى قيام الهيئة بالتحقيق في (178) مخالفة خلال السنة المالية (2019/2018) تم التعامل معها وفق الجدول التالي:

إجمالي عدد المخالفات	توجيه تنبيه من الهيئة	إحالة إلى النائب العام	تنبيه من الهيئة+ إحالة إلى مجلس التأديب	إحالة إلى النائب العام + لمجلس التأديب	حفظ التحقيق	إحالة لمجلس التأديب	حفظ مؤقت (لعدم كفاية الأدلة)	تنبيه من الهيئة+ إخضاع لمزيد من الرقابة	لدى جهة الاعتماد	قيد التحقيق
178	50	4	0	1	7	92	0	6	0	18

أما الجدول والرسم البياني التاليان فيقدمان بياناً بعدد المخالفات وآلية معالجتها للسنة المالية (2019/2018) مقارنةً مع سابقتها:

البيان	السنة المالية 2018/2017	النسبة %	السنة المالية 2019/2018	النسبة %	التغير في النسبة %	مؤشر التغير
توجيه تنبيه من الهيئة	87	42.6	50	28.1	**-14.6**	↓
توجيه تنبيه من الهيئة + إخضاع لمزيد من الرقابة	28	13.7	6	3.4	**-10.3**	↓
توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + الإحالة لمجلس التأديب	1	0.5	0	0	**-0.5**	↓
إحالة للنائب العام	2	1.0	4	2.5	**1.3**	↑
إحالة لمجلس التأديب	62	30.4	92	2.3	**-28.1**	↓
إحالة للنائب العام + الإحالة لمجلس التأديب	3	1.5	1	0.6	**-0.9**	↓
حفظ التحقيق	8	3.9	7	3.9	**0.01**	↑
حفظ مؤقت (لعدم كفاية الأدلة)	1	0.5	0	0	**-0.5**	↓
لدى جهة الاعتماد	7	3.4	0	0	**-3.4**	↓
قيد التحقيق	6	2.9	18	10.1	**7.2**	↑
إجمالي عدد المخالفات	*204	100	178	-	**-22.6**	↓

* قد تأخذ المخالفة أكثر من إجراء مما يبرر عدم تطابق الأرقام الإجمالية مع تفاصيلها

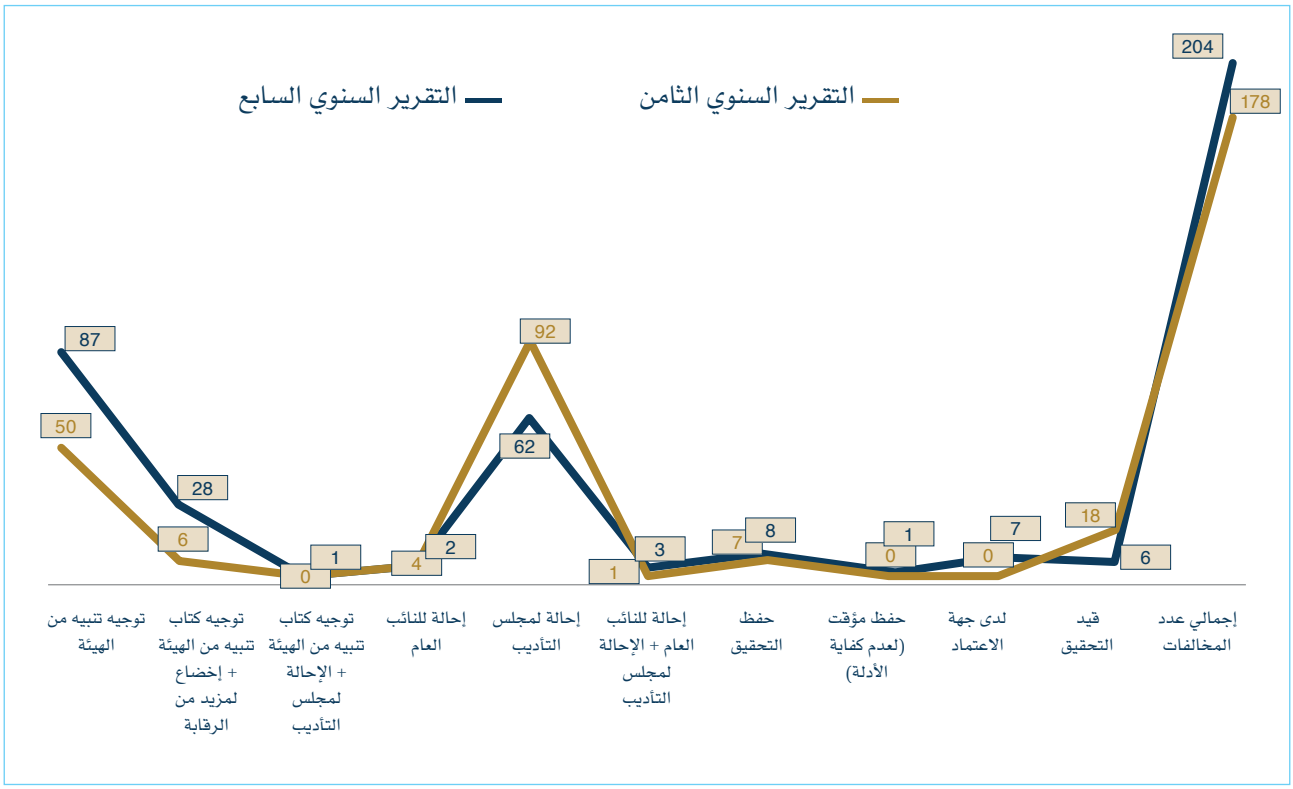

الفصل الثاني
المجال التنظيمي

نستعرض ماحققته الهيئة من إنجازات وما نفذته من مهام على الصعيد التنظيمي خلال السنة المالية (2019/2018) وفق محاور عدة: تنظيم الأسواق، أنظمة الاستثمار الجماعي، الدراسات وتنمية الأسواق والإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة، وكذلك الإنجازات المتحققة في مجالي حوكمة الشركات وأنشطة الاندماج والاستحواذ.

أ. تنظيم الأسواق:

قامت الهيئة على صعيد تنظيم أسواق المال خلال السنة المالية (2019/2018) بإتخاذ جملة إجراءات بعضها تشريعي وبعضها الأخر تنظيمي تنوع بدوره بين إجراءات خاصة بأنشطة الإدراج والتداول وإجراءات خاصة بأنشطة التراخيص والتسجيل وأخرى خاصة بالمناصب والوظائف واجبة التسجيل، نستعرضها بالتفصيل كما يلي:

أولاً: الجانب التشريعي المتصل بمهام تنظيم الأسواق

شهد الجانب التشريعي ذو الصلة بمهام تنظيم الأسواق خلال السنة المالية (2019/2018) إصدار العديد من القرارات في مجالي الإدراج والتداول.

في مجال الإدراج، فإضافةً إلى المشاركة في إصدار القرار رقم (135) لسنة 2018 بشأن تعديل بعض أحكام الكتابين: الأول (التعريفات)، والسادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، فقد تم العمل على إصدار قرارات عدة تتصل بإدراج بعض الشركات في بورصة الكويت أو في بورصات خارج دولة الكويت، وكان من أبرز ها القرارات التالية:

- القرار (مـ.مـ.هـ.17-32) لسنة 2018 بشأن الموافقة على طلب إدراج أسهم شركة جياد القابضة في بورصة خارج دولة الكويت.
- القرار (مـ.مـ. هـ 18-32) لسنة 2018 بشأن الموافقة على إخطار هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة وسوق دبي المالي ببيان عن سلامة الموقف القانوني لشركة جياد القابضة.
- القرار رقم (م.م.هـ 18-38) لسنة 2018 بشأن الموافقة على طلب إدراج أسهم شركة المنار للتمويل والإجارة (ش.م.ك.م) في بورصة الكويت للأوراق المالية (السوق الرئيسي).
- القرار رقم (م.م.هـ 14-17) لسنة 2018 بشأن الموافقة المبدئية على إدراج أسهم الشركة المتكاملة القابضة في بورصة الكويت للأوراق المالية- السوق الأول، على أن تكون الموافقة على الإدراج مشروطة بالإلتزام بالأحكام والإجراءات كما ورد في المادتين (5-29) و(5-38) من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية. بالإضافة إلى الالتزام بأحكام المادة (2-7) من قواعد البورصة- إجراءات إدراج الأوراق المالية في البورصة.
- القرار رقم (م.م.هـ 6-21) لسنة 2018 بشأن الموافقة على إدراج الشركة المتكاملة القابضة (ش.م.ك.م) في بورصة الكويت للأوراق المالية- السوق الأول.

كما تم إصدار قرار وحيد بشأن تأجيل البت في طلب الإدراج وهو القرار (رقم م.م.هـ 17-38) لسنة 2018 بشأن تأجيل البت في طلب إدراج أسهم شركة مستشفيات الضمان الصحي (ش.م.ك. عامة) كشركة مساهمة عامة في بورصة الكويت للأوراق المالية، كما صدر قرارٌ آخر بشأن إلغاء إدراج أسهم شركة مدرجة وهو القرار (رقم م.م.هـ 1-2) لسنة 2019 بشأن إلغاء إدراج أسهم شركة مشرف للتجارة العامة والمقاولات (ش.م.ك) من بورصة الكويت للأوراق المالية، ما لم تقم الشركة باستكمال المتطلبات اللازمة لإعادة أسهمها للتداول خلال مدة ثلاثة أشهر من صدور القرار (في موعد يستحق خلال السنة المالية التالية).

أما على صعيد نشاط التداول، فإضافةً إلى إصدار القرار رقم (24) لسنة 2019 بشان تعديل الملحق رقم (11) "التفويض في تداول الأوراق المالية"من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، فقد صدرت قراراتٌ عدة، نوجز أهمها بالآتي:

- القرار رقم (154) لسنة 2018 بشأن تعديل قواعد شركة بورصة الكويت للمرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق.
- القرار رقم (139) لسنة 2018 بشأن سوق الأوراق المالية غير المدرجة.
- القرار رقم (م.م. هـ 02-39) بشأن منح الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية مهلة انتقالية أقصاها 31 ديسمبر 2019 لحفظ سجلات المساهمين الحالية فقط.مع الجواز لها لإجراء التداول في نظام الأوراق المالية غير المدرجة والتي تحفظ سجل مساهميها عن طريق النظام الورقي المسمى مجازاً "البونات".
- القرار رقم (م.م.هـ 32-34) لسنة 2018 بشأن اعتماد المستندات الخاصة بكلٍ من: تعديل الكتاب الرابع (بورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة) وتعديل الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، وكذلك مستند الضمان المالي لسوق الأوراق المالية غير المدرجة الصادر من الشركة الكويتية للمقاصة، واتفاقية الوسطاء الخاصة بسوق تداول الأوراق المالية غير المدرجة.
- القرار رقم (م.م.هـ 32-9) لسنة 2018 بشأن الموافقة على التوصية الخاصة برفض مقترح تغيير مسمى سوق المزادات.
- القرار رقم (م.م.هـ 32-10) لسنة 2018 بشأن الموافقة على التوصية الخاصة بتمديد الفترة الانتقالية من السوق الرئيسي إلى سوق المزادات وذلك لإعطاء الشركات المدرجة فرصة لتعديل أوضاعها.
- القرار رقم (م.م.هـ 29-15) لسنة 2018 بشأن الموافقة على المقترح المقدم من الشركة الكويتية للمقاصة بخصوص طلب تحويل ناتج الصفقة.
- القرار رقم (م.م.هـ 23-1) لسنة 2018 بشأن اعتماد قواعد تداول الأوراق المالية غير المدرجة لدى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
- القرار رقم (م.م.هـ 11-17) لسنة 2018 بشأن اعتماد التعديلات على جدول الرسوم والعمولات لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

ثانياً: الجوانب التنظيمية ذات الصلة بمهام تنظيم الأسواق

نستعرض هذه الجوانب وفق التالي:

- إجراءات تنظيمية خاصة بالإدراج والتداول:

إضافةً إلى المشاركة في أعمال اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)، وكذلك المشاركة في اجتماعات مع الشركات المالية الأجنبية للترويج عن مشاريع الهيئة وبورصة الكويت في مؤتمر HSBC المقام في دبي والمشاركة أيضاً في مؤتمر MENAT Securities forum for regulators, exchange and clients، وكذلك المشاركة في أنشطة توعوية عدة نستعرضها بشيءٍ من التفصيل في الجانب التوعوي من تقريرنا، فقد تم خلال السنة المالية السابقة (2019/2018) تنفيذ العديد من المهام في جوانب عدة متصلة بمهام تنظيم الأسواق، لاسيما ماتعلق منها بالتوجهات التحديثية المختلفة التي أفضت إلى تحقيق ترقية تصنيف الكويت إلى سوقٍ ناشئة، بما في ذلك مشروع تطوير السوق، وكذلك دخول سوق الأوراق المالية غير المدرجة حيز التنفيذ بعد اعتماد الهيئة للقواعد المنظمة لذلك، ومنح الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية مهلة انتقالية تنتهي مع نهاية عام 2019 لحفظ سجلات المساهمين الحالية فقط وذلك بناءً على الدراسة المقدمة بشأن البنى التحتية المالية، إضافةً إلى إعداد دراسةٍ مقارنة بين متطلبات الإدراج في عددٍ من الدول الناشئة، وكذلك مقارنة عدد الشركات المدرجة وقيمها السوقية في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي وبورصة جمهورية مصر العربية.

- إجراءات تنظيمية خاصة بأنشطة التراخيص والتسجيل:

تتولى الهيئة على صعيد أنشطة التراخيص والتسجيل، مهام تخطيط وتنظيم وإدارة عمليات منح تراخيص مزاولة أنشطة الأوراق المالية والاعتماد والقيد والتسجيل للأشخاص المسجلين في سجلاتها الخاصة بذلك، والتأكد من استيفاء القائمين على ممارسة هذه الأنشطة للشروط والمتطلبات الواجبة وفقاً للتشريعات المطبقة.

واستكمالاً لرؤية الهيئة بأن تكون هيئةً تنظيميةً إشرافيةً رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في دولة الكويت وخلق بيئةٍ استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين، فقد قامت في مجالات عملها المتصلة بمهام التراخيص والتسجيل تطوير ضوابط تنظيمية واستحداث آليات العمل اللازمة لتفعيل أدوار الهيئة المنصوص عليها في القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما انعكاساً لمستجدات سوق الكويت للأوراق المالية وممارسات الأشخاص المرخص لهم، حيث تم العمل على استحداث آليتي عمل ضمن النطاق التشريعي لضمان استيفاء الأشخاص المرخص لهم لضوابط مزاولتهم لأنشطة الأوراق المالية المرخصة لهم يتمثلان في كلٍ من القرار رقم م.م.هـ 5 - 32 / 2018 بشأن معايير إعادة نشاط الشركات الموقوفة والمقيدة لمزاولة أنشطة الأوراق المالية، والقرار رقم م.م.هـ 6 - 32 / 2018 بشأن الآلية الخاصة بالنظر في إعادة نشاط الشركات الموقوفة والمقيدة في حال استيفائها لمتطلبات الهيئة، وسعياً لتحقيق أهداف الهيئة على صعيد توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية والعمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية، فقد حرصت على تفعيل تطبيق نص المادة (67) من قانون إنشائها، وهذا ماتمثل بإصدار قرارات الوقف والتقييد والإلغاء لترخيص الأشخاص المرخص لهم في الحالات التي تستدعي ذلك، مع الإشارة إلى توصل الهيئة إلى تقديم خدماتها في هذا الإطار ترخيصاً وتجديداً وإلغاءً بوتيرة ديناميكية مطورة من خلال تفعيل النماذج الإلكترونية لخدمات الإدارة عبر بوابة الهيئة الإلكترونية.

كما تم في الجانب التشريعي الخاص بهذه النوعية من الأنشطة أيضاً إصدار عدة قرارات وتعاميم سبق استعراض موضوعاتها بالتفصيل في الجانب التشريعي واللائحي من هذا التقرير ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهمها، كالتعميم رقم (8) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 2018/5/29 والتعميم رقم (12) بتاريخ 2018/10/14 والقرارات ذوات الأرقام: (95) لسنة 2018 بتاريخ 2018/7/18، و(99) لسنة 2018 بتاريخ 2018/7/23، و(160) لسنة 2018 بتاريخ 2018/12/25، و(170) لسنة 2018 بتاريخ 2018/12/30 و(10) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/1/27.

كما شهدت تلك السنة المالية إصدار العديد من القرارات المتصلة بأنشطة التراخيص والتسجيل سواءً للأشخاص المرخص لهم أو لأنظمة الاستثمار الجماعي، حيث صدر (82) قراراً خاصاً بتراخيص الأشخاص المرخص لهم تراوحت بين طلبات تراخيص أو تجديدها أو إلغائها ووقفها، و(40) قراراً متعلقاً بأنظمة الاستثمار الجماعي، إضافةً إلى قراراتٍ أخرى، الجدول التالي والرسوم البيانية المرفقة تعرض تفاصيلها كاملةً:

نوع القرار	عدد القرارات
القرارات المرتبطة بترخيص الأشخاص المرخص لهم	
تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية	**43**
طلب ترخيص أنشطة أوراق مالية	**6**
إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية	**10**
وقف ترخيص أنشطة أوراق مالية	**3**
انتهاء ترخيص أنشطة أوراق مالية	**5**
موافقة مبدئية لترخيص أنشطة أوراق مالية	**15**
القرارات المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي	
تجديد نظام استثمار جماعي	**8**
إصدار ترخيص تأسيس نظام استثمار جماعي	**4**
إصدار ترخيص تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	**18**

نوع القرار	عدد القرارات
القرارات المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي	
إلغاء قرار تأسيس نظام استثمار جماعي لعدم استكمال رأس المال	2
إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (تصفية)	3
إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (إلغاء قيد لانتهاء التصفية)	5
القرارات المرتبطة بمراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة	
قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال	2
رفض طلب تجديد قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة	1
القرارات المرتبطة بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي لدى الهيئة	
تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة	1
أخرى	
قرارات أخرى ذات طبيعة خاصة	7
آليات عمل	2

القرارات ذات الصلة بمهام التراخيص والتسجيل

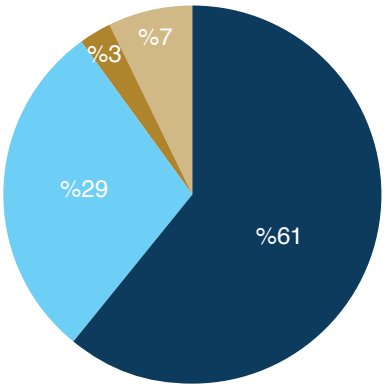

- القرارات المرتبطة بترخيص أنشطة الأوراق المالية %61
- القرارات المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي %29
- القرارات المرتبطة بمراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة %3
- أخرى %7

قرارات التراخيص والتسجيل المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي

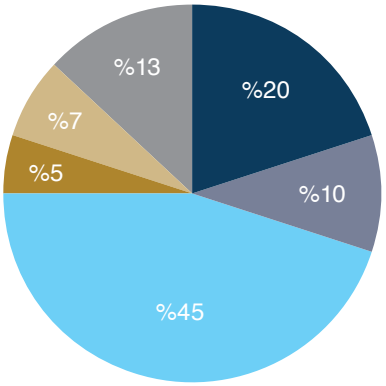

- تجديد نظام استثمار جماعي %20
- قرار إصدار ترخيص تأسيس نظام استثمار جماعي %10
- إصدار ترخيص تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت %45
- إلغاء قرار تأسيس نظام استثمار جماعي لعدم استكمال رأس المال %5
- إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (تصفية) %7
- إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (إلغاء قيد لانتهاء التصفية) %13

قرارات التراخيص والتسجيل

ذات الصلة بترخيص الأشخاص المرخص لهم

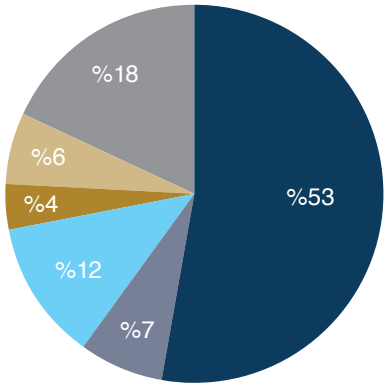

تجديد أنشطة الأوراق المالية	%53
طلب ترخيص أنشطة أوراق مالية	%7
إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية	%12
وقف ترخيص أنشطة أوراق مالية	%4
انتهاء ترخيص أنشطة أوراق مالية	%6
موافقة مبدئية لترخيص أنشطة أوراق مالية	%18

وفي إطارٍ متصل بأنشطة التراخيص والتسجيل أيضاً، تم خلال السنة المالية (2019/2018) توجيه (15) كتاب تنبيه إلى أشخاصٍ مرخصٍ لهم بهدف تجاوز ملاحظاتٍ محددة، كما تم إصدار (14) شهادة بيانات عن أشخاصٍ مرخصٍ لهم أو مسجلين لدى الهيئة، كما تم تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية ذات الصلة كالبرنامج التدريبي المخصص لموضوع تطوير البنية التحتية لنظام مابعد التداول، والعديد من ورش العمل التي نستعرضها بالتفصيل في الجانب التوعوي من التقرير. وكذلك إصدار قرارات ذات طبيعة خاصة تتضمن بعض القرارات التنظيمية وتعاميم تذكيرية موجهة للأشخاص المرخص لهم للحد من الممارسات الخاطئة التي قد يقع فيها الشخص المرخص عرضها التقرير في الفصل المخصص للجوانب التشريعية والقانونية.

- إجراءات تنظيمية خاصة بالمناصب والوظائف واجبة التسجيل:

تم على الصعيد التنظيمي الخاص بالأنشطة ذات الصلة بمهام المناصب والوظائف واجبة التسجيل خلال السنة المالية (2019/2018) البت في (1099) طلباً تراوحت موضوعاتها بين موافقةٍ أو عدم موافقة على الترشح أو التسجيل أو الإلغاء لكل من المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم وفقاً لما يظهره الجدول التالي:

السنة المالية	الموافقة على الترشح	عدم الموافقة على الترشح	التسجيل	الإلغاء	المجموع
2019/2018	375	21	456	247	1099

وفي الإطار ذاته، تجدر الإشارة إلى إنجاز خامس مراحل مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل خلال السنة المالية الأخيرة (2019/2018) والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI المتخصص في هذه النوعية من الاختبارات وفقاً لاتفاقية موقعة معه بهذا الشأن، مع الإشارة إلى إمكانية متابعة مزيدٍ من التفاصيل الخاصة بهذا المشروع في ركنٍ آخر من التقرير مخصصٍ للمشاريع الاستراتيجية للهيئة.

- الإجراءات التنظيمية الخاصة بتجديد الأشخاص المسجلين:

عملت الهيئة على صعيد تطوير أحكام وآليات جديدة منها ما يتعلق بتجديد الأشخاص المسجلين نظراً لعدم وجود تنظيم خاص بتجديد الأشخاص المسجلين في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، بما يتضمن المناصب والوظائف واجبة التسجيل ومراقبي الحسابات المقيدين في السجل الخاص لدى الهيئة ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين لدى الهيئة، حيث تم إعداد تصور ومقترح بتعديل اللائحة التنفيذية بإضافة تلك الأحكام والآليات، ومن ثم استطلاع رأي الجهات الخارجية المعنية، وجاري العمل على الإجراءات النهائية الخاصة بذلك وقت إعداد التقرير.

- الإجراءات التنظيمية الخاصة بمراقبي الحسابات:

إضافةً إلى إصدار قرارين خاصين بقيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة وصدور قرارٍ ثالث برفض طلب تجديد قيدٍ آخر، شهدت السنة المالية موضوع التقرير مراجعة التقارير السنوية المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المقيدين في السجل الخاص لدى الهيئة والبالغ عددها (35) تقريراً، كما يجري العمل وقت إعداد التقرير على تنفيذ مشروع تعديل أحكام مراقبي الحسابات حيث تم إعداد مسودة التعديلات على المادة (3-4) وتم إجراء استطلاعٍ للرأي بشأنها تمهيداً لاعتمادها.

ب. أنظمة الاستثمار الجماعي:

في إطار الإجراءات التشريعية ذات الصلة بهذه النوعية من أنظمة الاستثمار تجدر الإشارة إلى إصدار الهيئة لبعض القرارات والتعاميم المتعلقة بأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية كقرارها رقم (100) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بهدف استحداث أدوات استثمارية بديلة للمحافظ المالية المجمعة، وكذلك قرارها رقم (101) لسنة 2018 بشأن إضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016. إضافةً إلى تعميمها رقم (14) لسنة 2018 بشأن المعلومات الجوهرية للجمهور والقوائم المالية المتعلق بالالتزام بأحكام المادة (32-2) والمادة (33-2) من الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية.

وفي إطارٍ متصل بالمهام ذات الصلة بأنظمة الاستثمار الجماعي، تلقت الهيئة خلال السنة المالية (2019/2018) تسعة طلبات لتأسيس صناديق استثمار محلية داخل دولة الكويت، منحت موافقتها لأربعةٍ من تلك الصناديق، اثنين منها (اكتتاب عام) هما الصندوق الأهلي متعدد الأصول القابض الذي تديره شركة أهلي كابيتال للاستثمار، وصندوق سمارت تك الاستثماري للأوراق المالية والذي تديره الشركة الكويتية للاستثمار، والصندوقان الآخران (اكتتاب خاص) وهما: صندوق بيتك كابيتال للعقارات المحلية وتديره شركة بيتك كابيتال للاستثمار، وصندوق جي تي سي الاستثماري والذي تديره شركة بيت الاستثمار العالمي "جلوبل"، في الوقت الذي لايزال فيه صندوقٌ آخر (صندوق أدوات دين) بصدد استكمال متطلبات الهيئة، كما أن هناك أربعة صناديق قيد الدراسة وقت إعداد التقرير اثنان منها عقاريان والثالث صندوقاً لأسواق النقد والصندوق الأخير صندوق أدوات دين.

أما على صعيد دراسة واعتماد طلبات تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت، فقد تلقت الهيئة (19) طلباً بهذا الشأن حيث منحت موافقتها على (18) طلباً منها، في حين لايزال طلب آخر قيد الدراسة حين إعداد التقرير.

كما قامت الهيئة في إطار متابعة أعمال تصفية الصناديق الاستثمارية بدراسة أربع حالات لتصفية صناديق استثمارية والموافقة عليها كما قامت الهيئة أيضاً بإلغاء قيد خمسة صناديق أخرى من سجل الصناديق لديها بعد انتهاء تصفيتها.

وفي إطارٍ متصل، قامت الهيئة بدراسة والموافقة على (60) طلباً لتعديل الأنظمة الأساسية للصناديق المحلية، كما أكملت دراسة (8) طلبات لتجديد تراخيص أنظمة استثمار جماعي محلي ووافقت عليها، كما قامت بمتابعة وحضور (133) جمعية لحملة وحدات الصناديق المحلية.

ومن ناحيةٍ أخرى، فقد قامت الهيئة بدراسة وإصدار مهل لأثني عشر صندوقاً لرفع رأس مالها إلى خمسة ملايين دينار كويتي.

كما تم في المجال التوعوي تنفيذ أنشطة عدة نعرض لها بشيءٍ من التفصيل في الجانب التوعوي، كإنشاء صفحة للصناديق الاستثمارية في الموقع الإلكتروني لشركة البورصة، إضافةً إلى تنفيذ البرنامج التوعوي الخاص بمدراء أنظمة الاستثمار الجماعي.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الإجمالية الخاصة ببعض إجراءات أنظمة الاستثمار الجماعي تشير إلى قيام الهيئة منذ بدء أعمالها وحتى نهاية السنة المالية موضوع التقرير بمنح (32) موافقة لتأسيس صناديق داخل دولة الكويت، منها (21) صندوقاً اكتتاب عام و(11) صندوقاً ذو اكتتاب خاص، وكذلك إلغاء قيد (35) صندوقاً محلياً من سجل الهيئة وتعيين مدير بديل لـ (5) صناديق محلية، ومنح (58) موافقة لتسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت وابتداءً من السنة المالية (2017/2016) تم تعديل الأنظمة الأساسية لـ (152) صندوقاً استثمارياً، كما تم تلقي (51) طلباً لتجديد التراخيص الخاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي، إضافةً إلى متابعة وحضور (408) جمعية لحملة وحدات الصناديق الاستثمارية واعتماد قرارات تلك الجمعيات وذلك ابتداءً من السنة المالية آنفة الذكر.

ج. **الدراسات وتنمية أسواق المال:**

قامت الهيئة خلال السنة المالية (2019/2018) في المجالات ذات الصلة بالدراسات وتنمية الأسواق بتقديم أنشطة توعوية عدة نستعرضها بجانبٍ آخر من التقرير، كما قامت بتنفيذ العديد من المشاريع البحثية الهادفة إلى تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة في المنطقة. إضافةً إلى عدد من الدراسات المعنية بتقييم الأخطار المحيطة بتعاملات الأوراق المالية ومتابعة وإنشاء عدد من المؤشرات المعنية بمتابعة الأخطار النمطية. نوجز أبرزها بالآتي:

- إعداد دراسة حول "تنافسية أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" شملت تقديم عرضٍ شاملٍ لأهم التطورات التي شهدتها أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين 2017/2016 وذلك ضمن خمسة أجزاءٍ رئيسية تتمحور حول: (أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي وأهم التشريعات التنظيمية فيها، معايير أداء السوق في هذه الدول، دورة تسوية تعاملات الأوراق المالية الخاصة بوكالات المقاصة والضمانات المالية التي تقدمها شركات الوساطة، المؤشرات الاقتصادية في دول الخليج ومدى ارتباطها بتقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، وأخيراً تصنيف أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي من قبل مؤسسة فوتسي العالمية).
- استحداث دليل استرشادي لتصنيف كفاءة الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية وتصنيفها إلى خمس فئات وذلك بناءً على قراءة سبعة عشر مؤشراً تم اختيارها بعناية وتوزيعها على أربع مجموعات مختلفة لمقارنة أداء كل شركة من هذه الشركات مع نظيراتها لمعرفة أيها أكثر تفوقا على الأخرى. وقد تم تصنيف كفاءة الشركات وفق أربع مجموعات على النحو التالي:
  - المجموعة الأولى: النسب والمؤشرات المرتبطة بأداء الشركات في البورصة.
  - المجموعة الثانية: النسب والمؤشرات الخاصة بمضاعفات سعر السهم المدرج في البورصة.
  - المجموعة الثالثة: النسب والمؤشرات المرتبطة بديون الشركة وسيولة أصولها.
  - المجموعة الرابعة: النسب والمؤشرات المرتبطة بأرباح الشركة.
- العمل على تطوير وصيانة منظومة مؤشرات الرصد المبكر (Early Warning Indicators) والتي تهدف إلى تتبع حركة أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت. وقد شملت المنظومة عشرين مؤشراً، صنفت في ثلاث فئات رئيسية كالآتي:
  - مؤشرات مرتبطة بالاقتصاد الكلي.
  - مؤشرات مرتبطة بالمراكز المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.
  - مؤشرات مرتبطة بنشاط بورصة الكويت للأوراق المالية.

وتعتبر هذه المؤشرات ذات أهمية بالغة بالنسبة لمتخذي القرار والمستثمرين لتبني سياسات إصلاحية للحد من أية اضطرابات قد تحدث في أسواق المال، إذ أنها تساعد على فهم وتقييم الوضع العام لنشاط الأوراق المالية والتوجهات المستقبلية له ما بين الانتعاش والركود، إضافة إلى قدرتها على تشخيص وتتبع المخاطر النظامية والمؤسسية التي قد تؤثر على تنافسية واستقرار أسواق المال على المديين القصير والمتوسط.

- إعداد تقرير حول تداولات أمناء الحفظ في بورصة الكويت للأوراق المالية لعام 2018، ويستعرض هذا التقرير عمليات البيع والشراء، وعمليات رفض الالتزام التي قام بها أمناء الحفظ خلال تلك الفترة، هذا إضافة إلى العوائق التي تواجهها شركات الوساطة المالية في التعامل مع أمناء الحفظ المرخص لهم من قبل الهيئة حيث لوحظ توجههم لعدد محدود من شركات الوساطة دون الأخرى، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استهلاك جزء كبير من المبالغ النقدية في نظام الضمان المالي في حال وقوع أي من حالات الإخفاق الكبيرة نسبياً.
- المساهمة الفاعلة في أعمال لجنة طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وتحديداً المتعلقة بمنهجية تقييم العطاءات الفنية التي قُدمت من قبل المشغلين العالميين الذين شاركوا في إجراءات المزايدة على الحصة المطروحة للمزايدة من أسهم شركة بورصة الكويت.

- إعداد تقارير دورية أسبوعية وربع سنوية حول أداء بورصة الكويت للأوراق المالية من حيث حركة المؤشرات الرئيسية والقيم السوقية للشركات المدرجة وكميات وقيم التداول وحركة أسعار أسهم الشركات، والتي من شأنها أن تساعد الهيئة في تقييم نشاط السوق ككل وتحديد مقدار التضخم أو التدني في أسعار الأوراق المالية. إضافةً إلى إعداد تقريرين شهرياً حول نظام الضمان المالي المدار من قبل الشركة الكويتية للمقاصة وملخص التداولات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. حيث يقدم التقرير الأول ملخصاً حول تداولات شركات الوساطة وأمناء الحفظ خلال الشهر، بينما يقدم التقرير الثاني ملخصاً حول قيم وكميات عمليات التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية ومقارنتها مع مثيلاتها في دول الخليج ومدى ارتباطها بأسعار النفط وكذلك حركة أهم المؤشرات المرتبطة بالأخطار النمطية.
- استحداث تقرير سنوي يعنى بمتابعة تداولات أسواق المال في دولة الكويت وعدد من المؤشرات المرتبطة بالأخطار النمطية التي يتم متابعتها وفقا للتوصيات الواردة من أهم المنظمات العالمية. والذي يهدف إلى تقييم سلامة أسواق المال في دولة الكويت ومقارنتها بالمستويات التاريخية لهذه المؤشرات. بالإضافة إلى مقارنة أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث مستويات السيولة وحركة المؤشرات الرئيسية.
- تحديث الدراسة المتعلقة بالاحتياطيات النقدية المطلوبة لهيئة أسواق المال لمواجهة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- استحداث دليل للسياسات والإجراءات مكملاً للنظم واللوائح الخاصة بتدخل هيئة أسواق المال لمواجهة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، حيث تم حصر الحالات التي قد تشكل خطراً نمطياً وتؤثر على سلامة أسواق المال والذي قد يمتد إلى عدة أطراف ما لم يتم التعامل معه بالشكل المطلوب وخلال الوقت المناسب. كما تم تصنيف الأخطار النمطية إلى عدة درجات: منخفض، معتدل، مرتفع، ومرتفع جداً بالاعتماد على عاملين أساسيين: حدة أثر الحدث ومدى تأثيره على استقرار الأطراف المتعاملة به، واحتمالية وقوع الحدث المعتمد على تكرار الأعمال المرتبطة به، هذا إضافة إلى الإجراءات التنفيذية التي يجب اتخاذها للحد من هذه الأخطار والمدة الزمنية التي يجب أن يتم فيها أخذ الإجراء التنفيذي. علما بأنه قد تم إعداد هذا الدليل بالتعاون مع الفريق التنفيذي المنبثق من لجنة إعداد الضوابط والشروط المنظمة لمواجهة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- إعداد عدد من التقارير المتعلقة بتصنيف أسواق المال في دولة الكويت ومدى استيفاء هذه الأسواق لمتطلبات وكالات التصنيف العالمية وبالأخص تلك المتعلقة بمعدلات السيولة ومدى تأثيرها على معدلات التداول الخاصة بالجهات الأجنبية.
- إبداء الملاحظات حول عدة مواضيع واستفسارات واردة من الوحدات التنظيمية في الهيئة أو الجهات الرقابية المثيلة ومراجعة القواعد الفنية الخاصة ببورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة. إضافةً إلى استيفاء عدد من الاستبيانات الواردة إلى الهيئة من عدة جهات رقابية إقليمية وعالمية مثل المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (IOSCO).
- إعداد دراسة مقارنة لأفضل الممارسات الدولية بشأن كيفية تداول موظفي البورصة أو وكالة المقاصة، حيث تم فيها عرض أهم الضوابط والتشريعات التي تنظم عملية تداول موظفي البورصة أو وكالة المقاصة في عددٍ من الجهات الرقابية المثيلة إقليمياً وعالمياً.

د. الإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة:

"ترقية بورصة الكويت "إلى مصاف الأسواق الناشئة وفقاً لمعايير العديد من وكالات التصنيف الدولية يعكس مؤشراتٍ إيجابية عن واقع أنشطة الأوراق المالية وبيئتها التنظيمية بصورةٍ خاصة والبيئة الاستثمارية بصورةٍ عامة.

هذا، وقد واصلت هيئة أسواق المال تنفيذ مهامها المتعلقة بالإجراءات التنظيمية ذات الصلة بالشركات الخاضعة لإشرافها من موافقات خاصة بإصدار أدوات دين وموافقات أخرى خاصة بزيادة أو تخفيض رؤوس أموال الشركات أو إعادة هيكلة رأسمالها، وكذلك الطلبات الخاصة بشراء أو بيع أسهم الخزينة أو نشرات الاكتتاب، وبصورةٍ أكثر تفصيلاً يمكن استعراض أهم ماتم تنفيذه على صعيد تلك المهام خلال السنة المالية السابقة بالآتي:

- زيادة رأس المال:

منحت الهيئة موافقتها على زيادة رأس المال لـ (28) شركة، منها (3) شركات مرخصة وغير مدرجة، أما الشركات الـ (25) الأخرى فقد توزعت بين (21) شركة مدرجة وغير مرخصة و(4) شركات مدرجة ومرخصة، وذلك وفق الآتي:

أولاً: الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على زيادة رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (٪)	نوع الزيادة
1	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	14,855,070.3	16,340,577.3	%10	أسهم منحة
2	شركة كي جي إل لوجستيك	70,008,869.7	73,509,313.1	%5	أسهم منحة
3	الشركة الوطنية العقارية	98,965,918.4	108,862,510.2	%10	أسهم منحة
4	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	27,748,666.3	31,910,966.2	%15	أسهم منحة
5	شركة عقارات الكويت	90,671,293.9	97,111,658.2	%7.1	زيادة عينية (عن طريق استحواذ اختياري غير نقدي)
6	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	23,111,156.3	24,266,714.1	%5	أسهم منحة
7	الشركة الوطنية العقارية	108,862,510.2	136,142,510.2	%25.06	تحويل دين إلى أسهم
8	بنك وربة	100,000,000	150,000,000	%50	زيادة نقدية
9	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	13,175,000	16,450,000	%24.8	زيادة نقدية
10	شركة مراكز التجارة العقارية	13,450,000	14,000,000	%4.089	تحويل دين إلى أسهم
11	شركة أسيكو للصناعات	31,752,390	33,340,009	%5	أسهم منحة
12	شركة المباني	98,352,969.3	104,254,147.4	%6	أسهم منحة
13	بيت التمويل الكويتي	634,226,291.1	697,648,920.2	%10	أسهم منحة
14	البنك التجاري الكويتي	181,096,040.5	199,205,644.5	%10	أسهم منحة
15	شركة إعادة التأمين الكويتية	17,820,000	18,889,200	%6	أسهم منحة
16	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	153,298,309	176,293,056	%15	أسهم منحة
17	البنك الأهلي المتحد	196,450,590.3	206,273,119.8	%5	أسهم منحة
18	بنك الكويت الدولي	103,732,667.15	107,881,973.8	%4	أسهم منحة
19	شركة مشاريع الكويت القابضة	154,725,133.8	200,000,000	%5	زيادة نقدية
20	شركة مدينة الاعمال الكويتية العقارية	59,744,941.6	62,732,188.6	%5	أسهم منحة
21	شركة وربة كابيتال القابضة	7,200,000	15,000,000	%108	زيادة نقدية

ثانياً: الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت الموافقة على زيادة رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	بنك برقان	225,941,847	250,000,000	%10.6	زيادة نقدية
2	بنك الكويت الوطني	621,331,989.3	652,398,588.7	%5	أسهم منحة
3	بنك بوبيان	238,847,160.3	288,407,946	%5 اسهم منحة و 15.75% زيادة نقدية	أسهم منحة + زيادة نقدية
4	بنك برقان	250,000,000	262,500,000	%5	أسهم منحة

- تخفيض رأس المال:

منحت الهيئة موافقاتها لـ (8) شركات لتخفيض رأس مالها، كان من بينها (4) شركات غير مدرجة ومرخصة و(1) شركة غير مدرجة وغير مرخصة، أما الموافقات الثلاث المتبقية فقد توزعت بين موافقة واحدة لشركة مدرجة ومرخصة، وهي:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة التخفيض في رأس المال %
1	شركة بيت الأوراق المالية	48,000,000	45,000,000	%6.25

وموافقتين لشركتين مدرجتين وغير مرخصتين كالآتي:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة التخفيض في رأس المال %
1	شركة دانة الصفاة الغذائية	14,875,000	12,167,773	%18.2
2	شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة*	15,000,000	7,200,000	%52

*تم تغيير اسم الشركة من "صناعات بوبيان الدولية القابضة" إلى "شركة وربة كابيتال القابضة" بتاريخ 2019/1/28.

- إعادة هيكلة رأس المال:

منحت الهيئة الموافقة لشركتين مدرجتين وغير مرخصتين لإعادة هيكلة رأس مالهما، كالآتي:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)
1	شركة الامتيازات الخليجية القابضة	3,249,794	4,000,000
2	شركة بيت الاستثمار الخليجي	16,420,244	40,649,566

- نشرات الاكتتاب:

منحت الهيئة خلال السنة المالية (2019/2018) لـ (17) شركة موافقة على نشرة الاكتتاب، كان من بينها أربع موافقات لشركات غير مدرجة ومرخصة، ثلاثٌ منها كانت نشرات اكتتاب تسويق صكوك ونشرة واحدة اكتتاب زيادة رأس المال.

أما الموافقات الثلاث عشرة الأخرى فقد تنوعت بين نشرات إصدار وتسويق سندات، ونشرات اكتتاب زيادة رأس مال، وقد توزعت بين (6) موافقات لشركات مدرجة ومرخصة و(7) موافقات لشركات مدرجة وغير مرخصة، وفق الآتي:

أولاً: الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت الموافقة على إصدار نشرة الاكتتاب:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	شركة المركز المالي الكويتي	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
2	شركة كامكو للاستثمار	نشرة اكتتاب إصدار وتسويق سندات
3	شركة المركز المالي الكويتي	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
4	بنك برقان	نشرة اكتتاب زيادة راس مال
5	المركز المالي الكويتي	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
6	بنك برقان	نشرة اكتتاب إصدار وتسويق سندات

ثانياً: الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت الموافقات على إصدار نشرة الاكتتاب:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	شركة العقارات المتحدة	نشرة اكتتاب إصدار وتسويق سندات
2	الشركة المتكاملة القابضة	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
3	شركة الامتيازات القابضة	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
4	شركة عقارات الكويت	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
5	شركة مشاريع الكويت القابضة	نشرة اكتتاب إصدار وتسويق سندات
6	بنك وربة	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
7	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال

- (شراء / بيع) أسهم الخزينة:

أما على صعيد طلبات الشركات الخاصة بالموافقة على (شراء / بيع) أسهم الخزينة، والتي عادة ما تمتد مدة صلاحيتها لستة أشهر من تاريخ منح الموافقة ونسبة الشراء أو البيع لا تتجاوز 10% من رأس مال الشركة، فقد منحت الهيئة خلال السنة المالية المنتهية (2019/2018) (125) موافقة خاصة ببيع وشراء أسهم الخزينة للشركات التالية:

م	اسم الشركة	التاريخ
1	شركة الأمان للاستثمار	2018/4/1
2	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	2018/4/3
3	شركة عقارات الكويت	2018/4/8
4	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	2018/4/8
5	شركة مشاريع الكويت القابضة	2018/4/11
6	شركة التخصيص القابضة	2018/4/12
7	شركة كي جي ال لوجستيك	2018/4/17
8	شركة نور للاستثمار المالي	2018/4/18
9	شركة الارجان العالمية العقارية	2018/4/19
10	الشركة الأهلية للتأمين	2018/4/22
11	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	2018/4/23
12	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	2018/4/23
13	الشركة الكويتية للمنتزهات	2018/5/7

م	اسم الشركة	التاريخ
14	شركة مجموعة كوت الغذائية	2018/5/7
15	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2018/5/8
16	شركة الاستثمارات الوطنية	2018/5/8
17	شركة التمدين الاستثمارية	2018/5/8
18	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	2018/5/10
19	شركة السينما الكويتية الوطنية	2018/5/16
20	شركة التمدين العقارية	2018/5/16
21	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2018/5/27
22	شركة إدارة الأملاك العقارية	2018/5/28
23	الشركة التجارية العقارية	2018/5/30
24	شركة إعادة التامين الكويتية	2018/5/30
25	شركة الصالحية العقارية	2018/5/30
26	شركة مراكز التجارة العقارية	2018/5/30
27	شركة نقل وتجارة المواشي	2018/6/07
28	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	2018/6/07
29	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2018/6/10
30	شركة بيان للاستثمار	2018/6/10
31	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	2018/6/12
32	شركة أعيان العقارية	2018/6/24
33	شركة مبرد القابضة	2018/6/25
34	شركة أركان الكويت العقارية	2018/6/25
35	مجموعة الخليج للتأمين	2018/6/25
36	شركة جالف كرايو القابضة	2018/6/28
37	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2018/6/28
38	شركة هيومن سوفت القابضة	2018/7/3
39	الشركة الأولى للاستثمار	2018/7/3
40	الشركة الوطنية للتنظيف	2018/7/8
41	المساكن الدولية للتطوير العقاري	2018/7/10
42	شركة مجموعة عربي القابضة	2018/7/10
43	شركة اسيكو للصناعات	2018/7/11
44	شركة المزايا القابضة	2018/7/12
45	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	2018/7/12
46	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2018/7/18
47	شركة الشعيبة الصناعية	2018/7/25
48	شركة المباني	2018/7/25
49	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2018/7/29
50	شركة أصول للاستثمار	2018/7/31
51	شركة ميزان القابضة	2018/7/31
52	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	2018/8/2
53	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2018/8/2

م	اسم الشركة	التاريخ
54	شركة التسهيلات التجارية	2018/8/6
55	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2018/8/9
56	شركة إنجازات للتنمية العقارية	2018/8/13
57	شركة المركز المالي الكويتي	2018/8/13
58	الشركة الوطنية الدولية القابضة	2018/8/14
59	شركة الاستشارات المالية الدولية	2018/8/15
60	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	2018/8/15
61	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	2018/8/28
62	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2018/8/28
63	شركة المجموعة التعليمية القابضة	2018/9/10
64	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	2018/9/16
65	شركة الصناعات الوطنية	2018/9/16
66	شركة أسمنت الكويت	2018/9/20
67	شركة ريم العقارية	2018/9/20
68	شركة كامكو للاستثمار	2018/9/20
69	شركة التعمير للاستثمار العقاري	2018/9/25
70	الشركة الوطنية العقارية	2018/9/26
71	شركة الأمان للاستثمار	2018/10/2
72	شركة عقارات الكويت	2018/10/8
73	شركة مشاريع الكويت القابضة	2018/10/10
74	شركة التخصيص القابضة	2018/10/10
75	الشركة الكويتية للمنتزهات	2018/10/10
76	شركة كي جي ال لوجستيك	2018/10/16
77	شركة الارجان العالمية العقارية	2018/10/16
78	الشركة الأهلية للتأمين	2018/10/17
79	شركة نور للاستثمار المالي	2018/10/17
80	الشركة الخليجية المغاربية القابضة	2018/10/29
81	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2018/10/31
82	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	2018/10/31
83	شركة الاستثمارات الوطنية	2018/10/31
84	شركة التمدين الاستثمارية	2018/11/4
85	شركة مجموعة أسس القابضة	2018/11/8
86	الشركة التجارية العقارية	2018/11/8
87	شركة التمدين العقارية	2018/11/13
88	شركة السينما الكويتية الوطنية	2018/11/18
89	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	2018/11/25
90	شركة إعادة التأمين الكويتية	2018/11/25
91	شركة بيان للاستثمار	2018/11/25
92	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2018/11/25
93	شركة المدار للتمويل والاستثمار	2018/11/25

م	اسم الشركة	التاريخ
94	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2018/11/25
95	شركة الصالحية العقارية	2018/11/29
96	شركة نقل وتجارة المواشي	2018/12/5
97	شركة أعيان العقارية	2018/12/10
98	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	2018/12/10
99	شركة مجموعة الأوراق المالية	2018/12/23
100	شركة مجموعة الخليج للتأمين	2018/12/23
101	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2018/12/25
102	الشركة الأولى للاستثمار	2018/12/27
103	شركة مبرد القابضة	2018/12/31
104	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	2019/1/3
105	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	2019/1/8
106	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2019/1/10
107	الشركة الوطنية للتنظيف	2019/1/10
108	شركة اسيكو للصناعات	2019/1/13
109	شركة المباني	2019/1/13
110	شركة المزايا القابضة	2019/1/15
111	شركة الشعيبة الصناعية	2019/1/16
112	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2019/1/21
113	شركة أصول للاستثمار	2019/1/23
114	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2019/1/30
115	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2019/2/4
116	شركة إنجازات للتنمية العقارية	2019/2/7
117	شركة مجموعة عربي القابضة	2019/2/13
118	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	2019/2/17
119	شركة الكويت والشرق والاوسط للاستثمار المالي	2019/2/17
120	شركة ميزان القابضة	2019/2/21
121	شركة المركز المالي الكويتي	2019/2/27
122	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	2019/3/6
123	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2019/3/10
124	شركة مجموعة أرزان للتمويل والاستثمار	2019/3/10
125	شركة الصناعات الوطنية	2019/3/26

- الموافقات الخاصة بإصدار أدوات الدين:

بلغت القيمة الأسمية لأدوات الدين التي منحت الهيئة الموافقات على إصدارها خلال السنة المالية الماضية نحو 715.7 مليون دينار كويتي تراوحت بين سندات دين أو ثانوية وصكوك تمويلية، وفق الآتي:

م	الجهة المصدرة	نوع الورقة المالية	القيمة الأسمية (د.ك)
1	بيت التمويل الكويتي	صكوك تمويلية	302,380,000
2	بنك برقان	سندات ثانوية	151,190,000
3	شركة كامكو للاستثمار	سندات دين	12,095,200
4	شركة مشاريع الكويت القابضة	سندات دين	100,000,000
5	بنك برقان	سندات دين	150,000,000

لتبلغ بذلك القيمة الإجمالية التراكمية لأدوات الدين (سندات / صكوك) منذ تأسيس الهيئة ولنهاية السنة المالية (2019/2018) نحو 5,284,809,200 د.ك (خمسة مليارات ومئتان وأربعة وثمانون مليوناً وثمانمائة وتسعة آلاف ومئتي دينار كويتي).

هـ. حوكمة الشركات:

تسعى الهيئة إلى إرساء الممارسات السليمة للحوكمة، وذلك من خلال متابعة الشركات المعنية بتطبيق الحوكمة، وكذلك نشر ثقافة حوكمة الشركات بشتى الوسائل التوعوية المتاحة، حيث تم في هذا الإطار تقديم عرضٍ لطلبة التدريب الميداني لكلية القانون الكويتية العالمية في أكتوبر 2018، إضافةً إلى عرضٍ تقديمي ضمن برنامج الهيئة الخامس لحديثي التخرج وذلك في فبراير 2019.

وحرصاً من الهيئة على مواكبة التطورات الدولية في مجال الحوكمة، فقد قامت بإعداد ورقة بشأن آخر المستجدات المتعلقة بحوكمة الشركات وتطبيقاتها وذلك ضمن مشاورات المادة الرابعة التي قام بها صندوق النقد الدولي في يناير 2019. بالإضافة إلى مشاركتها في المشاورات المتعلقة بالأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال وتلك المتعلقة باستيفاء ملاحظات البنك الدولي بشأن مؤشر حماية حقوق الأقلية، هذا، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الأجندة تضمنت ملاحظات بشأن إضافة بعض المواد إلى الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات)، وعليه فقد قامت الهيئة بإضافة وتعديل بعض المواد في الكتاب المذكور.

وفي مجال حرص الهيئة على التعاون مع جهات الدولة المختلفة، فقد تم الاجتماع مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لبحث مقترحات التعاون والتنسيق فيما يخص تطبيق الحوكمة المؤسسية في القطاع الحكومي والاستفادة من تجربة الهيئة في مجال الحوكمة.

وفي إطار جهود الهيئة المستمرة في متابعة تطبيقات الحوكمة فقد تم استلام تقرير الحوكمة المطلوب من الشركات الخاضعة للكتاب الخامس عشر للسنة الثالثة واستكمال متطلباته عن طريق النظام المعتمد لدى الهيئة إلكترونياً (eGovernance) عبر بوابة الهيئة الالكترونية ابتداءً من 2018/6/30 ودراسة هذه التقارير والتعامل معها وتحليل نتائجها.

حيث تم استلام (195) تقريراً خلال المهلة القانونية من إجمالي الشركات المعنية بتطبيق تلك التعليمات، أي بمعدل التزام بلغت نسبته 99.7%.

والجدير بالذكر بأنه في عام 2018 تم استلام تقارير الحوكمة التي يتم تلاوتها من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة في الجمعية العامة، حيث تم دراستها وتحليل نتائجها.

واستمراراً للجهود المبذولة من قبل هيئة أسواق المال نحو توفير نظام إشرافي ورقابي قائم على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة ومواكبة أفضل الممارسات الدولية، فقد قامت الهيئة بإصدار نموذج هيكل تقرير حوكمة الشركات والذي تتم تلاوته من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة في الجمعية العامة.

و. الاندماج والاستحواذ:

إضافةً إلى تنفيذ أربع عمليات استحواذ واندماج خلال السنة المالية (2019/2018) فقد قامت الهيئة خلال تلك السنة المالية بتنفيذ العديد من المهام والفعاليات المتصلة بعمليات الاندماج والاستحواذ تنوعت بين إجراءاتٍ تنظيمية وتشريعية، وأخرى توعوية، إضافةً إلى مهامٍ أخرى نعرض لها بإيجاز.

فعلى صعيد الإجراءات التشريعية والتنظيمية، تم إصدار العديد من القرارات، كانت كالتالي:

- القرار رقم (75) لسنة 2018 بشأن تعديل الفصل الأول من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) للائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بعدم انطباق أحكام الكتاب التاسع على الشركات غير الكويتية ذات الإدراج المشترك.
- القرار رقم (128) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية بإصدار عرض الشراء الجزئي.
- القرار رقم (129) لسنة 2018 بإضافة رسم التقدم لعرض الشراء الجزئي إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016.
- القرار رقم (158) لسنة 2018 بشأن تعديل المادة (2-5-3) من الكتاب التاسع من كتب اللائحة التنفيذية، والمتعلقة بسعر عرض الاستحواذ الإلزامي.
- القرار رقم (161) لسنة 2018 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية بإصدار أحكام عرض الاستحواذ المشترك بين الأطراف المتحالفة.
- القرار رقم (10) لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الخامس من كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة.

كما تم في مجال الأنشطة المتصلة بمهام الاندماج والاستحواذ إجراء استطلاعٍ للرأي للجهات المعنية بشأن مشروع تعليمات عرض الشراء الجزئي وكذلك إبداء الملاحظات بشأن العرض المرئي المقدم للبنك الدولي بشأن حماية حقوق الأقلية،والرد على ملاحظاته بشأن مراجعة التشريعات واللوائح الداخلية للهيئة، وكذلك إبداء الرأي بشأن خطة العمل المقدمة من البنك المذكور ومن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بشأن مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية، والرد على الاستبيان الوارد من "الأيسكو"، وإبداء الراي بشأن كلٍ من التعديلات المقترحة على كتاب "قواعد البورصة" وكذلك بشأن القواعد التي تم إعدادها من قبل شركة البورصة لتنظيم عرض شراء لنسبة تزيد عن 5% ولاتزيد عن 30% من اسهم شركة مدرجة.

أما على صعيد عمليات الاستحواذ والاندماج المنفذة خلال السنة المالية الماضية فكانت وفق الآتي:

م	عملية الاندماج أو الاستحواذ	إجمالي قيمة الصفقة (د.ك)
1	عملية الاستحواذ الإلزامي المقدمة من شركة بوبيان للبتروكيماويات على جميع أسهم شركة الكوت للمشاريع الصناعية.	5,550,747.0
2	عملية الاستحواذ الاختياري المقدمة من شركة شعاع كابيتال على جميع أسهم شركة أموال الدولية للاستثمار.	8,321,654.9
3	عملية الاستحواذ الاختياري غير النقدي المقدمة من شركة عقارات الكويت على جميع أسهم الشركة الدولية للمنتجعات.	2,203,344.9
4	تنفيذ عملية الاندماج بطريق الضم بين شركة ديمة كابيتال للاستثمار وشركة البلاد للاستثمار العقاري.	29,065,835.7
	الإجمالي	**45,141,582.5**

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي عمليات الاستحواذ والاندماج قد بلغت منذ عام 2012 (25) عملية قاربت قيمها (1239,6) مليون دينار كويتي تتوزع بين (3) عمليات اندماج بطريق الضم و(22) عملية استحواذ تتوزع بدورها بين (17) عملية استحواذ إلزامي و(4) عمليات استحواذ اختياري و(1) عملية استحواذ منافس، تفاصيل عمليات الاستحواذ والاندماج المنفذة منذ عام 2012 يتضمنها الجدول والرسم البياني التاليان:

م	السنة	نوع عملية الاستحواذ أو الاندماج	عددها	قيمة الصفقات (د.ك)
1	2012	استحواذ إلزامي	4	719,024,999.0
2	2013	استحواذ إلزامي	3	584,643.44
3	2014	استحواذ إلزامي	3	7,274,269.0
		استحواذ إختياري	1	1,413,480.0
4	2015	استحواذ إلزامي	1	18,379,827.0
		استحواذ إختياري	1	128,860,518.0
		اندماج بطريق الضم	1	6,404,237.70
5	2016	استحواذ إلزامي	3	285,725,816.0
		اندماج بطريق الضم	1	7,315,000.0
		استحواذ منافس	1	90,256.0
6	2017	استحواذ إلزامي	2	19,387,059.0
7	2018	استحواذ إلزامي	1	5,550,746.996
		استحواذ اختياري	2	10,524,999.804
		اندماج بطريق الضم	1	29,065,835.7
الإجمالي		–	**25**	**1,239,601,687.63**

ملخص لعمليات الاندماج والاستحواذ

توضح الأشكال التالية ملخصاً لعمليات الاندماج والاستحواذ منذ عام 2012:

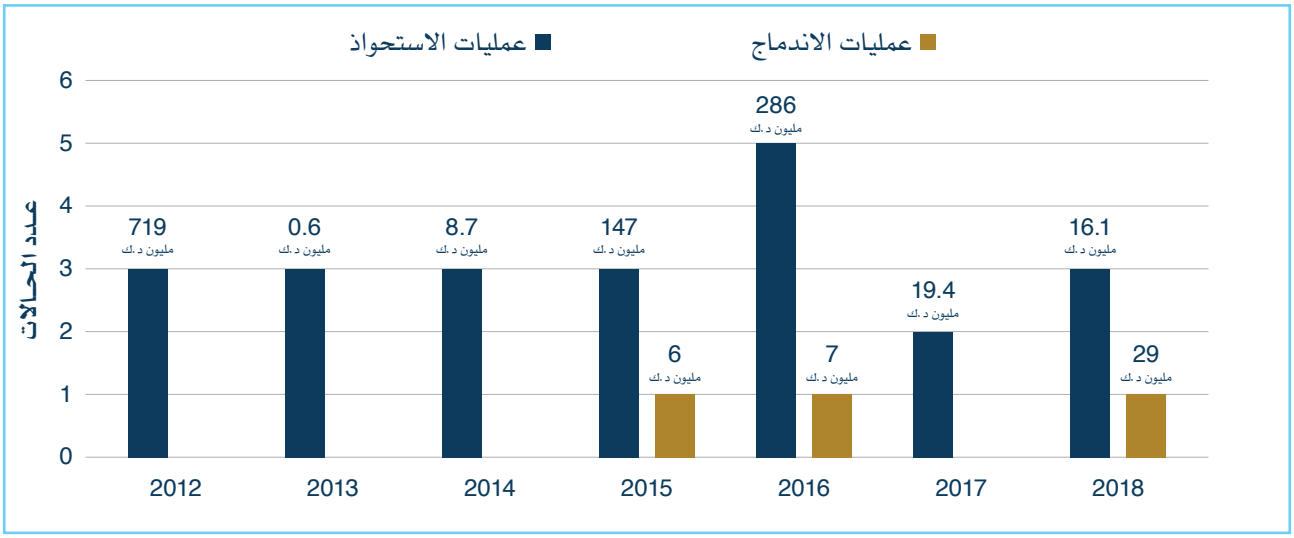

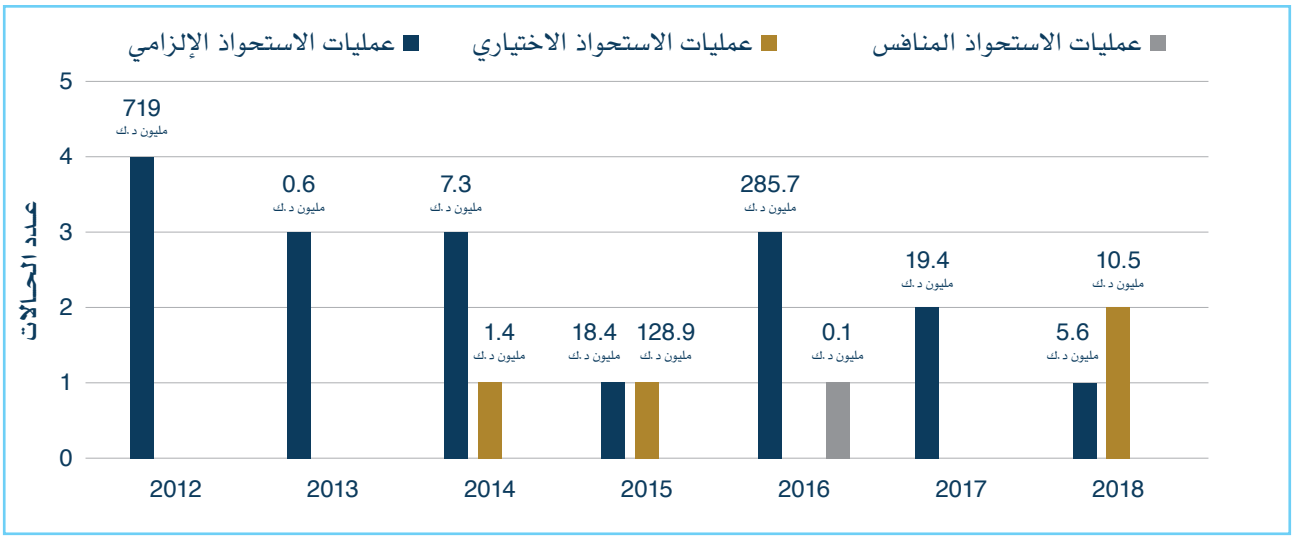

الفصل الثالث
المجال الرقابي

تباشر الهيئة مهامها الرقابية على أنشطة الأوراق المالية والقائمين على مزاولتها ترخيصاً وتسجيلاً وتنظيماً وممارسة وذلك للتأكد من استيفاء القائمين عليها للشروط والمتطلبات وكفاية تنظيمها وسلامة ممارستها ورصد مايقع من ملاحظات أو مخالفات في هذا الشأن واتخاذ مايلزم حيالها في إطار من القواعد واجبة التطبيق والإجراءات المعتمدة.

تتنوع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق، وثالثة تتعلق بمهام الإفصاح والشفافية، إضافةً إلى المهام الرقابية المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أ. الرقابة المكتبية والميدانية:

نستعرض أبرز ماتم تنفيذه من مهام تتصل بأعمال الرقابة المكتبية والميدانية، كما يلي:

- **الرقابة المكتبية:**

تباشر الهيئة مهام الرقابة المكتبية على الجهات المشمولة برقابتها من أشخاص مرخص لهم وأنظمة استثمار جماعي وشركات مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك في مجالات ممارسة أنشطتها وإعداد بياناتها المالية وإدارة مخاطرها التزاماً بمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وفي إطارٍ من القواعد والضوابط المعتمدة.

قبل استعراض أبرز المهام المنفذة على صعيد الرقابة المكتبية خلال السنة المالية (2019/2018) لابد من الإشارة إلى تطور مراحل تنفيذ اثنين من مشاريع الهيئة يتصلان بهذه النوعية من المهام الرقابية، وهما: مشروع "إعداد ووضع تعليمات معيار كفاية رأس المال" الذي تعكف الهيئة على تنفيذه وقت إعداد التقرير والهادف للحد من كافة أنواع المخاطر المرتبطة بنشاط الشخص المرخص له والمحافظة على مستويات مناسبة من رأس المال تتسق مع حجم تلك المخاطر، إضافةً إلى ضمان معدلات ملاءة مالية كافية لتدعيم قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أية خسائر قد تحدث مستقبلاً وتجاوزها، وقد شهدت السنة المالية السابقة إعداد مسودة تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم والنماذج الخاصة بها باللغتين العربية والإنجليزية.

ومشروع "نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL"، حيث تم العمل على إعداد وبرمجة النظام لكافة بوابات الإفصاح الإلكترونية المحددة في المشروع، والمساهمة في عملية التأكد من توافق ماتم تصميمه في النظام مع ماتم توثيقه في مستندات الأعمال (BRS documents) ومستندات المواصفات الفنية (SRS Documents) المعتمدة، والمساهمة في عملية نقل النظام إلى البيئة التشغيلية للهيئة وإجراء الاختبارات الداخلية اللازمة المتمثلة في التأكد من استيفاء النظام للمواصفات وآليات العمل الموضوعة من الهيئة، بالإضافة إلى إجراء اختبارات الاختراق والتحمل (Penetration and Stress Test)، وإعداد ركن توعوي تعريفي خاص بالنظام، وتجدر الإشارة إلى استعراض هذين المشروعين بشيءٍ من التفصيل في بابٍ آخر من هذا التقرير.

أما بالنسبة للمهام ذات الصلة بالرقابة المكتبية المنفذة خلال السنة المالية الماضية، فيمكن استعراض أبرزها بالآتي:

- دراسة البيانات المالية:

تم العمل في هذا الإطار على دراسة (237) بياناً مالياً تنوعت بين (133) بياناً مالياً مرحلياً و(104) بياناً مالياً سنوياً، فعلى صعيد البيانات المالية المرحلية تمت دراسة (74) بياناً مالياً مرحلياً لشركاتٍ مرخص لها ومدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، وكذلك دراسة (59) بياناً مالياً نصف سنوي لصناديق الاستثمار المرخص لها.

أما بالنسبة لدراسة البيانات المالية السنوية، فقد تمت دراسة (104) بياناً مالياً سنوياً توزعت بين (22) بياناً مالياً سنوياً لشركات مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، منها (19) بياناً منها لشركات مرخص لها و(3) بيانات لشركات غير مرخص لها، إضافةً إلى دراسة (30) بياناً مالياً سنوياً لشركات مرخص لها وغير مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، وكذلك دراسة (14) بياناً مالياً سنوياً لشركات الوساطة المالية المرخص لها، و(38) بياناً مالياً سنوياً خاصاً بصناديق الاستثمار المرخص لها.

- الجانب التشريعي الرقابي:

إضافةً إلى ماشهدته السنة المالية (2019/2018) من تنفيذ بعض الأنشطة التوعوية ذات الصلة بمهام الرقابة المكتبية (والتي سنستعرضها في المجال التوعوي من التقرير)، تم العمل على إصدار العديد من التعاميم والإعلانات التذكيرية، نعرض لأبرزها كما يلي:

- o التعميم رقم (5) لسنة 2018 الموجه إلى كافة الأشخاص المرخص لهم فيما عدا صناديق الاستثمار بشأن التقيد بالتعديلات المستحدثة المتعلقة بنماذج التقارير المالية الشهرية التي يتم موافاة الهيئة بها.
- o التعميم رقم (6) لسنة 2018 الموجه إلى كافة صناديق الاستثمار بشأن التقيد بالتعديلات المستحدثة على نماذج التقارير المالية الشهرية التي يتم موافاة الهيئة بها.
- o التعميم رقم (8) لسنة 2018 الموجه إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن عدم استخدام الشعار الرسمي للهيئة.
- o التعميم رقم (14) لسنة 2018 بشأن المعلومات الجوهرية للجمهور والقوائم المالية المتعلق بالالتزام بأحكام المادة (2-32) والمادة (2-33) من الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية.

أما بالنسبة للإعلانات التذكيرية، فقد كان أهمها تلك الإعلانات الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2018، والتي كانت كالآتي:

- o إعلان تذكيري لكافة الشركات المدرجة في البورصة بشأن الالتزام بأحكام المادتين (1-18) و(1-9) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج)، والمادة (3-3) من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.
- o إعلان تذكيري لكافة صناديق الاستثمار بشأن الالتزام بالتعميم رقم (6) بشأن تقديم التقارير الشهرية للهيئة.
- o إعلان تذكيري لكافة الأشخاص المرخص لهم بشأن بشأن الالتزام بالتعميم رقم (5) المتعلق بألية تقديم التقارير الشهرية للهيئة.

- رصد ومعالجة المخالفات:

تم خلال السنة المالية الماضية رصد (45) مخالفة تتصل بمهام الرقابة المكتبية، كانت وفق الآتي:

- o (29) مخالفة لأحكام مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما والتعاميم الصادرة عن الهيئة، وقد تم معالجة (11) مخالفة وإصدار قرار بشأنها، في حين لاتزال (18) مخالفة قيد التحقيق وقت إعداد التقرير.
- o (10) مخالفة خاصة بعدم الالتزام بتقديم البيانات المالية وفقاً للتعميم رقم (6) لسنة 2017، حيث تم توجيه كتب تنبيه للشركات المخالفة.
- o (3) مخالفات خاصة بعدم الالتزام بتقديم التقارير المالية خلال المهلة المحددة بموجب التعميم رقم (5) لسنة 2018، حيث تم توجيه كتب تنبيه للشركات المخالفة.
- o مخالفتين خاصتين بتعليمات السيولة للأشخاص المرخص لهم وفقاً للتعميم رقم (3) لسنة 2018، حيث تم توجيه كتابي تنبيه للشركتين المخالفتين.
- o مخالفة واحدة خاصة بعدم التزام الشركة بالإجراءات والضوابط الخاصة بتقييم الأصول العقارية فقرة (هـ) من البند (1) للملحق رقم (1) من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الاوراق المالية)، وقد تم توجيه كتاب تنبيه للشركة المخالفة.

- إجراءات ومهام تنظيمية أخرى:

تم خلال السنة المالية الماضية إتخاذ العديد من الإجراءات وتنفيذ مهامٍ أخرى تتصل بأعمال الرقابة المكتبية، كان من بينها:

- o مراجعة وتعديل جميع نماذج دراسة البيانات المالية للأشخاص المرخص لهم الخاصة بإدارة الرقابة المكتبية.
- o استحداث نماذج خاصة بكلٍ من:
  - دراسة مخاطر الأشخاص المرخص لهم.
  - دراسة لكل من صناديق الاستثمار تحت التصفية وأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي.
  - تقارير المتابعة لأعمال الرقابة المكتبية، بالإضافة إلى بعض البيانات المالية التجمعية للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- o إعداد دراسات عدة حول قضايا تتصل بمهام الرقابة المكتبية، مثل:
  - النصوص المنظمة لتقييم الأصول العقارية – الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة – في الحالة الخاصة بتعارض المصالح مع البنوك المحلية، وإجراء تعديل على اللائحة التنفيذية بناء على تلك الدراسة.
  - العملات الرقمية والإصدارات الأولية للأصول الرقمية، وإصدار إعلان توعوي بشأن مخاطر الاستثمار بها، والمشاركة بورقة عمل بشأن الموضوع ذاته في فعالياتٍ أقامها ديوان المحاسبة.
  - التقنيات المالية (FinTech).
- o تقديم الرأي الفني والإجابة على العديد من التساؤلات والملاحظات الواردة وكذلك البيانات المستخدمة في أغراض الرقابة على الأشخاص المرخص لهم وصناديق الاستثمار.
- o استيفاء العديد من الاستبيانات المرسلة من جهات رقابية عالمية مثل منظمة الأيسكو وصندوق النقد الدولي.
- o إعداد تقرير وتقديم عرض مرئي مع الإجابة عن استفسارات بعثة صندوق النقد الدولي في إطار المشاورات السنوية وفق المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق.
- o اعداد إفادة بشأن مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 (The Global Competitiveness Index) والمعد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum).

- **الرقابة الميدانية:**

تباشر الهيئة مهام الرقابة والتفتيش الميداني على أنشطة الأوراق المالية وتعاملاتها أو القائمين على ممارستها للتأكد من استيفاء الشروط والمتطلبات اللازمة والتحقق ميدانياً من مدى الالتزام بأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما إضافةً إلى اللوائح والأنظمة والتعليمات والقواعد والتعاميم المعتمدة، ورصد وضبط مايقع من جرائم أو مخالفات في هذا الشأن واتخاذ الإجراءات الإدارية حيالها، كما ترتكز عمليات التفتيش الميداني على تحليل ودراسة المخاطر التي قد يواجهها الأشخاص الخاضعون لرقابتها عبر تحليل البيانات المالية الخاصة بهم ودراسة نسب المؤشرات المالية الدالة على تلك المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى قيام الهيئة سنوياً بإعداد خطة الرقابة الميدانية ومتابعة تنفيذها، ومعالجة الملاحظات المرصودة على بعض الأشخاص المرخص لهم بعد تصنيفها، حيث تحال الملاحظات الجسيمة منها للجهات القانونية لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، في حين تحال الملاحظات غير الجسيمة إلى الجهات المعنية لإجراء اللازم بشأنها، كما تتولى مهام متابعة معالجة الأشخاص المرخص لهم بشان الملاحظات المرصودة عليهم نتيجة الجولات التفتيشية الميدانية، هذا وقد قامت الهيئة مؤخراً بإعداد خطة عملها لمهام الرقابة الميدانية للسنة المالية (2020/2019) وذلك من خلال عينةٍ مختارة من شركات الاستثمار وشركات الوساطة المالية وكذلك مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، كما تم اعتماد تلك الخطة، وتم أيضاً على صعيد هذه النوعية من المهام الرقابية تحديث دليل التفتيش الميداني إضافةً إلى تطوير آليات تصنيف كلٍ من: شركات الاستثمار وشركات الوساطة المالية، ومراقبي الحسابات وكذلك تصنيف المدققين الشرعيين.

وتتنوع عمليات التفتيش الميداني بين التفتيش الميداني الشامل والتفتيش الميداني محدد الغرض، فالتفتيش الميداني الشامل يشمل فحص كافة أنشطة الشخص الخاضع لرقابة الهيئة بدون أية استثناءات ما عدا أنشطة الائتمان والتمويل، وعادة ما يكون هذا النوع من التفتيش ضمن خطة معتمدة مسبقاً، هذا وقد تم خلال السنة المالية (2019/2018) تنفيذ (26) مهمة تفتيش شامل.

أما التفتيش الميداني محدد الغرض فينقسم إلى تفتيش مخطط يتم بناءً على خطة عمل سنوية، وذلك لمتابعة مدى قيام الأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة بمعالجة وتصويب الملاحظات التي تم رصدها عليهم سابقاً، فضلاً عن النظر في مدى التزامهم بالقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وتفتيش مفاجئ يأتي تنفيذاً للقرارات والتكليفات الصادرة عن السلطة المختصة بالهيئة (مجلس المفوضين – مجلس التأديب – المدير التنفيذي) بشأن موضوع محدد، وللنظر كذلك في مدى التزام الجهة محل التفتيش بالقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، كما ينظر في ذات الوقت بمدى قيام الجهة بمعالجة وتصويب الملاحظات التي يتم رصدها عليها سابقاً (إن وجدت)، هذا، وقد تم تنفيذ (30) مهمة تفتيش ميداني محدد الغرض خلال السنة المالية الماضية، منها (8) مهام على شركات الاستثمار، و(7) مهام على صناديق الاستثمار، و(2) مهمة تفتيش على شركات الوساطة المالية، و(5) مهام على مراقبي الحسابات، ومهمة تفتيش واحدة على مكاتب التدقيق الشرعي، كما تم تنفيذ (7) مهام تفتيش محدد الغرض مفاجئ على بنوك وشركات.

وتشير مقارنة البيانات ذات الصلة بمهام الرقابة الميدانية خلال السنة المالية (2019/2018) مع سابقتها إلى الآتي:

م	الموضوع	عدد المهام خلال السنة المالية (2018/2017)	عدد المهام خلال السنة المالية (2019/2018)
1	التفتيش الميداني الشامل	17	26
2	التفتيش الميداني محدد الغرض	37	30
3	مراجعة وتقييم تقارير نظم الرقابة الداخلية	72	72
	إجمالي عدد المهام	126	128

ب. الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق:

تتنوع إجراءات الهيئة الرقابية ذات الصلة بمتابعة عمليات الأسواق بين عمليات الرقابة على عمليات التداول على الأوراق المالية في بورصة الأوراق المالية، والمهام المتصلة بإدارة أموال العملاء وأصولهم لدى الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار بالإضافة إلى الأعمال التشغيلية المرتبطة بعمليات تداول الأوراق المالية لدى كلٍ من البورصة ووكالة المقاصة، وذلك بهدف التأكد من سلامة الممارسات في هذا المجال واتفاقها مع أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما واللوائح والتعليمات والأنظمة والقواعد المعتمدة، وكذلك المشاركة في مسؤولية تحقيق أعلى المستويات الرقابية، إضافةً إلى المهام ذات الصلة بإعداد وإصدار القواعد والضوابط الرقابية اللازمة لتطوير البيئة الرقابية سعياً لتحقيق أهداف هيئة أسواق المال المنصوص عليها في القانون سالف الذكر، وبصورةٍ عامة، يمكن إيجاز أبرز ماتم تنفيذه من المهام ذات الصلة بمتابعة عمليات الأسواق خلال السنة المالية (2019/2018) في المجالات التالية:

- **المهام الرقابية:**

في إطار المهام الرقابية المتصلة بمتابعة عمليات الأسواق، تم خلال السنة المالية (2019/2018) إبداء الرأي واستيفاء كافة المتطلبات الفنية بشأن القضايا والبلاغات الواردة من النيابة العامة والمتصلة بهذه النوعية من المهام الرقابية، وكذلك إبداء الرأي الفني بشأن الشكاوى والتظلمات ذات الصلة، إضافةً إلى دراسة نتائج حكم محكمة الاستئناف المقامة من أحد المتداولين في البورصة وإجراء اللازم بشأنها، كما تم العمل على متابعة الحالات التي صدر بحقها قرارٌ بإخضاعها لمزيدٍ من الرقابة، حيث تم إخضاعها لمزيدٍ من الرقابة وإجراء اللازم بشأنها.

كما تم في الإطار ذاته، القيام بمهام الرصد سواءً لشبهات المخالفات المتعلقة بمختلف المهام ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية أو تلك المتعلقة بالمخالفات لأحكام قانون الهيئة ولائحته التنفيذية، حيث تم إجراء اللازم بشأن شبهة مخالفة في آلية التعامل بأسهم الخزينة وشبهة أخرى تتصل بمهام غسل الأموال، وكذلك إبداء الرأي بشأن ماورد من شركة بورصة الكويت بشأن شبهات المخالفات أو الحالات المرصودة من قبلها والتي تتصل بهذه النوعية من المهام الرقابية.

أما على صعيد المخالفات لأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، فقد تم رصد (21) مخالفة تنوعت طبيعتها وفق الجدول التالي:

السنة المالية	عدد مخالفات جرائم التداول وسلوكيات السوق	عدد مخالفات قواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية وعمليات السوق	الإجمالي
2019/2018	6	15	21

كما تم في إطار مهام الرصد والمتابعة أيضاً التنسيق لإجراء اللازم بشان الملاحظات المرصودة نتيجة الجهود الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق وكذلك نتيجة البيانات المتعلقة بنتائج فحص التداولات والمتصلة بجوانب أخرى من أنشطة الأوراق المالية، كتلك المتعلقة بمهام التفتيش الميداني على الأشخاص المرخص لهم، وكذلك فحص التداولات المنفذة في البورصة والمرتبطة بعمليات الاستحواذ أو تلك المرتبطة بتداولات الأشخاص المطلعين والأشخاص المستفيدين والتداولات غير الاعتيادية، إضافةً إلى الملاحظات المتعلقة بمهام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإجراء اللازم بشأنها، وكذلك رصد الملاحظات ذات الصلة بقضايا الإفصاح الجوهري في التداولات المنفذة بالبورصة، والقيام بأعمال المتابعة والفحص لتعاملات الشركات المدرجة في البورصة بأسهمها (أسهم الخزينة) والتحقق من استيفائها للموافقات اللازمة قبل إتمامها وإجراء اللازم بشأن حالات التداول التي تتم دون الحصول على موافقات من الهيئة، إضافةً إلى القيام بمهام المتابعة والفحص اليومية لحالات التخلف عن سداد الالتزامات المترتبة على التداول في بورصة الأوراق المالية، وتفعيل أعمال الرقابة على الشائعات التي تؤثر على عمليات التداول اليومية في البورصة بالتعاون مع الجهات المعنية، كما تم أيضاً إبداء الرأي الرقابي بشأن الاستفسارات الخارجية ذات الصلة بهذه المهام الرقابية والبالغ عددها (40) استفساراً وإجراء اللازم بشانها.

أما على صعيد التقارير ذات الصلة بمتابعة عمليات الأسواق، فقد تم إعداد تقريرٍ خاص بمتابعة الشركات التي تم إلغاء أو انتهاء الترخيص الخاص بنشاط مدير محفظة الاستثمار لديها، كما تم العمل على استحداث تقارير رقابية دورية تتعلق بتداولات موظفي الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، إضافةً إلى إعداد تقريرٍ سنوي حول التزام مراقب حسابات الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار وفقاً لما ورد في الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من كتب اللائحة التنفيذية، كما تم أيضاً إعداد تقريرٍ نهائي شاملٍ بنتيجة إخضاع المخالفين لمزيدٍ من الرقابة.

- **تطوير القواعد والنظم الرقابية الخاصة بمتابعة عمليات الأسواق:**

نوجز أبرز تم إنجازه في هذا الإطار بالآتي:

- تقديم الرأي الفني والرقابي حول قضايا عدة، كتفعيل النظم المعتمدة بشأن حسابات التداول الخاصة بالمؤسسات الفردية لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وكذلك بشأن الجوانب والإجراءات المرتبطة بإنشاء حساب التداول لصالح الشركات القابضة لدى الشركة الكويتية للمقاصة.
- إبداء الرأي الفني وتقديم بعض الدراسات الخاصة بتطوير القواعد التشريعية وإصدار عددٍ من القرارات ذات الصلة بتعديل موادٍ عدة في بعض كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق الماليةٍ وتعديلاتهما، نشير إلى أبرزها في الآتي:
  - o القرار رقم (50) لسنة 2018 الخاص بتعديل المادة رقم (3-2-5) من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) بشأن الفصل التام بين المهام والأعمال الخاصة بالشخص المرخص له والخاصة بعملائه.

- o القرار رقم (74) لسنة 2018 بشأن تعديلات على الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) والكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) والكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) المتعلق بموضوع تحديث بيانات العملاء.
- o القرار رقم (136) لسنة 2018 بشأن تعديل المادة رقم (2-3-5) والنماذج أرقام (1) و(3) و(4) و(5) للملحق رقم (2) من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم).
- o القرار رقم (157) لسنة 2018 بشأن تعديل الفقرة الثانية من أولاً (مفهوم المحفظة الاستثمارية) للملحق رقم (1) (مفهوم وأهداف ومكونات وأنواع المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية) من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم).
- o تعديل المادة رقم (5-2) من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) الخاصة بتقرير مراقب حسابات الشخص المرخص له السنوي حول الالتزام بأحكام هذا الكتاب.

- تقديم دراساتٍ فنية خاصة بالمهام المتصلة بمتابعة عمليات الأسواق، كالدراسة المتعلقة بالسماح للأشخاص الاعتباريين الذين يديرون ويتصرفون بأموال الغير وفق قوانين إنشائها لفتح محافظ استثمارية للأوراق المالية وكذلك الدراسة الخاصة بتقييم تطبيق آلية الحدود السعرية للأسهم المعمول فيها في بورصة الأوراق المالية توضح السلبيات التي تم رصدها والتوصيات المناسبة في هذا الشأن، وكذلك دراسة الاحتياجات الخاصة بإضافة تنبيهات جديدة في النظام الرقابي الآلي (SMARTS) وذلك بما يتوافق مع العملية الرقابية على التداول وإعداد تقارير فنية في هذا الشأن والبدء بإجراءات إضافة تلك التنبيهات، ودراسة أخرى حول الجوانب السلبية التي تؤثر على سلامة عمليات التداول ومدى الالتزام بسداد الالتزامات المترتبة على التداول بالأوراق المالية وذلك بعد تطبيق مستند الضمانات المالية الصادر من الشركة الكويتية للمقاصة.
- المشاركة في تطوير النظام الرقابي الآلي (SMARTS) الخاص بمراقبة تداولات الأوراق المالية وذلك بما يتوافق مع التعديلات والتطورات في قواعد ونظم التداول في بورصة الأوراق المالية، واستكمال إجراءات وتجارب إعداد وتنفيذ مشروع نظام إلكتروني خاص باستلام التقارير الدورية الخاصة بالمحافظ الاستثمارية للأوراق المالية لدى مدراء المحافظ الاستثمارية.

- **التقدم بمبادرات تتصل بمهام متابعة عمليات الأسواق:**

نوجز أهم تلك المبادرات بالآتي:

- مقترح حول تطوير الأعمال الرقابية في مجال متابعة تقارير مستند الضمانات المالية الصادر من الشركة الكويتية للمقاصة والمعتمد من هيئة أسواق المال.
- مقترح حول تطوير آلية وإجراءات اختبار نظام الرقابة الآلي (SMARTS) المعمول به لدى الإدارة المعنية عند كل تحديث للنظام.
- مقترح بشأن وضع ضوابط لتنظيم حالات التخلف عن سداد الالتزامات المترتبة على التداول المتكررة لدى شركات الوساطة المالية في بورصة الكويت الأوراق المالية.
- مقترح بخصوص إضافة فقرة في جميع القرارات التي تصدر من الهيئة بشأن إلغاء أو انتهاء ترخيص أحد الأشخاص المرخص لهم.
- مقترح بدراسة مدى إمكانية إضافة مادة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما تهدف إلى وضع فترة محددة لتسليم أموال وأصول العملاء في حال انتهاء أو إلغاء الترخيص.
- مقترح لتطوير آلية الرقابة على الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار وذلك من خلال استحداث تقرير رقابي دوري بخصوص التداولات التي تتم من قبل ممثلي نشاط مدير محفظة الاستثمار لدى شخص مرخص له آخر.
- مقترح لمعالجة حسابات تداول الأشخاص الطبيعيين المتوفين (المباشرة وغير المباشرة) لدى وكالة المقاصة والأشخاص المرخص لهم من الهيئة، ووضع ضوابط محددة وواضحة في كيفية التعامل مع هذه الحسابات.

- على صعيد التنسيق مع بعض جهات منظومة أسواق المال، تجدر الإشارة إلى قيام الهيئة بتوجيه شركة بورصة الكويت للأوراق المالية لتطبيق الالتزامات الواجبة عليها والمتعلقة بقرار مدير السوق رقم (33) لسنة 1999 بشأن تداولات شركات الوساطة المالية في البورصة، وكذلك التنسيق مع شركة بورصة الكويت للأوراق المالية أيضاً لدراسة التعديلات التنظيمية المقترحة من قبلها حول قرار مدير السوق آنف الذكر وبحث أفضل السبل والآليات الرقابية للعمل به، إضافةً إلى المبادرة بتفعيل التزامات الشركة الكويتية للمقاصة حول ربط هيئة أسواق المال بنظام آلي للتفويضات بالتداول بالأوراق المالية المعتمدة من الشركة الكويتية للمقاصة.

- **المشاركات:**

سعياً لتحقيق التنسيق المطلوب لإنجاز بعض المهام المشتركة مع جهاتٍ أخرى داخل الهيئة أو في إطار منظومة أسواق المال، أو الحاجة لإبداء الرأي بشأن قضايا ذات صلة بمهام متابعة عمليات الأسواق، فقد كانت هناك مشاركاتٌ عدة لإنجاز بعض تلك المهام، كالمشاركة في أعمال فريق مشروع توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام مابعد التداول، وكذلك المشاركة في مهام التنسيق مع منظمة (IOSCO) لمتابعة عملية التقييم الذاتي Self-Assessment لتطبيق الهيئة لمبادئ Securities Regulations، إضافةً إلى المشاركة في إنجاز المهام المتصلة بإفادة فريق ديوان المحاسبة الخاص برقابة الأداء من خلال استيفاء كافة البيانات والمعلومات المطلوبة وإعداد الردود الخاصة بمسودة تقريره، إضافةً إلى المشاركة في تقديم مايتصل بمهام متابعة عمليات الأسواق في مشروع المحاور الاستراتيجية للهيئة للسنوات (2018-2021).

ومن ناحيةٍ أخرى فقد اقتضت الحاجة إبداء الرأي الرقابي بشان موضوعاتٍ عدة، بعضها يتصل بمهام بعض جهات منظومة أسواق المال كشركة بورصة الكويت أو الشركة الكويتية للمقاصة، أما بعضها الآخر فيتناول مهاماً أخرى خارجهما، نوجز أهمها بالآتي:

- موضوعات ذات صلة بأنشطة شركة بورصة الكويت، كمسودة قواعد البورصة (Rule Book) للمرحلتين: الثانية والثالثة، وكذلك مسودة قواعد تداول سوق خارج المنصة (OTC)، إضافةً إلى مسودة التعديلات بشأن معالجة حالات التقابل المشروعة (Crossing)، وكذلك اتفاقية خدمة التداول الالكتروني المبرمة بين شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وإحدى الشركات المقدمة لتلك الخدمة.
- موضوعاتٍ عدة تتصل بمهام التقاص، كالمشاركة في تقديم الرأي الفني والرقابي لتفعيل النظم المعتمدة بشأن كلٍ من حساباتٍ التداول الخاصة بالمؤسسات الفردية لدى الشركة الكويتية للمقاصة وكذلك حول الجوانب والإجراءات المرتبطة بإنشاء حساب التداول لصالح الشركات القابضة لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وكالمستند المقدم من الشركة الكويتية للمقاصة لشرح آلية الضمان المالي (KCC Risk Waterfall Document) المقترح تطبيقها في المرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق، وكذلك الطلب المقدم من الشركة ذاتها بشأن تعديل قواعد المقاصة في موضوع رفض أمين الحفظ للصفقة، إضافةً إلى مسودة مستند الضمانات المالية الصادر من الشركة الكويتية للمقاصة أيضاً.
- موضوعاتٍ تتصل بجوانب تشريعية ذات صلة، مثل المشاركة في وضع ضوابط وتعليمات أو إبداء الرأي بشأن تعديلاتٍ تشريعية مقترحة، كالمقترح المقدم من اتحاد المصارف بشأن تعديلات بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، وكذلك التعديل على إحدى مواد الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية المتعلقة بأنظمة الاستثمار الجماعي، إضافةً إلى إبداء الرأي بشأن المسودة الأولية لإعداد تعليمات خاصة بخيار شراء الأسهم للموظفين، والمشاركة في إعداد لائحة الضوابط والإجراءات المنظمة لعملية التدخل لمواجهة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، وكذلك إبداء الرأي بشأن مدى إمكانية تطبيق أحد القرارات الصادرة من مجلس التأديب في الهيئة والخاص بإلغاء الصفقات المنفذة محل إحدى المخالفات، إضافةً إلى بحث إمكانية وضع معايير وآلية محددة بشأن النظر بإعادة نشاط الشركات الموقوفة والمقيدة في حال استيفائها لمتطلبات الهيئة وكيفية معالجة الشركات الموقوفة والمقيدة التي لم تستوفِ كل المتطلبات.

وفي إطارٍ متصل، تجدر الإشارة إلى أنه وإضافةً إلى متابعة الأعمال الرقابية الخاصة بالتفتيش الميداني محدد الغرض ذي الصلة بحالتي الإنكشاف المالي لعملاء إحدى شركات الوساطة المالية، واتخاذ اللازم في هذا الشأن، وكذلك الرد على الرد على الاستفسارات الخاصة بالجوانب المرتبطة بالضوابط والاشتراطات الخاصة بالتفويض في التداول بالأوراق المالية، فقد تم إبداء الرأي بشأن قضايا أخرى، نستعرض أبرزها بالآتي:

- خطة العمل المقترحة لمؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية الخاص بمؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية.
- وضع آلية لتحديد حالات التعثر الرئيسية للأشخاص المرخص لهم.
- آلية التنسيق المشترك بين هيئة أسواق المال والجهاز المركزي للمناقصات العامة في جانب الإفصاح عن ترسية المناقصات وفض العطاءات.
- طلب الموافقة على الاكتتاب في الأسهم المطروحة لصالح محافظ العملاء من قبل أحد الأشخاص المرخص لهم.
- القواعد الاسترشادية الخاصة بدليل الإجراءات الواجب اتباعها للحد من مخالفة التداول بناءً على المعلومات الداخلية والواردة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

ج. **الإفصاح والشفافية:**

الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من قانون إنشاء الهيئة والمحددة لأهدافها نصت على: "تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية"، ولتحقيق ذلك تعمل الهيئة على تخطيط وتنظيم وإدارة عمليات الرقابة في مجالات الإفصاح والشفافية على الشركات المدرجة في أسواق المال الكويتية أو أصحاب المصالح فيها والأشخاص المطلعين للتأكد من الالتزام بتنفيذ متطلبات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية أو الإفصاح عن المصالح أو الإفصاح عن تعاملات الأشخاص المطلعين وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والتعليمات والأنظمة المعتمدة، ورصد مايقع من مخالفات في هذا الشأن والعمل على تلافيه.

وقد توزعت إنجازات الهيئة في مجال الإفصاح والشفافية للسنة المالية (2019/2018) وفقاً لطبيعة الإفصاح إلى ثلاثة جوانب رئيسية تمثل مجالات الإفصاح وهي: الإفصاح الجوهري، والإفصاح عن المصالح، وأخيراً إفصاح الأشخاص المطلعين، وفق التالي:

- **في مجال الإفصاح الجوهري:**

تستهدف جهود الهيئة على صعيد هذه النوعية من الإفصاح متابعة التزام الشركات المدرجة في القيام بواجباتها في الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وفقاً للأحكام والقواعد واجبة التطبيق بما يعزز الشفافية ويعمل على استقرار أسواق المال وحماية المستثمرين، وقد شهدت السنة المالية (2019/2018) تنفيذ المهام التالية في هذا المجال:

- رصد ومتابعة ومراجعة (6123) إعلاناً في بورصة الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنةً بـ (6328) إعلاناً في سوق الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية (2018/2017).
- من خلال متابعة الإعلانات اليومية في بورصة الكويت للأوراق المالية تم رصد (51) حالة تستوجب إعادة الإفصاح خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنة بـ (38) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 حيث تمت متابعة الشركات ذات العلاقة بتلك الإعلانات تنفيذاً لما تضمنه الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.
- من خلال المتابعات اليومية للصحف ووسائل الإعلام المتعددة تم خلال السنة المالية (2019/2018) رصد (95) حالة عن معلومات جوهرية تستدعي تعقيباً من الشركة المدرجة المعنية بها مقابل (135) حالة في السنة المالية السابقة لها، وقد تمت متابعة تلك الشركات للتعقيب عن المعلومات الجوهرية التي تم رصدها ولم تبادر تلك الشركات بالإعلان عنها في بورصة الكويت للأوراق المالية.

- إحالة (26) حالة للتحقيق خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنةً بـ (22) حالة أيضاً في السنة المالية السابقة لها، وذلك لوجود شبهة مخالفة لأحكام الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
- تطبيقاً للمادة رقم (4-5) من الفصل الرابع من الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية بشأن نشاط التداول غير الاعتيادي، تم متابعة قيام كل من شركة بورصة الكويت والشركات المدرجة بواجباتها تجاه (142) حالة تداول غير اعتيادي في بورصة الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنةً بـ (151) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018.
- متابعة عملية إيقاف تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية بصفة مؤقتة في الحالات المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وإعادة بعضها للتداول وذلك لـ (8) حالات خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنة بعدد مماثل (8) حالات في السنة المالية السابقة لها (2018/2017).
- إدراج ملاحظات تتعلق بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية لـ (6) شركات مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية ضمن مهام التفتيش الميداني للتأكد من عدم وجود مخالفاتٍ بشأنها مقابل (20) ملاحظة خلال السنة المالية (2018/2017).

- **في مجال الإفصاح عن المصالح:**

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى متابعة التزام الشركات المدرجة وكبار المساهمين فيها في القيام بواجباتهم في الإفصاح عن المصالح وفقاً للأحكام والقواعد واجبة التطبيق، ويمكننا إيجاز أهم ماتم إنجازه خلال السنة المالية الأخيرة بالآتي:

- استلام ومراجعة (652) كتاب إفصاح عن المصالح من أشخاص اعتباريين وطبيعيين (وفقاً لمتطلبات الفصل الثاني من الكتاب العاشر "الإفصاح والشفافية"من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة) وذلك خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنةً بـ (711) كتاب إفصاح للسنة المالية (2018/2017)، وكذلك استلام ومراجعة (190) إفصاحاً سنوياً لشركاتٍ مدرجة للسنة المالية (2019/2018).
- استلام (4) استفسارات من الشركات خاصة بأحكام الإفصاح عن المصالح خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنةً بـ (5) استفسارات خلال السنة المالية السابقة لها.
- إحالة (19) شبهة مخالفة تتعلق بالإفصاح عن المصالح للتحقيق خلال السنة المالية (2019/2018)، وذلك مقارنة بـ (13) شبهة مخالفة في السنة المالية (2018/2017).
- استلام (46) افصاحاً للشخص المسيطر عن السنة المالية (2019/2018) مقارنــة بـ (35) افصاحاً عن السنة المالية (2018/2017) تتصل بأحكام المادة رقم (3-6) من الفصل الثالث للكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من كتب اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة بشأن نسبة البيع أو الشراء المسموح بها للمسيطر على أسهم شركة مدرجة، كما تم إبداء الرأي الفني بشأن (4) حالات للبت بشأن انطباق أحكام عرض الإستحواذ الإلزامي عليها وذلك عن السنة المالية (2019/2018).
- رصد وتحويل (1) حالة وإخضاعها للرقابة المكتبية لإبداء الرأي الفني بشأنها، وإخضاعها للتفتيش الميداني أيضاً لإجراء تفتيشٍ ميداني محدد الغرض بشأنها.
- متابعة التزام موظفي الهيئة بالتصريح السنوي عن التغيرات التي تطرأ على ملكياتهم واستلام ومراجعة النماذج الخاصة بذلك والمستندات المؤيدة لها وفقاً لنظام الإفصاح الالكتروني لموظفي الهيئة للتصريح، وإدخال البيانات الخاصة بالتصريح الخاصة بـ (366) موظفاً، إضافةً إلى مراجعة العديد من طلبات بيع أوراق مالية مقدمة من موظفي الهيئة واتخاذ الإجراءات المتعلقة بها، وكذلك استلام ومتابعة نماذج التصاريح الخاصة بـ (35) من الموظفين الجدد.

- **في مجال إفصاحات الأشخاص المطلعين:**

تستهدف هذه النوعية من الإفصاح متابعة مدى التزام الأشخاص المطلعين في القيام بواجباتهم في الإفصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركات المطلعين على معلوماتها الداخلية ودراسة مدى سلامة هذه التداولات وفقاً للأحكام والقواعد واجبة التطبيق، ونوجز أبرز ماتم تنفيذه في إطار هذه النوعية من المهام خلال السنة المالية الأخيرة بالآتي:

- استلام (757) كتاب تحديث لقوائم الأشخاص المطلعين من الشركات المدرجة عن السنة المالية (2019/2018) مقارنةً بـ (419) قائمة تحديث عن السنة المالية (2018/2017).
- استلام (288) إفصاحاً وفقاً للمادة (3-6-1) من الفصل الثالث من الكتاب العاشر من كتب اللائحة التنفيذية بشأن نموذج "إفصاح الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة بعد التعامل في الأوراق المالية للشركة المدرجة أو الشركة "الأم" وذلك خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنة بـ(317) إفصاحاً وفقاً لذات النموذج خلال السنة المالية (2018/2017)، وكذلك استلام ومراجعة (119) إفصاحاً وفقاً لنموذج "الإفصاح عن الأسهم المدرجة في البورصة والمملوكة من قبل الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة وأبنائه القصر المشمولين بولايته سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر" من الأشخاص المطلعين لدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للسنة المالية (2019/2018) وفقاً لمقتضيات المادة (3-6-1) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة مقارنة بـ (121) إفصاحاً للسنة المالية (2018/2017).
- الإجابة على (45) استفساراً وطلباً متعلقاً بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين تخص الشركات المدرجة خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنة بـ (39) استفساراً مماثلاً خلال السنة المالية (2018/2017).
- إحالة (5) حالات للتحقيق لشبهات مخالفة تتعلق بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين لدى الشركات المدرجة خلال السنة المالية (2019/2018) مقارنة بـ (14) حالات مماثلة خلال السنة المالية (2018/2017).
- إصدار (87) كتاب توجيه للالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين.

وأخيراً، وفي مجال الإفصاح، تجدر الإشارة إلى إجراءات أخرى تم العمل على إنجازها خلال السنة المالية الأخيرة، كالإنتهاء من إنشاء قاعدة بيانات تشمل الأشخاص المطلعين في الشركات المدرجة وموظفي شركة بورصة الكويت وموظفي الشركة الكويتية للمقاصة وموظفي بنك الكويت المركزي، كما تم الانتهاء من تحديث نظام التصريح والإفصاح الآلي لموظفي الهيئة، والعمل على تطوير نظام الكشف عن الشائعات والأخبار المتداولة سواءً من خلال الصحف أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما تم العمل على استكمال بيانات الاستبيانات ذات الصلة بالإفصاح كاستبيانات البنك الدولي بشأن (Doing Business 2019 – Protecting Minority Investors) وحماية المستثمرين الأقلية 2020، واستبيانات وتقارير المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال "أيسكو" (IOSCO)، إضافةً إلى إعداد تقريرٍ خاص بتضارب المصالح ومخاطر السلوك المرتبطة بها خلال عملية زيادة رأس المال.

د. **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**

تتولى الهيئة المهام ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف التأكد من مدى التزام الأشخاص المرخص لهم والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بتنفيذ كافة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق الأحكام والقواعد واجبة التطبيق لاسيما التحقق من مدى التزامهم بأحكام الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وذلك بشكل مكتبي في الوقت الحالي، مع الإشارة إلى قيام الهيئة حالياً بدراسة مدى إمكانية قيامها بمهام التفتيش الميداني الخاصة بمدى التزام الأشخاص المرخص لهم بأحكام الكتاب السادس عشر سابق الذكر.

هذا، وقد تم خلال السنة المالية موضوع التقرير تنفيذ العديد من المهام المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كإعداد التقرير السنوي الخاص بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل (2016 – 2019)، وذلك عن عام 2018، والمشاركة في أعمال الفريق الفني المنبثق من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم أيضاً إصدار خمسة تعاميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافةً إلى الرد على استفسارات الأشخاص المرخص لهم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تجدر الإشارة في هذا الصعيد إلى إجراء تعديلاتٍ على الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، وذلك بموجب قرارات عدة للهيئة كالقرار رقم (74) والقرار رقم (135) لسنة 2018، وكذلك القرار رقم (43) لسنة 2019.

وتشير الإحصاءات الخاصة بالملاحظات المرصودة من قبل دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للسنة المالية (2018 – 2019) إلى الآتي:

الملاحظات المحالة إلى إدارة التحقيق	عدد الملاحظات
مخالفة تعميم الهيئة رقم (1) لسنة 2018	9
مخالفة تعميم الهيئة رقم (13) لسنة 2017	8
مخالفة المادة رقم (8 – 3) من الكتاب السادس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة	1
البلاغات المحالة إلى وحدة التحريات المالية	**1**
الإجمالي	**19**

الفصل الرابع
المجال التوعوي

تمثل "التوعية" أحد الأهداف الرئيسية للهيئة وفقاً لقانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته، وتحديداً في مادته الثالثة التي حددت تلك الأهداف، حيث نصت الفقرة السابعة منها على " توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته" كما يمكن للتوعية أن تسهم في تحقيق أهدافٍ أخرى بصورةٍ غير مباشرة كتوفير حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية، وتقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في تلك الأنشطة.

وقبل أن نتناول بشيءٍ من التفصيل أبرز الأنشطة التوعوية المنفذة خلال السنة المالية (2018-2019)، نود الإشارة إلى أن الأهداف العامة لمكتب التوعية تتمثل في نشر الوعي عن أنشطة الأوراق المالية، والاستثمار فيها، ودور الهيئة وأهدافها وأنشطتها لدى كافة الأشخاص والجهات المستهدفة وفقاً لأحكام القانون، والتعريف بالقواعد واجبة التطبيق والممارسات الصحيحة في كافة مجالات هذه الأنشطة.

ويختص مكتب التوعية بوضع الخطط والبرامج التوعوية، ودراسة وسائل وأساليب التوعية التي تباشرها الهيئة، وتنظيم وإدارة الفعاليات التوعوية بمختلف أنواعها والتنسيق مع الوحدات التنظيمية الداخلية في الهيئة والجهات المحلية المعنية بإنجاز تلك الفعاليات، إضافةً إلى متابعة تأثير تلك الفعاليات والأنشطة التوعوية وقياس مدى تحقيقها لأهدافها والمشاركة في أنشطة الهيئة المتصلة بالجانب التوعوي، إضافةً إلى مهام أخرى يأتي في مقدمتها إعداد التقرير السنوي عن أنشطة وأعمال وانجازات الهيئة وفقاً للمادة (25) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية، وهذا ما حرص المكتب على إنجازه منذ قيامه بإعداد التقرير السنوي الأول للهيئة للسنتين الماليتين (2011/2010) و(2012/2011) وصولاً إلى التقرير السنوي الحالي للسنة المالية (2019/2018).

أهم الإنجازات التوعوية للسنة المالية (2019/2018)

تنوعت الأنشطة التوعوية خلال السنة المالية (2019/2018) بين فعالياتٍ عدة، بعضها كان خارجياً استهدف شريحة الجهات المرخص لها وتلك ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية إضافةً إلى المستثمرين والمهتمين بتلك الأنشطة، وكذلك شرائح مجتمعية مختلفة لاسيما في المجال التعليمي بمراحله المختلفة بدءاً بالمتوسطة وانتهاءً بالتعليم الجامعي والتي تندرج في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية. أما بعضها الآخر فكان داخلياً استهدف موظفي الهيئة وقد تراوحت طبيعة تلك الأنشطة والفعاليات بين ورش عمل توعوية وإعلانات وبيانات صحفية، وإصدارات توعوية وتقارير مختلفة، إضافة إلى المشاركة في تنظيم رابع المؤتمرات السنوية للهيئة.

من ناحيةٍ أخرى، تجدر الإشارة إلى مشاركة المكتب في إعداد وتنفيذ الخطط التوعوية الخاصة ببعض مشاريع الهيئة كمشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، ومشروع تطوير منظومة سوق المال.

أما على صعيد المشاركات الخارجية المحلية، فتجدر الإشارة إلى حضور "الملتقى الأول للاختراعات" الذي أقيم بتاريخ الثالث عشر من شهر فبراير لعام 2019 في جامعة الكويت، والذي تضمن عرضاً لخطة الجامعة الاستراتيجية على صعيد الاختراعات والهادفة لتحقيق جودة التعليم والتعلم وتشجيع الابتكار ورعاية المشاريع الاستثمارية القابلة للتطبيق، وكذلك استعراض الفرص والتحديات التي تواجه "التسويق التجاري" في دولة الكويت، إضافةً إلى مؤتمر الكويت الدولي "النزاهة من أجل التنمية" الذي أقيم يومي (15-16 يناير من عام 2019) وهدف للتعريف بجهود دولة الكويت في تعزيز النزاهة وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتوفير منصةٍ عالمية لتحفيز الحوار الدولي بشأن مخاطر الفساد وسبل التصدي لها بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يلي نستعرض أبرز الأنشطة والفعاليات التوعوية المنفذة خلال السنة المالية موضوع التقرير:

أولاً: ورش العمل التوعوية

شهدت السنة المالية (2019/2018) تنفيذ (45) ورشة عمل تنوعت وفق الآتي:

- (21) ورشة عمل للمستثمرين والمعنيين بأنشطة الهيئة وخدماتها، (15) ورشة منها تضمنها برنامج توعوي، إضافةً إلى ست ورش منفصلة.
- (18) ورشة عمل تربوية (في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية).
- (6) ورش عمل توعوية جامعية (في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية).

- **ورش العمل التوعوية الخاصة بالمستثمرين والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية:**

تم تنفيذ (21) ورشة عمل توعوية خاصة بالمستثمرين والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية تنوعت مستهدفاتها بين ورش عمل موجهة لجمهور المعنيين بخدمات الهيئة وأخرى خاصة بالمستثمرين، وفق الآتي:

- **(15) ورشة عمل تضمنها البرنامج التدريبي التوعوي الخاص ببوابة الهيئة الإلكترونية:**

سعياً من هيئة أسواق المال لإنجاح توجهها في تقديم مختلف خدماتها عبر بوابتها الالكترونية، وضماناً لإحاطة المعنيين بتلك الخدمات بآليات وإجراءات الحصول عليها عبر تلك البوابة ومتطلباتها، فقد قامت بتنفيذ برنامج تدريبي توعوي قبيل إطلاق تلك الخدمات عبر البوابة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين (2018/9/5-8/27)، استهدفت المعنيين بتلك الخدمات من الجهات المرخص لها والأشخاص المسجلين، ورشة واحدة منها كانت الدعوة إليها عامة، وأربع عشرة ورشة عمل كانت الدعوات إليها محددة وفق آلية ضمنت مشاركة ممثلين عن كافة المعنيين بتلك الخدمات.

- **(6) ورش عمل توعوية للمستثمرين:**

تم خلال السنة المالية (2019/2018) تنفيذ ست ورش عمل توعوية استهدفت جمهور المستثمرين والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية، نوجز أبرز بياناتها بالجدول التالي، قبل أن نستعرض كلاً منها بشيءٍ من التفصيل:

م	موضوع الورشة	الإدارة	التاريخ
1	أنشطة الأوراق المالية ونطاق شمول كلٍ منها	إدارة التراخيص والتسجيل	2018/9/5
2	متطلبات والتزامات الشخص المرخص له بشأن المناصب والوظائف واجبة التسجيل	إدارة التراخيص والتسجيل	2018/12/18
3	الوسيط المركزي CCP كأحد مكونات تطوير منظومة أسواق المال	إدارة تنظيم الأسواق وممثلو شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة	2018/12/24
4	أحكام عرض الشراء الجزئي	إدارة الاندماج والاستحواذ	2019/1/15
5	مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم"	رئيس فريق عمل المشروع	2019/2/18
6	نظام التحكيم	مدير إدارة القضايا والتحكيم	2019/3/20

- **ورشة العمل الخاصة بموضوع" أنشطة الأوراق المالية ونطاق شمول كلٍ منها":**

أقيمت هذه الورشة بتاريخ الخامس من سبتمبر من عام 2018 في قاعة خالد الخرافي في مقر شركة البورصة، وقد تولى مهام تقديمها ممثلو إدارة التراخيص والتسجيل إضافةً إلى ممثلي كلٍ من إدارة الدراسات القانونية ومكتب التوعية، وقد تناولت موضوعها عبر محاور عدة (تعريف الورقة المالية وأنواعها المختلفة وتحديد مالا يعد ورقةً مالية، تحديد أنشطة الأوراق المالية الأربعة عشرة "بورصة، مقاصة، مدير محفظة استثمار، مدير نظام استثمار جماعي، وكيل اكتتاب، مستشار استثمار، تقويم الأصول، أمين حفظ، صانع السوق، وسيط مسجل، وسيط مؤهل مسجل، وسيط غير مسجل، مراقب استثمار، وكالة تصنيف ائتماني)، وتعريف تلك الأنشطة، وتحديد نطاق كلٍ منها والمهام التي يشملها، كما عرضت لتطور أعداد الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة من (14) شخصاً في عام 2013 إلى (80) شخصاً في عام 2018.

- **ورشة العمل الخاصة بـ "متطلبات والتزامات الشخص المرخص له بشأن المناصب والوظائف واجبة التسجيل":**

أقيمت هذه الورشة بتاريخ الثامن عشر من ديسمبر من عام 2018 وقد قدمها ممثلو كلٍ من: إدارة التراخيص والتسجيل وكذلك إدارة الدراسات القانونية ومكتب التوعية، وتناولت موضوعها عبر محاور عدة (الأشخاص المعنيين بشغل الوظائف واجبة التسجيل، تعريف وظيفة كبار التنفيذيين، آلية تقديم طلب التسجيل للمناصب والوظائف واجبة التسجيل، أحكام الجمع بين المناصب والوظائف واجبة التسجيل).

- **ورشة العمل الخاصة بموضوع "الوسيط المركزي CCP كأحد مكونات تطوير منظومة أسواق المال":**

أقيمت هذه الورشة في قاعة خالد الخرافي في مبنى بورصة الكويت بتاريخ الرابع والعشرين من شهر ديسمبر لعام 2018، وقد قدمها ممثلو إدارة تنظيم الأسواق بمشاركة ممثلي كلٍ من الشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت، وتناولت هذه الورشة موضوعها عبر محاور عدة (تعريف مؤسسات البنى التحتية لأسواق المال وعلاقتها بالوسيط المقابل المركزي، نبذة عن مبادئ البنى التحتية لأسواق المال، الوسيط المقابل المركزي، شكل منظومة ما بعد التداول النهائية في الكويت).

جانب من ورشة عمل « الوسيط المركزي CCP كأحد مكونات تطوير منظومة أسواق المال»

- **ورشة العمل الخاصة بـ "أحكام عرض الشراء الجزئي":**

أقيمت هذه الورشة التي قدمها ممثلو إدارة الاندماج والاستحواذ إضافةً إلى ممثلي كلٍ من: إدارة الدراسات القانونية ومكتب التوعية في قاعة التدريب الكائنة في مقر الهيئة بتاريخ الخامس عشر من شهر يناير من عام 2019 وقد تناولت هذه الورشة موضوعها عبر محاور عدة (تعريف عرض الشراء الجزئي، بيان طبيعة عرض الشراء الجزئي، شروط العرض وضوابطه وأحكامه، إجراءات تنفيذ عرض الشراء الجزئي ومراحله).

جانب من ورشة عمل «أحكام عرض الشراء الجزئي»

- **ورشة العمل الخاصة بـ" مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم":**

أعقبت هذه الورشة مؤتمراً صحفياً موسعاً أعلنت فيه الهيئة عن البدء بتنفيذ أحد توجهاتها الاستراتيجية المتمثل في هذا المشروع وقيامها بإعداد مسودة تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم إضافةً إلى إعدادها النماذج الخاصة بتلك التعليمات باللغتين العربية والإنجليزية وعرضهما على موقعها الإلكتروني لفترة امتدت حتى السابع من مارس من عام 2019، وذلك بهدف استبيان آراء المعنيين والمهتمين بشأنها تمهيداً لاعتمادها. وقد أقيمت هذه الورشة التي قدمها رئيس فريق عمل المشروع وشارك فيها رئيس اللجنة التوجيهية للمشروع في قاعة خالد الخرافي الكائنة في مقر شركة بورصة الكويت بتاريخ الثامن عشر من فبراير لعام 2019 وسط حضورٍ مكثف من المعنيين بتطبيق تلك التعليمات.

جانب من المؤتمر الصحفي وورشة العمل الخاصة بتعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.

- **ورشة العمل الخاصة بـ" نظام التحكيم":**

أقيمت هذه الورشة بتاريخ 20 مارس 2019 وكانت بعنوان" أهم التعديلات التي تمت على نظام التحكيم"، وقد تولى مهام تقديمها السيد مدير إدارة القضايا والتحكيم في الهيئة، وتناول موضوعها عبر ثلاثة محاور: (تعريف التحكيم، مميزاته، إجراءات التحكيم مع بيان أهم التعديلات التي تمت عليه)، حيث تم التركيز في المحور الأول على تعريف التحكيم باعتباره إتفاقاً لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الأشخاص عن طريق أفرادٍ عاديين يتم اختيارهم بإرادة أطراف المنازعة. أما ثاني المحاور فقد تناول مميزات التحكيم كسهولة ومرونة إجراءاته وسرعة النظر في المنازعات مع المحافظة على سرية وخصوصية الخصومة والمستندات التي تتضمنها الدعوى التحكيمية، أما آخر محاور الورشة فتناول المبادئ العامة للتحكيم وأهم التعديلات المتعلقة بإجراءاته لاسيما ما اتصل منها بمدة المنازعات التحكيمية والمنازعات ذات الطبيعة الخاصة ومبدأ قبول المحكم لمهمة التحكيم ووجوب الإفصاح وكذلك تنحي أو عزل المحكم والإجراءات المتبعة حينها إضافةً إلى موضوعاتٍ أخرى تندرج في الإطار ذاته.

ونظراً لأهمية موضوع التحكيم وخصوصيته فقد خصت الهيئة مسؤولي الجهات المعنية ومتخذي قرارات التحكيم لديها بالمشاركة في هذه الفعالية.

جانب من ورشة العمل الخاصة بنظام التحكيم

وعلى الصعيد التوعوي أيضاً، تجدر الإشارة إلى قيام بعض إدارات الهيئة بتنفيذ أنشطة توعوية بالإضافة إلى الأنشطة التوعوية المبرمجة التي يتولى مكتب التوعية تنفيذها، بعضها كان داخلياً مخصصاً لموظفي الهيئة كورشة العمل التي قدمتها إدارة الرقابة المكتبية لموظفي الهيئة المعنيين بمهام الرقابة المكتبية لإيضاح التعديلات الجديدة على معياري المحاسبة رقمي (9) و(15)، وبعضها استهدف شرائح خارج الهيئة كالبرامج التعريفية التي قامت بعض الإدارات بتقديمها لمنتسبي برنامج الهيئة الخامس لحديثي التخرج بهدف التعريف بمهامها، وإدارة الدراسات وتنمية الأسواق، وكذلك إدارة متابعة عمليات الأسواق، وإدارة الرقابة الميدانية وإدارة الإفصاح، إضافةً إلى دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تضمن بعض تلك البرامج تقديم ورش عمل توعوية كتلك التي حملت عنوان "تاريخ الأزمات المالية في العالم" التي قدمتها إدارة الدراسات وتنمية الأسواق، وهنا لابد من الإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل مكتب العلاقات الدولية على صعيد اختيار مكان التدريب الخارجي للمرحلة الثالثة من هذا البرنامج، والتي تم البدء بها في الرابع من مارس من عام 2019 ومن المنتظر أن تمتد لغاية السادس والعشرين من أبريل من العام ذاته، حيث قام بالتواصل مع العديد من الجهات الدولية وبحث برامجها التدريبية، ومن ثم تم اختيار جامعة هارفارد – Harvard Law School في مدينة بوسطن الأمريكية لتنفيذ تلك المرحلة من البرنامج، وذلك لاعتباراتٍ عدة تتصل بتوافق البرامج التدريبية لدى تلك الجامعة مع مستهدفات الهيئة من برنامجها لاسيما ما يتعلق منها بالاطلاع على مختلف أنظمة أسواق المال والممارسات المطبقة عالمياً ومقارنتها بما يتم تطبيقه محلياً، إضافةً إلى البرامج والزيارات الميدانية، كما قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لمشاركة المتدربين في برامج تلك المرحلة.

كما قامت إدارة الاندماج والاستحواذ بتنفيذ أنشطةٍ عدة، كإعداد نشرة توعوية للتعريف بالاندماج والاستحواذ، وتقديم ورشة عمل لبرنامج التدريب الميداني لطلبة كلية القانون الكويتية العالمية إضافةً إلى ورشتي عمل، إحداهما تناولت موضوع "عرض الشراء الجزئي" واستهدفت المستثمرين والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية، أما الأخرى فكانت في إطار برنامج الهيئة الرابع لحديثي التخرج.

كما تم في هذا الإطار أيضاً، تقديم العديد من ورش العمل التوعوية لطلبة كلية القانون الكويتية العالمية الذين استضافتهم الهيئة خلال شهر ديسمبر من عام 2018، كورشة التعريف بإدارة الدراسات وتنمية الأسواق وأهدافها الاستراتيجية، إضافةً إلى ورشة توعوية لإدارة تنظيم الأسواق، وورشة ثالثة لإدارة الاندماج والاستحواذ.

إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي كان لها أنشطة توعوية عدة خلال السنة المالية الماضية، حيث قامت بتنفيذ برنامج توعوي من مرحلتين خصص لمدراء أنظمة الاستثمار الجماعي، مرحلته الأولى تضمنت إجراء لقاءاتٍ توعوية منفردة مع ممثلي كلٍ شركة من الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط مدير نظام استثمار جماعي وذلك بغرض مناقشة الأعمال القائمة وسبل تطويرها والإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي ومناقشة آخر المستجدات التشريعية والتنظيمية من قبل الهيئة وبحث سبل تطوير أعمال مزاولة أنشطة أنظمة الاستثمار الجماعي الخاصة بالشركة وتطلعاتها بشأن الدور التنظيمي والرقابي للهيئة بشأن تلك الأنظمة. أما مرحلته الثانية فخصصت للأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير نظام استثمار جماعي ممن لايزاولون هذا النشاط فعلياً وذلك بهدف بحث سبل تطوير أعمال مزاولة أنشطة أنظمة الاستثمار الجماعي الخاصة بالشركة.

كما تقدمت وبالتنسيق مع شركة البورصة بمبادرة لإنشاء صفحة خاصة للصناديق الاستثمارية المحلية على الموقع الالكتروني للشركة ولكل صندوق محلي على حدة وذلك للصناديق القائمة والمرخصة من هيئة أسواق المال والتي تطرح للاكتتاب العام فقط كما هو جاري العمل به حالياً للشركات المدرجة، ليتسنى للجمهور الإطلاع على البيانات والمعلومات الخاصة بتلك الصناديق حيث تتضمن معلومات عامة عن الصندوق وإفصاحاته ومعلوماته الشهرية وقوائمه المالية.

وفي الإطار ذاته، تجدر الإشارة إلى تنظيم ثلاث ورش عمل لموظفي بنك الكويت المركزي، اثنتان منها تناولتا موضوع "تعاملات الأشخاص المطلعين والتعريف بسلوكيات التداول" قدمتهما إدارة متابعة عمليات الأسواق والثالثة تناولت موضوع الإفصاح وقدمتها إدارة الإفصاح.

وكانت الهيئة قد استضافت يومي 5 و6 ديسمبر من عام 2018 ورشة العمل السنوية الثانية حول الرقابة على التداول بحضور ومشاركة ممثلي هيئات أسواق المال الخليجية، قدمت فيها مجموعة من أوراق العمل تناولت حالات التداول وتعاملات واستخدام المعلومات الداخلية وكيفية التعامل معها ومعالجتها وآليات الرقابة، وسبق للهيئة استضافة الورشة الأولى للموضوع ذاته في أكتوبر من عام 2016.

جانب من ورشة العمل الثانية لهيئات أسواق المال الخليجية لبحث موضوع الرقابة على التداول التي استضافتها الهيئة في ديسمبر 2018.

ثانياً- المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية:

تم تنفيذ (24) ورشة توعوية في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية منها (18) ورشة عمل توعوية في المجال التعليمي بمرحلتيه المتوسطة والثانوية، و(6) ورش عمل توعوية جامعية.

- **المجال التعليمي التربوي:**

تم خلال السنة المالية (2019/2018) تنفيذ المرحلة الرابعة من مراحل المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، الهادف لتكوين وتعزيز الثقافة المالية في أوساط اجتماعية مختلفة لاسيما في القطاع التعليمي التربوي والجامعي عبر برامج عدة وبإشراك جهات مختلفة من وزارات ومؤسسات وهيئات حكومية ووطنية وبالاستفادة من تجارب دولية ناجحة.

وقد تم خلال هذه المرحلة التي انطلقت فعالياتها في السابع والعشرين من شهر سبتمبر 2018 وامتدت حتى الثالث عشر من شهر نوفمبر من العام ذاته، تنفيذ (18) ورشة عمل في (18) مدرسة إضافةً إلى ورشة توعوية واحدة تم تنفيذها لدى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (محاضرة جامعية) من خلال (14) متطوعاً من الهيئة، وقد استهدفت هذه الورش توعية نحو (1416) طالباً، منهم (1378) طالباً في المرحلتين التعليميتين المتوسطة والثانوية و(38) طالباً في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وقد شهدت المرحلة الرابعة من مشروع التعاون مع جمعية إنجاز الكويتية تطبيق برنامجين تعليميين جديدين هما:

- **برنامج ورشة مشروع العمر (المرحلة المتوسطة)**: وهو برنامج ليوم واحد، يقدم للطلبة مفهوم العمل الحر والريادة ويشجع على الانخراط في أنشطة ممتعة تهدف لتوسيع آفاقهم وتوجيه تفكيرهم نحو مستقبل مهني، يكسب الطلبة مفاهيم عالم العمل والفرص والتحديات فيه، ويؤكد على أهمية روح الريادة من خلال مبدأ التعلم وتحليل المشكلات المختلفة لاسيما المالية منها، واقتراح الحلول لمعالجتها والتعلم للعمل تحت الضغط وضيق الوقت، كما يؤكد على أهمية التخطيط الحياتي لاسيما في الجانب المالي وكذلك أهمية التعاون والعمل الجماعي وضرورة التواصل الفعال وإيضاح جوانب عدة لدى إنشاء مشروعٍ جديد.
- **برنامج مخيم الابتكار (المرحلة الثانوية)**: برنامج ليوم واحد كسابقه يكسب الطلبة روح التحدي لإيجاد حلولٍ مبتكرة لمواجهة تحديات العمل الحقيقي بواسطة الإبداع والتحليل والعمل الجماعي، كما يساعد على اكتساب مهارة تقييم فكرة المشاريع وكيفية تطبيقها والتأكيد على أهمية اكتساب مهارات عدة كالتخطيط الأولي وتقييم التسويق والريادة والإبداع وإدارة الوقت وحل المشكلات.

بعض الإحصائيات المتعلقة بالمرحلة الرابعة من مشروع التعاون مع جمعية إنجاز، توجزها الجداول التالية:

البرنامج	المرحلة التعليمية	المدارس – الجهات	عدد الطلبة	ورش العمل	المتطوعون*
مخيم الابتكار	الثانوية	9	733	9	-
مشروع العمر	المتوسطة	9	645	9	-
مخيم الابتكار	التعليم التطبيقي	1	38	1	-
الإجمالي		**19**	**1416**	**19**	**14**

برنامج "مشروع العمر" – المرحلة المتوسطة				
المدرسة	تاريخ تنفيذ الورشة	عدد الورش	عدد المتطوعين*	عدد الطلبة
بدر (بنات) – الرقة	2018/10/15	1	5	83
السيدان (بنين) فهد الأحمد	2018/10/16	1	5	41
أحمد المشاري (بنين) جابر العلي	2018/10/22	1	3	46
عبد الرحمن بن أبي بكر (بنين) – هدية	2018/10/23	1	5	134
عيسى اللوغاني (بنين) صباح السالم	2018/10/29	1	3	71
جعفر بن أبي طالب (بنين) – مبارك الكبير	2018/10/30	1	3	89
مدرسة الدسمة (بنات) – الدسمة	2018/11/5	1	5	75
مدرسة الدعية (بنات) – الدعية	2018/11/8	1	4	70
مدرسة الشامية (بنات) – الشامية	2018/11/13	1	5	36
المجموع		**9**	**-**	**645**

* ملاحظة: تكررت مشاركة بعض المتطوعين في أكثر من مدرسة.

برنامج" مخيم الابتكار" – المرحلة الثانوية والعلوم التطبيقية			
المدرسة	تاريخ تنفيذ الورشة	عدد الورش	عدد المتطوعين	عدد الطلبة
محمد عبد الله المهيني (بنين) – الجهراء	2018/9/27	1	5	89
الصباحية (بنين) – الصباحية	2018/10/3	1	5	58
الرتقة (بنات) – فهد الأحمد	2018/10/4	1	4	87
الرقة (بنات) – الرقة	2018/10/10	1	5	95
برقان (بنات) – القصور	2018/10/17	1	5	78
العدان (بنات) – العدان	2018/10/18	1	5	60
فارعة بنت أبي الصلت (بنات) – صباح السالم	2018/10/21	1	5	134
أم مبشر الأنصارية (بنات) – تيماء – الجهراء	2018/11/1	1	5	81
سليمان العدساني (بنين) – القصور	2018/11/4	1	5	51
المجموع		**9**	**-**	**733**
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	2018/11/12	1	4	38
إجمالي المرحلة الرابعة		**19**	**-**	**1416**

وبانتهاء المرحلة الرابعة من المشروع، تنتهي فعاليات عقد الرعاية مع جمعية إنجاز الكويتية الموقع في الثامن والعشرين من شهر نوفمبر من عام 2016 والهادف لتنفيذ برامج توعوية مشتركة تمثل أحد فعاليات المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية تستهدف نحو (2000) طالباً وطالبة في المرحلتين المتوسطة والثانوية في المدارس الحكومية والخاصة بهدف تطوير مهاراتهم وتعزيز ثقافتهم في مجال المعرفة المالية، وقد امتد المشروع على مدار عامين دراسيين (2017/2018-2018/2019)، وتوزعت فعالياته على مراحل أربع امتدت بين السابع من فبراير لعام 2017 والثالث عشر من نوفمبر لعام 2018، وتم فيها تأهيل نحو (2216) طالباً وطالبة أي بزيادة تعادل نحو 11% عما هو مستهدف، وتشير البيانات الإجمالية الخاصة بهذا المشروع مع اختتام فعالياته الأربع إلى الآتي:

البيان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المجموع
ورش العمل	61	84	28	19	192
المتطوعون	11	17	6	14	*48
المدارس	11	12	6	18	47
الطلبة	259	413	128	1416	2216

وتتوزع تلك البيانات وفق مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي والعلوم التطبيقية كالآتي:

البيان	ورش العمل	المتطوعون	المدارس	الطلبة
المرحلة المتوسطة	94	*-	21	1024
المرحلة الثانوية	97	*-	26	1154
العلوم التطبيقية	1	*-	1	38
المجموع	192	*48	48	2216

* ملاحظة: تكررت مشاركة المدربين المتطوعين في المراحل التعليمية المختلفة، مما يجعل عددهم نظرياً (48) متطوعاً وفعلياً (33) متطوعاً.

- **ورش العمل الجامعية:**

تابعت الهيئة خلال السنة المالية (2019/2018) تنفيذ فعاليات برنامجها الوطني لتعزيز الثقافة المالية في المجال التعليمي الجامعي، حيث قامت بتنفيذ ست ورش عمل توعوية يوجزها الجدول التالي:

م	موضوع الورشة	الجامعة	التاريخ
1	آخر تطورات سوق المال الكويتي وترقية FTSE Russell	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	2018/4/18
2	تمويل الشركات من الجانب العملي	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	2018/4/25
3	الواقع المالي بدولة الكويت	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	2018/6/25
4	التغييرات الحديثة في السوق المالي الكويتي وترقية تصنيفه	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا – طلبة الدراسات العليا	2018/7/18
5	مخيم الابتكار	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	2018/11/12
6	التغييرات الحديثة في السوق المالي الكويتي وترقية FTSE Russell	الكلية الاسترالية	2018/11/28

- ورشة "آخر تطورات سوق المال الكويتي وترقية FTSE Russell":

أقيمت هذه الورشة في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتاريخ 2018/4/18، تولى مهام إلقائها كلٌ من رئيس فريق جاهزية السوق– أحد ممثلي الهيئة في مشروع تطوير السوق وكذلك ممثل إدارة تنظيم الأسواق، حيث استعرضا فيها تاريخ سوق المال الكويتي وكذلك أبرز تطورات المرحلتين الأولى والثانية من مراحل مشروع تطوير السوق، وكذلك موضوع ترقية البورصة المحلية وفق مؤشرات FTSE Russell وانعكاساتها المتوقعة على واقع أنشطة الأوراق المالية عموماً.

جانب من المحاضرة الجامعية «آخر تطورات سوق المال الكويتي وترقية FTSE Russell»

- ورشة "تمويل الشركات من الجانب العملي":

تم تنفيذ هذه الورشة بتاريخ 2018/4/25 في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وقد تولى مهام إلقائها مدير دائرة تمويل الشركات في الهيئة، حيث استعرض فيها تعريف تمويل الشركات ونطاقه وكذلك أنواع الشركات وأنواع الأوراق المالية وحقوقها وخطوات إصدار ها والجهات الرقابية، إضافةً إلى إصدار وإلغاء الأسهم وطرق إصدار السندات والصكوك.

جانب من ورشة عمل "تمويل الشركات من الجانب العملي" في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

- ورشة "الواقع المالي بدولة الكويت":

أتت هذه الورشة في إطار مشاركة الهيئة في فعاليات يوم "Finance Alumni and Student Day" الذي أقامته جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في يوم الاثنين الموافق 25 يونيو 2018، وقد حملت عنوان "Business Landscape in State of Kuwait"، وألقاها السيد مدير دائرة تمويل الشركات لدى الهيئة الذي تناول موضوعها عبر محاور عدة كان أبرزها: (الهيئات الرقابية في الكويت ودورها، دور هيئة أسواق المال، المسار الوظيفي في المجال المالي، المهارات التي تسعى لها الجهة الموظفة).

جانب من ورشة عمل» الواقع المالي بدولة الكويت» في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا

- ورشة " التغييرات الحديثة في السوق المالي الكويتي وترقية تصنيفه:

نفذت هذه الورشة في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتاريخ 2018/7/18، واستهدفت طلبة الدراسات العليا في هذه الجامعة، ألقاها السيد مدير إدارة تنظيم الأسواق واستعرض فيها تاريخ سوق المال في دولة الكويت قبل أن يتناول مشروع تطوير السوق بمرحلتيه: الأولى والثانية، وكذلك إجراءات ومتطلبات ترقية تصنيف البورصة وفق مؤشر FTSE Russell والنتائج المتوقعة من تلك الترقية.

جانب من ورشة التغييرات الحديثة في السوق المالي الكويتي وترقية تصنيفه لطلبة الدراسات العليا في جامعة الخليج

- ورشة" برنامج مخيم الابتكار":

نفذت هذه الورشة لدى كلية الاتصالات والملاحة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتاريخ 2018/11/12، قام بتنفيذها بعض ممثلي الهيئة المشاركين كمتطوعين في فعاليات المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية بالتعاون مع جمعية إنجاز الكويتية، وقد هدفت إلى التعريف ببرنامج "مخيم الابتكار" الذي يعد أحد برامج المرحلة الرابعة من برامج التعاون مع الجمعية المذكورة والهادف إلى إكساب الطلبة روح التحدي لإيجاد حلولٍ مبتكرة لمواجهة تحديات العمل الحقيقي بواسطة الإبداع والتحليل والعمل الجماعي، كما يساعد على اكتساب مهارة تقييم فكرة المشاريع وكيفية تطبيقها والتأكيد على أهمية اكتساب مهارات عدة كالتخطيط الأولي وتقييم التسويق والريادة والإبداع وإدارة الوقت وحل المشكلات.

جانب من ورشة عمل "مخيم الابتكار" في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

- ورشة "التغييرات الحديثة في السوق المالي الكويتي وترقية FTSE Russell"

نفذت هذه الورشة في الكلية الأسترالية بتاريخ 2018/11/28 وقام بتنفيذها ممثل إدارة تنظيم الأسواق في الهيئة، حيث تناول موضوعها عبر محاور عدة (مشروع تطوير أسواق المال بمرحلتيه الأولى والثانية، تصنيف أسواق المال لدى وكالات التصنيف الدولية).

جانب من ورشة العمل الجامعية "التغييرات الحديثة في السوق المالي الكويتي وترقية FTSE Russell"- الكلية الأسترالية.

ثالثاً- الإصدارات التوعوية:

إضافةً إلى استكمال إجراءات الإعداد لإصدار مجلة هيئة أسواق المال، تم خلال السنة المالية (2019/2018) إعداد وإصدار عدد من المطبوعات التوعوية حسب الآتي:

- نشرة توعوية بعنوان (مشروع تطوير السوق- المرحلة الثانية):

تم إعداد هذه النشرة التوعوية من قبل فريق جاهزية السوق بالتعاون مع مكتب التوعية، وقد هدفت لإيضاح المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق، تم طباعة تلك النشرة وتوزيعها خلال شهر سبتمبر من عام 2018، وقد تضمنت عرضاً لأهم التغييرات التي تتضمنها تلك المرحلة من مراحل تطوير السوق، كتقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق (أول، رئيسي، مزادات) وكذلك استبدال المؤشرات الحالية بثلاثة مؤشرات وزنية جديدة (مؤشر السوق الأول، مؤشر السوق الرئيسي، مؤشر السوق العام)، إضافةً إلى إتاحة جلسة الشراء الإجباري للوسطاء لتغطية الإخفاقات المتعلقة بالأسهم، وكذلك تطبيق فواصل التداول لتنظيم حركة الأسهم والمؤشرات، وإتاحة التأكيد المتأخر لصفقات أمين الحفظ التي سبق رفض التزامها، إضافةً إلى تطوير آلية الصفقات الخاصة (صفقات خارج نظام التداول)، واستحداث منصة التداول للشركات غير المدرجة، وأخيراً تحديث خدمة التحويل الالكتروني للأرباح النقدية لتمكين التحويلات بين البنوك.

- **نشرة الاندماج والاستحواذ:**

تم إعداد هذه النشرة من قبل إدارة الاندماج والاستحواذ بالتعاون مع مكتب التوعية حول أحكام الكتاب التاسع من كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة رقم (7) لسنة 2010 بشأن الاندماج والاستحواذ وعرض الشراء الجزئي، فتناولت الاندماج بصورة مفصلة (تعريفه، أنواعه، الإجراءات الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية الاندماج، أطراف ومتطلبات مشروع عقد الاندماج)، كما تناولت الاستحواذ (تعريفه، أنواعه: "الاختياري تعريفه وأنواعه" و"الإلزامي: تعريفه وأنواعه وإجراءاته وحالات الإعفاء من أحكامه") وتطرقت في جزئها الأخير لتعريف عرض الشراء الجزئي وإجراءاته وشروطه، وقد تم الانتهاء من أعمال ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية وطباعتها في شهر مارس من عام 2019.

- **نشرة "بوابة الهيئة الإلكترونية خطوة حاسمة لميكنة كافة خدماتها":**

تم إعداد هذه النشرة التوعوية خلال الربع الثالث من السنة المالية، وقد تناولت موضوع البوابة الإلكترونية باعتبارها منصة خدمات جامعة كما استعرضت جوانب أخرى منها كان من أهمها: (مستخدمو البوابة، مستهدفات الهيئة من تقديم خدماتها عبر البوابة، واجهة البوابة ومكوناتها وآلية التسجيل فيها، إطار الخدمات التي تقدمها، أدلة الحصول على بعض خدمات الهيئة عبر البوابة كطلب الإدراج من خلال البورصة والهيئة ودليل تسجيل الشركات وكذلك دليل طلب إدراج أسهم شركة كويتية في بورصات خارجية)، والمطبوعة كانت قيد الترجمة حين إعداد التقرير السنوي الثامن تمهيداً لطباعتها وتوزيعها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية.

- **مجلة هيئة أسواق المال:**

تم اعتماد الشكل النهائي للمجلة، كما تمت مخاطبة وزارة الإعلام بشأن التراخيص اللازمة لإصدارها تمهيداً لاستكمال إجراءات اعتماد إصدارها الأول.

رابعاً: الإعلانات والبيانات الصحفية التوعوية

شهدت فترة التقرير إصدار العديد من البيانات الصحفية بلغ عددها خمسة عشر بياناً صحفياً تنوعت بين الإعلان عن مشاركة الهيئة في بعض الفعاليات الدولية أو الإعلان عن افتتاح فعاليات توعوية أو اختتامها واستعراض أهم ما تم مناقشته فيها سواء كانت تلك الفعاليات ورش عمل توعوية أو برامج تدريبية توعوية أو مؤتمرات سنوية. ويمكن الإشارة إلى بعض موضوعات تلك الإعلانات والبيانات كالإعلان عن إطلاق باقة من الخدمات الجديدة عبر بوابة الهيئة الالكترونية في سبتمبر من عام 2018، وبيان صحفي آخر حول البرنامج التوعوي التدريبي المتعلق بموضوع البوابة الإلكترونية ذاته والذي سبق إطلاق باقة الخدمات آنفة الذكر، وبيان خاص باختتام فعاليات الاجتماع السابع عشر للجنة رؤساء هيئات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي في أكتوبر، كما تناولت بياناتٌ أخرى قضايا توعوية معينة كالبيان الخاص بالإعلان عن وضع الإطار التنظيمي لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية في أغسطس، وكذلك البيان الخاص بـ" استقرار مؤشرات أنظمة الأوراق المالية في مؤشر التنافسية" في أكتوبر والبيان الصحفي الخاص ببرامج الهيئة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية الصادر في شهر ديسمبر، والبيان الصحفي الخاص بوضع نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL موضع التطبيق الصادر في شهر فبراير من عام 2019، وكذلك البيان الصحفي الخاص بإعلان الهيئة عن إعدادها لمسودة تعليماتها الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم واستطلاع الرأي بشأنها والصادر في شهر فبراير أيضاً.

كما صدرت إعلانات وبيانات صحفية عدة للإعلان عن كافة ورش العمل التوعوية سالفة الذكر. وصدرت بيانات عدة بشأن الاستعدادات لفعاليات دولية مختلفة وافتتاحها واختتامها كالمؤتمر السنوي الرابع والاجتماع السنوي الثاني والأربعين للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط واللذين أقيما خلال شهر يناير من عام 2019.

خامساً: التوعية المرئية والمسموعة

تم خلال السنة المالية (2019/2018) الإعداد لتنفيذ (17) إنفوغرافاً توعوياً لتحقيق أهداف توعوية عدة، بعضها يتعلق ببعض مشاريع الهيئة كمشروع نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، ومشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI.

وفي إطار هذه النوعية من الجهود التوعوية، تجدر الإشارة إلى قيام الهيئة وبالتنسيق مع شركة بورصة الكويت بالعمل على إنشاء صفحة خاصة على الموقع الإلكتروني لشركة البورصة لكافة الصناديق الاستثمارية المحلية القائمة والمرخصة من الهيئة والتي تطرح للاكتتاب العام بحيث تعرض لكلٍ البيانات الخاصة بكل صندوقٍ على حدة تتضمن معلوماتٍ عامة عن الصندوق والإفصاحات الخاصة به وكذلك المعلومات الشهرية للصندوق والقوائم المالية.

سادساً- التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

تابعت الهيئة خلال السنة المالية موضوع التقرير نشاطها التوعوي عبر وسائط التواصل الاجتماعي "لاسيما تويتر" كإحدى المنصات الرئيسية لبث مختلف أخبارها وقراراتها وكذلك الإعلان عن مختلف فعالياتها، إضافةً إلى نشر رسائل توعوية بعضها مرتبط بحدثٍ أو فعالية ما.

في إطارٍ متصل، تجدر الإشارة إلى إعداد ما يزيد عن (270) رسالة توعوية خاصة بمهام مختلف قطاعات الهيئة تم اعتماد بعضها وبعضها الآخر قيد الاعتماد تمهيداً لبثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي لاحقاً.

على صعيدٍ آخر، وفي إطار الجهود التوعوية عبر موقع الهيئة الإلكتروني تجدر الإشارة إلى تحديث الأسئلة المتكررة وإجاباتها حيث يجري العمل على ترجمتها وقت إعداد التقرير تمهيداً لعرضها مترجمةً على الموقع الإلكتروني تماشياً مع تعديلات مواد اللائحة التنفيذية.

سابعاً- الحملات التوعوية:

شهدت السنة المالية الأخيرة الإعداد لتنفيذ حملتين توعويتين بدأت أولاهما خلال شهر ديسمبر بالتعاون بين مكتب التوعية وفريق مشروع تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـXBRL سبقت انطلاق أولى مراحل تطبيق المشروع في شهر يناير من عام 2019، وتستمر بالتزامن مع تطبيقها وتطبيق سائر مراحل المشروع الأخرى، تستهدف التعريف بلغة XBRL في الإفصاح، وكذلك التعريف بالمشروع ودوره في توفير بيئة استثمارية مواتية تحاكي المعايير العالمية المطبقة، وتساعد في تجاوز معوقات وتشابكات واقع الإفصاح الحالي، وتعزيز مقومات الشفافية وتوحيد أشكال الإفصاح، وخفض أعباء الالتزام والمراجعة لكافة الأطراف المعنية بالإفصاح، كما تستهدف الحملة التوعية بنظام الإفصاح الجديد وإجراءات الدخول إليه وما تتضمنه بواباته المختلفة وكذلك التعريف بآليات عمل النظام وإجراءات الإفصاح من خلاله.

الحملة تضمنت فعاليات عدة، كإعداد وتسجيل محاضرات توعوية تعريفية بالمشروع تولى مهام إلقائها مدير المشروع استهدفت التعريف بكافة جوانب المشروع وآليات عمل النظام وبواباته المختلفة وآلية الإفصاح من خلالها وقد تم تحميل هذه المحاضرات التوعوية على الركن الخاص بنظام الإفصاح على موقع الهيئة الإلكتروني لتكون متاحةً لكافة المعنيين بالإفصاح عبر هذا النظام. كما يتم تلقي الاستفسارات والملاحظات الخاصة بالنظام والرد بشأنها، وتضمنت الحملة أيضاً إعداد وبث " إنفوغرافات " توعوية خاصة بالمشروع، إضافةً إلى فعالياتٍ أخرى كرسائل توعوية يتم بثها على تويتر.

أما ثاني تلك الحملات التوعوية فكانت خاصة بمشروع الهيئة للاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل تم الإعداد لها أواخر السنة المالية موضوع التقرير ومن المزمع انطلاقها بالتزامن مع إطلاق المشروع منتصف أبريل من عام 2019.

ثامناً: التقارير التوعوية

تم في هذا الإطار، إعداد وإصدار التقرير السنوي السابع للهيئة، إضافةً إلى إعداد العديد من التقارير المختلفة تناولت قضايا مختلفة.

- **التقرير السنوي للهيئة:**

تم إعداد التقرير السنوي السابع للهيئة للسنة المالية (2018/2017) خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية (2019/2018) ليتم إصداره في يونيو من عام 2018، وقد تضمن هذا التقرير إضافة إلى الجزء المخصص لحوكمة الهيئة وكذلك الجزء الخاص بالمشاريع الاستراتيجية للهيئة وتطورات تنفيذها (مشروع تطوير منظومة السوق، ترقية تصنيف البورصة، خصخصة السوق، تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية) أبرز إنجازات الهيئة خلال تلك السنة المالية بدءاً بإنجازات مجلس المفوضين وكذلك المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عنه، وصولاً إلى إنجازات الهيئة في مجالات تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها موزعة وفق مجالات عملها (التشريعية، التنظيمية، الرقابية، التوعوية، التعاون العربي والدولي المشترك)، وانتهاءً بإنجازاتها على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلي وبياناتها المالية الخاصة بتلك السنة، ليختم بعرضٍ لأهم رؤاها وتوجهاتها المستقبلية.

- **التقارير الأخرى:**

تم خلال السنة المالية (2019/2018) إعداد العديد من التقارير لأغراض مختلفة وفق الآتي:

- التقرير الشامل عن إنجازات هيئة أسواق المال منذ تأسيسها وصولاً لشهر يوليو من عام 2018، موزعةً وفق أوجه أنشطتها المختلفة، متضمناً رسوماً إيضاحية ومقارنات سنوية لتلك الإنجازات مدعمةً بالنسب والأرقام لكل عام، تم إعداده خلال شهر يوليو وتزويد مكتب السيد وزير التجارة والصناعة به بناءً على طلبه.
- التقرير الخاص بإنجازات الهيئة عن الفترة (2014-2018) والذي تم إعداده بمناسبة انتهاء فترة عمل مجلس المفوضين السابق مطلع سبتمبر من عام 2018، حيث تم توثيق أبرز إنجازات الهيئة خلال الفترة في تقرير شامل وتم تزويد أمانة السر به خلال شهر نوفمبر من عام 2018.
- تقرير موجز عن التطورات التوعوية خلال الفترة (ابريل 2017– سبتمبر 2018)، تم تزويد مكتب العلاقات الدولية به خلال شهر أكتوبر تمهيداً لإرساله إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بناءً على طلبها.
- تقرير إنجازات الهيئة المتعلق ببيان السيد وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ومشروع الميزانية السنوية للسنة المالية (2020/2019)، والذي تضمن أبرز إنجازات الهيئة الاستثنائية المتحققة خلال السنة المالية الأخيرة (2018/2017) وكذلك أبرز الإنجازات الاستثنائية المتحققة بعد تلك السنة المالية، إضافة إلى أعمال الهيئة المنفذة في إطار مهامها المتصلة بأنشطة الأوراق المالية من جوانبها المختلفة (التشريعية، التنظيمية، الرقابية، التوعوية، التقنية والتدريبية) قبل أن يختم بأهم التوجهات المستقبلية للهيئة سواءً في المشاريع التي تعكف على تنفيذها حالياً أو تلك المشاريع المندرجة في إطار خطتها الاستراتيجية للأعوام (2021/2018).

تاسعاً: المؤتمر السنوي الرابع للهيئة واجتماع (AMERC)

نفذت الهيئة مؤتمرها السنوي الرابع من خلال مكتب التوعية بالتعاون مع مكتبي العلاقات الدولية والعلاقات العامة والإعلام والذي تناول موضوع "تطوير سوق المال من خلال المبادرات الإقليمية " والذي أعقب الاجتماع السنوي الثاني والأربعين للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيسكو"، نعرض لفعالياتهما وفق الآتي:

- **المؤتمر السنوي الرابع للهيئة:**

تم تنفيذ فعاليات المؤتمر يوم الأربعاء الموافق للثالث والعشرين من شهر يناير لعام 2019 في قاعة "بدرية" الكائنة في فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة، وامتدت فعالياته ليومٍ واحد، وقد عقد بحضور عددٍ من الشخصيات الرسمية والاقتصادية وكذلك الكثير من المهتمين والمعنيين بالشأن الاقتصادي عموماً وبأنشطة الأوراق المالية بصورةٍ خاصة لاسيما موضوعات محاور المؤتمر بوجهٍ خاص، كما حضره ممثلو الكثير من الشركات والجهات المرخص لها من قبل الهيئة.

السيد/ عثمان العيسى متحدثاً لوسائل الإعلام

وتجدر الإشارة إلى أن النجاح اللافت الذي شهده المؤتمر أتى تتويجاً لجهودٍ كبيرة سبقت تنفيذ فعالياته ورافقتها وأعقبتها تناولت كافة الجوانب التنسيقية والتنظيمية والفنية إضافةً إلى إعداد وتنفيذ خطة إعلامية شاملة خاصة تضمنت العديد من الفيديوهات الترويجية والتعريفية بالمؤتمر وفعالياته باللغتين العربية والإنجليزية كما تضمنت أيضاً إعلانات تذكيرية بالمؤتمر وجدول أعماله إضافة إلى بيانات صحفية عدة والعشرات من الرسائل التوعوية الخاصة به تم بثها عبر حساب الهيئة الرسمي في تطبيق تويتر، إضافةً إلى الإعلان عنه في تلفزيون وإذاعة دولة الكويت. وفي الإطار ذاته، تم التنسيق لإجراء تغطية إعلامية شاملة لسير فعاليات المؤتمر تتناسب وأهميته، سواءً من خلال الصحف المحلية التي قامت بإجراء تغطيةٍ شاملةٍ لفعالياته، أو من خلال إذاعة وتلفزيون دولة الكويت أو عبر قنواتٍ أخرى كقنوات "سكاي نيوز" و"سي أن بي سي العربية" الفضائية التي قامت بإجراء التغطية الإعلامية لهذا الحدث، كما تم على هامشه إجراء لقاءات إذاعية وتلفزيونية مع العديد من الشخصيات المشاركة في المؤتمر، كلقاء تلفزيون وإذاعة دولة الكويت وقناة سكاي نيوز وقناة CNBC العربية مع السيد عثمان العيسى – نائب رئيس مجلس المفوضين والمدير التنفيذي بالإنابة (يوم انعقاد المؤتمر)، إضافةً إلى الاتصال الهاتفي به عبر برنامج المؤشر على تلفزيون دولة الكويت.

وقامت القناة الثانية في تلفزيون دولة الكويت بإجراء لقاءٍ مع السيد مدير مكتب العلاقات الدولية في الهيئة، كما قام كلٌ من تلفزيون دولة الكويت وقناة سكاي نيوز بإجراء لقاءين مع كلٍ من الرئيس التنفيذي لهيئة أسواق المال في دولة كينيا، ورئيس هيئة سوق المال العماني. وقام تلفزيون وإذاعة دولة الكويت بإجراء لقاءٍ مع عضو مجلس إدارة هيئة السوق المالية السعودية المشارك في المؤتمر، إضافةً إلى قيام إذاعة دولة الكويت بإجراء لقاء مع رئيس ثاني جلسات المؤتمر.

- **فعاليات المؤتمر:**

تضمن المؤتمر فعالياتٍ عدة، بدأت بكلمة افتتاحية للسيد "عثمان إبراهيم العيسى" نائب رئيس مجلس المفوضين، تلتها كلمة المتحدث الرئيسي في المؤتمر السيد "بول آندروز" الأمين العام لمنظمة الأيسكو لتعقبها ثلاث جلساتٍ حوارية تناولت موضوعات محاور المؤتمر.

في كلمته الافتتاحية وبعد الترحيب بالحضور، أكد السيد نائب رئيس مجلس مفوضي الهيئة المدير التنفيذي بالإنابة على أهمية "تحصين أسواق المال وتطويرها" نظراً لما يتسم به عالم أسواق المال عادةً من تغيرٍ لحظيٍ متسارع، وتأثرٍ مباشر بشتى المتغيرات المحيطة " اقتصادية كانت أم اجتماعية أو سياسية"، الأمر الذي يجعل من تمكين أسواق المال بصورةٍ مستمرة من امتلاك المقومات المطلوبة لمواجهة تلك المتغيرات ومواكبة أحدث المستجدات في مجالات عملها، يغدو مطلباً متجدداً لا يمكن معه الركون إلى نجاحٍ متحقق أو مبادرةٍ تطويرية مرحليةٍ يتم العمل على تنفيذها، مؤكداً على أن هذا مايتم العمل على تجسيده واقعاً في هيئة أسواق

المال بالتعاون مع شركائها في منظومة أسواق المال، وذلك انطلاقاً من منهجية خاصة بالهيئة ترى في دورها "شريكاً مطوراً لا رقيباً مشرفاً"، وكذلك استناداً إلى رؤية مشتركة تعتبر الإنجازات المتحققة بدءاً بحصول الهيئة على عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيسكو" ومشاركتها الفاعلة في لجانها، "والتي يأتي موعد المؤتمر السنوي الرابع في أعقاب استضافة دولة الكويت للاجتماع السنوي لإحدى لجانها"، وصولاً إلى ترقية البورصة إلى مصاف الأسواق الناشئة وفق معايير العديد من وكالات ومؤسسات التصنيف العالمية، وسوى ذلك من الإنجازات الأخرى، نقطة البداية في مسار التطور الذي لابد من متابعته وعدم التوقف بحالٍ من الأحوال عند حدود ما تحقق على أهميته.

كما أشار السيد "العيسى" في معر ض كلمته إلى بعض التوجهات الاستراتيجية للهيئة التي تندرج في إطار "تطوير منظومة أسواق المال"، والتي من المنتظر أن تحقق نقلةً نوعيةً فعلية في مسار أنشطة الأوراق المالية المحلية، وتسهم في تحقيق تنميةٍ مستدامة مطلوبة، بعضها يمثل مبادراتٍ جديدة، أما بعضها الآخر فيأتي استكمالاً لمشاريع بدأت الهيئة تنفيذها بالتعاون مع شركائها في منظومة أسواق المال، وهي بمجملها مشاريع تستهدف التحديث المستمر للأطر التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، وكذلك تطوير بُناها التحتية المتصلة بأنشطة التداول والتقاص والتسوية، لعل أبرز ها يتمثل في: "مشروع تطوير السوق"، و"مشروع الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL"، وكذلك مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، إضافةً إلى المبادرات المتعلقة بتحفيز الإدراج النوعي وآليات التمويل طويل الأجل، وتطوير سوقٍ فاعل للصكوك والسندات، وتسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ، وتطوير منظومة تداول أسهم الشركات غير المدرجة، وتنويع الأدوات الاستثمارية عبر تنظيم أسواقٍ للمشتقات المالية، وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، والارتقاء بمستويات الرقابة على التداولات، وتفعيل أدوات حماية حقوق الأقلية، وتعزيز مبادئ الحوكمة، والارتقاء بمستوى إدارة المخاطر لدى الأشخاص المرخص لهم، وتطوير منهجيات تقييم متانة الوضع المالي لديهم، وكذلك تطوير معايير كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، كما أن بعض المبادرات تلك يتخطى حدود أروقة أسواق المال والمعنيين بأنشطتها ليستهدف شرائح مجتمعية مختلفة كالمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية في الميادين التعليمية المختلفة بدءاً بالمراحل المتوسطة وانتهاءً بالجامعية.

وأشار السيد "العيسى" في ختام كلمته إلى التوجه الأبرز في مجال تطوير السوق والمتمثل في "مشروع خصخصة البورصة" والذي يعد أول وأهم مشاريع الخصخصة المحلية، والذي وصل إلى مراحله الختامية مع قيام الهيئة في شهر مايو 2018 بالإعلان عن المزايدة على الحصة (من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت) المخصصة لاكتتاب الشركات المسجلة في البورصة مع المشغل العالمي أو مشغلاً عالمياً منفرداً، والتي تم تمديد جدولها الزمني حتى نهاية عام 2018 بناءً على طلب المستثمرين المحليين المؤهلين.

هذا وقد أعقب كلمة نائب رئيس مجلس مفوضي الهيئة كلمة المتحدث الرئيسي في المؤتمر السيد "بول اندروز" الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية " الأيسكو" والذي سلط الضوء فيها على أهمية موضوعات المؤتمر لاسيما الحوافز والمبادرات لتشجيع الإدراج وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر الناشئة عن التكنولوجيا المالية التي لاتعترف بحدودٍ دولية والأهمية الخاصة التي توليها " الأيسكو" لذلك، لاسيما وأن إدخال التكنولوجيا في عالم الأوراق المالية يتيح فرصاً كبيرة للمستثمرين ويقلل التكلفة وإهدار الوقت ويرفع كفاءة الجهات الرقابية في أداء مهامها، كما أشار السيد" اندروز" إلى تأسيس الأيسكو للجنة توجيهية تحت مسمى (Financial Technology Network) تتولى مهام إيضاح الاستخدامات المختلفة للتكنولوجيا المالية وآليات حماية المستثمرين، والتنبؤ بالمشاكل المتوقعة وسبل التصدي لها، إضافةً إلى رصد الأضرار التي قد تنشأ بسبب الترابط الوثيق بين بلدان العالم اليوم وتخطي التكنولوجيا للحدود فيما بينها، أما مستهدفات (Financial Technology Network) فتتمثل في إنشاء ملتقى لأعضاء الايسكو لتبادل التجارب وتحديد الأخطار النمطية في أسواق المال وكذلك رصد الظواهر غير النمطية فيها، إضافةً إلى وضع السياسات والقوانين الخاصة بالأيسكو، واختتم كلمته بعرض لأبرز القضايا التي سينصب عليها تركيز تلك المنظومة مستقبلاً.

- **جلسات المؤتمر**

الجلسة الأولى:"الحوافز والمبادرات لتشجيع الإدراج عبر إقليم إفريقيا والشرق الأوسط"

"الحوافز والمبادرات لتشجيع الإدراج عبر إقليم إفريقيا والشرق الأوسط" كانت محور نقاشات أولى جلسات المؤتمر السنوي التي ترأسها وأدار حواراتها السيد "كاليث كاليجيرا" الرئيس التنفيذي لهيئة أسواق المال بدولة أوغندا، وشارك فيها كلٌ من السيدة "نوره العبد الكريم" مدير إدارة تطوير المنتجات في شركة بورصة الكويت، والسيد" محمد الرميح" مدير عام الإدارة العامة للأسواق في السوق المالية السعودية (تداول)، وقد تناولت هذه الجلسة قضايا عدة، كتشجيع الإدراج وما تواجهه من تحديات، حيث تم استعراض الدراسة المقدمة بهذا الشأن من فريق عملٍ يمثل دولاً عدة (غانا، مصر، كينيا، المغرب، نيجيريا، أوغندا) والتي توصلت إلى نتائج عدة أهمها أن 92% من إجمالي تمويل الشركات في المنطقة مصدره البنوك، الأمر الذي يتطلب إيجاد أدواتٍ تمويلية جديدة لتلبية احتياجات الأسواق المتزايدة من الموارد المالية، كما أشارت إلى احتلال السعودية المرتبة الثانية بعد جنوب إفريقيا بالنسبة لحجم القيمة السوقية للشركات المدرجة أما الكويت فقد حلت ثالثة، كما تطرقت إلى معوقات الإدراج في تلك الأسواق والحوافز المتوجب تطبيقها.

السيد محمد الرميح استعرض تجربة المملكة العربيةالسعودية والخليج العربي في مجال تطوير إصدار السندات مشيراً إلى طموح المملكة في أن تكون ضمن الأسواق العشر الأولى عالمياً في هذا الإطار، منوهاً إلى تشجيع المملكة لإدراج الشركات الخاصة، مؤكداً على نقص الجهود التوعوية بقضايا الإدراج وانعكاساته الإيجابية والذي حاولت المملكة تجاوزه عبر مبادراتٍ عدة كالبرامج التوعوية لتشجيع إدراج الشركات العائلية وبرنامج "ما قبل الإدراج".

أما السيدة نوره العبد الكريم فقد استعرضت تجربة بورصة الكويت في هذا الإطار، بدءاً بالتحديات التي واجهها السوق الكويتي بشكلٍ عام لاسيما مشكلة "السيولة" منوهة إلى إجراءات شركة البورصة لتجاوز إشكالات الإدراج عبر توجهات تقسيم السوق وتعديل متطلبات الإدراج لتشمل متطلباتٍ إضافية تهدف لإيجاد التوازن بين الحد الأدنى من السيولة ونسبة الأسهم المصدرة مؤكدة على أهمية دور مستشاري الإدراج في التوصل إلى تقييم عادل يعكس قيمة الشركة الفعلية ويحقق مصلحتها ومصلحة مستثمريها على حدٍ سواء.

الجلسة الثانية: "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME)"

تناولت الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر الثلاث، والتي أدارها الدكتور "نواف العبد الجادر" الأستاذ المساعد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، موضوع "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME)" وشارك في نقاشاتها كلٌ من: السيد "هشام العلمي" المدير التنفيذي للهيئة المغربية لسوق الرساميل، والسيد "إبراهيم الكندري" مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والسيد "دانيال تيته" مدير عام مفوضية الأوراق المالية في جمهورية غانا.

السيد إبراهيم الكندري تحدث عن الاقتصاد الكويتي وأحادية موارده، منوهاً إلى التوجه لتنويعه، كما أشار إلى ظهور مشكلات أخرى كالتعويل الكلي للشركات الصغيرة على الحكومة لشراء منتجاتها، مؤكداً على ضرورة أن تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة قيمةً مضافة للاقتصاد الوطني وعليها امتلاك مقومات وطموحات التوسع الخارجي لا المحلي فقط، وعليها إيجاد مستثمرين وممولين خارج نطاق الحكومة.

أما السيد "دانيال تيته" فقد بدأ حديثه بعرض إحصائيات تشير إلى أن 80% من الوظائف المتاحة في العالم المتقدم هي من قبل الجهات الخاصة، وأن 95% من شركات القارة الإفريقية هي شركات صغيرة ومتوسطة، كما أشار إلى إحصائية البنك الدولي التي تتوقع حاجة القارة الإفريقية لتوفير نحو 122 مليون فرصة عمل بحلول العام القادم وان مساهمة تلك القارة في الناتج العالمي ضئيلة للغاية لاتتناسب أبداً مع المساحات الزراعية الهائلة المتاحة فيها، وأشار "تيته" إلى أن الفرص موجودة ولكن علينا حل معوقات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمنعها من النمو والتوسع وأن هناك حلولاً عدة ممكنة، كتوفير السيولة لتلك الشركات وتوفير رؤوس الأموال الكافية لها للإدراج والانطلاق، كما عرض لتجربة دولة " غانا" في تجاوز تلك المعوقات عن طريق اللجان الخيرية ومؤسسات القروض الصغيرة والمتوسطة وكذلك مؤسسات تمويل المشاريع الزراعية، إضافةً إلى الجهات الرقابية من خلال إنشائها سوقاً لإدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البورصة وتخفيف متطلبات الإدراج.

أما السيد "هشام العلمي" فقد استعرض بدوره تجربة المملكة المغربية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة مركزاً على التطورات التحديثية في السوق المغربي وتعديلات تشريعاته وكذلك برنامج النخبة "Elite" الذي أطلقته المغرب بالتعاون مع بورصة لندن، كما نوه السيد " العلمي" إلى أن 95% من دخل المغرب مصدره الشركات الصغيرة والمتوسطة وأن تلك الشركات تعاني من مشكلة السيولة منوهاً إلى مساهمة الجميع في تمويلها من بورصة وجهاتٍ رقابية وحكومية وخاصة وحتى جهاتٍ عالمية.

واستعرض السيد "العلمي" التعديلات الجديدة المتعلقة بإنشاء سوقٍ جديد للشركات الصغيرة والمتوسطة منوهاً إلى خطورة الاستثمار فيها وأهمية الجهود التوعوية في هذا الإطار.

أما بالنسبة لبرنامج النخبة الهادف لتأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة لإدراجها في السوق فأشار السيد العلمي إلى أنه يتكون من مراحل ثلاث: الأولى (الاستعداد Get Ready): خاصة بحاملي أسهم الشركة ومدرائها لتوضيح إجراءات السوق والفرص المتاحة للشركة، أما الثانية (التأهيل Get Fit): فتهدف للتعريف بالأساليب الإدارية والحديثة وأحدث الوسائل لجلب مستثمرين جدد، أما آخر تلك المراحل فخاصة بـ (القيم المكتسبة Get Value): للتأكدمن توافر المؤهلات لدى الشركات عند الإدراج وبعد الإدراج وتحصيل السيولة.

وقد تم إعداد البرنامج بالتعاون مع بورصة لندن في عام 2016 وتم اخضاع 60 شركة له في 19 قطاعاً مختلفاً، وهو برنامج متكامل يضم مستشارين من شتى القطاعات يهدف لإعداد الشركة في مرحلة ما قبل الإدراج وبعده.

الجلسة الثالثة:" التفاعل الإقليمي تجاه المخاطر الناشئة من التكنولوجيا المالية (Fintech)"

خصصت ثالث وآخر جلسات المؤتمر السنوي الرابع لبحث موضوع "التفاعل الإقليمي تجاه المخاطر الناشئة من التكنولوجيا المالية (Fintech)"، وقد أدار نقاشاتها السيد "فيليب ريتشارد" مدير الشؤون الدولية في سوق أبو ظبي العالمي، وشارك فيها كلٌ من: السيد "بول ماثورا" الرئيس التنفيذي لهيئة أسواق المال في جمهورية كينيا، والسيد "جو ماكيل" اختصاصي الشؤون الرقابية في شركة بلومبيرغ، والسيد د. "بندر السجان" وكيل الشؤون الاستراتيجية والدولية في هيئة السوق المالية السعودية.

وقد أشار السيد "ريتشارد" في مستهل الجلسة عن أهمية التكنولوجيا المالية التي شكلت جسر تواصل بين الجهة والمستثمر وضرورة توفير البيانات الخاصة بكلٍ منهما إذ أن تلك البيانات تعد أهم مصادر البيانات في القرن الحالي باعتبارها المنتج الذي يسعى القطاع المالي والبنكي لتحصيله.

انتقل بعدها الحديث للسيد "بول ماثورا" الذي استعرض تجربة "كينيا" في تطبيق التكنولوجيا المالية حيث أشار إلى إمكانية إنشاء محفظة مالية (الكترونية) في الجهاز المحمول الذكي للقيام بعمليات الشراء إلكترونياً، ومن خلال هذه المحفظة يستطيع

الشخص دفع الفواتير إلكترونياً سواء كانت حكومية كفواتير الكهرباء والماء أو استهلاكية يومية، مع الإشارة إلى أن تلك المعاملات الإلكترونية تتم دون الاعتماد على الاتصال بشبكة الإنترنت الأمر الذي يتيحها للجميع حتى في القرى النائية، رغم معاناتها من مشكلةٍ وحيدة تتمثل في صعوبة تحديث أو معالجة بعض الأخطاء في التطبيق بصورة سريعة.كما أشار السيد "ماثورا" إلى الإصدار الأولي الإلكتروني (IPO) والسند الحكومي عن طريق التكنولوجيا المالية، حيث أصبح بالإمكان تداول الأسهم دون الحاجة للحضور الشخصي، ولكن يبقى التساؤل المطروح حول مدى الحاجة لتوظيف خبيرٍ اقتصادي يتم تدريبه على التكنولوجيا المالية أم موظف هندسة تقنية يتم إكسابه الخبرة الاقتصادية؟

أما السيد "بندر السجان" فاستعرض تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التكنولوجيا المالية منوهاً إلى تقصيرٍ نسبي في هذ الإطار دون إغفال تطورات في مجالاتٍ مجتمعية عدة تساعد في تجاوز بعض المشاكل المالية إلا أنها حديثة العهد مقارنةً بالدول المتطورة في هذا المجال كالصين وبريطانيا وأمريكاوالتي بدأت منذ عام 2007 منوهاً إلى مبادراتٍ عدة للملكة لتجاوز تلك الفجوة كتطبيق برنامج "بادر" للتطوير الإلكتروني منوهاً إلى إدخال التكنولوجيا المالية ضمن رؤية المملكة 2030 والتي أفضت إلى انجاز أول تطبيق للهواتف الذكية في مجال أنظمة الاستثمار الجماعي.

أما السيد "جو ماكيل" فقد أشار إلى الأهمية التي حظي بها موضوع التكنولوجيا المالية في مؤتمر دافوس سواءً من الجمهور أو المتحدثين، مؤكداً على أن مصطلح" التكنولوجيا المالية" مصطلح كبير يحمل معانٍ عدة، كالتدريب الإلكتروني والذكاء الصناعي والعملة الإلكترونية (بتكوين)، ونحن في "بلومبيرغ" نرى في الذكاء الصناعي والتدريب الإلكتروني الجزء الأهم في التكنولوجيا المالية، لاسيما مع مسؤوليتها عن جمع وترتيب وقراءة البيانات وإعداد التقارير إلكترونياً سواء كانت مالية او غير ذلك فهذا مايعطيها قيمتها الكبيرة وبدونها سيكون العمل شاقاً جداً على البشر كما أنه يحتمل نسبة خطأ عالية.

- **الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط (AMERC):**

استضافت دولة الكويت للمرة الأولى في تاريخها إجتماعاً هو الأول من نوعه لإحدى لجان منظمة "الآيسكو" وهو الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، وذلك يوم الثلاثاء الموافق للثاني والعشرين من شهر يناير من عام 2019، وقد تضمنت فعالياته إلى جانب الموضوعات المطروحة للنقاش على جدول أعماله، كلمةً للسيد عثمان إبراهيم العيسى المدير التنفيذي لهيئة أسواق المال بالإنابة، رحب بها بضيوف دولة الكويت مؤكداً حرص الكويت على تفعيل دورها في مختلف لجان المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بعد الحصول على عضويتها كلجنة (AMERC) ولجنة النمو والأسواق الناشئة (GEMC) ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية (C2) ولجنة تنظيم الوسطاء (C3)، كما قدم عرضاً موجزاً لتاريخ دولة الكويت والنشاط الاقتصادي فيها بما في ذلك أنشطة الأوراق المالية مشيراً في ختام كلمته إلى أن حصول هيئة أسواق المال الكويتية على عضوية "الأيسكو" في مايو من عام 2017 إنما كان نتيجةً لاستيفائها كافة مبادئ المنظمة الدولية ومواكبة أفضل المعايير الدولية المطبقة مشدداً على أهمية التعاون المستمر بين أعضاء "الأيسكو" لتحقيق التطوير المستمر والوصول إلى الأهداف المنشودة.

كما شهد الاجتماع ذاته كلمةً للسيد "بول ماثورا" رئيس اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) رحب فيها بأعضاء اللجنة المجتمعين معرباً عن شكره للكويت ممثلةً بالهيئة لاستضافتها هذا الاجتماع الهام، كما توجه بالتهنئة للسيد "خالد الحمود" المفوض في هيئة السوق المالية السعودية لاختياره نائباً لرئيس لجنة (AMERC)، كما تقدم بتهنئة مماثلة للدكتور "عبيد الزعابي" لانتخابه رئيساً للجنة النمو والأسواق الناشئة في ديسمبر الماضي.

أما على صعيد موضوعات الاجتماع الرئيسة، فقد أشار السيد "بول ماثورا" إلى أن الاجتماع سيركز على المداولات والنقاشات المتصلة بموضوع تمويل الاستدامة والفرص والمخاطر الناشئة عن التكنولوجيا ودعم النمو الاقتصادي من خلال النمو طويل الأجل، وهي بمجملها تمثل أولويات لا لدول المنطقة فحسب بل للمنظمة الدولية بأكملها.

هذا، وقد ركز الاجتماع بصورةٍ رئيسية على تسهيل التعلم من تجارب مختلف السلطات القضائية لضمان الاستفادة من الدروس وإدارة المخاطر في البيئات الاستثمارية المختلفة لأسواق المال.

وفي ختام كلمته، أشار السيد "ماثورا" إلى أهمية المشاركة الفاعلة لأعضاء اللجنة الإقليمية وسائر اللجان الأخرى لدى المنظمة الدولية في المشاريع الإقليمية ذات الأولوية وكذلك في مشاريع "الأيسكو"، قبل أن يذكر بالنتائج التي أفضى إليها الاجتماع السابق للجنة والمنعقد في مدينة بودابست، لاسيما ما تعلق منها بضرورة تضمين مجالاتٍ أخرى ذات أولوية في إطار مهام لجنة (AMERC) كتعليم المستثمرين وتعزيز الثقافة المالية وبناء القدرات والتأهيل للابتكار المالي، منوهاً إلى أن اللجنة تعمل على تقديم مساهماتٍ هامة متعلقة بمستثمري التجزئة لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الرؤى السلوكية لنشر الثقافة المالية وبرامج تعليم المستثمرين، وكذلك في المجالات المتصلة بالتكنولوجيا التنظيمية (Reg Tech) والتكنولوجيا الإشرافية (Sup Tech).

هذا، وقد أصدرت اللجنة ممثلةً برئيسها السيد "بول ماثورا" تقريرها عن هذا الاجتماع وكذلك عن المؤتمر السنوي الذي أعقبه، وقد أعرب السيد "ماثورا" في بداية تقريره عن سعادته بعقد هذا الاجتماع في دولة الكويت موجهاً شكره للهيئة وللسيد نائب المدير التنفيذي لبراعته في صنع هذا الحدث، وبالنسبة للجنة الإقليمية فقد أعرب عن ثقته بنجاح توجهاتها خاصةً بعد تمثيلها على مستوى مجلس "الأيسكو"، نوجز أبرز ماتضمنه تقرير السيد "ماثورا" عن محاور الاجتماع المذكور والمؤتمر السنوي بالمقتطفات التالية من تقريره:

- المضي قدمًا في توصيات فريق العمل على الإدراج:

حظي موضوع الإدراج بمزيدٍ من النقاشات وكانت هناك توصيات هامة على صعيده بعد الاسترشاد بإرشادات فريق عمل AMERC بشأن الإدراج وتطويرها تحت قيادة السيد كيث كاليجيرا، وقد تم تقديم هذه التوصيات بدايةً في اجتماع AMERC في مدينة بودابست خلال المؤتمر السنوي في عام 2018، وفي ذلك الوقت تم تكليف فريق العمل بتحديد الخيارات للمضي قدمًا. وبعد اعتماد هذه التوصيات كافة، تمت الموافقة على إحالتها في اجتماع الكويت إلى مقترحات قابلة للتنفيذ من خلال العمل المشترك مع القطاع المالي في إفريقيا (FSDA).

- اتجاهات المخاطر والفرص في منطقة الـ AMERC:

من أجل اطلاعنا على الأولويات الشاملة لـ IOSCO وعمل توقعات المخاطر، قام الأعضاء بعرض النقاط البارزة للمخاطر المحلية التي تؤثر على أسواقهم والفرص التي يسعون إلى الاستفادة منها. وليس من المستغرب أن يكون هناك قدر كبير من الاندماج والاتساق في كل من المخاطر والفرص في جميع أنحاء المنطقة.

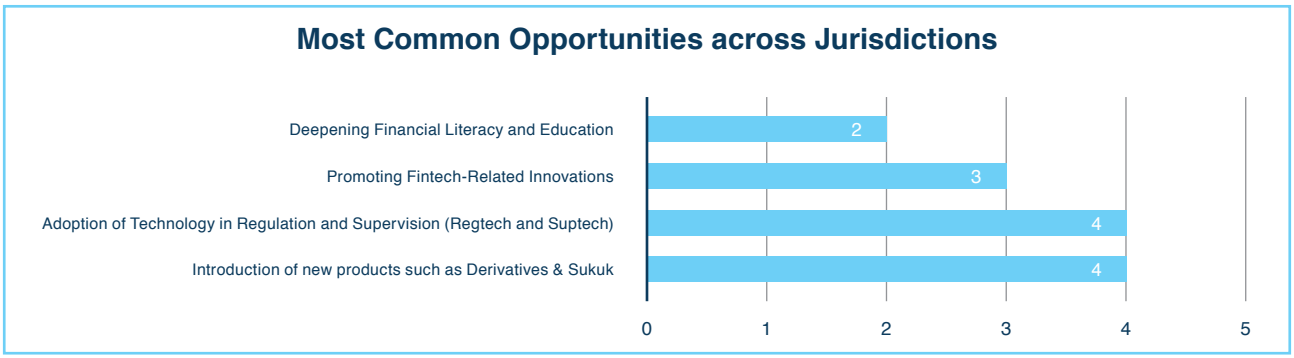

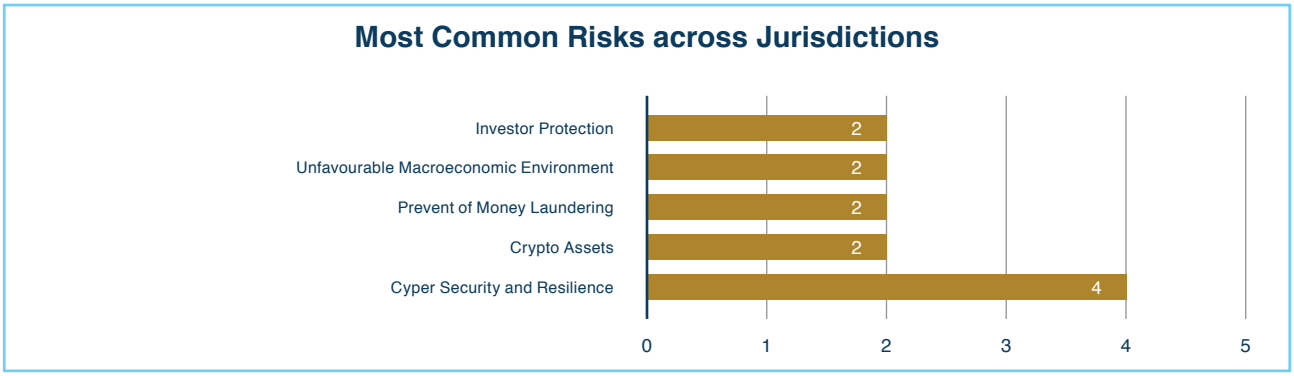

مع التذكير بأن موضوع الاجتماع الرابع والأربعين لمنظمة IOSCO GEM في جزر كايمن كان حول: "بناء أسواق المال المستدامة في عصر رقمي"، هذا وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع ومؤتمر الـ AMERC استندا إلى مزيد من المداولات الأساسية بشأن كلٍ من: التمويل المستدام، والفرص والمخاطر الناتجة عن التكنولوجيا المالية، دعم النمو الاقتصادي من خلال التمويل طويل الأجل مما يشمل الإدراج وتسخير الحلول المناسبة لمعالجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن اللافت أن هذه الموضوعات لاتمثل أولويات للمنطقة وللأسواق الناشئة فحسب، بل هي أولويات للمنظمة الدولية ككل.

أما مايجب التركيز عليه فيتمثل في التحديات والفرص لبناء أسواق المال مستدامة، إذ إن تعميق مبادرات ومنتجات التمويل الواسع تمثل عاملاً رئيسياً في ضمان استدامة أسواق المال. وهناك فرص للتعلم من النجاحات والإخفاقات على حدٍ سواء، ولابد من متابعة الفرص لتحقيق الانسجام والتقارب بين المعايير، والحاجة إلى دفع الابتكار عبر فئات المنتجات المختلفة للاستفادة من الطلب العالمي على الأصول المستدامة، وقد قدمت FSDA الافريقية عرضًا يسلط الضوء على عملها في تعزيز ودعم مبادرات التمويل المستدامة، والبرامج النشطة في تسع دول أعضاء في الـ AMERC بما في ذلك؛ غانا وكينيا وموزمبيق ونيجيريا ورواندا وأوغندا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.

أما بالنسبة للتجربة المغربية، فإن التنمية المستدامة فيها تمثل جزءاً لا يتجزأ من دستور البلاد، مع وضع خارطة طريق للقطاع المالي لتحقيق الاستدامة عبر ركائز عدة: توسيع نطاق الإدارة القائمة على المخاطر إلى المخاطر الاجتماعية–البيئية؛ تطوير الأدوات والمنتجات المالية المستدامة؛ تعزيز الشمول المالي كوسيلة للتمويل المستدام؛ بناء القدرات في مجال التمويل المستدام؛ وتعميق الشفافية وانضباط السوق.

كما قدم مصرف أبو ظبي رؤى حول مؤتمر الاستدامة الأخير الذي عقد لأعضاء مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي لإثراء المناقشات الرئيسية حول الفرص والأولويات في تلك المنطقة.

وغنيٌ عن القول، بأن سوق السندات الواسع ينمو بقوة مع تجاوز العرض في الوقت الحاضر؛ توجد فرص كبيرة لتمويل الاستثمارات الصديقة للمناخ ؛ والحكومات والهيئات التنظيمية تلعب دوراً في خلق بيئة مناسبة للاستفادة من هذه الفرص من خلال تطوير اللوائح والمبادئ التوجيهية.

- المؤتمر السنوي:

كانت نقاشات المؤتمر ثرية بمشاركة أعضاء AMERC مع مزيج جيد من الشركات الكويتية والأكاديميين الذين قدموا وجهات نظر جديدة لموضوع المؤتمر: "تطوير سوق المال من خلال المبادراتٍ الإقليمية" .عبر محاوره المختلفة.

فعلى صعيد محور "الحوافز والمبادرات لتشجيع الإدراج عبر إقليم إفريقيا والشرق الأوسط" كان هناك عرضٌ لنتائج الاستبيان الذي تم إعداده من قبل مجموعة عمل AMERC بشأن الإدراجات وتفاصيل الخطوات التالية للمساعدة في إطلاق العنان لإمكانيات تحسين عدد الإدراجات في مختلف الولايات القضائية.

أما على صعيد المحور الخاص بـ "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" فقد تم التركيز فيه على الدور المحوري لتلك المؤسسات كدوافع اقتصادية في جميع أنحاء المنطقة، كما أجريت مداولات مكثفة حول كيفية تشجيع تلك المؤسسات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نظراً لأن التمويل القائم على السوق كمصدر لرأس المال يعد الأرخص على المدى الطويل باعتباره مكملاً للتمويل المصرفي والأسهم الخاصة. واتفق الأعضاء على الحاجة إلى استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لإعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون جهات إصدار.

أما على صعيد آخر المحاور بشأن "التفاعل الإقليمي تجاه المخاطر الناشئة عن التكنولوجيا المالية (Fin Tech)" فتم استعراض أثر الابتكارات التكنولوجية على البيئة التنظيمية والأسواق المالية، مع مراعاة النهج المختلفة التي يتخذها المنظمون على مستوى العالم. حيث قام العديد منهم بإنشاء "مساحات آمنة" sandbox تمكن من اختبار حلول التكنولوجيا النهائية قبل طرحها في السوق الأوسع، واتفق الأعضاء على ضرورة الحذر حيال ظهور حلول غير منظمة في بعض الولايات القضائية مع ما يصاحب ذلك من

مخاطر على حماية المستثمرين، حيث إن بعض المنصات القائمة على التكنولوجيا تتيح للعملاء الوصول دون قيود إلى المنتجات والخدمات دون وسطاء، وفي معظم الحالات، دون رقابة تنظيمية.

كما كان هناك تقارب بين المتحدثين حول الحاجة إلى قيام المنظمين بتشجيع / رعاية الابتكارات المتعلقة بالـ Fin Tech بسبب الفوائد المحتملة ولكن مع ضمان وجود أطر تنظيمية وقانونية قوية لمعالجة قضايا مثل حماية المستثمر والمعاملات الخارجية ومكافحة –غسيل أموال. كما تم تشجيع الأعضاء على تبادل التجارب والإطلاع على أفضل الممارسات لتقصير منحنى التعلم لمن هم في مراحل مبكرة.

وبعد أن ضمن السيد "ماثورا" تقريره أبرز ماورد في جدول أعمال مجلس "الأيسكو" لعام 2019، أرفق به ملحقين، أحدهما يتعلق بتوصيات الفريق المعني بالإدراج، وثانيهما يتضمن عرضاً للخطوات التالية في التعامل في القطاع المالي الإفريقي FSD AFRICA.

العلاقات العامة والإعلام:

تتمثل مهام العلاقات العامة والإعلام في إدارة وتخطيط وتنسيق وتنفيذ الأنشطة والفعاليات الإعلامية للهيئة وتنظيم وتقديم خدمات الاستقبال والضيافة والإشراف على تنفيذ الأنشطة الترفيهية والاجتماعية التي تنظمها لموظفيها، كما يدخل في إطار اختصاصاتها بث المواد الإعلامية والخبرية والتوعوية المتصلة بأنشطة الهيئة عبر مختلف الوسائط المعتمدة، وترجمة إصداراتها المختلفة، وتحديث ماينشر على بوابتها وشاشاتها الداخلية، وكذلك عبر موقعها الإلكتروني، وإعداد والمشاركة في تنظيم مختلف الفعاليات الداخلية والخارجية، إضافةً إلى إخراج كافة المطبوعات التوعوية وتوزيعها بما في ذلك التقرير السنوي.

نستعرض ماتم تنفيذه من مهام في مختلف المجالات ذات الصلة بالعلاقات العامة خلال السنة المالية (2019/2018) بشيءٍ من التفصيل وفق الآتي:

أولاً: البث الإعلامي

تعددت وسائط وأدوات هذا البث، كما تنوعت موضوعاته وفق الآتي:

- الموقع الإلكتروني والتطبيق الخاص بالهيئة على الهواتف الذكية:

حيث عملت الهيئة على نشر كافة إصداراتها على موقعها الإلكتروني وكذلك على التطبيق الخاص بها على الهواتف الذكية باللغتين العربية والإنجليزية، وقد تراوحت تلك الإصدارات بين قرارات وتعليمات وتعاميم وإعلانات وبياناتٍ صحفية وبلاغات نيابية، وكذلك قرارات مجلس التأديب، إضافةً إلى المواد ذات الصلة بورش العمل التوعوية والبرامج التأهيلية والتدريبية.

كما تجدر الإشارة على صعيد هاتين الوسيلتين الإعلاميتين إلى قيام الهيئة بمتابعة تحديثهما بصورةٍ دورية.

- الجريدة الرسمية (الكويت اليوم):

تابعت الهيئة نشر كافة قراراتها وإعلاناتها وقرارات مجلس التأديب التي يستوجب نشرها وفقاً لتعليمات القرار رقم (1) لسنة 2014 في الجريدة الرسمية.

- وكالة الأنباء الكويتية (كونا):

تابعت الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة تزويد وكالة الأنباء الكويتية "كونا" بالبيانات الصحفية الخاصة بأنشطتها وفعالياتها وأخبارها إضافةً إلى الدعوات الإعلامية لوسائل الإعلام لتغطية مؤتمرات الهيئة الصحفية وفعالياتها.

- وسائل التواصل الاجتماعي:

تم في هذا الإطار، إدارة حساب الهيئة في تطبيق تويتر وربطه بموقعها الإلكتروني ونشر تغريدات خاصة بأنشطتها وفعالياتها (مايقرب من 670 تغريدة) بالإضافة الى نشر ماتصدره من قرارات (149 قراراً) وإعلانات (159 إعلاناً) وتعاميم (12 تعميماً) وبيانات صحفية (42 بياناً) كما تم أيضاً إدارة حساب الهيئة في تطبيق يوتيوب ونشر مواد الفيديو الخاصة بفعاليات الهيئة المختلفة من خلاله.

ثانياً: الترجمة وتوزيع المطبوعات

تابعت الهيئة تنفيذ المهام المتصلة بترجمة ماتصدره من قرارات وإعلانات وتعاميم وتعليمات وبيانات صحفية، إضافةً إلى ترجمة مشروعات الاتفاقات والعقود والارتباطات ومذكرات التفاهم التي تبرمها الهيئة أو تكون طرفاً فيها، إضافةً إلى ترجمة المواد المتعلقة بالمؤتمرات والندوات وكذلك مختلف إصدارات الهيئة من كتيبات ومواد توعوية وتعريفية وبعض المستندات والوثائق المتعلقة بمهامها، كما تم في الإطار ذاته ترجمة تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة وكذلك ترجمة وثيقة الاستثمار الخاصة بالمزايدة على حصة من أسهم رأس المال المصدر لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

وفي إطار ذي صلة بإصدارات الهيئة التوعوية تم العمل على الإشراف على إخراج وتوزيع مختلف المطبوعات التوعوية إضافةً إلى التقرير السنوي السابع، وكذلك إعداد وتصميم وتوزيع روزنامة التقويم السنوي للهيئة لعام 2019 بمشاركة بعض موظفيها.

ثالثاً: إدارة بوابة الهيئة وشاشاتها الداخلية

تابعت الهيئة مهام اعداد وبث وتحديث الأخبار المتعلقة بفعالياتها وأنشطتها وسائر مشاركاتها داخليةً كانت أم خارجية إضافةً إلى برامجها الداخلية على بوابتها الداخلية وكذلك عبر شاشاتها، مع سعيها الدائم لتطوير محتوى مايتم بثه من خلاله وآليات بثه بما في ذلك تطوير البرنامج الخاص بتصميم الفيديوهات التي يتم عرضها عليها، حيث تم العمل على تصميم فيديوهاتٍ عدة خاصة ببعض أنشطتها كالفيديو الخاص ببرنامج حديثي التخرج، إضافةً إلى تصميم ونشر المعايدات والتهاني على بوابتها الداخلية.

رابعاً: تنظيم الفعاليات الداخلية والخارجية

تابعت الهيئة خلال السنة المالية الماضية جهودها المتصلة بالإعداد لتنظيم فعالياتها المختلفة الداخلية والخارجية، كالمؤتمرات والندوات والإجتماعات والمحاضرات وورش العمل واللقاءات الصحفية التي تعقدها مع ممثلي وسائل الاعلام، ويمكن الإشارة إلى بعض الفعاليات التي تم تنظيمها خلال السنة المالية الماضية، كالمؤتمر السنوي الرابع والذي تناول موضوع "تطوير سوق المال من خلال المبادرات الإقليمية" في شهر يناير من عام 2019، وتنظيم العديد من الإجتماعات كالإجتماع الخاص باللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط AMERC في شهر يناير 2019 أيضاً، وكذلك الاجتماع السادس لفريق عمل مسؤولي التدريب بالجهات المنظمة لأسواق المال بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من الاجتماع السادس لمسؤولي التدريب للجهات المنظمة لأسواق المال في دول مجلس التعاون.

أما على صعيد ورش العمل فقد شهدت السنة المالية تنظيم العديد منها كورشة العمل الثانية الخاصة بـ "الرقابة على التداول للهيئات الخليجية"، إضافةً إلى الإعداد لتنفيذ ورش العمل التوعوية الدورية المنفذة على مدار العام.

أما على صعيد المؤتمرات الصحفية، فقد تم خلال السنة المالية الماضية تنظيم العديد منها، كالمؤتمر الخاص بالمزايدة على حصة من أسهم رأس المال المصدر لشركة البورصة والمؤتمر الصحفي الخاص بمشروع اعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال، وكذلك المؤتمر الصحفي الخاص بالإعلان عن المرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق.

جانب من المؤتمر الصحفي الخاص بالإعلان عن التحالف الفائز بمزايدة البورصة.

وعلى صعيد الفعاليات الداخلية، تجدر الإشارة إلى تنظيم محاضرة لمنتسبي البرنامج التدريبي الرابع لحديثي التخرج، إضافةً إلى فعاليات أخرى كحفل الاستقبال بمناسبة عيدي الفطر والأضحى وأعياد الميلاد لموظفي الهيئة، واحتفالات الهيئة بمناسبة الأعياد الوطنية، وتنظيم دوري كرة القدم لموظفي الهيئة في شهر رمضان.

جانب من الفعاليات الرياضية الرمضانية للهيئة

وجانب من احتفالات الهيئة بالأعياد الوطنية

الفصل الخامس

مجال التعاون العربي والدولي المشترك

تابعت هيئة أسواق المال خلال السنة المالية (2019/2018) جهودها لتنظيم علاقاتها مع المنظمات والجهات الأجنبية، وتنسيق التعاون في مجالات العمل المشتركة ولتطوير هذه العلاقات بما يحقق مصالحها ويدعم الوصول إلى أهدافها، وذلك تنفيذاً للبند الحادي عشر من المادة الرابعة من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والذي نص على: "التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثيلة فيما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة".

هذا، وقد توزعت جهود الهيئة في هذا الإطار بين تنظيم فعاليات دولية داخل دولة الكويت وتواصل وتنسيق مع جهات إقليمية ودولية مختلفة (شركات، منظمات، وكالات تصنيف عالمية، سفارات، هيئات نظيرة...) لتحقيق أهدافٍ شتى وتبادلٍ للبيانات والمعلومات وتوقيع مذكرات تفاهم والمشاركة في فعاليات وأنشطةٍ دولية مختلفة، نعرض أبرز الإنجازات المتحققة في إطار نشاط الهيئة على الصعيد الخارجي الإقليمي والدولي كما يلي:

أ. تنظيم فعاليات دولية:

الفعالية	التاريخ
الاجتماع السابع عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	2018/10/24
مؤتمر والاجتماع السنوي الثاني والأربعون للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) في الأيسكو	2019/1/24-23-22
المؤتمر السنوي الرابع للهيئة	2019/1/23

ب. المشاركة في فعاليات خارجية دولية:

الفعالية	التاريخ
المشاركة في ورشة العمل الخاصة بتقرير البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال. Doing Business Workshop World Bank واشنطن– الولايات المتحدة الأمريكية	2018/4/13-11
المشاركة (مع وفد دولة الكويت) في اجتماعات البنك وصندوق النقد "الدوليين" بخصوص تقرير البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال Spring Meetings as part of the Kuwaiti Delegation - IMF/World Bank واشنطن– الولايات المتحدة الأمريكية	2018/4/ 22-20
المشاركة في Roadshow BK Roadshow (Goldman Sachs)	2018/4/25
المشاركة في اجتماع منظمة الأيسكو The 43rd IOSCO Annual Conference بودابست – هنغاريا	2018/5/11-7
المشاركة في اجتماعات لجنة النمو والأسواق الناشئة IOSCO 2018 GEMC Conference and Meetings جزر كايمان.	2018/9/20-19
المشاركة في المنتدى العالمي للجهات الرقابية The Bloomberg Global Regulatory Forum لندن – المملكة المتحدة البريطانية	2018/12/11
المشاركة في عضوية لجنة متابعة مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر وحضور فعاليات اللجنة الفنية الخاصة بمسح الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت	2018/12/20

ج. **توقيع مذكرات تفاهم:**

اقتصرت الجهود في هذا الإطار على مذكرة التفاهم مع سوق أبو ظبي العالمي ADGM والتي تم توقيعها من قبل الهيئة بتاريخ 2018/11/5، وقد استهدفت توفير إطارٍ للتعاون والإحالة بين وظائف الابتكار التقني في أسواق المال، يساعد في التوصل إلى آلية لإحالة أعمال المبتكرين الخاصة بكلٍ منهما، كما يحدد كيفية التخطيط لمشاركة واستخدام المعلومات حول الابتكار في أسواقهما، كما حددت المذكرة المبادئ التي يتم الاستناد إليها ونطاق تطبيقها سواءً ما تعلق منها بآلية الإحالة أو ما اتصل بمعايير الدعم، وتناولت المذكرة أيضاً مشاريع الابتكار المشتركة المحتملة كما حددت حدود السرية والاستخدامات المسموح بهما.

د. **التواصل والتنسيق مع جهات محلية ومنظمات دولية لاستكمال بيانات متعلقة بالاستبيانات:**

ما قامت به الهيئة من جهود في إطار استكمال بيانات خاصة بالاستبيانات التي أجرتها جهات إقليمية وأخرى دولية خلال السنة المالية الماضية نعرضه كالتالي:

الجهة	الاستبيان
مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	• استبيان مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن تطوير المعايير المقترحة وجدول الأعمال للقطاع البنكي. • IFSB Survey on the proposed standards development & research Agenda for the banking sector. • استبيان مجلس الخدمات المالية والإسلامية لسنة 2018 بشأن تنفيذ معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية. • 2018 IFSB Survey on Implementation of the IFSB Standards. • استبيان مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن أولوية تطوير المعايير. • IFSB Survey on areas of Priority for standard development
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)	• استبيان لجنة النمو والأسواق الناشئة حول المنصة الإلكترونية بشأن تبادل المعلومات الصادر في فبراير 2019. • IOSCO GEMS Data Sharing Platform Feb 2019 • استبيان لجنة المراقبة على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف التابعة للمنظمة الدولية للهيئات المالية لسنة 2018. • IOSCO 2018 MMoU Monitoring Group Survey Questionnaire. • التقرير التشاوري حول التمويل المستدام في الأسواق الناشئة ودور المنظمين للأوراق المالية • Sustainable Finance in Emerging Markets & the Role of Securities Regulators – Consultation Report
IMF-World Bank صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	• استبيان صندوق النقد الدولي الخاص بالمادة الرابعة. • IMF Article IV Consultation Questionnaire. • تقييم القطاع المالي من قبل صندوق النقد الدولي. • IMF Financial Sector Assessment • استبيان البنك الدولي بشأن حماية حقوق المستثمرين الأقلية لسنة 2020. • Doing Business 2020.

الجهة	الاستبيان
اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UASA	• إيرادات ونفقات هيئات الأوراق المالية وتكاليف التعامل لدى أسواق المال العربية • لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الجزائية بخصوص التوجه نحو إنشاء مقصورة جديدة للسندات مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية AAOIFI	اعتماد معايير أيوفي وتطبيقها
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	• استبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن إطار عمل حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. • OECD Survey of Corporate Governance Frameworks in the Middle East and North Africa (MENA)
هيئة قطر للأوراق المالية	• استبيان خاص بوضع معايير إعادة نشاط الشركات الموقوفة.
هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة	• استبيان وضع معايير إعادة نشاط الشركات الموقوفة.

هـ. تبادل المعلومات مع جهات إقليمية وعربية ودولية:

قامت الهيئة خلال السنة المالية (2019/2018) بتبادل المعلومات والبيانات وإعداد الردود المتعلقة باستفساراتٍ متبادلة لأغراض مختلفة مع جهاتٍ عدة، إقليمية وعربية ودولية، كتلك المتبادلة مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UASA، وكذلك مع هيئاتٍ مماثلة كهيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، والهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان، وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافةً إلى هيئة الأوراق المالية والتداولات الأمريكية (SEC)، وكذلك هيئة الأوراق المالية في كندا، ومع بعض المصارف والبنوك كمصرف البحرين المركزي وبنك HSBC.

أما طبيعة البيانات فقد تنوعت بين أغراض تنظيمية ورقابية مختلفة كالاستفسار عن شركات أو أشخاص أو تعاميم خاصة بالمستثمرين أو معلومات متعلقة بالهياكل التنظيمية وجداول الرسوم المطبقة وقواعد استرشادية لبعض أنشطة الأوراق المالية.

بالاضافة إلى التنسيق مع الجهات المحلية والخارجية لتنظيم اجتماعات مع القطاعات المعنية في الهيئة وذلك للإطلاع على أحدث المستجدات المتعلقة بتطوير أسواق المال في دولة الكويت.

الباب السادس
إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

هيئة أسواق المال

مقدمة

أولت هيئة أسواق المال منذ سنوات عملها الأولى موضوع تنظيم بيئة العمل الداخلية اهتماماً خاصاً بإعتبارها المقوم الرئيسي لتمكينها من النجاح في أداء الأدوار المنوطة بها على صعيد تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف والرقابة عليها، وبعد استكمال وضع الأسس التنظيمية الرئيسية الخاصة ببيئة العمل الداخلية عمدت الهيئة إلى تبني سياسة مستمرة لتحديث وتطوير تلك البيئة بكافة جوانبها لمواكبة المستجدات المتسارعة في واقع أنشطة الأوراق المالية والجهات الرقابية عليها، والاستجابة لما تفرضه مقتضيات أداء مختلف المهام التشريعية والرقابية والتنظيمية.

هذا وقد شهدت السنة المالية الأخيرة تنفيذ توجهاتٍ شتى على صعيد تحسين بيئة العمل الداخلية أتت ترجمةً لسياساتٍ متكاملة تستهدف تحقيق جودة الأداء وسرعة إنجاز المهام والأعمال واختصار الوقت والجهد، نستعرضها في فصولٍ خمسة وفق الآتي:

الفصل الأول نخصصه لما تم تنفيذه على صعيد المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية، والذي شهد العمل على تطوير لوائح الموارد البشرية وأدلة السياسات والإجراءات إضافةً إلى إعدد خطط القوى العاملة ووضع البرامج التأهيلية والدورات التدريبية وتنفيذها بهدف تنمية مهارات الموظفين والارتقاء بكفاءتهم لأداء مهامهم، كما شهدت تلك السنة البدء بتنفيذ الإجراءات الخاصة بالبرنامج التدريبي الخامس لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج.

الفصل الثاني من هذا الباب، نخصصه للحديث عن تنظيم الشؤون المالية والخزانة، وماتم تنفيذه في مجال إدارة العمليات المالية للهيئة بما في ذلك مهام المشتريات والخزانة وسائر المهام المحاسبية وإدارة وتوظيف واستثمار احتياطياتها النقدية وإعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي ومتابعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حسابات الهيئة البنكية.

أما الفصل الثالث، فيخصص للحديث عن الجانب المتعلق بالتنظيم والتحديث التقني الهادف لإدارة الأنظمة التقنية المطبقة في الهيئة بما يواكب أفضل الممارسات العالمية ويحاكي أحدث الإصدارات التقنية، وقد تنوعت المهام المنفذة بين مجال أمن المعلومات ومجال البرامج والتطبيقات.

أما رابع فصول هذا الباب فيتناول مهام إدارة وتقييم ومتابعة تطوير الأداء في قطاعات الهيئة المختلفة وتصنيف المخاطر التي تواجهها، وقد تم في هذا الإطار إعداد أدلة إجراءات عمل قطاعات الهيئة ومكاتبها وكذلك إعداد مؤشرات الأداء التشغيلية اللازمة لقياس كفاءة وفعالية إجراءات العمل إضافةً إلى إعداد سياسة إدارة المخاطر التشغيلية للهيئة.

أما آخر فصول هذا الباب فيتناول الجانب الاستراتيجي من عمل الهيئة، حيث يعرض لتوجهات الهيئة الاستراتيجية لاسيما تلك التي تضمنتها استراتيجيتها الثانية للأعوام (2018-2021) الهادفة لمواصلة جهود التطوير والتميز لرفع كفاءة منظومة أسواق المال مع التأكيد على تبني الهيئة لتوجهٍ يختص بتطوير منهجية التخطيط الاستراتيجي لديها.

الفصل الأول

المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية

تتولى الهيئة بصورةٍ مستمرة مهام دراسة وتخطيط وتنظيم هيكلها الإداري وتحديد اختصاصات وحداته التنظيمية وما يتطلبه من وظائف وبيان ترتيبها ووصفها ومهامها وواجبات وشروط كلٍ منها وشروط شغلها ومباشرة تنفيذ الإجراءات الوظيفية لديها بدءاً بالتعيين والالتحاق بالخدمة مروراً بمباشرة العمل وحتى نهاية الخدمة وما يتخلل ذلك من تسكين وتدريب وتقويم وترقية وتدرج في الوظائف واتخاذ الإجراءات التنفيذية المطلوبة في إطار من القواعد والسياسات والنظم المعتمدة.

فعلى صعيد المهام ذات الصلة بشؤون الموظفين تم العمل على تطوير لائحة الموارد البشرية ودليل السياسات والإجراءات (تطوير آليات تنظيم الإجازات السنوية والمرضية وساعات العمل والاستئذان، وكذلك إجراءات تجديد عقود عمل الموظفين واستحداث آلية النقل داخل الهيئة وتحديد ضوابط ذلك).

وفي ذات الإطار، تم العمل على استحداث واعتماد نظام تقييم الكفاءات الوظيفية لموظفي الهيئة والبدء في إعداد الأوصاف الوظيفية (نحو 200 مسودة للأوصاف) لكافة المسميات الوظيفية كما يجري الإعداد لتنفيذ نظام إدارة الأداء القائم على الأهداف والكفاءات.

ومن ناحيةٍ أخرى، تم العمل على إعداد خطة القوى العاملة للسنتين الماليتين (2020/2019-2019/2018) ومتابعة تنفيذ أولى هاتين الخطتين وتحديث الهياكل الوظيفية، كما تم طرح إعلان التوظيف الخاص بالكويتيين ذوي الخبرة والانتهاء من إجراءات الاختبارات الخاصة بتعيين (22) موظفاً.

وفي إطارٍ متصل بسعي الهيئة الدائم لتخطيط وتنظيم وإدارة عمليات التدريب لموظفيها بما يكفل تأهيلهم وتنمية مهاراتهم ورفع كفاءتهم في إنجازٍ أعمالها على أكمل وجه ووفق أفضل الممارسات، فقد قامت الهيئة بالإجراءات اللازمة لمشاركة موظفيها في البرامج التأهيلية والدورات التدريبية وورش العمل والتي عادةً ماتسبق بعملية التقييم والتحليل الدقيق لبيانات تلك الأنشطة التدريبية التي بلغ عددها (109) نشاطاً تأهيلياً تراوح بين برامج تدريبية خارجية وأخرى داخلية وتأهيلية وورش عمل ومؤتمرات وغير ذلك من الأنشطة التي شارك فيها (526) موظفاً، الجدول التالي يوجز أبرز إحصائيات الأنشطة التدريبية:

البرنامج	عدد البرامج	عدد الموظفين المستفيدين من البرامج
برامج تدريبية داخلية	17	40
برامج تدريبية خارجية	47	70
برامج تأهيلية	22	346
ورش عمل ومؤتمرات وغيرها	23	70
الإجمالي	109	526

وفي إطارٍ متصل ببرامج الهيئة التدريبية، تجدر الإشارة إلى أن الهيئة باشرت خلال السنة المالية الأخيرة (2019/2018) إجراءات خامس برامجها لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج، بدءاً بالإعلان عن البرنامج بتاريخ 30 سبتمبر 2018، حيث تلقت الهيئة (157) طلباً خلال الفترة المحددة للإعلان والممتدة بين 30 سبتمبر و11 أكتوبر من عام 2018، في حين بلغ عدد الطلبات المرفوضة (57) طلباً (تراوحت أسباب الرفض بين 20 طلباً لتدني المعدل التراكمي دون 3.00، 17 طلباً لكون درجة (IELT Academic – TOEFL IBT) الخاص باختبار اللغة الإنجليزية دون الحد المطلوب، 11 طلباً لعدم استيفاء عدد سنوات التخرج و3 طلبات لعدم استيفاء شرط التخصص و6 طلبات بسبب عدم تقديم نتيجة اختبار مستوى اللغة)، وقد حضر (90) متقدماً المقابلات الشخصية ليتم اختيار (19) متقدماً منهم للالتحاق بالبرنامج، هذا وقد تضمن البرنامج ثلاث مراحل للتدريب، الأولى منها كانت للتدريب المحلي خلال الفترة (2018/12/2 - 2019/1/24)، وتضمنت مجموعة من المحاضرات والبرامج التدريبية بمجالات مختلفة منها المحاسبة والرقابة المالية والجوانب القانونية بالإضافة إلى التدريب على المهارات السلوكية والإدارية اللازمة والتي تولت مهام تقديمها جهات تدريبية محلية ودولية معتمدة، كما حصل المتدربون على شهادة اجتياز لكل برنامج تدريبي، كما شارك متخصصون من موظفي الهيئة في تقديم بعض البرامج التخصصية مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والضبطية القضائية والتحكيم وقانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته، أما المرحلة الثانية فكانت للتدريب الميداني وامتدت خلال الفترة (2019/1/27 - 2019/2/21) وتنوعت برامجها بين زيارات ميدانية لعددٍ من مؤسسات الدولة للاطلاع على أبرز أنشطتها المختلفة (بنك الكويت المركزي، بورصة الكويت، الشركة الكويتية للمقاصة، الهيئة العامة للاستثمار، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز صندوق النقد الدولي)، وتدريبٍ في مقر هيئة أسواق المال، بهدف إكساب المتدربين المعرفة بطبيعة العمل داخل الهيئة والتعرف على اختصاصاتها، أما ثالث هذه المراحل فكانت للتدريب الخارجي تمتد خلال الفترة (2019/3/4-2019/4/26) حيث تم في تلك المرحلة ابتعاث المتدربين الى جامعة هارفارد – Harvard Law School في مدينة بوسطن الأمريكية، في برنامجٍ تدريبي مكثف يستهدفهم اطلاعهم على مختلف أنظمة أسواق المال والممارسات المطبقة عالمياً ومقارنتها بما يتم تطبيقه محلياً، وإكسابهم الخبرات والمعرفة العملية من خلال زيارات ميدانية لجهاتٍ عدة: New York Stock Exchange, NASDAQ, Bloomberg.

الفصل الثاني
مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة

تتولى الهيئة مهام إدارة عملياتها المالية ومباشرة وتنفيذ إجراءاتها وفقاً للقواعد والسياسات والنظم المعتمدة بما في ذلك بطبيعة الحال إدارة توظيف واستثمار إحتياطياتها النقدية، وإعداد ميزانيتها السنوية ومباشرة الإجراءات المالية لتنفيذها إيراداً ومصروفاً وإعداد التقارير والبيانات المالية المتعلقة بها متضمنةً الحساب الختامي، إضافةً إلى تطبيق منظومة المشتريات والمناقصات والعقود لتوفير احتياجاتها من مواد أو خدمات أو استشارات أو تنفيذ أعمال ومقاولات، وبصورة أكثر تفصيلاً يمكن تناول ماتم إنجازه على هذا الصعيد خلال السنة المالية الماضية بالآتي:

في مجال المشتريات والخدمات، تم إعداد واعتماد خطة المشتريات للسنة المالية (2020/2019)، كما تم تنفيذ المهام الدورية المتعلقة بتأمين احتياجات الهيئة من مشتريات أو خدمات أو تنفيذ أعمال (إعداد 551 طلب شراء وإصدار 373 أمر شراء واعتماد 37 عقداً و16 ملحقاً تعاقدياً وإعداد وطرح 9 كراسات مناقصات)، إضافةً إلى استحداث نماذج خاصة بكلٍ من (صيغ العقود وكراسة المواصفات الرئيسية، متابعة العقود، طلب الخدمات، استلام الخدمة)، كما تم استحداث جدول زمني لمتابعة الدورة المستندية للعقود والمناقصات وكذلك تحديث قائمة الموردين المعتمدين لتشمل (202) شركة معتمدة، كما تم بصورة دورية إعداد تقارير متابعة أسبوعية وشهرية وربع سنوية للمهام ذات الصلة بالمشتريات والخدمات، إضافةً إلى أرشفة (1316) مستنداً خاصاً بتلك المهام باستثناء تلك المتصلة بالسجل العام.

أما على صعيد المهام المتصلة بالخزانة فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للامتثال لسياسة استثمار الفوائض المالية في مراقبة وإدارة ودائع هيئة أسواق المال لضمان استقرار مالي للهيئة، حيث تم في هذا الإطار إعداد وإعتماد الخطة السنوية الخاصة باستثمار ودائع الهيئة للسنة المالية (2020/2019)، كما تم إضافة خاصية التنبيهات المتعلقة بتاريخ استحقاق الودائع والتي تصل عن طريق البريد الإلكتروني لتساعد في عملية متابعة ودائع الهيئة، إضافةً إلى إعداد دراسة خاصة بتطوير آلية العمل في إدارة الفوائض المالية للهيئة، وتجدر الإشارة إلى تحقيق الهيئة أرباحاً مقدارها (1,963,812 د.ك) (فقط مليون وتسعمائة وثلاثة وستون ألفاً وثمانمائة واثنا عشر دينار اً كويتياً لاغير) من الودائع المستثمرة لديها خلال السنة المالية (2019-2018).

كما تم في هذا الإطار أيضاً، القيام بمهام المتابعة الدورية بشكل ربع سنوي للتصنيفات الائتمانية لدى البنوك المحلية الكويتية، إضافةً إلى المتابعة الدورية للأسواق المحلية لرصد التغيرات في أسعار الفوائد والمرابحة للدينار الكويتي.

وعلى صعيد المهام المحاسبية، تم تشغيل نظام إصدار الشيكات الالكتروني من خلال النظام المالي إضافة إلى تطوير إجراءات حفظ وتسليم والغاء الشيكات وحفظ الشيكات الملغية، كما تم العمل على تطوير نموذج سند القبض لتقليص الدورة المستندية، إضافةً إلى تطوير وتعديل دليل الحسابات بما يتوافق مع متطلبات الأعمال والمعايير الدولية لإصدار التقارير المالية، ومتابعة كافة عقود الهيئة والدفعات الخاصة بها وتبويبها لسهولة الاستجابة لطلبات الجهات الرقابية، وكذلك تطوير آلية حفظ النسخ الورقية للقيود المحاسبية والمستندات الداعمة لضمان سهولة الرجوع إليها، إضافةً إلى تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية المتصلة بالعديد من المهام المحاسبية (إعداد القيد المحاسبي، الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام، قيد الموردين، إعداد التسويات البنكية)، وتسهيل استلام رسوم العملاء، كما تم العمل على جرد محتويات الخزنة، ومن ناحيةٍ أخرى فقد تم تفعيل نظام الاستحقاق والتأجيل من خلال النظام المالي وربطه بنظام الموارد البشرية لضمان توافق مخرجات النظامين، وكذلك تفعيل الربط الآلي بين الموظفين القائمين بمهام المحاسبة.

وعلى صعيد الإجراءات المتصلة بالميزانية، فقد تم العمل على إعداد واعتماد مشروع الميزانية السنوية للسنة المالية (2020/2019) بعد إعداد مذكرة التعليمات والإرشادات الخاصة بإعدادها والتي تم العمل فيها وفق نظام الميزانية الجديد.

كما تم في الإطار ذاته، إعداد الحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية (2018/2017)، وكذلك متابعة ميزانية السنة المالية (2019/2018) والميزانية المؤقتة للسنة المالية (2019/2018) إضافةً إلى إعداد التقارير الشهرية وربع السنوية للنصف الأول من تلك السنة المالية، ومن ناحيةٍ أخرى يستمر العمل على متابعة عمليات سداد المصروفات وتحصيل الإيرادات لكافة بنود الميزانية، إضافةً إلى متابعة تنفيذ مايقارب (600) طلباً للشراء، ومايقارب (135) استمارة صرف خاصة بالرواتب والاجازات ونهاية الخدمة، إضافةً إلى (768) سند قبض (إيرادات)، وأخيراً فقد تم العمل في إطار هذه النوعية من المهام على أرشفة (1128) مستنداً خاصاً بها.

وعلى صعيد المهام المتعلقة بالمخازن فقد تم العمل على ترميز وتصنيف (237) صنفاً موجوداً بالمخازن إضافةً إلى إدخال كافة الأصناف والأعداد على نظام المخازن وتنسيق وتصنيف محتوياتها ورفع قوائم التالف منها، كما تم العمل على تفعيل النظام الآلي لكافة عمليات المخازن وكذلك تنظيم صرف الأصناف من خلال مراقبة تقارير الصرف الخاصة وتطبيق كافة النماذج المذكورة بدليل السياسات والإجراءات التنفيذية للمشتريات والعقود.

وأخيراً، وعلى صعيد المهام ذات الصلة بالمراجعة، فقد تم تشغيل الخدمة المصرفية الالكترونية (Online Banking) للاطلاع على حسابات الهيئة مع البنوك المحلية سعياً لتيسير إجراءات مراقبة ومتابعة المعاملات البنكية اليومية، كما تم العمل على تزويد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتدرج راتب جميع موظفي الهيئة منذ إنشائها حتى تاريخه ليتم تحديث البيانات المالية لموظفي الهيئة المسجلين لدى التأمينات الاجتماعية المستقيلين منهم والحاليين للتجهيز لعملية الربط الآلي بين الهيئة والتأمينات الاجتماعية، كما تم سداد قيمة اشتراكات التأمين التكميلي وصندوق الزيادة عن العلاوة الخاصة لحصة رب العمل لتلك المؤسسة بعد إعداد ومراجعة وتسوية العلاوة الخاصة بموظفي الهيئة منذ إنشائها أيضاً، وكذلك سداد حصة التأمينات المستحقة إلى تلك المؤسسة، إضافةً إلى تزويدها بكشوف تفصيلية بالمبالغ المستحقة عن كل موظف شهريا وبأثر رجعي منذ 2010/3/31 حتى تاريخه.

كما تم في إطار هذه المهام أيضاً، متابعة جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حسابات الهيئة البنكية بصورة مستمرة ويومية عن طريق الخدمة المصرفية الالكترونية (Online Banking).

الفصل الثالث

التنظيم والتحديث التقني

في المجال التقني تسعى الهيئة دائماً إلى توفير احتياجاتها من الأنظمة الآلية ونظم المعلومات الإلكترونية والبرامج والتطبيقات وملحقاتها، وإدارة وتشغيل هذه الأنظمة وصيانتها والعمل على تطويرها بما يواكب أفضل الممارسات وأحدث الإصدارات.

وقد اعتمدت الهيئة سياساتٍ وإجراءات فعالة لحماية كافة المعلومات الحساسة والمهمة لديها، حيث تم تعزيز هذه السياسات والإجراءات ببنية تحتية متطورة تعمل على حماية أمن المعلومات والتحسين المستمر للخدمات الرقابية المقدمة سواء للشركات أو للأفراد.

كما عملت الهيئة على زيادة الوعي الأمني لدى منتسبيها وتوعيتهم بقواعد أمن المعلومات بالتوازي مع الضوابط الأمنية لضمان نجاح التغيير في الثقافة الأمنية والسلوك العام فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات الحساسة والتعامل معها ضمن الأعمال اليومية بصورتيها الورقية أو الإلكترونية.

هذا، وقد حرصت الهيئة على تطبيق معايير أمن المعلومات بصورة مستدامة وذلك من خلال فريق من الأفراد المؤهلين ذوي خبرة بآلية الحفاظ على سرية المعلومات والأنظمة الأساسية على أعلى مستوياتها، مع الإشارة إلى إجراء اختبارات الشبكة الداخلية للهيئة بصورة دورية على مدار السنة للتأكد من سلامتها وأمنها وتجاوز الثغرات التي كشفتها التقارير الأمنية لتتمكن من اجتياز المعايير القياسية.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى مشاريع تقنية عدة من المنتظر أن تسهم في تطوير بيئة الأعمال في الهيئة، عملت الهيئة على تنفيذها خلال السنة المالية الأخيرة (2019/2018)، بعضها في مجال أمن المعلومات، أما بعضها الآخر فكان في مجال البرامج والتطبيقات، نعرض لأهمها بإيجاز وفق التالي:

أ. **في مجال أمن المعلومات**

تم العمل على تنفيذ واستكمال تحديث المشاريع التالية:

- **نظام محاكاة الخداع البريدي - Knowbe4:**

يمكن هذا النظام من تطبيق الحملات التوعوية في مجال أمن المعلومات، ويساعد فريق أمن المعلومات في ارسال رسائل توعوية وكذلك رسائل محاكاة الخداع البريدي لقياس مستوى وعي الموظفين في مجال أمن المعلومات.

- **التوعية بأمن المعلومات:**

عملت الهيئة على إعداد خطة متكاملة تتضمن آليات عدة لنشر الوعي بأمن المعلومات بين موظفيها يتم تنفيذها وفق جدول زمني محدد.

- **استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث - Business Continuity:**

في إطار حرصها على تكامل منظومة أمن المعلومات لديها، قامت الهيئة بإعداد سياسة استمرارية أعمالها إضافةً إلى خطط خاصة باستمرارية أعمال مختلف وحداتها التنظيمية.

- **تحديث دليل سياسات وإجراءات إدارة تقنية المعلومات - IT Policy & Procedures:**

يتم العمل بصورةٍ دورية على تحديث دليل السياسات والإجراءات ذات الصلة بمهام تقنية المعلومات ليشمل سياسات وإجراءات إضافية تواكب المقاييس العالمية في هذا المجال.

ب. **في مجال البرامج والتطبيقات:**

تم العمل في هذا المجال على تنفيذ المبادرات التالية:

- **تطوير بوابة الهيئة الإلكترونية:**

تم تطوير نسخة جديدة من بوابة الهيئة الإلكترونية لتشمل حزمةٍ من الخدمات التي تعنى بجمهور هيئة أسواق المال وخاصةً في مجال التسجيل والتراخيص.

- **المجلة التوعوية لهيئة أسواق المال:**

تم تطوير تطبيق خاص يساعد الهيئة على إصدار ونشر المجلة التوعوية الخاصة بها إضافة الى وظائف أخرى تزيد من فعالية نشر المجلة.

- **نظام التراسل الالكتروني:**

تم تصميم وتنفيذ نظام التراسل الالكتروني الحكومي من قبل الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، ويمكن النظام كافة الجهات الحكومية من التراسل الالكتروني فيما بينها لتحقيق بيئة خالية من الورق.

- **تطوير نظام إدارة سجل المخالفات:**

تم التشغيل الفعلي لنظام إدارة سجل المخالفات خلال عام 2018 والذي يعمل على إدارة عمليات رصد المخالفات التي يرتكبها الأشخاص المرخص لهم.

- **تطوير نظام إدارة المخازن:**

عملت الهيئة على تطوير نظام إدارة المخازن لديها مما يساعد على مراقبة المخزون وإدارة طلبات صرف المواد ومتابعة الكميات وإصدار تنبيهات خاصة بحدود الطلبات وصلاحيات الأصناف.

- **تطوير نظام الموارد البشرية:**

تم خلال السنة المالية الماضية إجراء تحديثاتٍ عدة على نظام الموارد البشرية، تمثل أبرزها في إصدار الأشرطة الآلية لتسليم المعلومات شهرياً للمؤسسة العامة التأمينات الاجتماعية، إضافةً إلى إعادة تصميم الخدمة الذاتية وإضافة خدمات قيمة للموظفين.

- **البنية المعلوماتية التحتية:**

قامت الهيئة خلال السنة المالية (2019/2018) بإحداث تطوير رئيسي على البنية المعلوماتية التحتية لديها وذلك عن طريق استبدال الأجهزة والمعدات في مركز البيانات الرئيسي بأخرى حديثة تتواكب مع التطورات التقنية وتتماشى مع السياسات المعتمدة بشأن سياسة إحلال الأجهزة، كما تمت الاستفادة من الأجهزة المستبدلة في مركز بيانات الهيئة المساند.

الفصل الرابع
تطوير الأداء وإدارة المخاطر

تابعت الهيئة خلال السنة المالية (2019/2018) مهامها ذات الصلة بإدارة وتقييم ومتابعة تطوير أداء قطاعاتها المختلفة وفق أهدافها واختصاصاتها وتصنيف المخاطر التي قد تتعرض لها وتحديد وتحليل أسبابها ووسائل مواجهتها بما يدعم جودة وفاعلية وكفاءة إجراءاتها في إطار القواعد والنظم المعتمدة.

وقد قامت الهيئة خلال تلك السنة المالية بإنجاز عددٍ من المهام في مجال تطوير الأداء وإدارة المخاطر، نوجز أهمها بالتالي:

- إعداد أدلة إجراءات عمل كافة قطاعات الهيئة إضافةً إلى المكاتب التابعة للمدير التنفيذي، وذلك خلال الفترة الممتدة بين يوليو 2018 وفبراير 2019.
- إعداد مؤشرات الأداء التشغيلية اللازمة لقياس مدى كفاءة وفعالية إجراءات عمل الوحدات التنظيمية بالهيئة في قطاعاتها والمكاتب التابعة للمدير التنفيذي وذلك خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2018 وفبراير من عام 2019.
- إعداد سياسة إدارة المخاطـر التشغيلية للهيئة، واعتمادها في 2018/7/4.
- إعداد اللائحة الداخلية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس المفوضين واعتمادها في مارس 2019.

الفصل الخامس
التخطيط الاستراتيجي

يحظى الجانب الاستراتيجي من عمل الهيئة بأولوية خاصة، بإعتباره الأساس الرئيسي لتحقيق أهدافها المحددة في قانون إنشائها من ناحية، وتقاطعه مع سعي الهيئة للإسهام بالدور المنوط بها في تحقيق التوجهات التنموية الحكومية من ناحيةٍ أخرى، حيث تقوم في هذا الإطار بإعداد وتطوير خططها الاستراتيجية وتحديد أهدافها ومحاورها الأساسية لتحقيق توجهاتها ذات الصلة بمنظومة أسواق المال.

وقبل استعراض أبرز المهام الاستراتيجية المنفذة خلال السنة المالية (2019/2018) لابد من الإشارة إلى إطلاق الهيئة لاستراتيجيتها الثانية للأعوام (2021/2018) حيث أعتبرت السنة المالية الماضية موضوع التقرير أولى سنوات تلك الاستراتيجية، وتستهدف توجهات هذه الاستراتيجية الاستمرار في التطوير والتميز والمضي قدماً في رفع كفاءة أسواق المال بمختلف جوانبها التشريعية والتنظيمية والرقابية والاشرافية، وثمة مشاريع عدة تم البدء بها قبل سنوات تلك الخطة ولاتزال مستمرة يستعرضها التقرير في أبوابٍ أخرى، كما أن هناك مشاريع أخرى تم البدء بها مع أولى سنوات تلك الاستراتيجية من شأنها أن تساعد بصورة جلية في الإسهام في تحقيق تلك المستهدفات، يأتي في مقدمتها مشروع "تعليمات كفاية رأس المال"، الهادف لإعداد ووضع تعليمات بشأن معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، والتي تمكن الأشخاص المرخص لهم من المحافظة على مستويات مناسبة من رأس المال تتسق مع حجم المخاطر المرتبطة بأنشطتهم، وقياس ملاءتهم وقدرتهم على سداد التزاماتهم والوفاء بها ومواجهة أية خسائر قد تحدث في المستقبل وتجاوزها، وهذا المشروع الذي قطع شوطاً لابأس به في مسار تنفيذه اعتماداً على كفاءاتٍ داخلية من موظفي الهيئة يُعدُ نقطة البداية لمشاريع أخرى تتعلق به كمشروع "إصدار قواعد وضوابط التراخيص للأشخاص المرخص لهم وفقا لنوع النشاط محل الترخيص" والمزمع الشروع به مع بداية السنة المالية (2019-2020). كما انتهت الهيئة من دراسة استحداث أدوات استثمارية بديلة للمحافظ المالية المجمعة تمهيداً للإصدار النهائي لتلك القواعد بعد اعتمادها من قبل مجلس المفوضين باجتماعه رقم 24 لسنة 2018 المؤرخ 25 يوليو 2018.

ومن الجدير ذكره في هذا الإطار، قيام الهيئة باستكمال متطلبات استبيان البنك الدولي المتعلق بكيفية تحديد الأولويات الاستراتيجية للهيئة وربطها مع ميزانيتها ونظامها الرقابي إضافةً إلى المشاركة مع ديوان المحاسبة في تقييم كفاءة وفعالية أدائها.

أما بالنسبة لما تنفيذه من مهام استراتيجية خلال السنة المالية (2019/2018) فقد تنوعت بين مهام ذات صلة بوضع خطط استراتيجية خاصة ببعض المشاريع التي تعكف الهيئة على تنفيذها وإعداد تقارير خاصة بمهام استراتيجية وكذلك تشكيل لجان.

فعلى صعيد الخطط تجدر الإشارة إلى قيام الهيئة بوضع خطة مشاريعها للسنة المالية (2020/2019)، إضافةً إلى إعداد صحف التوافق الاستراتيجي الخاصة بمشاريع الهيئة والتي يستعرضها التقرير في أبوابٍ أخرى.

وعلى صعيد خطة التنمية السنوية (2020/2019) فقد عقدت الهيئة اجتماعاتٍ عدة مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لمناقشة معايير إدراج مختلف مشاريع الهيئة في تلك الخطة، وتم التوصل إلى الاتفاق بشأن عدم ضرورة إدراج مشروع مقر الهيئة في خطة التنمية، واقتصار مشاريع الهيئة المدرجة في تلك الخطة على مشروع " نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـXBRL" والذي تم إنجازه بنجاح وفق الخطة المعتمدة.

أما على صعيد التقارير المتصلة بمهام استراتيجية، فتجدر الإشارة إلى إعداد العديد منها كالتقارير ربع السنوية الخاصة بمتابعة مشاريع الخطة التشغيلية للسنة المالية (2019/2018)، وكذلك تقرير أهداف وبرامج قطاعات الهيئة لتضمينه في مشروع ميزانية الهيئة للسنة المالية (2020/2019)، وكذلك التقرير الخاص بدراسة استراتيجية وآليات تحقيق تكامل الأسواق الخليجية، إضافةً إلى تقرير إنجازات الهيئة للسنة المالية (2019/2018) الذي تم تضمينه في بيان السيد وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة ومشروع موازنة السنة المالية (2020/2019).

وإضافةً إلى قيام اللجنة المشكلة في يناير من عام 2017 لإعداد إستراتيجية الهيئة للسنوات (2021/2018) بإنجاز مهمتها واعتماد تلك الاستراتيجية بقرار مجلس المفوضين في مايو من عام 2018، ليتم التوجه وقت إعداد التقرير لإعداد الخطة التنفيذية لتلك الاستراتيجية والتي تتضمن توزيع مبادرات تلك الاستراتيجية على سنواتها وتحديد مؤشرات قياس أداء الأهداف الاستراتيجية، تجدر الإشارة إلى بعض اللجان الأخرى التي تم تشكيلها لإنجاز مهامٍ تتصل بالتوجهات الاستراتيجية للهيئة وأبرز مهام تلك اللجان وفق الآتي:

- اللجنة الفنية لوضع الأهداف والتقديرات المالية المطلوبة لمعهد هيئة أسواق المال الإقليمي للتدريب والدراسات: وهي لجنة تم تشكيلها في عام 2017 وتم التوجه لتعديل قرار إنشائها ليمتد دورها لما بعد السنة المالية (2019/2018)، حيث قامت تلك اللجنة بإعداد النطاق الأولي للدراسة وتم إرساله إلى الجهات الاستشارية لاستجلاب العروض المالية الأولية للمشروع.
- اللجنة التوجيهية لمشروع نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـXBRL: وقد تمكنت هذه اللجنة من إعداد نظام الإفصاح وتحميله بشكله النهائي وفق مستند متطلبات الأعمال المعتمدة في البيئة التشغيلية، كما تم استلام كافة الأدلة الاسترشادية الخاصة بالنظام وتطبيقاته، ليتم إطلاق المشروع في الربع الأخير من السنة المالية موضوع التقرير.
- اللجنة التوجيهية لمشروع إعداد ووضع تعليمات وقواعد ونماذج وبرامج العمل الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم: تم تشكيل اللجنة في عام 2017 واستمر عملها خلال السنة المالية الماضية، وتوصلت اللجنة إلى إعداد المسودة النهائية لتلك التعليمات والنماذج الخاصة بها، وتتمثل المراحل اللاحقة لعمل هذه اللجنة في التوصل إلى اعتماد تلك التعليمات وإعداد مستند توثيق متطلبات الأعمال وتحديد الحلول التقنية اللازمة لاستيفاء تقديم تقارير معيار كفاية رأس المال بشكلٍ الكتروني.
- لجنةً إعداد الميزانية السنوية: تتولى اللجنة مهام إعداد الميزانية السنوية للسنة المالية (2020/2019) وإعداد قائمة المشاريع الخاصة بها.
- لجنة التخطيط والمتابعة مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية: والتي تتولى مهام التنسيق مع الأمانة العامة لبحث مشاريع الهيئة التي يمكن إدراجها في خطة التنمية السنوية للدولة.
- اللجنة الإشرافية على دراسة استراتيجيات وآليات تكامل الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: تتولى اللجنة مهام التواصل والتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون وهيئات أسواق المال في الدول الأعضاء لبحث القضايا المشتركة ذات الصلة باستراتيجيات تكامل أسواق المال في دول المجلس.

وأخيراً، وإيماناً من الهيئة بأهمية الجانب التدريبي لتنمية مهارات أعضاء فرق العمل الاستراتيجية لديها، فقد حرصت على إلحاقهم ببرامج تدريبية متخصصة ومؤتمرات تتصل بمهامهم وزيارات عمل للجهات المكلفة بمهام التخطيط الاستراتيجي في هيئاتٍ مماثلة.

الباب السابع
الرؤى والتطلعات المستقبلية

هيئة أسواق المال

تستهدف هيئة أسواق المال من خلال توجهاتها الاستراتيجية في المديين المتوسط والبعيد تحقيق أهدافها المحددة وفقاً لقانون إنشائها، والتي تبلور بمجملها في الوقت ذاته الدور المنوط بالهيئة في مسار تحقيق التوجه الاستراتيجي التنموي للدولة في التحول إلى مركزٍ مالي إقليمي تمثل البيئة الاستثمارية الملائمة ذات الكفاءة المطلوبة أحد أركانه الرئيسة.

ولتحقيق أهدافها تلك عملت الهيئة على تضمين رؤاها وتطلعاتها المستقبلية في استراتيجية طموحة تمتد على مدار سنواتٍ أربع (2018/2021) وقد اعتمدها مجلس المفوضين بقراره الصادر بتاريخ 2018/5/16.

ولابد من التأكيد على الارتباط الوثيق بين التوجهات الاستراتيجية للهيئة والتوجهات التنموية للدولة وإجراءاتها الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي لاسيما على صعيد تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال إعادة رسم دور الدولة في هذا الاقتصاد، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما يمكنه من استعادة دوره الريادي، ومشاركة المواطنين في تملك المشروعات ودعم توجهات استدامة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى أن مختلف مشاريع الهيئة الاستراتيجية تأتي ترجمةً لذاك الارتباط، كمشروع خصخصة السوق الذي يعد مثالاً لدعم برامج تخصيص المشروعات العامة كإجراء يدعم توجهات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وكذلك توجهات مشاركة المواطنين في تملك المشروعات، كما أن مشروعاتٍ أخرى كمشروع الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، ومشاريع تطوير سوق المال وترقية تصنيفه، ومشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، وكذلك مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، إضافة إلى المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، تمثل بمجملها توجهاتٍ تسهم بصورةٍ مباشرة في تحقيق إجراءاتٍ أخرى داعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي لاسيما المتعلقة منها بتوفير البيئة المحفزة للقطاع الخاص وتوطين الاستثمارات المحلية وجذب الخارجية.

ويمكن القول بأن آليات الهيئة لتحقيق رؤاها المستقبلية عبر استراتيجيتها آنفة الذكر، تتنوع بين استكمال تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الحالية للهيئة، وكذلك المبادرات التي تعكف على تنفيذها في الوقت الراهن وتلك المزمع تنفيذها خلال سنوات الاستراتيجية المتبقية والتي تمثل مع أنشطة الهيئة المعتادة والموزعة وفق اختصاصات قطاعاتها وإداراتها الرئيسة توجهاتها الراهنة ورؤاها المستقبلية.

سنوات الخطة الاستراتيجية القادمة ستشهد استكمال ماتبقى من مراحل المشاريع الاستراتيجية قيد التنفيذ في الوقت الراهن، والتي يأتي في طليعتها مشروع "خصخصة البورصة"والذي من المنتظر استكمال مرحلته النهائية الخاصة باكتتاب المواطنين في السنة القادمة، ومشروع "تطوير منظومة أسواق المال" والذي من المزمع مواصلة متابعة جهود تنفيذ مرحلتيه: الثالثة والرابعة واللتين تتضمان جملةً من التغييرات المهمة، حيث تتضمن المرحلة الثالثة تغييرات خاصة باستحداث الوسيط المركزي (CCP) لسوق الأسهم والصناديق، وتقديم نموذج الوسيط المؤهل، وتسوية الصفقات من خلال النموذج الثاني من DVP (Gross Securities Net Cash)، وكذلك تقديم قواعد الإقراض والاقتراض والبيع على المكشوف، وطرح آلية التداول من خلال مبادلة الأسهم إضافةً إلى تقديم صناديق الاستثمار العقاري المدرة للدخل والصناديق الأخرى المتداولة وتطوير إدارة الضمانات المالية بآلية (Straight –through-processing) والفصل بين حسابات العملاء ضمن الحسابات المجمعة، وطرح أداة إعادة الشراء (Repos) والتداول على الهامش (Margin)، أما المرحلة الرابعة من المشروع فتشهد بدورها تغييرات هامة كتلك المتعلقة باستحداث الوسيط المركزي (CCP) لسوق المشتقات المالية، إضافةً إلى طرح المشتقات والسندات والصكوك ووحدات ETFS، وكذلك تطوير نموذج إدارة المخاطر لمشروع تطوير السوق ونموذج أعضاء التقاص أيضاً.

ومن المنتظر أن تشهد الفترة القادمة أيضاً إنجاز المراحل الثلاث المتبقية من مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، وكذلك وضع مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم موضع التطبيق، وكذلك الحال بالنسبة لمشروع الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـXBRL بعد إطلاقه في فبراير من عام 2019 حيث من المنتظر أن يتم العمل على وضعه موضع التطبيق الإلزامي بعد انتهاء مرحلته التجريبية، كما سيتم مواصلة العمل في كلٍ من المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية ومشروع "ترقية تصنيف البورصة" بعد الترقية المخطط لها وفقاً لتصنيف وكالة التصنيف العالمية S&P Dow Jones في سبتمبر القادم بعد الإعلان عن تلك الترقية في نوفمبر من عام 2018، إذ من المخطط متابعة جهود التواصل لترقيته أيضاً مع وكالة التصنيف العالمية MSCI بعد استيفاء آراء الشركات الأجنبية العاملة في مجال الأوراق المالية، كما تجدر الإشارة على صعيد المشاريع الاستراتيجية للهيئة إلى بدء مراحل الإعداد الأولى لمشاريع جديدة تمثل مبادراتٍ لتحقيق خطتها الاستراتيجية الحالية، كمشروع "نظام تخطيط الموارد

المؤسسية ERP"، ومشروع "إنشاء مؤسسةٍ تعليميةٍ أو تدريبية في مجال أسواق الأوراق المالية" حيث صدر القرار الإداري رقم (86) لسنة 2018 في 2018/12/13 لتشكيل لجنةٍ فنية لوضع الأهداف والتقديرات المالية المطلوبة لإنشاء هذه المؤسسة أو المساهمة في إنشائها، وكذلك مشروع تبني الابتكارات في مجال التقنيات المالية المطبقة في أسواق المال والذي صدر قرارٌ إداري بتشكيل لجنة الإعداد له حمل رقم (20) لسنة 2019 ونظراً لتخصيص بابٍ مستقل في التقرير السنوي لمشاريع الهيئة الاستراتيجية يعرض لواقع تنفيذ تلك المشاريع، فإننا سنقتصر في سياق عرض رؤى الهيئة المستقبلية على استعراض الخطوط العامة لاستراتيجيتها للسنوات (2021/2018) وكذلك المبادرات التي تعكف على تنفيذها في الوقت الراهن وتلك المزمع تنفيذها خلال سنوات الاستراتيجية المتبقية والتي تمثل مع أنشطة الهيئة المعتادة والموزعة وفق اختصاصات قطاعاتها وإداراتها الرئيسة أدوات تحقيق تلك الرؤى والتوجهات.

ففي مجال استراتيجية الهيئة للسنوات (2021/2018) تجدر الإشارة إلى أن الهيئة اعتمدت أسساً لاستراتيجيتها تلك تتلخص في الرؤية الاستراتيجية لدولة الكويت والمتمثلة بتعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي ليصبح أحد المراكز المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الأهداف التي أنشئت الهيئة من أجلها كما حددها القانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته، وكذلك اتساق الخطة بمحاورها وأهدافها مع المبادئ الرئيسية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

أما محاور تلك الاستراتيجية فهي أربع يتوزع كلٌ منها إلى ثلاثة أهدافٍ استراتيجية، يتم العمل على تحقيقها عبر العديد من المبادرات، نوجزها بالآتي:

- **المحور الأول: (الكفاءة والتنافسية)، نعرض للأهداف الاستراتيجية لهذا المحور ومبادرات تحقيقه، كالآتي:**

- الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير البنى التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، والذي يتم العمل على تحقيقه من خلال المبادرات المقترحة التالية:

  - التطوير المستمر للبنية التشريعية للهيئة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والتوصيات الصادرة عن منظمة IOSCO مع الأخذ في الاعتبار رؤى أصحاب المصالح.
  - استكمال مشروع خصخصة بورصة الكويت للأوراق المالية واعتماد نموذج أعمالها.
  - تطوير البنى التحتية لأسواق المال والمتصلة بأنظمة التداول والتقاص والتسويات وصولاً إلى استحداث كياناتٍ جديدة مستقلة مثل شركة الوسيط (الطرف) المركزي المقابل (CCP) وشركة الإيداع المركزي (CSD).
  - تطوير منظومة أسواق تداول أسهم الشركات غير المدرجة في بورصة الكويت، أو مايعرف بالتداولات خارج المنصة (Over the Counter trading) وذلك بالتعاون مع بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وشركات وساطة الأوراق المالية.

- الهدف الاستراتيجي الثاني: تحفيز الإدراج والتمويل طويل الأجل وعمليات الاندماج والاستحواذ، وذلك من خلال المبادرات التالية:

  - التعاون مع المجلس الأعلى للتخصيص لتحفيز برنامج خصخصة مؤسسات وهيئات القطاع العام ذات الطابع التجاري تمهيداً لطرح وإدراج أسهمها في بورصة الكويت في مرحلةٍ لاحقة.
  - خلق بيئة جاذبة تساعد على تشجيع الشركات المساهمة غير المدرجة على الإدراج في بورصة الكويت إضافةً إلى تحفيز الإدراج المشترك للشركات غير الكويتية.
  - المساهمة في تطوير سوقٍ فاعل للسندات والصكوك وذللك بالتعاون مع مؤسسات الوساطة المالية المعنية وكافة الجهات الحكومية ذات الصلة بهذه الأنشطة.
  - العمل على تحسين وتسهيل إجراءات عمليات الاندماج والاستحواذ وفقاً لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية وبما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة.

- الهدف الاستراتيجي الثالث: تنويع الأدوات الاستثمارية، وذلك عبر المبادرات التالية:
  - استحداث وتنظيم أسواق المشتقات المالية.
  - إصدار واستحداث ضوابط تنظيمية لأنواع جديدة من أنظمة الاستثمار الجماعي وتمكين الأشخاص المرخص لهم بإدارة أنظمة الاستثمار الجماعي من تأسيس أنظمة استثمار جماعي متخصصة.
  - العمل على تطوير أدوات استثمارية جديدة مثل إقراض الأسهم والبيع على المكشوف والشراء بهامش التغطية.
  - تطوير الصناعة المالية الإسلامية بالتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

- **المحور الثاني: (حماية المستثمرين)، الأهداف الاستراتيجية لهذا المحور ومبادرات تحقيقه، نعرض لها كالآتي:**
  - الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز ثقة المستثمرين بأسواق المال، وذلك من خلال المبادرات التالية:
    - الارتقاء بمستويات الرقابة على التداولات وتطوير الأنظمة المستخدمة لمنع أية ممارساتٍ خاطئة.
    - تطوير وتفعيل آليات رصد المخالفات وتلقي الشكاوى والتظلمات والبلاغات وسرعة التصرف فيها.
    - العمل على حماية حقوق الأقلية في الشركات المدرجة في بورصة الكويت وتطوير الضوابط المنظمة لها.
    - تعزيز مبادئ السلوك الأمثل للتداول وتطبيق الردع المناسب في حال مخالفتها.

  - الهدف الاستراتيجي الخامس: ترسيخ مبادئ الحوكمة: وذلك من خلال مبادراتٍ عدة أهمها:
    - تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة الكويت والأشخاص المرخص لهم وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
    - تطوير القواعد المنظمة لاختيار الأشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة لشغل عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في الشركات المدرجة في بورصة الكويت والأشخاص المرخص لهم.
    - تفعيل مبدأ الرقابة اللاحقة على قرارات مجالس إدارات الشركات المدرجة في بورصة الكويت والأشخاص المرخص لهم للتأكد من مراعاة وحفظ حقوق المساهمين وعدم استغلال أية معلومات داخلية.
    - تعزيز الوعي لدى كبار مساهمي الشركات (الملاك) بأهمية تبني قواعد الحوكمة.

  - الهدف الاستراتيجي السادس: الارتقاء بمستوى الإفصاح، وذلك من خلال المبادرات التالية:
    - رفع كفاءة عمليات الإفصاح عن المصالح والمعلومات الجوهرية في الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم.
    - تطوير القواعد المنظمة لتعاملات الأوراق المالية للأشخاص المطلعين.
    - تعزيز مبادئ الإفصاح عن الملكيات المباشرة وغير المباشرة لكبار المساهمين (المجاميع المسيطرة).

- **المحور الثالث: (استقرار أسواق المال)، نوجز أهداف هذا المحور ومبادرات تحقيق كلٍ منها بالآتي:**
  - الهدف الاستراتيجي السابع: الارتقاء بمستوى إدارة المخاطر لدى الأشخاص المرخص لهم، وذلك عبر مبادراتٍ عدة:
    - تطوير معايير كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.
    - رفع مستوى إدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية لدى الأشخاص المرخص لهم بما في ذلك تعزيز أمن المعلومات وضمان استمرارية الأعمال.
    - تطوير منهجيات علمية لتقييم متانة الوضع المالي للأشخاص المرخص لهم بهدف الحد من مخاطر التعثر المالي لديهم.
    - العمل على ضمان التزام الأشخاص المرخص لهم بتبني معايير المحاسبة الدولية.

- الهدف الاستراتيجي الثامن: تعزيز مستوى الشفافية بشأن المخاطر التي قد تتعرض لها أسواق المال،

وذلك من خلال المبادرات التالية:

- تطوير نماذج مالية لتقييم الوضع المالي للشركات المدرجة في بورصة الكويت بهدف تعزيز الرقابة على الشركات ذات الملاءة المالية المتدنية حمايةً للمستثمرين.
- تطوير نماذج اقتصادية/ إحصائية لتحديد أثر المخاطر النظامية على نشاط الأوراق المالية.
- تطوير مؤشرات قياسية لتقييم أداء وتنافسية أسواق المال على المستوى الإقليمي.
- تطوير نماذج رياضية لقياس قيمة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

- الهدف الاستراتيجي التاسع: تمكين كافة المستثمرين من تقييم المنافع والمخاطر المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية، وذلك من خلال:

- متابعة العمل على توفير كافة البيانات المالية عن الشركات المدرجة في بورصة الكويت وبيانات التداول لدعم عملية اتخاذ القرار الاستثماري الحصيف.
- توجيه الأشخاص المرخص لهم بشأن إصدار الدراسات والبحوث المتعلقة بالشركات المدرجة في بورصة الكويت.

- **المحور الرابع: (التنمية المستدامة)، نوجز أهداف تحقيق هذا المحور ومبادراته بالآتي:**

- الهدف الاستراتيجي العاشر: النهوض بمستوى الثقافة المالية والاستثمارية والقانونية المتعلقة بأسواق المال لدى كافة فئات المجتمع، وثمة مبادراتٍ مقترحة في هذا الإطار:

- إنشاء معهد متخصص يُعنى بتدريب العاملين في أسواق المال وأنشطة الأوراق المالية وتنمية الاقتصاد المعرفي (Knowledge Based Economic).
- توعية المتداولين والأشخاص المرخص لهم بممارسة أنشطة الأوراق المالية بأحكام القانون واللائحة التنفيذية وتوعية كافة فئات المجتمع بأساسيات الاستثمار في الأوراق والمشتقات المالية والمخاطر المرتبطة بها.
- رفع الكفاءة المهنية للوظائف واجبة التسجيل من خلال التعليم المهني والاختبارات التأهيلية.
- تكوين وتعزيز الثقافة المالية لدى النشء عبر عدة برامج وبمشاركة جهاتٍ مختلفة من وزارات ومؤسسات وهيئات حكومية وأهلية.

- الهدف الاستراتيجي الحادي عشر: تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي واكتساب الخبرات وتبادل المعلومات، وذلك من خلال:

- تفعيل مذكرات التفاهم والتعاون المشترك مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة وتشكيل اللجان المتخصصة لتبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتوحيد الرؤى.
- المساهمة الفاعلة في أعمال اللجان المتخصصة والمنبثقة عن المؤسسات والهيئات العالمية ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية.
- المشاركة في المؤتمرات وورش العمل المتخصصة بأسواق المال للتعرف على أهم القضايا والتحديات والحلول المطروحة بشأنها.

- الهدف الاستراتيجي الثاني عشر: تطوير البناء المؤسسي وتنمية الموارد البشرية (رأس المال البشري)، وذلك من خلال عدة مبادرات، من أهمها:
  - تطوير بيئة العمل والإدارة المثلى لموارد الهيئة البشرية والمالية وتعزيز الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر التشغيلية.
  - تطوير البيئة التقنية لخدمات الهيئة الالكترونية مع كافة المتعاملين معها بما في ذلك الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة.
  - تطوير البيئة التقنية الداخلية والارتقاء بمستوى أمن المعلومات واستمرارية الأعمال.
  - غرس الثقافة القانونية ومبادئ الهيئة الاستراتيجية لدى موظفي الهيئة.

وأخيراً، وفي إطارٍ متصل بالجانب الاستراتيجي من عمل الهيئة تجدر الإشارة إلى تبنيها مشروعاً يختص بتطوير منهجية التخطيط الاستراتيجي بما يتوافق وأحدث الممارسات الدولية المطبقة لاسيما في مجالات عملها التنظيمية والرقابية.

أما على صعيد التوجهات المتعلقة ببعض أنشطة الهيئة موزعةً وفق اختصاصات قطاعاتها وإداراتها الرئيسة والتي تأتي ترجمة لبعض مبادرات الخطة الاستراتيجية أيضاً، فيمكننا الإشارة إلى أبرزها، فعلى صعيد بيئة العمل الداخلية للهيئة ستتواصل أعمال مراجعة كافة العمليات المالية بالهيئة للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة ومطابقتها للتشريعات المطبقة إضافةً إلى تفعيل مهام الرقابة المالية لتطبيق كافة الاختصاصات المنوطة بها في هذا الإطار ومن المنتظر أن يتم العمل على فتح باب الانتداب لبعض موظفي الهيئة مع هيئات أسواق مالية عالمية بهدف تطوير الأداء واكتساب الخبرات، إضافةً إلى مواصلة جهود تعزيز التوعية الداخلية لموظفيها.

ومن ناحيةٍ أخرى، وفي إطار بيئة العمل الداخلية أيضاً من المنتظر أن تشهد السنة المالية التالية تفعيل تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية المتصلة بأعمال مختلف الوحدات التنظيمية، وكذلك تفعيل مؤشرات الأداء التشغيلية الخاصة بمختلف جوانب عمل الهيئة بعد الانتهاء من إعدادها في شهر فبراير من عام 2019 وذلك من خلال جمع البيانات اللازمة بشكلٍ ربع سنوي ليتم قياسها في نهاية السنة المالية وتضمينها تقريراً سنوياً يعرض نتائج قياس مؤشرات الأداء التشغيلية مقارنةً بالمستهدفات ودراسة وتحليل تلك النتائج ورصد جوانب القصور والانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح سبل معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها سعياً للارتقاء وتطوير الأداء التشغيلي.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المؤشرات تتمثل في مجموعةٍ من المقاييس الكمية أو النوعية التي تستخدم لتتبع الأداء للاستدلال على مدى تلبيته للمستويات المستهدفة ومدى التقدم نحو تحقيق الأهداف بحيث تكون متماشية مع الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية، وتُعنى هذه المؤشرات بإجراءات العمل لعمليات الهيئة التشغيلية، كما أنها توضح مدى تحقيق الأهداف المرجوة لتلك الإجراءات بشكلٍ دقيق ومفصل بما يمكن من تفادي أية معوقات قد تواجهها.

وفي إطارٍ ذي صلة باستراتيجية الهيئة للأعوام (2018-2021) تجدر الإشارة إلى أن الهيئة بصدد إعداد تقريرها السنوي الأول الخاص بالخطة التنفيذية لتلك الاستراتيجية والذي سيعرض لتطور مراحل مختلف الأعمال المرصودة بالخطة، حيث تضمنت الخطة التنفيذية ما يقارب (140) عملاً يساهم في تحقيق الأهداف والمبادرات المعتمدة، ومن أهم النتائج الرئيسية التي تحققت خلال السنة الأولى من عمر الاستراتيجية قطع أشواطٍ هامة في مسار تنفيذ العديد من المشاريع والتي من المنتظر أن تكون لها انعكاسات إيجابية مباشرة على واقع أنشطة الأوراق المالية بعد استكمالها، كمشروع تخصيص شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، وكذلك مشروع تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، إضافةً إلى مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، وكذلك الحال بالنسبة لترقية تصنيف بورصة الكويت إلى سوقٍ ناشئة وفق مؤشرات العديد من وكالات ومؤسسات التصنيف العالمية كشركة "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال MSCI"، وكذلك وكالة التصنيف S&P Dow Jones اللتين أعلنتا عن هذه الترقية والتي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2019، بعد أن سبقتهما وكالة التصنيف العالمية FTSE Russell بالإعلان عن ترقيةٍ مماثلة في سبتمبر من عام 2017، ونكتفي بهذه الإشارة إلى تلك المشاريع بعد استعراضها بصورةٍ مفصلة في الباب المخصص لمشاريع الهيئة الاستراتيجية في التقرير السنوي الحالي.

ومن ناحية أخرى وعلى الصعيد القانوني تحديداً سيتم العمل على مواصلة جهود تجميع كلٍ من: المبادئ المستقرة في تطبيق أحكام قانون الهيئة والمبادئ المستخصلة من العقود وتعزيز الثقافة القانونية، ووضع التفسيرات الملزمة لبعض نصوص اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشان إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، ومواصلة جهود تعزيز الثقافة القانونية.

أما في المجال التنظيمي، فمن المنتظر مواصلة العمل لإصدار قواعد جديدة للصناديق العقارية المدرة للدخل (المتداولة)، كما سيتم العمل على تطوير التشريعات الخاصة بتسويق نظام استثمارٍ جماعي مؤسس خارج دولة الكويت، وكذلك تطوير التشريعات الخاصة بزيادة وتخفيض رأس المال وتلك المتعلقة بتقسيم السهم وكذلك خيارات شراء أسهم الموظفين، كما سيتم رصد تطبيق تعديلات تلك اللائحة لاستنباط التعديلات المطلوبة لاحقاً على ضوء التطبيق العملي، وفي الإطار ذاته ستتواصل أعمال استحداث وتطوير أدواتٍ استثمارية تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، إضافةً إلى مواصلة إجراءات توفيق أوضاع الأدوات الاستثمارية مع الضوابط المستقبلية.

في الإطار التنظيمي ذاته، وتحديداً في مجال أنشطة الاندماج والاستحواذ، سيتم العمل على تطوير البُنى التشريعية والتقنية والرقابية لتلك الأنشطة بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، وكذلك تطوير الضوابط المنظمة لحماية حقوق الأقلية في الشركات المدرجة في بورصة الكويت والعمل على خلق قيمةٍ مضافة لسوق الاندماج والاستحواذ المحلي، إضافةً إلى تطوير عمليات الاندماج والاستحواذ دون الإخلال بمبدأ المنافسة والاحتكار مع الإحاطة بالضمانات لتفادي تعارض المصالح حفظاً لحقوق المساهمين، وكذلك تطوير عملية رصد الملكيات المباشرة وغير المباشرة للمسيطر على شركة مدرجة، كما سيتم العمل على إعداد أنظمة آلية خاصة بأسهم الخزينة وأسهم المنحة.

وفي السياق التنظيمي أيضاً، ستتواصل جهود تعديلات كتب اللائحة التنفيذية ذات الصلة بالمهام التنظيمية، كالكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) على ضوء تطورات تنفيذ مشروع تطوير السوق، كما ستتواصل الجهود في إطار منظومة عمل المشتقات المالية (Derivatives)

وفي مجال الدراسات ذات الصلة بالجانب التنظيمي من مهام الهيئة، من المنتظر العمل على تحديث دراساتٍ عدة، كالدراسة الخاصة بتنافسية أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدراسة المتعلقة بمؤشرات الرصد المبكر (Early Warning Indicators) الهادفة لتتبع حركة أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت وفقاً لبيانات عام 2018، وكذلك الدراسة المتعلقة بالدليل الاسترشادي لتصنيف كفاءة الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية وفقاً لبيانات عام 2018 أيضاً، إضافةً إلى الدراسة المقارنة لأفضل الممارسات الدولية بشأن كيفية تداول موظفي البورصة أو وكالة المقاصة لتشمل تداول موظفي الجهات الرقابية وفق الضوابط التشريعية لدى بعض الجهات الرقابية الإقليمية والدولية.

أما في المجال الرقابي، فتجدر الإشارة إلى توجهات عدة يتم الإعداد لتنفيذها، كآلية تصنيف كلٍ من شركات الاستثمار وشركات الوساطة المالية ومراقبي الحسابات والمدققين الشرعيين للسنة المالية (2020 – 2021)، إضافةً إلى إعداد خطة التفتيش الميداني الشامل وكذلك خطة التفتيش الميداني محددة الغرض لتلك السنة المالية أيضاً، ومتابعة تصويب الشركات لملاحظات فرق التفتيش الميداني الشامل، بالإضافة إلى إجراء مهام التفتيش على عدد من شركات الوساطة المالية، وكذلك مراقبي الحسابات والمدققين الشرعيين، ومن المنتظر في هذا الإطار العمل على زيادة عدد فرق التفتيش الميداني، وذلك لتقليص دورة التفتيش الميداني وزيادة كفاءة وفعالية هذه النوعية من المهام الرقابية بشكلٍ عام.

أما على صعيد المهام المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فمن المنتظر العمل على إضافة الدور الرقابي الميداني استناداً إلى المنهجية القائمة على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة وذلك إلى جانب المهام الحالية.

وفي الإطار الرقابي أيضاً، من المنتظر استكمال متطلبات مشروع تعليمات كفاية رأس المال ومشروع نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـXBRL، كما سيتم العمل على إعداد دراسة بشأن إصدار مبادئ استرشادية بشأن نزعة الشركات لتحمل المخاطر واستحداث منهجيةٍ متكاملة لتقييم المخاطر، وإعداد برامج تدريبية خاصة بالمهام الرقابية على إدارة المخاطر، وكذلك استحداث نموذجٍ لدراسة البيانات المالية للشركات المدرجة.

وفي الإطار ذاته، سيتم العمل على تطوير وتحديث نظام الرقابة الآلي بما يتوافق مع التعديلات المزمع إدخالها على أنظمة وقواعد التداول في بورصة الأوراق المالية، وكذلك تطوير آلية العمل الداخلية عبر الاستعانة بأنظمة آلية حديثة تساهم في إنجاز الأعمال الرقابية المنوطة بالهيئة لاسيما بشأن نظام تلقي التقارير الدورية الخاصة بقواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية، إضافةً إلى بحث المقترح الخاص بتنظيم قواعد اشتراطات خدمة التداول الإلكترونية.

في مجال الإفصاح، ثمة توجهات عدة لتطويرات هامة، بعضها تشريعي يتعلق بتطوير الكتاب العاشر من كتب اللائحة التنفيذية لمواكبة آخر التطورات في هذا الشأن، وبعضها الآخر تنظيمي يتعلق بالانتهاء من تطبيق نظام XBRL لمتابعة التزام الأشخاص الملزمين بالإفصاح وفق الكتاب العاشر من كتب اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، وتعزيز التواصل مع الشركات لتلافي الوقوع في مخالفات.

من ناحيةٍ أخرى، ستواصل الهيئة جهودها في المجال التوعوي سواءً بمتابعة فعالياتها الدورية أو تنفيذ مبادرات توعوية جديدة تجري مهام الإعداد لها حالياً، تستهدف بطبيعة الحال شرائح المستثمرين والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية إضافةً إلى فئاتٍ مجتمعية مختلفة.

في إطار جهود التواصل والتنسيق والتعاون الخارجية محلياً وإقليمياً وعالمياً، فستواصل الهيئة جهود التنسيق محلياً مع بنك الكويت المركزي تنفيذاً لمذكرة التفاهم بين الطرفين، وكذلك مع اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية لتمثيل الهيئة في مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية، والمشاركة مع اللجنة التنسيقية لابرام اتفاقية الفاتكا بين وزارة المالية الكويتية ووزارة الخزانة الأمريكية لتنفيذ قانون الفاتكا على الأشخاص المرخص لهم الخاضعين لرقابة الهيئة، كما ستواصل الهيئة جهودها التنسيقية مع الجهات الحكومية بشأن الترتيبات المطلوبة أو مذكرات التفاهم المطلوب توقيعها بشأن قائمة الأشخاص المطلعين من موظفي تلك الجهات لدى الشركات المدرجة، كما سيتم العمل على تحديد العلاقات بين المساهمين وفقاً للكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة من خلال دراسة إمكانية التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فستواصل الهيئة جهود التنسيق مع الجهات المماثلة في دول مجلس التعاون إضافةً إلى تعزيز وتفعيل تواصلها مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والمشاركة في اجتماعاتها وكذلك فعاليات لجانها المختلفة كلجنتي (AMERC) و(GEMC) وكذلك استكمال جهود التنسيق المشتركة معها في مجالاتٍ شتى، كتزويدها بالتقارير والاستبيانات المطلوبة.

وفي إطارٍ مماثل تجدر الإشارة إلى تشكيل فريق عمل لتنمية الأسواق في الهيئة خاص بمتابعة مهام التنسيق مع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC).

كما أن هناك توجهات عدة لتوقيع اتفاقيات تعاون فني مع هيئات مالية مماثلة لمواكبة مايصدر من تعليمات ونظم وضوابط وقوانين خاصة ببعض أنشطة الهيئة كتلك المتعلقة بأنظمة الاستثمار الجماعي على سبيل المثال.

وبالمحصلة، فإن ماتم استعراضه آنفاً يمثل بعضاً من الرؤى المستقبلية للهيئة والتي أتت ترجمةً لمستهدفاتها بعيدة المدى في إحداث تغييراتٍ جذرية في واقع أنشطة الأوراق المالية المحلية تضعها في إطارها الملائم في مسار الانتقال إلى العالمية واحتلال المكانة المستحقة، وهي على ثقة أكيدةٍ بالنجاح في تحقيقها لاعتباراتٍ تتصل بجهود منتسبيها من الكفاءات الوطنية المخلصة، وتعاون شركائها في منظومة أسواق المال، ودعم حكومي لافت، وتوجيهاتٍ سامية تمثل هدي نهجها.

هيئة أسواق المال

الباب الثامن

البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2019/2018

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

هيئة عامة مستقلة

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة أسواق المال (هيئة عامة مستقلة) "الهيئة" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2019 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للهيئة كما في 31 مارس 2019 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية لهيئة أسواق المال للسنة المنتهية في 31 مارس 2018 بواسطة مدقق آخر والذي أصدر تقريراً غير معدل بتاريخ 11 يوليو 2018.

مسئوليات الإدارة والمسئولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسئولية تقييم قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يتقرر تصفية الهيئة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسئولين عن الحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للهيئة.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس المفوضين (تتمة)
هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الهيئة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الهيئة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الهيئة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع المسئولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة "أ"
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 10 يوليو 2019

بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2019	2018
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حسابات جارية بالبنوك		2,982,577	1,157,749
ودائع لأجل	5	90,674,599	91,351,653
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	6	1,034,430	1,639,290
		94,691,606	94,148,692
الموجودات غير المتداولة			
مستحق من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	6	-	18,821,492
موجودات غير ملموسة	7	561,573	696,271
ممتلكات ومعدات	8	1,326,538	1,873,248
		1,888,111	21,391,011
مجموع الموجودات		96,579,717	115,539,703
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	9	8,012,173	6,342,984
مخصص مطالبات	10	19,800,000	19,800,000
		27,812,173	26,142,984
المطلوبات غير المتداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		7,172,358	5,435,012
مجموع المطلوبات		34,984,531	31,577,996
صافي الموجودات		61,595,186	83,961,707
يتم تمويله كما يلي: -			
رأس المال التشغيلي	11	40,000,000	40,000,000
الاحتياطي العام	11	45,457,115	64,972,739
صافي خسارة السنة		(23,861,929)	(21,011,032)
		61,595,186	83,961,707

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

أ.د. أحمد عبدالرحمن الملحم
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال
والمدير التنفيذي

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2019	2018
الإيرادات			
رسوم اشتراكات		105,567	72,691
رسوم مختلفة وإيرادات عمليات أخرى		2,524,892	1,151,648
إيرادات فوائد ودائع		2,158,002	2,149,341
اجمالي الايرادات		4,788,461	3,373,680
المصروفات والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين	12	22,096,467	20,545,816
مصروفات إدارية أخرى	13	5,518,988	4,351,626
استهلاكات وإطفاءات		1,034,935	958,363
إجمالي المصروفات		28,650,390	25,855,805
صافي خسارة السنة من التشغيل		(23,861,929)	(22,482,125)
العمليات المتوقفة			
ربح من العمليات المتوقفة	14	-	1,471,093
صافي خسارة السنة		(23,861,929)	(21,011,032)
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة		(23,861,929)	(21,011,032)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2019	2018
الرصيد كما في 1 أبريل		83,961,707	104,972,739
صافي خسارة السنة		(23,861,929)	(21,011,032)
صافي متحصلات عملية خصخصة شركة بورصة الكويت	15.2	1,495,408	-
الرصيد كما في 31 مارس		61,595,186	83,961,707

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2019	2018
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي خسارة السنة		(23,861,929)	(21,011,032)
تسويات:			
خسائر تصفية أعمال مشروع مشترك		-	562
إيرادات فوائد ودائع		(2,158,002)	(2,149,341)
استهلاكات وإطفاءات		1,034,935	958,363
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المكون خلال السنة		1,982,727	1,206,680
خسارة العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		(23,002,269)	(20,994,768)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		19,415,669	(1,466,226)
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		1,756,788	1,250,661
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(1,829,812)	(21,210,333)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المدفوع خلال السنة		(245,381)	(280,406)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(2,075,193)	(21,490,739)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات فوائد محصلة		2,168,686	2,138,340
ودائع لأجل		677,053	11,604,811
المدفوع لاقتناء موجودات غير ملموسة		(230,005)	(517,763)
المدفوع لاقتناء ممتلكات ومعدات		(211,121)	(562,308)
المحصل من تصفية المشروع المشترك	15.1	-	9,215,633
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		2,404,613	21,878,713
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
صافي المحصل من خصخصة البورصة	15.2	1,495,408	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		1,495,408	-
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		1,824,828	387,974
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		1,157,749	769,775
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة		2,982,577	1,157,749

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. نبذة عن الهيئة

تأسست هيئة أسواق المال "الهيئة" بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشان إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والصادر بتاريخ 21 فبراير 2010 كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة. بتاريخ 4 مايو 2015 ، تم صدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنه 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. و قد تم نشر القانون بالجريدة الرسمية في 10 مايو 2015.

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

وفقاً لأحكام المادة (24) من القانون رقم 7 لسنة 2010، يحظر على الهيئة القيام بأى عمل تجارى. كما لا يجوز لها إقراض الأموال أو إصدار الأوراق المالية أو الاستثمار فيها.

إن عنوان الهيئة المسجل هو: صندوق بريد رقم 3913 الصفاة، 13040 الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 10 يوليو 2019.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية بما لا يخالف أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية. تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية. إيضاح 2.3 يبين السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية والتي تم استخدامها في كل السنوات المعروضة.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والتي أصبحت واجبة التطبيق بداية من السنة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 في هذه البيانات المالية.

- دورة التحسينات السنوية 2014-2016 التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 ومعيار المحاسبة الدولي 28.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 "معاملات بالعملات الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً"
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2 "الدفع على أساس السهم"
- المعيار الدولي للتقارير المالية 15: "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء"
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

إن تطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة لم يكن له أي تأثير مادي على المبالغ المفصح عنها للسنوات الحالية والسابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية"

في السنة الحالية، طبقت الهيئة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (المعدل في يوليو 2014) والتعديلات اللاحقة ذات الصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى التي يسري مفعولها على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. اختارت الهيئة عدم تعديل أرقام المقارنة المتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية كما هو مسموح به في الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات جديدة لغرض:

1) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية؛
2) انخفاض قيمة الموجودات المالية، و
3) محاسبة التحوط العام.

تم شرح السياسات المحاسبية للهيئة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 2.3.1.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء"

قامت الهيئة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء" اعتباراً من 1 أبريل 2018. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 3. يضع المعيار الجديد نموذجاً مكوناً من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل نقل بضائع أو خدمات للعميل.

طبقت الهيئة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء"، ولم ينتج عنه تغيير في سياسة الاعتراف بإيرادات الهيئة. وعليه، لم يكن له أثر مادي في البيانات المالية.

تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعيار الجديد في إيضاح 2.3.8.

2.2.2 معايير وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

كما في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية، لم تقم الهيئة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	واجبة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار	1 يناير 2019
دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "دمج الأعمال" والمعيار الدولي للتقارير المالية 11 "الترتيبات المشتركة"، ومعيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل" ومعيار المحاسبة الدولي 23 "تكاليف الاقتراض".	1 يناير 2019
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم التأكد حول معالجات ضريبة الدخل	1 يناير 2019
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية فيما يتعلق بخصائص الدفع المسبق مع التعويض السلبي.	1 يناير 2019
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 مناقع الموظفين فيما يتعلق بتعديل أو تخفيض أو تسوية خطة مناقع محددة	1 يناير 2019
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة فيما يتعلق بالحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.	1 يناير 2019

التعديلات على مراجع إطار المفاهيم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2 والمعيار الدولي للتقارير المالية 3 و المعيار الدولي للتقارير المالية 6 والمعيار الدولي للتقارير المالية 14، ومعيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 ومعيار المحاسبة الدولي 34 ومعيار المحاسبة الدولي 37 ومعيار المحاسبة الدولي 38، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 12 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 20 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 32 لتحديث البيانات المتعلقة بالمراجع والاقتباسات من إطار المفاهيم أو عندما تشير تلك البيانات إلى إصدار مختلف من إطار المفاهيم.	1 يناير 2020
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال فيما يتعلق بتعريف الأعمال	1 يناير 2020
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 فيما يتعلق بتعريف المادية	1 يناير 2020
المعيار الدولي للتقارير المالية 17-عقود التأمين	1 يناير 2021
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة ومعيار المحاسبة الدولي 28 (الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر إلى الهيئة الزميلة أو المشروع المشترك.	تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ما يزال التطبيق مسموحاً به.

لا تتوقع الهيئة أن ينتج عن تطبيق المعايير المدرجة أعلاه أثر مادي في البيانات المالية للهيئة في الفترات المستقبلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: "عقود الإيجار"

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ويسمح بالتطبيق المبكر باقتراض تطبيق معيار الإيرادات الجديد، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "15"، في نفس تاريخ التطبيق.

إن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا يغير من طريقة المحاسبة عن عقود الإيجار بالنسبة للمؤجرين بشكل جوهري. كما يطالب المستأجرين بتسجيل معظم عقود الإيجار في بيان المركز المالي كالتزامات عقود إيجار بالإضافة إلى الموجودات الخاضعة لحق الاستخدام. يجب على المستأجرين تطبيق نموذج موحد لكافة عقود الإيجار المحققة، ولكن يكون لهم خيار عدم الاعتراف بعقود الإيجار "قصيرة الأجل" وعقود إيجار الموجودات "ذات القيمة المنخفضة". وعلى وجه العموم، فإن نموذج الاعتراف بالأرباح والخسائر على عقود الإيجار المحققة سيكون مشابهاً لمحاسبة الإيجارات المطبقة حالياً مع الاعتراف بمصاريف الفوائد والاستهلاكات بصورة منفصلة في بيان الدخل.

تعتزم الهيئة تطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب، ولن تعدل معلومات المقارنة. خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2019، أجرت الهيئة تقييماً لأثر المعيار الدولي للتقارير المالية 16. يستند هذا التقييم إلى المعلومات المتوفرة حالياً، وقد يخضع للتغيرات الناشئة عن المزيد من المعلومات المعقولة والتي ستتوفر لاحقاً عندما تطبق الهيئة المعيار الدولي للتقارير المالية 16. بشكل عام تتوقع الهيئة ألا ينتج عن تطبيق ذلك المعيار أثر جوهري على البيانات المالية للهيئة.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 الأدوات المالية

2.3.1.1 الأدوات المالية (سارية اعتباراً من 1 إبريل 2018):

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الهيئة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم تصنيف الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لاجل والذمم والأرصدة المدينة الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

لم تقم الهيئة بتصنيف أي من موجوداتها المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كموجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأدوات الدين، وتوزيع إيرادات الفائدة على الفترات ذات الصلة.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي هو الذي يخصم تحديداً المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، بالإضافة إلى العلاوات والخصومات الأخرى) بدون الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً بالنسبة لإجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الإئتمان يتم احتسابه عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مقدار التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه المبالغ المسددة من أصل المبلغ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق يتم تسويته بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق معدل بأي مخصص خسارة. على الجانب الآخر، فإن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل مخصص الخسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي فترات التقرير اللاحقة، إذا تحسنت المخاطر الائتمانية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، تعترف الهيئة بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبدئي.

لا تعود طريقة الاحتساب إلى إجمالي الأصل المالي حتى في حالة تحسن المخاطر الائتمانية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل.

انخفاض قيمة موجودات مالية

قامت الهيئة بتطبيق المنهج المبسط وقياس مخصص الخسارة للذمم المدينة بمبلغ يعادل قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية. تقدر الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة باستخدام جدول للمخصصات بالرجوع إلى تجارب التعثر في السداد السابقة للمدين وتحليل المركز المالي الحالي للمدين المعدل بعوامل تتعلق بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة لمجالات الأنشطة التي يزاول فيها المدينون أنشطتهم وتقييم التوجه الحالي والمتوقع للظروف كما في تاريخ التقرير.

تقوم الهيئة بشطب الذمم المدينة عند وجود معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبات مالية ولا يوجد احتمال واقعي للاسترداد أو عندما يخضع المدين لعملية تصفية أو دخوله في إفلاس أو مضى على استحقاق الذمم المدينة أكثر من 180 يوم.

تطبق الهيئة المنهج العام لتكوين مخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لما نص عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 9، فيما يتعلق بالأدوات المالية ضمن النقد والأرصدة لدى البنوك. تستخدم الهيئة التصنيف الائتماني وفقاً لوكالات تصنيف خارجية لتقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الموجودات المالية ويتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم الهيئة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام الهيئة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم الهيئة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت الهيئة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر الهيئة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند الغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛
2) محتفظ بها للمتاجرة؛
3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم الهيئة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات الهيئة أو الغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.1.2 الأدوات المالية – (سارية حتى 31 مارس 2018)

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح الهيئة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم الهيئة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناء على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم الهيئة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

قروض ومدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينين (الذمم التجارية والمدينين الآخرين والنقد لدى البنوك والودائع لأجل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الهيئة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات -أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

الاستبعاد

يتم حذف الأصل المالي من الدفاتر عندما ينتهي حق الهيئة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم الهيئة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر.

يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينين والأرباح أو الخسائر التراكمية، المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتراكمة في بند حقوق الملكية، في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل.

2.3.2 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل.

2.3.3 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إلى قيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية المقدرة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

تدرج الموجودات قيد التنفيذ ضمن بند الممتلكات والمعدات حتى يتم استكمالها وتجهيزها لتكون صالحة للاستخدام، وفي هذا التاريخ يتم إعادة تبويبها ضمن الموجودات المشابهة لها، ويتم البدء في احتساب استهلاك لها اعتباراً من ذلك التاريخ.

2.3.4 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل مباشرة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.5 العمليات المتوقفة

العمليات المتوقفة هي جزء من أعمال الهيئة، العمليات والتدفقات النقدية التي يمكن تمييزها والتي:

- تمثل إما قسم رئيسي منفصل من أعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛
- تمثل جزء من خطة فردية منسقة لبيع قسم رئيسي منفصل من الأعمال أو منطقة جغرافية للعمليات؛ أو
- تكون منشأة تابعة يتم شراؤها فقط بهدف إعادة بيعها.

إن التصنيف كعمليات متوقفة يحدث إما عند البيع أو عند استيفاء العمليات للمعايير التي تصنف بموجبها كمحتفظ بها للبيع، أيهما أسبق.

عندما يتم تصنيف العملية كعملية متوقفة، يتم إعادة عرض بيان الدخل الشامل المقارن كما لو كانت العمليات قد أوقفت من بداية سنة المقارنة.

2.3.6 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.7 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ الواجبة الدفع نظير مكافأة نهاية الخدمة / مخصص أرصدة الإجازات لجميع العاملين المدرجين في كشف الرواتب بالهيئة عن فترات خدماتهم المتجمعة في تاريخ المركز المالي (نهاية كل سنة مالية) طبقاً للقواعد المعتمدة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

إن هذا الالتزام غير ممول ويتم احتسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الهيئة.

2.3.8 تحقق الإيراد

- تتحقق إيرادات الهيئة من الرسوم المقررة من ممارسة الهيئة لنشاطها وتوظيفها لاحتياطاتها مثل إيرادات رسوم التسجيل والادراج والتداول وإيرادات استثمار فوائض أموال بالإضافة إلى حصيلة الغرامات المالية التي تفرض طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 واللوائح الصادرة تنفيذاً له.
- يتم إثبات إيرادات الهيئة المترتبة على تقديم الخدمات عندما يتم تنفيذ الخدمة المتعاقد عليها، ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بالغرامات سواء بمقتضى حكم قضائي أو غير ذلك.
- يتم الاعتراف بإيرادات رسوم التسجيل وحصة من عمولة التداول وإيرادات استثمار فوائض الأموال على مدى زمني.
- يتم الإعتراف بإيرادات رسوم الإدراج والغرامات المالية في نقطة زمنية محددة.

2.3.9 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

عندما تكون الهيئة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون الهيئة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقا لعقود إيجار تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم اثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.10 العملات الأجنبية

إن عملة القيد هي الدينار الكويتي، وهي عملة عرض البيانات المالية.

عند حدوث عملية مالية بعملة أجنبية ينشأ عنها أصل أو التزام أو إيراد أو مصروف، تسجل تلك العملية بالدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد في تاريخ الحدث. ويعالج الفرق الناتج عن اختلاف سعر الصرف وقت تسويتها ضمن بيان الدخل الشامل لنفس السنة.

تقيم أصول والتزامات الهيئة النقدية بعملة أجنبية القائمة في نهاية السنة المالية حسب أسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية، ويعالج الفرق بين التقييم وبين ما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية في بيان الدخل الشامل.

3. إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة الهيئة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر التغير في القيمة العادلة ومخاطر التغير في معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في خطر التغير في قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

إن خطر العملات الأجنبية يظهر عند وجود معاملات مستقبلية على الموجودات والالتزامات المالية المثبتة في البيانات المالية للهيئة والمقيمة بعملة أجنبية. كما في 31 مارس 2019 و2018 لا تتعرض الهيئة لذلك الخطر نظرا لعدم وجود موجودات او مطلوبات مادية مقومة بعملة اجنبية.

مخاطر القيمة العادلة

إن مخاطر القيمة العادلة هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

كما في 31 مارس 2019 و2018 لا توجد موجودات مالية معرضة لذلك الخطر حيث انه لا يجوز للهيئة الاستثمار في كافة الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية ووحدات الصناديق الاستثمارية.

مخاطر معدلات الفائدة

هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار معدلات الفائدة في السوق.

بإمكان الهيئة استثمار فوائضها المالية في الودائع المصرفية سواء بالعملة المحلية (الدينار الكويتي) أو العملات الأجنبية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مخاطر تذبذب أسعار العملات عند الاستثمار في ودائع العملات الأجنبية وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، كما من الممكن أن تشمل الودائع المصرفية البنوك العاملة في الكويت أو خارجها بما يحقق للهيئة أعلى العوائد بأقل مخاطر ممكنة وذلك وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، ويجوز استثمار أموال الهيئة في أذون الخزانة الحكومية.

تقوم الهيئة بمراعاة المبادئ الأساسية التالية عند استثمار فوائض الأموال الخاصة بها:

- المخاطر
- السيولة
- الربحية

وعليه، تراعي الهيئة في تحديد استثماراتها أن تكون منخفضة المخاطر (المخاطر) وأن تكون ذات قابلية عالية للتسييل بأسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة (السيولة) وبحيث تحقق أكبر عائد ممكن على الاستثمار (الربحية).

بلغت الموجودات المالية المحملة بأسعار فائدة مبلغ 90,674,599 دينار كويتي كما في 31 مارس 2019 (91,351,653 دينار كويتي كما في 31 مارس 2018).

في حالة تغير سعر الفائدة بمقدار 0.5% سوف يتغير صافي الربح بمقدار 453,373 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 مارس 2019 (456,758 دينار كويتي - 2018).

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة الهيئة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الهيئة. لا يجوز للهيئة منح القروض بأي شكل من الأشكال.

تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية.

تقوم الهيئة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والودائع لدى البنوك من خلال التعامل مع مؤسسات مالية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة.

تقوم الهيئة بمراعاة توزيع الاستثمار في أكثر من مؤسسة مصرفية لتجنب مخاطر التركز، بحيث لا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة لدى أي مؤسسة مصرفية النسب المنصوص عليها في اللوائح الداخلية من اجمالي الأموال التي يتم استثمارها.

مخاطر السيولة

هي خطر عدم قدرة الهيئة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

طبقاً للمادة (21) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته اللاحقة، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء بناءا على اقتراح مجلس المفوضين مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص (إيضاح 11).

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الهيئة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية:

<u>تحديد مدى وجود سيطرة على شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك.ع)</u>

كما هو مبين بإيضاح رقم (6)، قامت الهيئة بتأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (شركة البورصة)، كما قامت بسداد رأس مالها بالكامل. بالرغم من ذلك، ترى الهيئة أنها لا تمارس أية سيطرة على أنشطة شركة البورصة، نظراً لما يلي:

- وفقاً لأحكام المادة (24) من القانون رقم (7) لسنة 2010، يحظر على الهيئة إصدار الأوراق المالية أو الاستثمار فيها وبالتالي لا يجوز للهيئة الاستثمار في أسهم. واستثناءاً من ذلك تم تكليف الهيئة بإنشاء شركة البورصة ومن ثم خصخصتها وفقاً لما ورد بالمادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010.
- إن أعضاء مجلس إدارة شركة البورصة هم أعضاء مستقلين ولا يوجد من ضمنهم أي ممثل للهيئة. يقوم مجلس إدارة شركة البورصة بتسيير أعمال شركة البورصة بشكل مستقل دون الرجوع إلى الهيئة.
- لا تستحق الهيئة أية توزيعات نقدية أو عوائد من أي نوع بخلاف أصل المبلغ المسدد وقيمة الأصول المادية والمعنوية المحولة لشركة البورصة. وبالفعل لم تحصل الهيئة على أية توزيعات نقدية منذ تأسيس شركة البورصة. كما أن توزيعات أسهم المنحة خلال 2018، تمت لأغراض استكمال هيكل رأس المال بحيث يسمح ببيع مساهمة الهيئة وتحصيل المبالغ المستحقة لها طرف شركة البورصة. وفي ضوء ما سبق، فإن الهيئة لم تقم ولا تقوم باستخدام التحكم في شركة البورصة للتأثير على العوائد.

- قامت الهيئة خلال الفترة الحالية بتاريخ 30 إبريل 2018 بدء إجراءات المزايدة على حصة تتراوح ما بين 26% إلى 44% من أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية تم استخدم المبالغ المحصلة من المزايدة في سداد المبالغ المستحقة للهيئة (إيضاح 6).

بناءً على ما سبق، ترى الهيئة أنها لا تتحكم في شركة البورصة كما أنها ليست معرضة لأية عوائد متغيرة منها. ومن ثم، لم يتم تجميع البيانات المالية لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية للسنوات السابقة حتى 31 مارس 2018 وما قبلها وخلال السنة الحالية، في حال ما إذا كانت إدارة الهيئة قد رأت وجود سيطرة على أنشطة شركة البورصة كان سيتم تجميع بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة.

الانخفاض في القيمة

تقوم الهيئة بتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المالية والبنود الأخرى قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي وذلك بغرض تحديد ما إذا كان من الواجب الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر أو الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة:

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الهيئة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.3.1 انخفاض قيمة الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

مطلوبات محتملة/ مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخرج بالكامل عن سيطرة الهيئة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه لقاء أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الهيئة سنوياً باختبار انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبيّنة في إيضاح 2.3.4 يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل فردي على أساس طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقّعات حول التدفقات النقدية المقدّرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للأصل المخصوم وفقاً لمعدّلات السوق.

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة ومبلغ الاستهلاك والإطفاء المتعلق بها. سيتغير كل من مبلغ الاستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصل.

5. ودائع لأجل

يتمثل رصيد الودائع لأجل كما في 31 مارس 2019 في ودائع لدى بنوك محلية بالدينار الكويتي وتستحق خلال فترات تزيد عن ثلاثة أشهر. بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل 3 % كما في 31 مارس 2019 (2.23% كما في 31 مارس 2018).

6. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2019	2018
إيرادات مستحقة	808,152	584,230
لجنة خصخصة البورصة	-	875,330
مصروفات مدفوعة مقدماً	91,293	70,090
تأمينات مستردة	96,918	86,942
عهد نقدية	634	889
أرصدة مدينة أخرى	37,433	21,809
	1,034,430	1,639,290
ذمم مدينة غير متداولة		
مستحق من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية*	-	18,821,492

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

* صدر القرار الوزاري رقم (580) لسنة 2014 بشأن تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية على أن تكون هيئة أسواق المال هي الجهة المكلفة بتأسيس شركة البورصة، وفي ضوء متطلبات هذه القرارات قامت الهيئة بما يلي:

- سداد مبلغ 6 مليون دينار كويتي بما يعادل 100% من رأس المال المصدر لشركة البورصة.
- بموجب الاتفاقية المؤرخة في 3 أكتوبر 2016، تم نقل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية (السوق) إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك.ع) (بورصة الكويت) والتي تم تحديد قيمتها العادلة بمبلغ 12,821,492 دينار كويتي والذي يمثل القيمة العادلة للأصول المادية والمعنوية للسوق بموجب قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم م.م.هـ 16 - 51 لسنة 2017 بتاريخ 11 يناير 2018 باعتماد التقارير النهائية المقدمة من اللجنة الاستشارية في 15 نوفمبر 2017 والمكلفة من قبل الهيئة بشأن تقييم الأصول المادية والمعنوية للسوق. وقد تم استخدام ذلك الرصيد في زيادة رأسمال شركة البورصة خلال عام 2018.

وبناءً على ذلك، تم تبويب تلك المبالغ ضمن الأرصدة المدينة لحين الانتهاء من كافة مراحل خصخصة البورصة (إيضاح 4).

بتاريخ 30 أبريل 2018، قامت الهيئة ببدء إجراءات المزايدة على حصة من أسهم شركة البورصة.

بناء على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم 25 بتاريخ 14 فبراير 2019 قامت الهيئة بإنهاء إجراءات المزايدة على حصة 44% من رأس مال شركة بورصة الكويت مما نتج عنه تحصيل مبلغ 19,939,900 دينار كويتي.

كما قامت الهيئة وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، بتخصيص حصة بنسبة 6 % من أسهم شركة البورصة للجهات العامة بمبلغ 1,252,329 دينار كويتي. وعلى ذلك، يصبح إجمالي المبالغ المحصلة من عملية خصخصة 50% من رأس مال شركة البورصة 21,192,229 دينار كويتي. تم استخدام المبالغ المحصلة في سداد الرصيد المدين المستحق من شركة البورصة متضمناً (مصروفات لجنة خصخصة البورصة) وتم تحويل المبالغ الزائدة إلى الاحتياطي العام للهيئة وفقاً لقرار مجلس مفوضي الهيئة رقم م.م.هـ 5-4 لسنة 2019.

جارى خصصة النسبة المتبقية (50% من رأس مال شركة البورصة) وفقاً لمتطلبات المادة (33) من القانون رقم 7 لسنة 2010.

7. موجودات غير ملموسة

	برامج	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة			
الرصيد كما في 31 مارس 2017	2,694,042	54,765	2,748,807
اضافات	323,192	194,571	517,763
المحول من موجودات قيد التنفيذ	226,257	(226,257)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2018	3,243,491	23,079	3,266,570
اضافات	151,887	78,118	230,005
المحول من موجودات قيد التنفيذ	62,050	(62,050)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2019	3,457,428	39,147	3,496,575
الأطفاء المتراكم			
الرصيد كما في 31 مارس 2017	2,282,308	-	2,282,308
إطفاءات	287,991	-	287,991
الرصيد كما في 31 مارس 2018	2,570,299	-	2,570,299
إطفاءات	364,703	-	364,703
الرصيد كما في 31 مارس 2019	2,935,002	-	2,935,002
صافي القيمة الدفترية			
31 مارس 2019	522,426	39,147	561,573
31 مارس 2018	673,192	23,079	696,271
الأعمار الإنتاجية (سنة)	4 -3		

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

8. ممتلكات ومعدات

	تحسينات مباني	أثاث وتركيبات وأجهزة	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة				
الرصيد كما في 31 مارس 2017	1,739,249	1,746,181	-	3,485,430
إضافات	-	53,349	508,959	562,308
استبعادات	-	(516)	-	(516)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	-	42,210	(42,210)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2018	1,739,249	1,841,224	466,749	4,047,222
إضافات	-	15,502	195,619	211,121
استبعادات	-	(26,338)	(87,564)	(113,902)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	-	407,794	(407,794)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2019	1,739,249	2,238,182	167,010	4,144,441
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد كما في 31 مارس 2017	570,895	933,223	-	1,504,118
استهلاك	347,489	322,883	-	670,372
استبعادات	-	(516)	-	(516)
الرصيد كما في 31 مارس 2018	918,384	1,255,590	-	2,173,974
استهلاك	347,489	322,743	-	670,232
استبعادات	-	(26,303)	-	(26,303)
الرصيد كما في 31 مارس 2019	1,265,873	1,552,030	-	2,817,903
صافي القيمة الدفترية				
31 مارس 2019	473,376	686,152	167,010	1,326,538
31 مارس 2018	820,865	585,634	466,749	1,873,248
الأعمار الإنتاجية (سنة)	5	5 – 4		

9. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2019	2018
ذمم دائنة	1,304,241	835,443
إيرادات مقبوضة مقدماً*	1,896,217	1,162,046
مخصص الإجازات	2,439,757	2,024,675
مخصصات ومصروفات مستحقة**	1,637,755	1,651,286
محتجزات دائنة	240,327	240,327
أرصدة دائنة أخرى	493,876	429,207
	8,012,173	6,342,984

* يتمثل رصيد الإيرادات المقبوضة مقدماً في مبالغ رسوم الاشتراكات السنوية المقبوضة مقدماً عن رسوم تجديد التراخيص السنوية لشركات الوساطة والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

** يتضمن رصيد مخصصات ومصروفات مستحقة مبلغ 1,222,644 دينار كويتي كما في 31 مارس 2019 (1,222,644 دينار كويتي كما في31 مارس 2018) تتمثل في إيرادات الإيجارات المحصلة من مستأجري مبنى السوق حيث قررت الهيئة عدم الاعتراف بايرادات مبنى السوق المحصلة من قبل السوق بعد تاريخ 1 يناير 2014 (تاريخ انتهاء حق استغلال المبنى) وحتى تاريخ 3 أكتوبر 2016 وذلك لحين البت في أحقية الاعتراف بتلك الإيرادات.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

10. مخصص مطالبات

سابقاً قام سوق الكويت للأوراق المالية بإبرام اتفاقية ترخيص استغلال مع وزارة المالية والتي بموجبها تم الترخيص للسوق بشغل واستغلال المبنى المملوك للدولة وساحة الأرض الملحقة به ليكون مقراً لسوق الكويت للأوراق المالية. يسري هذا الترخيص لمدة خمس وعشرون سنة تبدأ من سنة 1989. إن هذه الاتفاقية تقضي بالتزام السوق بأن يدفع لوزارة المالية كمقابل سنوي لشغل واستغلال مبنى السوق نسبة 50% من الفائض الذي تظهره الميزانية السنوية المعتمدة من لجنة السوق بعد خصم الاحتياطيات التي تقررها اللجنة. لم يقم السوق بسداد أي مبالغ لوزارة المالية حيث رأت إدارة السوق أنها لم تخالف بنود الاتفاقية كما لم يتم احتساب أية مخصصات لهذا الغرض.

وفقا للمادة رقم 156 من القانون رقم 7 لسنة 2010، آلت الى الهيئة كامل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية.

لاحقاً، قرر مجلس الوزراء بالقرار رقم (697) الصادر باجتماعه رقم (2015/22) بتاريخ 11 مايو 2015 إعادة المبنى إلى أملاك الدولة وإلزام هيئة أسواق المال بسداد ما يترتب بذمتها لصالح وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة نتيجة استغلال مبنى السوق من تاريخ 12 إبريل 1989 وحتى 27 مارس 2011 بواقع 900,000 دينار كويتي سنوياً. وعلى ذلك قرر مجلس المفوضين تكوين مخصص بكامل المستحقات البالغة 19,800,000 دينار كويتي وتحميلها على الرصيد الافتتاحي للاحتياطي العام للسنوات السابقة، لم يتم سداد أية مبالغ مستحقة من ذلك الرصيد حتى تاريخ هذه البيانات المالية. هذا وجارى النظر في تحديد آلية سداد وتسوية مستحقات أملاك الدولة – وزارة المالية من خلال مجلس الوزراء.

11. رأس المال التشغيلي والاحتياطي العام

وفقا للمادة (21) من القانون رقم 22 لسنة 2015 الخاص بتعديل بعض احكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقرارا ماليا على المدى الطويل لمقابلة الاخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء – بناء على اقتراح المجلس – مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فاذا وصلت الى المقدار المحدد يحول الفائض الى الخزانة العامة للدولة، واذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص. كما يكون للهيئة راس مال تشغيلي مقداره 40,000,000 دينار كويتي يستخدم للصرف منه على جميع أوجه نشاط الهيئة، ويدفع ويغطي مباشرة من الاحتياطيات النقدية للهيئة، وطبقا للقواعد التي تنص عليها في اللائحة. ويجوز زيادة راس مال الهيئة بمرسوم.

قرر مجلس مفوضي الهيئة باجتماعه رقم 10/ 2013 المنعقد بتاريخ 24 إبريل 2013 تحديد المقدار المطلوب للاحتياطيات النقدية للهيئة بما يعادل 800 مليون دينار كويتي، على أن يتم مراجعة ذلك المستوى كل ثلاث سنوات.

وافق مجلس مفوضي الهيئة باجتماعه رقم 2016/2 المنعقد بتاريخ 13 يناير 2016، تنفيذاً لما نصت عليه المادة (21) من قانون إنشاء الهيئة رقم 7 لسنة 2010 بشأن موضوع الاحتياطيات النقدية، على تحديد المقدار المطلوب للاحتياطيات النقدية للهيئة بما يعادل 1.5 مليار دينار كويتي. هذا الاقتراح خاضع لموافقة مجلس الوزراء.

بتاريخ 4 مارس 2016، تم تكوين رأس مال تشغيلي تفعيلاً لنصوص القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وذلك تحويلاً من الاحتياطي العام للهيئة.

بتاريخ 24 مارس 2019، قامت اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء الموقر في اجتماعها رقم (2019/11) بمناقشة ما انتهت إليه دراسة هيئة أسواق المال بشأن مقدار الاحتياطيات النقدية المطلوبة، وقررت اللجنة الاقتصادية في ذات الاجتماع تكليف كل من الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة أسواق المال لإعداد مذكرة مشتركة تتضمن المقترحات والتصورات اللازمة لتكوين الاحتياطيات النقدية لمواجهة الاخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، والمدى الزمني المقترح لتكوينها، وطريقة إدارتها ، وسحب واسترداد المبالغ المدفوعة منها. وبناءً على هذا التكليف، وبتاريخ 11 ابريل 2019، قامت كل من هيئة أسواق المال والهيئة العامة للإستثمار ووزارة المالية بالتوقيع على المذكرة المشتركة والتي تضمنت تحديد مقدار الاحتياطيات بمبلغ 450 مليون دينار كويتي، وقد حددت المذكرة المشتركة مقدار الاحتياطيات وكيفية تكوينها، حيث سيتم دفعها كالتالي:

- مبلغ 250 مليون دينار كويتي في صورة خطاب ضمان صادر من الهيئة العامة للاستثمار.
- مبلغ نقدي قدره 200 مليون دينار (يدخل ضمن ذلك ما لهيئة أسواق المال من احتياطيات نقدية حالية)، ويؤدى مبلغ 120 مليون دينار من الاحتياطي العام للدولة بحيث يكون الاحتياطي العام للهيئة مبلغ وقدره 200 مليون دينار على ثلاث سنوات بواقع 40 مليون دينار كل سنة اعتبارا من السنة المالية 2019 - 2020. وحتى تاريخ إصدار البيانات المالية، لم يصدر مجلس الوزراء قراراً بهذا الشأن.

12. تكاليف موظفين

	2019	2018
رواتب وأجور	13,694,723	12,966,292
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	1,982,727	1,206,680
إجازات	1,848,771	1,575,158
تأمينات اجتماعية	921,137	1,017,707
مكافآت	3,649,109	3,779,979
	22,096,467	20,545,816

13. مصروفات إدارية أخرى

	2019	2018
مصروفات إيجارات	1,193,038	1,098,904
مصروفات استشارات	2,253,043	1,108,165
مصروفات تدريب	971,143	1,044,913
مصروفات سفر وانتقال	929,746	215,336
مصروفات أخرى	172,018	884,308
	5,518,988	4,351,626

14. ربح من العمليات المتوقفة

قامت الهيئة بإثبات أثر فروق القيمة العادلة لصافي موجودات سوق الكويت للأوراق المالية عن القيم المؤقتة السابق اثباتها في تاريخ الاستبعاد والبالغة 1,471,093 دينار كويتي.

15. بيان التدفقات النقدية

15.1 المحصل من تصفية مشروع مشترك

بناءً على قرار الهيئة رقم (95) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 23 أكتوبر 2016 بشأن تطبيق نظام الضمان على الأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية ونشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الكويت للأوراق المالية يلغي العمل بقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 بشأن نظام ضمان عمليات الوساطة وتعديلاته اعتباراً من تاريخ 1 أبريل 2017.

بتاريخ 25 مايو 2017، قررت الجمعية العمومية لنظام ضمان عمليات الوساطة الموافقة على تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة وتحويل حصة الهيئة من التصفية البالغة 9,215,633 دينار كويتي.

15.2 المحصل من خصخصة البورصة

بالإشارة الى ما ورد بإيضاح رقم 6 من البيانات المالية، قامت الهيئة بتحصيل مبلغ 21,192,229 دينار كويتي نظير عملية خصخصة 50% من أسهم شركة البورصة. تم عرض هذا المبلغ في بيان التدفقات النقدية كما يلي: -

- مبلغ 19,696,821 دينار كويتي لتسوية الرصيد المدين المستحق من شركة البورصة متضمناً مصروفات لجنة خصخصة البورصة ضمن الأنشطة التشغيلية.
- مبلغ 1,495,408 دينار كويتي لإقفال الزيادة بالاحتياطي العام ضمن الأنشطة التمويلية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

16. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في رؤساء القطاعات والإدارة التنفيذية للهيئة. في إطار النشاط الاعتيادي للهيئة تمت خلال السنة معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة وفيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

	2019	2018
المعاملات		
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	173,930	293,895
الأرصدة		
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	421,008	55,471

إن رواتب ومكافآت مفوضي هيئة اسواق المال تحدد بمرسوم.

17. التزامات محتملة

يوجد بعض القضايا المتداولة على الهيئة، كما تحل هيئة أسواق المال محل سوق الكويت للأوراق المالية في حقوقه والتزاماته المقام فيها الدعاوي والطعون القائمة قبل إتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل أصول المرفق المادية والمعنوية والتي أبرمت خلال عام 2016. وبرأي المستشار القانوني للهيئة، ليس من المتوقع أن تكون للقضايا المقامة ضد الهيئة وسوق الكويت للأوراق المالية تأثير مادي على البيانات المالية للهيئة.

هيئة الأسواق

فتح الملك

www.cma.gov.kw
@cma_kwt
+965 22903000
aw@cma.gov.kw